شؤون فلسطينية

١٠ ايار (مايو) ٠

شؤون فلسطينية

١٠٢ — ايار (مايو) ١٩٨٠

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الاراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة اراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين .

المحتويات

الصفحة

٣	فيصل حوراني	ايران في المجابهة مع الامبريالية الاميركية
٥	نبيل هادي	الاعلام الانعزالي اللبناني والمقاومة الفلسطينية
٣١	نهى تادرس	السياسة الخارجية الاميركية بين التدخل العسكري والهيمنة الاقتصادية
٦٧	حنه شاهين	محاولات اصلاح الوضع الاقتصادي في اسرائيل
٨٤	حسين عويضة	المساعدات الخارجية واثرها على نمو سلاح الجو الاسرائيلي
١٠٥	محمد كامل الخطيب	عالم جبرا ابراهيم جبرا الروائي

١٢٤ تقارير

١ ـ **عرفات والوفد الفلسطيني في زيارة الهند** ، عبد الحميد سالم ابو الفتوح ؛ ٢ ـ **القمة الرابعة لدول جبهة الصمود والتصدي** ، احمد شاهين ؛ ٣ ـ **المؤتمر العالمي الثاني للتضامن مع فلاحي وشعب فلسطين** ، جابر سليمان

١٣٨ مراجعات

١ ـ عيسى الشعيبي : « **الكيانية الفلسطينية...** » ، سمير ايوب ؛
٢ ـ « **الامن الاسرائيلي في الثمانينات...** »،مكرم يونس

١٥٧ شهريات

١ ـ **المناطق المحتلة** ، محمد عبد الرحمن ؛
٢ ـ **اسرائيليات** ، حمدان بدر ؛
٣ ـ **قضايا دولية** ، سمير كرم ؛
٤ ـ **قضايا عسكرية** ، ح. ع.

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين ، للفنان **محمد بشناق**

المدير العام : صبري جريس ✻ **رئيس التحرير : محمود درويش**

سكرتير التحرير : فيصل حوراني

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (متفرع من السادات) رأس بيروت ـ لبنان ، ص . ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير والتوزيع ٣٥١٢٦٠ ، برقيا : مرابحاث ، بيروت .

الاشتراك السنوي (بريد جوي) : ٦٠ل . ل . في لبنان وسوريا ، ٧٥ل . ل . في سائر الاقطار العربية ، ١٠٠ ل . ل . في اوروبا ، ١٢٥ ل . ل . في بقية بلدان العالم .

الاشتراك السنوي (بريد عادي) : ٦٥ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

فيصل حوراني

إيران في المجابهة مع الامبريالية الأميركية

تواجه الثورة الايرانية جبروت الامبريالية الاميركية ورغبة قيادتها المتزايدة في قهر الشعب الايراني واعادة ايران الى حظيرة التبعية الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، كما كان شأنها في عهد الشاه المخلوع .

ومن الواضح ان الرئيس الاميركي جيمي كارتر وجمهرة معاونيه ، ما فتئوا يبذلون اقصى الجهود ويضغطون بكل ما للولايات المتحدة من وزن دولي من اجل تجنيد الغرب كله في وجه ثورة ايران وشعبها وطموحاته الاجتماعية والوطنية . وهم يفعلون ذلك منذ اللحظة التي حققت فيها الثورة الايرانية ظفرها الاول بخلع الشاه وتوجيه الضربة الأولى الهامة للوجود والنفوذ الامبرياليين في وطنها . اما الذرائع الاخرى التي يركزون الحديث حولها ، وبضمنها مسألة احتجاز الدبلوماسيين الاميركيين ، فهي ليست آخر الأمر الا ذرائع واهية . وهي بالتأكيد ليست السبب الاول او السبب الهام الذي يحمل الادارة الاميركية على تكثيف اجراءاتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ضد ايران .

ومن الواضح ايضا ان قيادة الثورة الايرانية ، وفي قمتها يقف الامام الخميني ، وضعت في حسابها منذ البداية ان مجابهة حادة كهذه مع الولايات المتحدة وحلفائها والدائرين في فلكها سوف تقع ، وانها سوف تشتد بمقدار ما تنجح الثورة الايرانية في تحقيق هيمنة الشعب الايراني على مقدرات وطنه وثرواته وفي ترجمة مشاعره وتطلعاته وكذلك تصميمه على ان تلعب ايران دورا ايجابيا في مساندة الثورة الفلسطينية وفي مجابهة العدوان الاسرائيلي الواقع على الاراضي العربية ومساندة القوى التي تناهض الامبريالية في اي مكان في العالم .

ولهذا فان استعدادات الثورة الايرانية للصمود في هذه المجابهة لم تكن قليلة . ولم يكن قليلا ايضا تصميمها على تحمل اعبائها والتضحيات التي تترتب عليها . بل لعل من اميز ما يميز ممارسات الثورة الايرانية انها حذرت شعبها ،منذ اللحظة الاولى ،مما يمكن ان يقع من مجابهات ، وبذلت اعظم الجهود لتصفية جيوب النظام السابق والمرتكزات التي استند اليها الوجود الاميركي حتى تضمن صلابة الجبهة الداخلية وتحرم الولايات المتحدة من فرصة اختراقها .

والان تبدو ايران ، بمعظم قواها السياسية ، جبهة واحدة في مواجهة التهديدات والاعتداءات الاميركية ، حيث يلتقي في هذه المواجهة القادة الدينيون والشيوعيون والتيارات الواسعة على الساحة الممتدة بينهم . ويظهر الموقف في ايران التفافا شعبيا كاسحا حول قيادة الامام الخميني ، يعزز اصرار هذا الثائر الصلب على ان ينصب الجهد الرئيسي لشعب ايران في اتجاه مقاومة الامبريالية ورد كيدها .

والثورة الفلسطينية التي لقيت من الثورة الايرانية اوسع اشكال الدعم والتأييد ، والتي اعتبرت نفسها توأمها الشقيق ، تقف في هذه المجابهة المحتدمة مع الثورة الايرانية ، ليس فقط لان العدو واحد والهدف واحد ، ولكن ايضا لان اي اذى يلحق بايران هو اذى يلحق مباشرة بشعب فلسطين ، مثلما ان اي نجاح تحققه الثورة الايرانية هو نجاح تلقائي يضاف لرصيد نجاحات الثورة الفلسطينية ويعززها ويدفع مسيرة كفاحها الى الامام .

مع الثورة الايرانية في مجابهتها للتهديدات الاميركية ، بكل الجهود ؛ هذا هو الشعار الذي تجمع عليه قوى الثورة الفلسطينية كافة.وهو ايضا الشعار الذي يترجم المشاعر الحقيقية للجماهير العربية في كل مكان ، كما يعبر عن مواقف قواها الوطنية والتقدمية كافة .

لقد كان انتصار الثورة الايرانية في العام الماضي عاملا هاما من العوامل التي كرست الأمل بحصول الشعب العربي الفلسطيني على حقوقه الوطنية وعززت مكانة منظمة التحرير واطلقت سهم ضوء آخر بين السهام التي اخترقت ظلام السياسات العربية الاستسلامية ومحاولات فرض الهيمنة الاميركية على البلاد العربية . وكان انتصارها عاملا جديدا هاما لتحقيق الفرز بين القوى والدول طبقا لمقياس الموقف من الامبريالية ، ولانهاء حالة اختلاط المواقع التي عانى منها العمل العربيالمشترك . والان ، مع تصاعد كفاح الثورة الايرانية في مواجهة الروح العدوانية الاميركية ، يؤكد هذان العاملان اهميتهما وفعاليتهما . وتجد الثورة الفلسطينية نفسها على اتم الاستعداد لتبادل الدعم والمساندة مع الثورة الايرانية .

وفي هذا السياق يمكن ان تفهم الجهود التي تبذلها الثورة الفلسطينية ، جنبا الى جنب مع القوى العربية الوطنية والتقدمية الاخرى ، من أجل توفير اوسع دعم عربي ممكن لثورة ايران ، ومثلها الجهود التي تبذل للحيلولة دون اي تصادم بين ايران وأي من الاطراف العربية التي تختلف معها لهذا السبب او ذاك . والثورة الفلسطينية ، وهي تفعل هذا ، تنطلق من قاعدة ان الموقف من الثورة الايرانية هو صنو الموقف من الثورة الفلسطينية نفسها ، والموقفين معا هما اللذان يحددان تصنيف القوى العربية .

ومنظمة التحرير الفلسطينية ، الحريصة على ان تستجيب لاية رغبة عربية في التعاون معها على قاعدة العمل المشترك لمجابهة الاعداء ، تنظر بجدية كاملة لمسألة الموقف من الثورة الايرانية في مجابهتها مع عدو ايران وعدو العرب : الامبريالية الاميركية . والمنظمة تعتقد ، كما تفصح عن ذلك بياناتها وتصريحات قادتها ، ان لايران على العرب كافة حق المساندة الكاملة في هذه المجابهة . اما الخلافات ، الحقيقية منها او المفتعلة ، مع الثورة الايرانية ، فليس من شأنها ان تعطل واجب الوفاء العربي بمستلزمات هذا الحق .

نبيل هادي

الاعلام الانعزالي اللبناني والمقاومة الفلسطينية

في ٨ آذار ١٩٦٧ ، قبل اقل من ثلاثة اشهر على عدوان حزيران ، كان احد اكبر رموز الانعزالية اللبنانية يوجه رسالة الى رئيس الجمهورية يمكننا اليوم ، بعد كل الذي حصل على الساحتين اللبنانية والفلسطينية ، ان نعود اليها وان نعتبرها مدخلا مناسبا لفهم ما ارادته (وتريده) القوى التي فجرت الصراع المسلح في لبنان ، ولا سيما في عام ١٩٧٥ وما بعده . وهو الصراع الذي يستمر ، على هذا النحو او ذاك ، في الجنوب اللبناني ، وانحاء اخرى من البلد ، بالنظر الى ان اهداف هذا التفجير لم تتحقق بعد ، وايضا بالنظر الى الصعوبات التي تعترض الحل الاميركي ـ الصهيوني على الجبهتين المصرية واللبنانية وسواهما .

فلقد وجه رئيس حزب الكتائب اللبنانية الشيخ بيار الجميل كتابا مفتوحا الى رئيس الجمهورية اللبنانية في ٨ اذار ١٩٦٧ ، تحت عنوان « المداخلات العربية في الشؤون اللبنانية الداخلية » [١] ، جاء فيه جملة من الافكار التي تكشف ، في ما تكشفه ، عن ان الجناح الاكثر « تطرفاً » في البورجوازية اللبنانية الكومبرادورية كان يستعد للقيام بدور خاص به في المشروع الاميركي ـ الصهيوني لضرب وسحق حركة التحرر العربية التي كانت تشهد مرحلة بارزة من مراحل نموها في ضوء التجربة العميقة التي اكتسبتها الثورة العربية بقيادة جمال عبد الناصر ، وفي ضوء النهوض الجماهيري والشعبي في الارض الفلسطينية المغتصبة وبدايات عمل المقاومة المسلحة ، وكذلك في ضوء النمو الشعبي الذي شهدته الساحة اللبنانية وقواها الوطنية والتقدمية بالارتباط مع النهوض القومي الناصري ومع الاجراءات التقدمية في سوريا .

ويمكننا اختصار كتاب بيار الجميل بالافكار الرئيسية الاتية :

● لبنان يتعرض « لحملة ضجيج وتشويش » يقوم بها عشرة بالمئة من مجموع السكان ، على حساب الاكثرية الساحقة الرافضة لهذا العدوان الداخلي والعربي ، والسلطة تتغاضى عن ذلك تحت ضغوط القوى العربية الهدامة (اي حركة التحرر العربي) .

● سفارة احدى الدول العربية في لبنان (مصر) خرجت على الاعراف الدبلوماسية وتحولت الى سلطة انتداب ، واخذت تتدخل في شؤون السياسيين والصحافيين والهيئات ،

وتدعوهم الى بلدها ، وتضغط داخليا لصالح فرقاء معينين .

● لقد اصبحنا مع الجامعة العربية مثل « الصبي مع خالته » : حقوقنا ضائعة والتزاماتنا كثيرة . وضاع حياد لبنان بين المحاور العربية . والدول العربية المناوئة لمصر اصبحت تنظر الينا نظرة عداء . وصداقاتنا الدولية الحميمة (خصوصا مع اميركا) تكاد تتهاوى ، ولن يعود لبنان الحضاري يستقبل استقبال الابن المدلل كما كان منذ استقلاله عام ١٩٤٣ .

● لقد سلمنا ونسلم بان يكون لمصر مركز خاص في الشركة ، وارتضينا ان نضحي ونتنازل عن بعض حقوق استقلالنا وحريتنا ، كرمز للشركاء والمقاصد الطيبة . ولكن ، عندما ينقلب احد الشركاء الى متسلط يريد لنفسه الغنم ولسواه الغرم ، عندئذ نعذر اذا ما طالبنا باحد امرين : فاما ان تكون الشركة شركة شرفاء يتساوون في مالهم وفي ما عليهم ، واما ان تفسخ حبيا قبل ان يبعثرها الخلاف والشحناء .

● لماذا يريدوننا ان نسكت بحجة ان العدو الاسرائيلي سيستغل التنابذ والخصام ؟ فهل يرعوي الاخرون ، اي اولئك العابثون بالجامعة ؟ الا تعنيهم قضية فلسطين ـ وهم مستغلوها الاول – بقدر ما تعنينا ؟ ثم الى متى سوف تظل قضية فلسطين ذلك الطلسم السحري العجيب الفعالية ؟

● ايا كانت المحاذير في حملتنا على المتدخلين والسائرين في ركابهم ، فان خطر هؤلاء وخطر حركاتهم واعمالهم على الوحدة والبلاد يفوقان جميع الوان المحاذير ضررا وشرا . وقد ينفجر هذا الاستياء في اي وقت للدفاع عن لبنان ، وللحؤول دون جعله كوريا ثانية او فيتنام جديدة ، تتصارع فيها « الايديولوجيات » * المتعاكسة ، الى جانب المتصارعين من ابناء الامة المنقسمين على انفسهم . وهناك البلاء الاعظم والطامة الكبرى !

● ان التدخل (الناصري و « العربي » والفلسطيني) يتفاقم ؛ يضع الخطط ؛ يعبىء القوى ؛ يصدر الاوامر ؛ ينظم الهجوم ؛ يقرب ويبعد ؛ يؤيد ويعارض ؛ يفرض مشيئته ؛ يطلب فيستجاب له ؛ يخرب كما لو كان عدوا في ارض محتلة . وليس في الحكم ، الحكم المحسوب على لبنان ، من يجرؤ على رميه بوردة .

● اننا من التضعضع على قاب قوسين او ادنى . ولا بد من قهر المحنة ، وستقهر . ولا بد من التغلب على الصعاب ، وسنتغلب عليها . سنؤدي ، شخصيا ، قسطنا المتواضع في ما سوف يبذل من جهد عام . سنكون عند حسن ظن البلاد بنا . سنمد ايدينا الى جميع الايدي اللبنانية الشريفة من اجل القيام بعمل وطني انقاذي كبير يعيد الى الناس ثقتهم بالدولة وبما تقول وتقر وتفعل ، ويصون الاستقلال والسيادة في منجاة من التدخل والتطاول ، ويحقق لـلامة (اللبنانية) امانيها الخيرة .

هذه الخلاصة للافكار التي طرحها رئيس الكتائب اللبنانية ، والتي احيطت يومها بضجة اعلامية كبيرة في الداخل والخارج ، قد تساعد على رؤية الاتجاه العام للدعاية الانعزالية في ما

---

* عبارة « الايديولوجيات » محصورة بالمزدوجين في كتاب بيار الجميل .

يتعلق بالقضية الفلسطينية وعلاقات لبنان العربية ، من جهة ، وبدور الرجعية اللبنانية المرسوم سلفا بالنسبة للخطة الاميركية الهجومية ضد حركة التحرر العربي (والتي كانت حرب حزيران ١٩٦٧ ذروة من ذرواتها) ، من جهة ثانية ، وبما ارادته الكتائب وحلفاؤها من توزيع للمهمات بين الدولة وقواها النظامية وبين قوى الاحزاب اليمينية الطامحة ، منذ ما قبل حرب حزيران ، الى لعب دورها العسكري في مواجهة النهوض الوطني والقومي في لبنان .

وهذا ، بالطبع ، يفسر المنحى العام للخطة الاعلامية الهادفة الى توفير المقومات الداخلية والعربية والخارجية لعملية « الانقاذ » التي تحدث عنها بيار الجميل ، والتي اعطاها في مناسبات متعددة صفة تكاد تشبه ، على حد تعبير بعض المراقبين في لبنان ، صفة النداء الذي وجهه الجنرال ديغول من اذاعة لندن لتحرير فرنسا من الاحتلال الهتلري واستهله بعبارة « انا ، الجنرال ديغول ، ... » وقد استخدم رئيس الكتائب هذا التعبير حرفيا في سنة ١٩٧٥ وما بعدها ، في دعوته لتحرير لبنان من الاحتلال الفلسطيني . كما استخدمت هذه اللغة في مخاطبة بعض الهيئات الدولية ولا سيما منظمة الامم المتحدة ، وفي السعي لتعبئة المغتربين اللبنانيين في الخارج لمواجهة النشاط الاعلامي المكثف الذي تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية . وهذه امور ستكون لنا عودة اليها بالنظر الى اهميتها ، خصوصا ان الكتائب قامت خلال الحرب اللبنانية بحملة سياسية واعلامية مكثفة في الخارج ، وجرى تأسيس حركات شبيهة بالمنظمة الصهيونية العالمية والرابطة اليهودية ، وذلك تحت عنوان « حركة الليبانيزم في العالم » . ولهذه المنظمات ، المرتبطة تنظيميا وسياسيا بقيادة « الجبهة اللبنانية » ولا سيما بحزب الكتائب وجامعة الروح القدس (الكسليك) ، دور اساسي في جباية المبالغ الطائلة ولا سيما في افريقيا واميركا الشمالية والجنوبية ، لصالح المشروع القاضي بتحرير لبنان من الوجود الفلسطيني ، وبناء امة لبنانية من المنطلقات التي تنسجم مع مقولات فلاسفة الانعزالية اللبنانية منذ مطلع القرن الحالي .

ويلاحظ ان الاعلام الانعزالي في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية قد ارتبط ، من البداية ، بالمفهوم المنغلق لدور لبنان وهويته ، وبالنظرة الى العلاقات الخارجية ، وبالرؤية الانعزالية التي تحدد العدو بانه العروبة وليس الصهيونية ، وبانه حركة التحرر العربية والمعسكر الاشتراكي ، كما ان هذا العدو موجود « في الداخل » ويتمثل بكل القوى الداعية الى تطوير النظام او تغييره او بناء اسس جذرية للوحدة الوطنية .

وعلى هذه الجبهات كلها ، من طبقية وسياسية وايديولوجية ، كان على الاحزاب اليمينية اللبنانية ان تحارب . وكان عليها ، من البداية ، ان تفرق في نشاطها الاعلامي بين ما هو موجه لتحقيق تعبئة « وتماسك » شاملين في الاوساط المسيحية خلف القيادة الانعزالية ، وبين ما هو موجه لـ « الجناح الاخر » (المسلمين) ، وبين ما هو موجه الى الفلسطينيين انفسهم ، واخيرا الدعاية الموجهة الى الرأي العام العربي والخارجي والتي تختلف « لغتها » باختلاف المجال والمقام و « الجمهور » .

وهناك الصراع الدائر على الصعيد التربوي والاجتماعي والاخلاقي . وهو ايضا على صلة وثيقة بالحرب على الفلسطينيين وعلى القضية الفلسطينية . وهذا جانب في غاية الاهمية ، وان كان لا يعطي الانتباه الكافي من جانب القوى الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية . ذلك ان

هناك اعادة نظر شاملة وجذرية ، في مناطق السيطرة الانعزالية وفي مدارس ومؤسسات الرهبانيات المارونية والارساليات الاجنبية ، بكل البرامج التاريخية والتربوية والكتب والمناهج ، وعلى النحو الذي يؤدي الى تنشئة التلامذة منذ المرحلة الابتدائية ، وحتى منذ مرحلة الحضانة ، تنشئة طائفية متطرفة وبروح من الحقد شبه العنصري على الغرباء الفلسطينيين الذين يجتاحون لبنان . كما تقوم لجان وهيئات خاصة في الكسليك وفي الاحزاب اليمينية بتأليف اعداد كبيرة من الكتب والكراريس والاسطوانات التعليمية والاناشيد والاغاني وسائر الادوات التعليمية والاعلامية والتحريضية المخصصة للمدارس ، وبما يؤدي الى تربية اجيال كاملة انطلاقا من القيم المذكورة . وهذه ايضا صورة منقحة ومعدلة (واحيانا : مطورة واكثر عصرية) من التجربة الصهيونية في حقل التوجيه والتربية والتعليم .

موضوع « الاعلام الانعزالي » ، في معناه الواسع ، لا بد له من ان يشمل هذا الجانب بالطبع . بل لا بد من ان ينطلق منه . فالاعلام في عصرنا ليس مقتصرا على اصدار صحيفة او الادلاء بتصريح او بث خبر ، ولا هو مقتصر ايضا على العمل الاذاعي والمتلفز . الاعلام يبدأ من التوجيه المدرسي وما قبل المدرسي ، ومن الاغنية واللوحة الفنية ليصل الى النشاط الديني والتبشيري ، مرورا بجميع المؤثرات النفسية والوجدانية الممكن استخدامها في ما اصطلح على تسميته بالحرب النفسية : التخويف ؛ الشائعة ؛ التضليل ؛ التضخيم ؛ المهاترات ؛ التعمية ؛ قطع المعلومات ؛ منع تداول صحف ومنشورات معينة ؛ تحريك غرائز واثارة تيارات عصبية ؛ استغلال حوادث وتصرفات فردية ؛ افتعال حوادث اخرى لتؤكد او تكمل العمل الدعائي التحريضي ؛ الخ ..

وهكذا ، يرى الباحث نفسه ، بادىء ذي بدء ، امام ضرورة اعطاء لمحة موجزة عن فئات و « انواع الجمهور » التي يتوجه اليها الاعلام ، وذلك قبل الوصول الى البحث في السياق العام الذي يحكم هذا العمل الاعلامي .

المسيحيون و « الخطر الفلسطيني »

لقد ركز قادة « الجبهة اللبنانية » ، في دعايتهم الموجهة الى المسيحيين ، على بعض المنطلقات التي حاولوا ترسيخها في ذهن المواطن المسيحي العادي باشكال مختلفة وبضغوط نفسية في غاية التنوع . ومن ابرز هذه المنطلقات ، الفكرة القائلة بان القيادة الانعزالية « المنظمة » هي ممثل المسيحيين الوحيد ، وهي القوة المؤهلة لانقاذهم من المخاطر الداهمة ، وبالتالي فان الالتفاف الشامل والاجماعي حول احزاب القيادة المذكورة انما يحقق للمواطن الضمانة بان يحمي نفسه ويصون كرامته واسرته وارزاقه . وللدلالة على هذه « الحقيقة » فان اجهزة الاعلام ، وكذلك قادة الاحزاب والتنظيمات ، قاموا بتضخيم الاخطار الخارجية ولا سيما « الخطر الفلسطيني » ، وذلك ابتداء من سنة ١٩٦٩ عندما التقى نواب منطقة المتن الشمالي وطرحوا ضرورة نقل المخيمات ، ولا سيما مخيم تل الزعتر ، باعتبار انها تشكل خطرا على هذه المنطقة المسيحية !

ومن المعروف ان تلك النشاطات جرت في الوقت الذي كانت فيه السلطة اللبنانية تستعد للقيام بتحرشات دموية ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الشعبية اللبنانية ؛ مما ادى الى

تظاهرات ٢٣ نيسان ١٩٦٩ التي كانت بداية الفرز الجديد في القوى على الساحة اللبنانية ؛ اذ قامت القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية بدعوة جميع الوطنيين والشرفاء الى التصدي بكافة الاشكال لاحباط المخطط المعادي للثورة الفلسطينية وللحريات والمكاسب الشعبية في لبنان . وقد اعتبرت القوى الوطنية والتقدمية انذاك ان الرجعية اللبنانية والعربية سوف تستفيد اكثر فاكثر من نتائج العدوان الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ ، لتحقق عن طريق القمع الداخلي للمقاومة الفلسطينية ما لم يستطع العدو الصهيوني تحقيقه في حرب ١٩٦٧ ، فضلا عن محاولة جر لبنان للاستسلام الكامل وفتح حدوده مع العدو .

في تلك الفترة حدثت تجربة اعلامية في غاية الاهمية ، شارك فيها الاعلام الرسمي اللبناني والصحف والاجهزة الكتائبية ومؤيدوها . وكان ذلك على خطين متوازيين :

الاول : الدعاية (الرسمية والانعزالية) للجيش اللبناني بوصفه جيش السيادة الوطنية التي يدنسها الفلسطينيون وحلفاؤهم ، وبالتالي محاولة طرح الموضوع امام اللبنانيين وفق التساؤل الاتي : اما ان تكون مع لبنان وجيشه وسيادته ، واما ان تكون مع الفلسطينيين وبالتالي ضد لبنان وجيشه وسيادته . وعليك ان تختار وان تحدد انتماءك !

ولقد برعت اجهزة الاعلام الرسمية انذاك ، بصورة خاصة ، في اثارة اجواء حافلة بالعداء للعرب . وقام المشرفون على توجيه الجيش باعداد نشرات ومؤلفات كاملة من النوع الذي يضع الجندي في اجواء من العنفوان القومي (اللبناني !) ، مع ما يلزم من تركيز على كل ما هو متزمت ورجعي ومنغلق في التاريخ اللبناني الحديث والقديم .

الثاني : كان النهج الذي سلكته الاحزاب اليمينية في الجانب « المستقل » من دعايتها ومن نشاطها ضد العدو نفسه : الفلسطينيين والقوى التقدمية . ففي هذا الجانب اخذت الاحزاب اليمينية تكشف ، باشكال مختلفة ، عن انها تقوم بتحضير نفسها عسكريا وتنظيميا ، بحيث تكون نصيرا للجيش في حال قيامه بدوره ضد الفلسطينيين والعرب (وعمليا : بدوره في استكمال اهداف الخامس من حزيران) ، او انها تكون بديلا عن هذا الجيش في حال تلكؤه عن القيام بهذه المهمة التاريخية والانقاذية .

وبدأت تظهر ميليشيات الكتائب ، ثم مسلحو السيد كميل شمعون ، في مناسبات مختلفة ، حتى ان مهرجان الزهور السنوي في بكفيا اخذ « يتعسكر » ، وكذلك احتفالات النوادي واحيانا المدارس ، الى ان كانت التحركات الصدامية ضد المقاومة الفلسطينية في عام ١٩٧٣ ، ومسلسل الاحداث في بيروت وضواحيها وفي الجنوب ، وصولا الى ما حدث في عام ١٩٧٥ .

وكان لا بد من ذكر هذه العناوين البارزة لاحداث تلك الفترة لكي نستنتج ان الاعلام الانعزالي كان ، عمليا ، ولا يزال ، على شقين : حزبي ورسمي . تماما كما كان النشاط العسكري والسياسي ضد الشعب الفلسطيني في لبنان : الميليشيات الحزبية من جهة وقوات السلطة من جهة ثانية . هذا ، اذا استثنينا ، بالطبع التنسيق مع الاسرائيليين ، سواء على الصعيد العملي ام على صعيد الاعلام والتشويش والتحريض والحرب النفسية .

ولا شك في ان التخويف من الخطر الخارجي كان بمثابة « اللازمة » الدائمة المرافقة

للعمل الحزبي ، السياسي والعسكري ، بين المسيحيين . واذا كان الخطر الناصري قد « زال » في عام ١٩٧٠ (وهو الخطر الذي بحجة محاربته تم جمع ثلاث قوى يمينية « مسيحية » اساسية في جبهة واحدة ولوائح انتخابية واحدة اكتسحت الموقف في العديد من المناطق اللبنانية في الانتخابات النيابية سنة ١٩٦٨ ، هي : الكتائب والوطنيون الاحرار وحزب الكتلة الوطنية الذي يتزعمه العميد ريمون اده) فان الفترة التي اعقبت غياب الرئيس عبد الناصر شهدت تحولا في الدعاية الانعزالية في اتجاه التركيز على الفلسطينيين في الاغلبية الساحقة من الحالات ، مع تحركات ضد سوريا في حالات اخرى .

وانطلاقا من الحرب ضد الفلسطينيين وضد « اليسار المخرب » اراد حزب الكتائب والرئيس الاسبق كميل شمعون وحلفاؤهما ان « يوحدوا الشعب » ، على ان يكون التماسك المسيحي هو الاساس وهو النواة لهذا التوحيد . وعلى ان يكون الاكتفاء ، في المرحلة الاولى ، بالسيطرة على مناطق معينة من جانب الاحزاب « اللبنانية » ؛ وتكون المرحلة التالية هي العمل للسيطرة على لبنان كله ؛ وتكون اجهزة الدولة وجيشها ، والمساعدات الخارجية « الرسمية » الممكن الحصول عليها ، ادوات في مشروع تحرير كل لبنان .

وكانت الحرب .

وفي ١٢ كانون الاول ١٩٧٦ القى الشيخ بشير الجميل ، قائد « القوات اللبنانية » ، كلمة قال فيها : « انا لا ازال مقاتلا لان حقوقي لم تصلني بعد . ضميري يتأجج في الداخل على ما يحصل في الخارج وهو يتحول تدريجيا الى ضمير رافض » . ثم اضاف : « اذا كنا قد قبلنا بحكومة اللامحاربين ، فاننا لا نقبل بجيش اللامقاتلين . في الحقيقة لا نعرف ما اذا كنا عائدين من الحرب او ذاهبين اليها .. » (٢) .

هذا الكلام انما يعبر عن ثلاث حقائق مهمة :

الاولى : هي عدم قدرة القيادة الانعزالية على العودة الى « الهدوء » ، والانتقال من الصراع العسكري الى الصراع السياسي . فهذا من شأنه ان يبعد عنها « التماسك » والالتفاف الواسع نسبيا من جانب الاوساط المسيحية ولا سيما المارونية منها ، كما من شأنه ان يدفع الالوف من الشباب الى طرح الاسئلة المحرجة على قياداتهم . ومنها ، السؤال عما « اذا كنا عائدين من الحرب او ذاهبين اليها » على حد تعبير بشير الجميل نفسه ، والسؤال عما سيفعله هؤلاء الشباب الذين اعتادوا على الحرب والاقتتال الطائفي والذين يعتاشون من الاعمال والتحركات ذات العلاقة بالحرب الاهلية .

والحقيقة الثانية : هي ان القيادة الانعزالية لا تريد ان يكون للبنان جيش موحد الا اذا كان « جيش المحاربين » . وفي هذا دلالة كافية على « الوحدة » التي تريدها للبنان .

اما الحقيقة الثالثة فهي ان تيار المقاتلين ، اذا صح التعبير ، يخشى ان يصطدم بحل معين او تدابير ومعالجات سلمية، ولو مؤقتة توافق عليها القيادة السياسية لهؤلاء المقاتلين ، ويرون فيها مساومة على حساب حقوقهم ومبادئهم . وتوقيف الحرب دون التمكن من طرد الفلسطينيين و « سائر الغرباء » ودون التمكن من السيطرة السياسية والعسكرية على الوضع ،

انما يعني التقهقر والتدهور ، في نظر هولاء المقاتلين الذين يسعى الشيخ بشير الجميل على التعبير عن « ضميرهم المتأجج » وامكانية « التحول تدريجيا الى ضمير رافض » .

ولقد اتقن الاعلام الانعزالي ، وخصوصا في اذاعة الكتائب وفي الجرائد « المحلية » الصادرة باسم تنظيمات صغيرة ، كيفية نشر الخوف الدائم لدى الجمهور المسيحي العريض . ولا ينصب الخوف والجزع دائما على احداث مشخصة ، وانما ينشران في حالات كثيرة « لذاتهما » ، فيبقى مفعول التحريض ضاغطا دائما على المتلقين . فالخوف من هجوم وشيك لجيش التحرير الفلسطيني على جبل لبنان مثلا ، ابقى قسما من ابناء الجبل في حالة من الهلع طوال اشهر كاملة ولا سيما في مطلع الحرب سنة ١٩٧٥ ، خصوصا لكثرة ما يستمعون الى عبارة « جيش التحرير » ومعها عبارات « المخربين » و « الابوات » و « الارهابيين » ، تتكرر في الاذاعة الكتائبية ، وغيرها من وسائل الاعلام الانعزالية . وبالتالي فان الخوف من اجتياح فلسطيني ويساري و « اسلامي » من شانه ان يجعل الناس مستعدين لتأييد كل ما يصدر عن الكتائب وحلفائها . والخوف من ان ينتزع « الغرباء » ارزاق هؤلاء السكان وبيتهم ، يجعلهم مستعدين لتقديم الدعم المالي للاحزاب « المنقذة » وذلك باعتبار ان التضحية بالجزء هي امر لا بد منه لاجل انقاذ الكل !

ويقول علماء النفس ان المتلقي الذي يعيش في هذه الدوامة ليلا نهاراً ولفترات طويلة ، كثيراً ما يعود به الذهن الى أشكال بدائية من الولاءات الغيبية ، وفقدان القدرة على التفكير النقدي . كما ان التحريض المعتمد على التخويف المستمر يراد منه تعزيز حاجة المواطن الى الاثارة المرتبطة بالخوف . والاعتياد على الخوف هو عنصر أساسي في قبول المغامرات الانتحارية ؛ وهذا ما أثبتته تجربة الدول الامبريالية في مغامراتها « الانقاذية » في أماكن مختلفة من العالم .

هذا مع العلم بأن القائمين على التحريض لا يكشفون ، عادة ، جذور الخوف وأسبابه الحقيقية . كما يرفضون استخدام كلمات محددة ومن النوع الذي يسهم في العودة الى الواقع . فكل حادثة صغيرة يقوم بها مسلح فلسطيني أو يكون على علاقة بها ، يجري تصويرها وكأنما قوات الفدائيين ومعهم سوريا والعراق والصومال وكوبا وروسيا والصين .. كلهم يتآمرون وكلهم يريدون ابتلاع لبنان وابتلاع المنطقة !

ولا حاجة الى القول بان الاعتماد على الامثلة التاريخية يعطي فائدة كبيرة في الوصول الى ترسيخ القناعة بوجود الخطر المخيف . وفي « مذكرة لشرح الوضع في لبنان » صدرت عن جامعة الروح القدس (الكسليك) في عام ١٩٧٦ ، جاء وصف حماسي لسلسلة الجبال اللبنانية التي لا تبعد كثيرا عن شاطىء البحر المتوسط ، والتي كانت دائما ملجأ وملاذا للاقليات الهاربة من الاضطهاد . واول طائفة التجأت الى هذه القمم الجبلية كانت طائفة الموارنة ، تلامذة مار مارون ، وقد توافدوا اليها في هجرتين متتاليتين : الاولى في القرن السادس للميلاد والثانية بعد الفتح العربي لسوريا حوالى منتصف القرن السابع .

وتنطلق المذكرة من هذه اللوحة الدرامية لتصل الى اسس قيام « الصيغة اللبنانية » : انها سبب وجود لبنان ، ولبنان هو كناية عن اقليات جمعت بينها ارادة التعايش واحترام القيم

الانسانية والروحية ! [٣]

وكان لا بد للشيخ بيار الجميل من ان يطلق هذا المنطق ويصل به الى نهايته ، وذلك في النداء الذي وجهه في ٢٥ اذار ١٩٧٦ في اعقاب حدوث انقلاب ١١ اذار وانفراط الجيش وفي الوقت نفسه انتقال الحرب الى جبل لبنان . والنداء [٤] موجه « الى الامة اللبنانية » ، وهو يبدأ على الوجه الاتي :

« ايها اللبنانيون واللبنانيات . ان الوطن في خطر . شعبنا مبدد ، وجيشنا مشتت ، مؤسساتنا منحلة ، وارضنا محتلة . هذا الوطن الجميل ، ارث الاباء والجدود ، وامانة الابناء والحفدة ، الفريد الصيغة .. يحتضر امام اعيننا ، والعالم زاهد عنه وعنا » .

ثم يتابع قائلا (وبما يعيد الى الذاكرة مرة اخرى ، نداء الجنرال ديغول من اذاعة لندن) :

« لقد خلوت الى وجداني ، وتأملت في ما كنا عليه ، وما صرنا اليه ، وما نحن منتهون عنده .. ايها اللبنانيون واللبنانيات ، انتم منقذوا انفسكم . خلاصكم بيدكم . وقيامة لبنان لن تتم الا بكم . لذلك ادعوكم جميعا ، مواطنين ومواطنات ، اينما كنتم ، لنجدة الوطن ! واني ادعو عناصر الجيش اللبناني ، قيادة واركانا ، ضباطا ورتباء وافرادا ، الى الالتحاق فورا باقرب الثكنات اليهم ، وفاء بقسمهم ، وحفاظا على شرفهم العسكري ، واستحقاقا لبنوة المؤسسة الوطنية ، التي تجسد كرامة الامة ، لكي يؤدوا واجبهم المقدس في الدفاع عن الوطن المهدد بالاضمحلال ! » .

ولا ينسى رئيس الكتائب ان يختم نداءه الى « الامة اللبنانية » بالقول بانه يخاطب الامة « من موقع المسؤولية التاريخية » ، وبانه صمم على ان يحمل مسؤولياته حتى الرمق الاخير ، و « انا ، بيار الجميل ، انا ديكم وانتظركم جميعا ، لكي ننقذ معا ، وجنبا الى جنب ، ننقذ لبنان ، قبل فوات الاوان » .

الحرب ... الحضارية

واذا كانت هذه النداءات قد ارفقت بحملة دعائية واسعة في لبنان وفي الخارج مفادها ان « الاقلية » المسيحية ، المهددة بالانقراض والدمار على هذه البقعة من المشرق ، هي في امس الحاجة الى الانقاذ ولا بد ، بالتالي ، من استثارة مسيحيي العالم ضد « الغزاة » الفلسطينيين وضد مخاطر « الهيمنة » الاسلامية والعربية ، فان اسلوب استثارة « الغرائز التاريخية » قد استخدم بصورة او باخرى كلما لاح في الافق مجال لاستدرار التدخلات الامبريالية في لبنان ، وكلما اشتدت الازمة والصراع ضمن « الشارع المسيحي » فتلجأ القيادات الحزبية الانعزالية الى دفاتر النزاعات القديمة لتؤكد ان كل مصائب لبنان ، « عبر التاريخ » ، هي بسبب التدخلات (ومعظمها تدخلات عربية) الهادفة الى سحق الاقلية المسيحية .

ونكتفي ، في هذا المجال ، بايراد هذين التعليقين لاذاعة « صوت لبنان » الكتائبية ؛ الاول يشكل نداء او « لفتة » موجهة الى ياسر عرفات ، والثاني موجه الى المندوب الفرنسي

جورج غورس لدى قيامه بدور من ادوار الوساطة في الحرب الاهلية اللبنانية سنة ١٩٧٦ .

التعليق الاول [٥] اذيع في ٢٨ نيسان ١٩٧٦ ، وفيه تقول الاذاعة ، بالحرف الواحد : « السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير ، كنا نتمنى ان يأتي الى لبنان قبل سنة ١٩٤٨ . ان يأتي في الثلاثينات او في اوائل الاربعينات وفي سنة ١٩٤٣ ليعرف كيف تم الاستقلال وكم دفع لبنان من ضرائب الدم والتمزق منذ مئات السنين نتيجة اللعب بعواطف شعبه ونتيجة اللعب بمقدراته وشؤونه . ولو ان السيد ياسر عرفات يلقي نظرة عجلى على تاريخ لبنان منذ القديم من الزمان ليعرف دونما جهد بان مصائب لبنان كانت دائما من الرقم الثالث ، من الفريق الثالث الذي يزج بنفسه بين عائلات لبنان وطوائفه وفئاته لتكون الفتنة .

« فخلال مئات السنين التي كان فيها لبنان تحت سيطرة الحكم العثماني كانت السلطنة العثمانية تستخدم النعرات الطائفية لتفريق اللبنانيين وتمزيق وحدتهم . وسنة ١٨٤١ عين عمر باشا للقضاء على استقلال لبنان وامتيازاته وضمه الى الامبراطورية العثمانية فحرض الدروز على المسيحيين فكانت الفتنة الطائفية . وسنة ١٨٦٠ شاءت الدول الاوروبية ان تتدخل في شؤون لبنان سياسيا واقتصاديا فاثارت النعرة الدينية وصورت لكل فريق عداوة الفريق الاخر باسم الدين فكانت الفتنة الطائفية . وبعد انتداب طويل تخطى اللبنانيون كل محن التاريخ ليؤكدوا على نزعتهم الاستقلالية وعلى ان لبنانهم لن يكون للاستعمار مقرا ولا ممرا وقطعوا شوطا كبيرا في بناء الدولة والوحدة الوطنية . حتى جاءت سنة ١٩٥٨ وكانت الفتنة الطائفية (...) وبعدما انطلق لبنان حتى الستينات بزخم اقوى وتخطى من جديد عقد الحذر والنعرات واصبح على بعد مرمى حجر من الانصهار الوطني ، كانت سنة ١٩٦٩ فتنة طائفية وكانت سنة ١٩٧٣ فتنة طائفية » .

هذا التعليق جاء ردا على تصريح لعرفات يتخوف فيه من ان تؤدي الوساطات الاجنبية في لبنان لتحويله الى محمية اجنبية ، ويدعو فيه اللبنانيين الى الجلوس معا الى مائدة واحدة لتسوية مشاكلهم في اطار حل وطني لبناني متكامل . وفي هذا التعليق حاولت الكتائب ان تترك كل كلامها السابق الذي يركز على ان النزاعات بين الطوائف عميقة الجذور و « داخلية » الاسباب وان هذه النزاعات والخلافات هي التاريخ اللبناني وهذا ما يبرر المخاوف المسيحية ؛ ان تترك كل هذا الكلام السابق وتستعير لغة القائلين بعدم طائفية الصراع ، فتعطي تحليلا للنزاعات الطائفية عبر التاريخ الحديث مركزة على مسؤولية القوى الاستعمارية ، وصولا الى تحميل « الغرباء » ، من العثمانيين الى المقاومة الفلسطينية تبعة منع اللبنانيين من الوصول الى الانصهار الوطني . هذا مع العلم بان القوى الوطنية والشعبية المناضلة لاجل انصهار وطني حقيقي ولاجل الغاء الطائفية السياسية واعتماد اصلاح سياسي ديمقراطي وبناء مؤسسات حكم وطنية وغير فئوية ، كانت تصطدم دائما ـ ولا تزال ـ بمعارضة القوى الانعزالية والطائفية وفي مقدمتها الكتائب .

اما التعليق الاذاعي الاخر [٦] والموجه الى المبعوث الفرنسي جورج غورس ، فهو يتميز ايضا بـ « نفحة » تحررية استقلالية حضارية ، ويقول : « .. واخالك تعرف اننا كنا نحن اول من ثار في وجه الام الحنون ضنا بالاستقلال والحرية والسيادة . وتعرف ايضا ان بيار الجميل كان اول من قاد الانتفاضة الشعبية ضد انتداب دولتك على دولتي . ولكن هذا التخصيص مرده

اولا الى ان فرنسا هي دولة عظيمة بين الدول الخمس الكبرى . وان تكن الدول الاربع الاخرى اغنى منها اقتصاديا واقوى ماديا وعسكريا ، الا ان فرنسا تظل اغنى منها حضاريا وفكريا وانسانيا وتراثا .

« ولان فرنسا تعتبر ، بحق ، رائدة الحضارة الانسانية ولان لبنان يعتبر بحق رائد الحضارة الشرق ـ اوسطية ، ولان ثمة صلة حضارية تربط بين البلدين وتؤمن التفاعل بين القارتين ، ولان الحضارة في لبنان تنحرها الخناجر الهمجية ،

« فمن اجل ذلك كانت رسالتي اليك ...

« فاذا كنتم يا سيدي تعتبرون هذا اللبناني حضارة وقيمة انسانية ليس لاهله فقط بل لكل ارض تحت قبة كل سماء ، فيجب ان يكون حرصكم عليه مثل حرصنا عليه ، الا اذا كنتم تستطيعون ان تخلقوا لبنان اخر يجمع هذه الخصائص الفريدة وهذه المميزات الفريدة .

« فاتركوه اذاك يحتضر واتركوه يمزق امعاءه على الطريقة اليابانية . ولكن ثقوا يا سيدي اننا لن نترك بلادنا تموت امام اعيننا ونحن احياء . لن نترك بلادنا الارض الواحدة ، بلادنا الشعب الواحد ، بلادنا الحضارة الفريدة . فاذا لم تنقذها يد الله او يد الانسان ، فلن نتركها تتحول ارضا همجية وبلادا بربرية ومسرحا للموت ، واوكارا للافاعي وتربة للدنس ، بل نحرقها نحن ، نحن نحرقها ونحرق انفسنا معها رمادا مقدسا فوق تراب مقدس » .

وهذا ما حصل فعلا او يكاد . والمشروع الانعزالي الذي قالت عنه القوى التقدمية اللبنانية انه مشروع انتحاري داعية جميع اللبنانيين لمقاومته ، قد اثبت بالممارسة ، وبالاعلانات الصريحة ، انه كذلك . والذي يختلف هو اللغة والاسلوب اللذان يعبر بهما المشروع عن حقيقته . وما عبرت عنه اذاعة « صوت لبنان » في لغة « حضارية » انطلاقا من امجاد ماضية تنسبها لحزب الكتائب كرمز للبنان ، تعبر عنه هذه الاذاعة في لغة مختلفة ، احيانا اخرى ، وانطلاقا من المهاترات اليومية والشتائم والامثال البذيئة والتهديدات والشائعات . ولا يمر يوم الا وتنسج فيه الاذاعة المذكورة ، بالتنسيق مع اجهزة اعلامية داخلية وخارجية ، عدة شائعات ضد الفلسطينيين وضد القوى المعادية للمشروع الانتحاري . فيتراءى المواطن انه محاط بمسلسل من الاهوال ، وان المنطق الوحيد الذي يمكن الركون اليه هو منطق « القاتل او المقتول » . وهو الاسلوب الصهيوني نفسه في كل حال .

وقد كتبت جريدة « صوت النمور » التي اصدرتها القيادة العسكرية « للوطنيين الاحرار » خلال الحرب ، في مجال عرضها اسباب الحرب ومسؤولية الفلسطينيين واضطرار الشيخ بيار الجميل لتوجيه ندائه الى الشباب اللبناني لحمل السلاح لتحرير الوطن : « .. ومن يجهل سير المعارك وقتئذ ؟ بل من ينسى الشعارات التي طرحت في صفوف القوات اللبنانية التي اطلقها رجال الفكر : لن يبقى فلسطيني على ارض لبنان وعلى كل لبناني ان يقتل فلسطينيا على الاقل ؟ وبينما المعارك حامية الوطيس سمع احد الاساقفة يقول للمقاتلين : كل من يقتل فلسطينيا اعطيه براءة دخول الى السماء » (٧).

وفي الفترة نفسها (نيسان ١٩٧٧) كان الشيخ امين الجميل يلتقي الطلبة الكتائبيين في

باريس ويقول : « ان الحرب اللبنانية ، كما تعلمون ، هي حرب تحرير لبنان من جيوش اجنبية جاءت لتحتله ... وان الفلسطينيين بلغ بهم الامر حدا طالبوا معه في يوم من الايام بوزارة داخل الحكومة اللبنانية » .

ومن الحوار الذي دار بينه وبين الطلاب نقتطع ما يلي :

« س : ما هي حقيقة الوضع في الجنوب ؟

« ج : لا يمكنني ان اشرح لكم بالتفصيل كل ما يحصل في الجنوب . لكن الثابت ان قواتنا كانت تقوم بالدفاع عن وجودها . فاحتلت مناطق عدة هي بنت جبيل ، الطيبة ، الخيام ، مرجعيون* ، والان تقوم المقاومة الفلسطينية بردة فعل لاسترجاع هذه المناطق . غير ان مناطقنا تتمتع بوضع عسكري ممتاز . وعلى اي حال فان معركتنا لم تنته بعد ، لان هدفنا هو تحرير كل لبنان من السيطرة الخارجية . وعلينا ان لا ننسى قرانا في عكار وفي بعلبك ، وحتى الهرمل . فهناك دير مار مارون ، وكذلك قرانا في الجنوب .

« س : ذكرتم انكم ترفضون الحوار مع الخونة ومع اعداء لبنان فكيف تفسرون لقاء الشيخ بيار مع ياسر عرفات ؟

« ج : ان اجتماع والدي مع ياسر عرفات كان مؤامرة دبرت من قبل سفير الكويت الذي دعا والدي الى الغداء ، وعندما دخل الى الصالون فوجيء بوجود عرفات ، فثار واوقف سفير الكويت عند حده وقال له حرفيا : « ان مؤامرتك لن تمر علي ، فان موقفي معروف من ياسر عرفات ولا يمكنني ان اتحاور معه » . وعلى كل حال كان الاجتماع من افشل الاجتماعات ، ولم نتوصل الى نتيجة » (٩) .

وفي هذه الاجواء المشحونة ظلت التعبئة العسكرية والنفسية تأخذ مداها ، وقد اخذت انطلاقة قوية بقيادة « دولة لبنان الحر » ودخول السلطات الاسرائيلية كفريق اساسي ، وبصورة مباشرة ، في المناقشات والمشاورات الدولية والشرق اوسطية المتعلقة بالازمة اللبنانية ، خصوصا ان الاعلام الانعزالي كان قد استغل « مبادرة » السادات واتفاقاته مع القادة الاسرائيليين ، للقول بان اكبر دولة عربية قد وافقت على السلام فما بال العرب يقبلون بان يواصل الفلسطينيون جرنا الى الحرب ونحن بلد صغير لا ناقة له ولا جمل ؟

وفي لقاء للشيخ بشير الجميل مع تلامذة « مدرسة القلبين الاقدسين » حرص قائد « القوات اللبنانية » على عرض الاحداث اللبنانية والعربية كلها على النحو الذي يشد المستمعين الى اختيار واحد ، هو دعم المشروع الانتحاري الى اخر مراحله . فقد قال بشير الجميل للتلامذة : « سنة ١٩٦٧ حصلت الحرب بعد بروز الوجود الفلسطيني المسلح . وبعدما انكسر العرب بدا العمل الفدائي يتكون ويتنظم ويتقوى ويتحول الى فريق ضاغط على الساحة اللبنانية ، واخذوا يعتبرون ان طريق حيفا وتل ـ ابيب تمر في الاشرفية وعمان ، وبدأنا نشعر بالخطر المحدق الذي يجب ان نستعد لمواجهته . وسنة ١٩٦٩ حدث الاصطدام الاول في الكحالة والدكوانة ـ تل الزعتر ، وسنة ٧٣ وصل الجيش اللبناني الى داخل المخيمات ، وبلغ قلب صبرا . وبين ١٩٧٣ و ١٩٧٥ دخلت المؤامرة الى صميم الجيش والمؤسسات . ساعة الصفر

* المقصود هو الاجتياح الاسرائيلي في ربيع ١٩٧٨ .

كانت في ١٣ نيسان ١٩٧٥ عندما اعتبروا انهم بخمسة فلسطينيين يكبوننا في البحر . نحن اليوم في فترة تشبه تماما فترة ما قبل الحرب ، فلبنان اليوم بحاجة الى من يدافع عنه .. والفلسطيني ما زال عند مخططاته .. والمطلوب استكمال شبكة المواصلات وسائر مستلزمات البنية الاساسية التي تسمح لنا ان نتصل بالعالم اذا طلع على بال ابو الهول او ابو الموت ان يخرب الاتفاقات ويضع الادارات والمؤسسات تحت سيطرته »[١٠] .

وفي الوقت نفسه كان « ابو ارز » قائد « حراس الارز » يتحدث في مهرجان تعبوي اقيم في الكحالة وشارك فيه الكتائب والاحرار و «وحراس الارز » . وفيه يعلن :« ايها الرفاق ! امامكم الطامع بارضكم ، فردوا طمعه خسرانا عليه . امامكم الطامع بتدويل لبنان ، فردوا طمعه شوكة في عينيه . ايها الرفاق ! ان صمتت الاذان فارفعوا السواعد . فان صمتت الاذان فارفعوا البنادق . فان صمتت الاذان فليس امامكم الا القتال » [١١] .

تجربة صهيونية ... واستفادة من اخطاء الاعلام الوطني

هنا نفتح قوسين لنقول ان الاحزاب اليمينية في لبنان استفادت الى حد بعيد من تجربة الدعاية الصهيونية التي سبقت قيام الكيان الاسرائيلي او التي اعقبت قيامه . وذلك ، بصورة خاصة ، في ما يتعلق باثارة العصبية الدينية والسعي لتحويل ابناء طائفة دينية معينة الى ما يشبه القومية . واذا كان هذا الموضوع في ما يتناوله من مقارنة متكاملة بين العنصرية الصهيونية وما يمكن تسميته بالعنصرية « المارونية » ، يحتاج الى دراسة خاصة ، فلا بد من القول ، وفي اقتضاب كلي ، ان من ابرز الاوتار التي ركزت عليها الدعاية الصهيونية بعد العام ١٩٤٨ ، الفكرة القائلة بان العرب سوف يلقون باليهود (كل اليهود) في البحر . وعلى هذا الاساس حقق القادة الصهاينة كسبا دعائيا واسعا في انحاء مختلفة من العالم ، وخصوصا في المرحلة التي سبقت قيام المقاومة الفلسطينية على اسس عسكرية وسياسية وفكرية متكاملة . اذ بعد هذه المرحلة اخذت تتضح لاوساط متزايدة من الرأي العام العالمي حقيقة الكفاح الفلسطيني والعربي وكون المناضلين ضد الصهاينة ليسوا من القبائل المتوحشة ، وان « اسرائيل » ليست نعجة مسكينة تستحق العطف والدعم .

والملاحظة الثانية في هذا الصدد ، هي ان الدعاية الانعزالية استغلت ، لفترات طويلة ومتعاقبة ، النهج الخاطىء في التعامل مع الذهنية اللبنانية من جانب العديد من الهيئات الاعلامية والسياسية في الوسط الوطني اللبناني وفي الوسط الفلسطيني . ويكفي ان نلاحظ النهج الذي سلكته اذاعة « صوت لبنان » (واذاعة عمشيت « الرسمية » في الاشهر الاخيرة من عهد الرئيس سليمان فرنجية) في التعامل مع بعض الشعارات « الاسلامية المتطرفة » او « اليسارية المتطرفة » التي طرحت في مناسبات متعددة . ونكتفي بالاشارة ، في هذا المجال ، الى امثلة بارزة :

١ ـ قامت ضجة اعلامية ضخمة (ومؤثرة في نفوس الكثير من المواطنين) بشأن الشعار القائل بان « طريق فلسطين تمر في جونيه وبكفيا ... » ؛ ذلك ان هذا الشعار ، من حيث طريقة

طرحه ومن حيث ما احيط به من حساسيات ، قد اسهم اسهاما شديدا في اذكاء الحملة الانعزالية الرامية لتوسيع « الالتفاف المسيحي » حول قيادات الاحزاب الانعزالية . ومن الطبيعي القول بانه كان من الاجدر ان يطرح شعار تحرير جونيه وبكفيا من قبل اللبنانيين الوطنيين ؛ ليس من قبيل التكتيك فحسب ، وانما ايضا من قبيل تأكيد ان المواطن اللبناني الذي يدعم القضية الفلسطينية ويعمل لوضع امكانيات لبنان في تصرفها ، انما يحرص على ان يكون ابناء كسروان والمتن في قلب النضال الوطني ضد المؤامرة التقسيمية ـ الصهيونية ، وذلك جنبا الى جنب مع ابناء بيروت الغربية وعاليه والشوف والجنوب .

٢ ـ استغلت الدعاية الانعزالية الشعارات والتحركات الاعلامية التي قامت بها بعض الدول العربية اثناء الحرب اللبنانية او بعدها . وقد اتخذ بعض هذه الشعارات طابعا يقرب من محاولة فرض حلول « من فوق » او « من البعيد » . هذا عدا الكلام الفضفاض عن تحرير لبنان ، من مسافة الاف الكيلومترات ، وهو كلام جاء احيانا في اسلوب لا يقنع احدا ولا ينفع المعركة الوطنية الفلسطينية ـ اللبنانية في شيء .

٣ ـ المزج بين العروبة والاسلام ، كان عنصرا من العناصر الاساسية التي ركز عليها الاعلام الانعزالي ، وذلك منذ احداث ١٩٦٩ . وهنا لا بد من الاشارة الى ان التحرك السياسي الانعزالي في هذا الاطار قد ارتدى طابعين متناقضين ومتداخلين : الاول ، هو الافادة من التعصب الاسلامي بكافة اشكاله ومظاهره ، في لبنان وفي الدول العربية وحتى في خارجها ، لطرح الامور وكانما من حق « المسيحيين » ان يشددوا من تعصبهم ، وان يصعدوا نشاطهم ويشيدوا مؤسساتهم ، ويقيموا وطنا وامة ؛ اما الثاني ، فهو السعي « لاستمالة » المسلمين عن طريق طرح الشعارات الوفاقية الزائفة واظهار الامور وكانما القيادة الانعزالية هي التي تمد يدها ، باسم المسيحيين ، لمحاورة « الجناح الاخر » ، على ان يكون تمثيل هذا الجناح ممثلا في زعامات اسلامية تقليدية وليس في اليسار المخرب ، وعلى ان يكون شعار الجميع هو طرد الغرباء وفي طليعتهم الفلسطينيين . وهو التناقض الذي سوف نعود اليه لدى الدخول في مازق الفكر الانعزالي في مسألة المجابهة اللبنانية الوطنية والاسلامية للمشروع الانعزالي ـ الصهيوني .

٤ ـ كان من الطبيعي ان يستغل الاعلام الانعزالي ، استغلالا قويا ومكثفا ، المشاكل وضروب الفوضى القائمة في المنطقة الخاضعة لسيطرة التحالف الوطني اللبناني ـ الفلسطيني ، وان يعمل على تضخيم و « تعميم » النواقص والثغرات في العمل الوطني من سياسي وعسكري واجتماعي ، فضلا عن الانطلاق من حادث معين او جريمة معينة تحصل في المنطقة الوطنية وتوجيه انظار القراء والمستمعين اليها وعلى النحو الذي يغطي كل ما يحصل في منطقة السيطرة الفاشية . ولا يمر يوم واحد الا وتتولى اذاعات وصحف « الجبهة اللبنانية » وصف الحالة الامنية في جميع مناطق لبنان وفقا لرؤية مسبقة ولتصميم واضح على اظهار التمايز بين المنطقة « المتحررة » اي الخاضعة لسلطة الاحزاب اليمينية ، والمنطقة المحتلة من قبل الفلسطينيين والحركة الوطنية ، واظهار هذه الاخيرة بوصفها منطقة التشاحن الدائم والسرقات والجرائم والضغط على الحريات .

ومع ان عكس ذلك هو الصحيح ، في تسعين بالمئة من الحالات ، فان التقنية الاعلامية المتطورة ووجود تجربة كبيرة في هذا النوع من الحرب النفسية لدى الاحزاب الانعزالية واجهزة

اعلامهم بالارتباط مع بعض الاذاعات الغربية والصهيونية ، تؤدي الى اعطاء صورة مناقضة للواقع في اذهان المواطنين والاجانب على السواء .

ويلاحظ ، في هذا الصدد ، ان الاحزاب الانعزالية تتغنّى وتتبجّح بقدرتها على فرضها النظام والهدوء في المناطق الخاضعة لنفوذها ، وتقارن ذلك بالحوادث « والانفلات » الحاصل في المناطق الأخرى ، لتصل الى إفهام المواطنين بأن نهجها الفاشي يبقي افضل بكثير من الارتماء في احضان الفوضى وشريعة الغاب . ولا حاجة الى القول بأن اكثر من نظام فاشي واكثر من حزب فاشي في العالم قد لجأ الى هذه الطريقة في اظهار محاسن الدكتاتورية الارهابية . ولا حاجة الى القول ، ايضاً ، بأن العديد من القوى الفاشية قد وصلت الى السلطة تحت شعار انقاذ الناس من خطر الانهيار الذي سينجم حتما عن الانفلاش والفوضى والحرية غير المسؤولة .

ومن الامور التي تلفت النظر ، في هذا الجانب بالذات ، تركيز الشيخ بيار الجميل المستمر على ان « فرض الامن » هو الأساس وهو أهم من كل معالجة سياسية أو اجتماعية . وعندما يكرر واضعو التصريح اليومي لرئيس الكتائب انه « اعط اللبناني الأمن وهو كفيل بالباقي » ، فهو انما يضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد :

ـ فهو يلغي الأسباب الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية العميقة للأزمة اللبنانية ، كما يلغي مسؤولية الطبقات التي توارثت الحكم منذ الاستقلال ، واضعاً تبعة كل المآسي والمظالم والكوارث على العنصر المستجد ، الذي هو وجود العمل الفدائي في لبنان مّما سبب الاعتداءات الاسرائيلية ، ووجود « العدوان الفلسطيني » على لبنان واستقراره مّما سبب التدهور الأمني والدمار والخراب والموت .

ـ وهو ، في الدرجة الثانية ، يبّرر الاجراءات التعسفية التي تفرضها الميليشيات الانعزالية ضد المواطنين ، كما يبّرر الجباية المالية المستمرة لصالح هذه الميليشيات التي بدونها لا أمن للمواطن وبالتالي لا حياة ولا مصالح .

ـ وهو ، في الدرجة الثالثة ، يكشف ما يريده القادة الانعزاليون ، وبما يمثلونه من « جناح فاشي » للبورجوازية اللبنانية ، من بناء جيش لبناني تكون مهمته القمع الداخلي ولا تكون الدفاع عن الوطن ضد العدو الصهيوني . ومن البديهي ان يتجه القمع ضد الحركة الشعبية اللبنانية والفئات المتضررة من ازمة النظام ، وان يتجه ايضاً ضد المقاومة الفلسطينية . وهو ما عبرت عنه جريدة « العمل » الكتائبية ، عندما اعتبرت بأن انسحاب القوات السورية من المنطقة الشرقية من بيروت اعاد الصراع الى نقطة البداية كما كان في مطلع سنة ١٩٧٥ . وبالتالي فان الجيش اللبناني الذي بدأ يقوَم بمهمات أمنية ويركز سلطة الدولة اللبنانية الشرعية سوف يصطدم ، كما في السابق ، بالقوى العاملة على ابقاء وجودها العسكري على حساب السلطة الشرعية ، وفي مقدمة هذه القوى ، المقاومة الفلسطينية . وتوقعت الجريدة المذكورة ان يعود الصدام بين الفلسطينيين وبين السلطة اللبنانية الرسمية وجيشها[١٢] .

التعمية على جذور الأزمة

وعلى هذا الأساس تكون الكتائب قد أعادت ، ولو بصورة ذهنية بحت ، تركيب « لبنان

الذي تريد » ، وبحيث تكون السلطة فيه خاضعة كليا لمنطق المشروع الانعزالي القاضي ببناء جيش مهمته محاربة المقاومة الفلسطينية ومحاربة القوى التقدمية والوطنية والفئات الاجتماعية « المشاغبة » على النظام . وعلى هذا الأساس ايضاً تكون الكتائب قد تحاشت الاعتراف بأن الأزمة انما كانت كامنة في أعماق النظام الذي كان سائداً في لبنان قبل أحداث ١٩٧٥ ، وفي بنيته وحركته الداخلية ، وبأن اعادة بناء هذا النظام مع سيطرة فئوية مفضوحة هذه المرة ومع انتصار كامل للجناح الفاشي سوف تعني ، بكل بساطة ، المزيد من التقدم نحو الانتحار الشامل .

وليس هذا هو الدليل الوحيد على ان الفكر الانعزالي يرفض الاذعان للحقيقة ويرفض الاعتراف بجذور الأزمة . ولدى مراقبة النهج السياسي والاعلامي للاحزاب اليمينية اللبنانية ، في المراحل الأولى من الحرب الأهلية ، يتضح أن هذه الاحزاب كانت ترفض ، باصرار ان تقر بأن الاحداث الدامية وقعت عندما كانت البورجوازية اللبنانية في أوج ازمتها . وكانت ترفض ، في الوقت ذاته ، الاقرار بأن الازمة انفجرت عندما وصل المشروع الاميركي ـ الصهيوني في المنطقة الى ذروته .

في الحالتين ، يلقى بالمسؤولية على « الغير » ، على قوى من خارج النظام ، وعوامل غير داخلة في بنية هذا النظام ، وغير داخلة ضمن العلاقة التبعية التي تربطه بالامبريالية .

ويمكن القول بأن المهمة التاريخية التي أخذها الاعلام الانعزالي على عاتقه طوال فترة السبعينات ، وخصوصاً منذ انفجار الحرب الاهلية ، هي تأمين الدلائل والقرائن ووسائل الاقناع التي توفر صك البراءة المطلوب للبورجوازية اللبنانية الكومبرادورية المهيمنة منذ الاستقلال : براءة بالنسبة الى جريمة تفتيت البلاد اجتماعياً وطائفياً (ثم جغرافياً) ، وبراءة بالنسبة الى عجزها التاريخي عن بناء لبنان كدولة متماسكة وشعب متّحد ، وبراءة من جريمة المشاركة ، بوصفها وكيلة لمصالح الامبريالية ، في المخطط الصهيوني ـ الامبريالي لضرب الثورة الفلسطينية وعروبة لبنان والصمود العربي .

وهذا يعني ، بالطبع ، اعطاء صك براءة للتحالف الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي . ليس فقط من حيث أعمال هذا التحالف ومؤامراته ، وانما ايضاً من حيث بنيته وعلاقته الداخلية الصميمة بـ «التوازن » السياسي الذي قامت عليه « الصيغة اللبنانية الفريدة » .

وهذه المهمة الشاقة ، الموضوعة أمام الجهازالايديولوجي والدعائي للقوى الرجعية اللبنانية ، لم تكن في الأساس محصورة في الهيئات والاحزاب اليمينية « المسيحية » ؛ وانما كان النهج الرسمي للحكم ، منذ الاستقلال ، يصب في اطار هذه التبرئة . وان كان الحكم قد حاول الظهور بمظهر « الحياد » بين الشرق والغرب ، او بمظهر صلة الوصل بين العالم العربي والدول الغربية ، او بمظهر الحياد بين المحاور العربية ، او ـ اخيراً ـ بمظهر المساند لقضية الشعب الفلسطيني ، ذلك أن البورجوازية اللبنانية ظلت تعتبر نفسها جزءاً من مصالح « العالم الحر » (وفي التعبير العلمي فهي بورجوازية تؤمّن استمرار هيمنتها الطبقية وامتيازاتها ولكن بصفتها شريكة للامبريالية من موقع تبعي ، وقد نشأت البورجوازية المصرفية ـ التجارية وترعرعت من الأساس في الوقت الذي كانت فيه الرأسمالية العالمية قد دخلت أزمتها التاريخية . وبالتالي لم تتمكن هذه البورجوازية اللبنانية من ان تعيش طوراً « صاعداً » كما فعلت الانظمة

الاوروبية . وهذا من ابرز اسباب أزمتها ، التي يسميها بعض المفكرين ـ ومنهم مهدي عامل ـ ازمة بنيوية داخلية ، معتبرين أن المجتمع اللبناني قد انتقل من الاقطاع الى الرأسمالية ولكن في ظل التبعية البنيوية للامبريالية ، فدخل من البداية في طور أزمة ليست سوى ازمة الامبريالية نفسها[١٣] . في حين يفضل مفكرون آخرون القول بأن المجتمع اللبناني انتقل من الاقطاع الى مرحلة من التكون الطبقي ، الانتقال المعاق ، أو الرأسمالية المعاقة . الاّ انهم يجمعون على اعتبار النظام اللبناني في أزمة بنيويّه ، رغم الازدهار النسبي المؤقت الذي حصل لاسباب خارجية في عهد الرئيس الأسبق كميل شمعون . كما يجمعون على أن الانتقال الى الرأسمالية ، وسيطرة الطغمة المصرفية ـ التجارية على الاقتصاد ومقاليد الأمور ، قد تّم وفقاً لمساومة كبرى جعلت هذه الطبقة المسيطرة تكلف فئة سياسية معبرة عن بقايا الاقطاعات السياسية ، بأن تتولى السلطة السياسية « كفئة حاكمة وكوكيل للبورجوازية » على حد تعبير فواز طرابلسي) .

واذا كانت البورجوازية اللبنانية قد عجزت ، من الأساس ، عن القيام بمهمة توحيد الشعب توحيداً حقيقياً (وهي مهمة لم تطرحها أصلاً لأنه ليس من مصلحتها ذلك) ، فانها نجحت في تحقيق نوع من « الوحدة » الطائفية او التلاقي الفوقي بين الطوائف ، على النحو الذي يحصر الصراع ـ في نظرها ـ ضمن هذا الاطار بالذات ويحاول ان يشلّ قدرات الجماهير المناضلة ضد هذا النظام وضد التبعية للامبريالية ، فتتأمن بذلك ديمومة « الصيغة النموذجية الفريدة » ويعيش « فسيفساء الطوائف » الى الأبد .

ولقد جاءت الحرب الأهلية اللبنانية بالضبط عندما كانت الازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية قد أخذت تهدد بانهيار هذه « الصيغة الفريدة » التي طالما تغزّل بها الاعلام الانعزالي ، وأقام لها تماثيل التمجيد وقدم لهاالقرابين . كما جاءت هذه الحرب في الوقت الذي كان دور « الصلة الحضارية بين الشرق والغرب » (وفي الحقيقة : دور الوساطة بين الاحتكارات الغربية والاسواق العربية ومواقع النفط) يتقلص ويتهاوى ، بالنظر الى عوامل اقتصادية وسياسية واستراتيجية نابعة من آلية العلاقات بين الدول الغربية والمنطقة العربية . وجاءت الحرب بينما كان الحكم اللبناني يصر ، رغم اشتداد الازمة الداخلية وتعقد العلاقة مع المقاومة الفلسطينية وتزايد الاعتداءات الاسرائيلية في الجنوب ، على رفض الاعتراف بأن التركيبة الطائفية اللبنانية تؤدي تدريجياً ليس لتفكك الفئات الكادحة والمعادية للنظام ، فحسب ، بل لتفكك هذا النظام بالذات ايضاً .

وقد عجز الاعلام الرسمي والانعزالي ، طوال فترة السبعينات ، عن اقناع الناس بأن أسباب الازمة كلها خارجية . وعجز عن اقناع الناس بأن تركيبة الحكم ، وسيطرة اصحاب الامتيازات ورسوخ الطائفية السياسية ، ليست هي السبب في الأزمة ، وان كل ما في الأمر هو بعض الأخطاء والنواقص في « الممارسة » وان الوجود الفلسطيني المسلح والتدخلات العربية قد امعنت في استغلال هذه الاخطاء وهذه النواقص . والفكرة التي تلي هذه الاخيرة مباشرة ، هي تلك التي تقول بأن التوازن اللبناني ، الذي بقي قائماً رغم الازمات بفعل ازلية الصيغة وبفعل « العناية الالهية » ، هذا التوازن القائم بين « الجناحين المسيحي والاسلامي » قد اختل ، لسبب خارجي أيضاً ، بالنظر الى ان الوجود الفلسطيني في لبنان قد دخل طرفاً في الصراع فاختل التوازن ، بمعناه التقليدي ، لصالح الجناح الاسلامي ضد المسيحيين (كما تقول

القيادات الانعزالية في اكثر من مناسبة) واختل التوازن بمعناه « غير التقليدي » ، اي على مستوى الصراع الحزبي والسياسي والوطني ، لصالح القوى اليسارية والناصرية والوحدوية (كما تقول هذه القيادات نفسها في مجالات اخرى ، وفي تناقض واضح يدل على مدى تفاقم الازمة الايديولوجية المكملة للازمة السياسية النابعة من طبيعة البورجوازية الحاكمة وتبعيتها للامبريالية) .

اختلال التركيبة الطائفية

وفي دراسة من دراسات لجنة الكسليك ، التي صدرت تباعاً بشأن تفسير الاحداث اللبنانية وبرامج الهيئات والاحزاب الانعزالية ، نقرأ ما يلي[١٤] :« لولا الدعم السوري للمقاومة الفلسطينية في لبنان منذ قيامها ، من المرجح ان لا تكون المنظمات الفلسطينية قد وفقت الى الوصول الى ما صارت اليه ، على الرغم من المساندة الاسلامية المحلية التي بلغت أقصى حدودها . ولولا هذا الدعم لما كانت هذه الحرب ولما كان نشوبها ممكناً . وكانت سوريا فيها طرفاًقبل نشوبها . فكم من مرة أشير الى تواطؤ السوريين مع الفلسطينيين ومع اليسار والاسلام اللبنانيين ... » .

هذا الاتهام الجماعي ، لسوريا والفلسطينيين واليسار والمسلمين ، انما هو تعبير عن عمق الازمة التي عاشها النهج الانعزالي ، بما هو « مشروع » قائم بذاته وبما هو جزء من نهج الرجعية الحاكمة وغير الحاكمة . واذا برموزه ومسؤولي دعايته يخبطون خبط عشواء ، في بعض الأحيان ، رغم مهارتهم التقنية ورغم قدرتهم على تكييف نشاطهم الاعلامي وفقاً للظروف المستجدة .

ويبدو أن هذه الفئة الاكثر تطرفاً من ممثلي البورجوازية السياسيين والحزبيين (وهي الفئة التي احتكمت الى السلاح ، بالضبط ، كوسيلة للخلاص من هذا العجز وكأسلوب انتحاري لحل الازمة البنيوية للبورجوازية اللبنانية) قد عجزت أيضاً عن فهم مجريات التطور في لبنان والمنطقة في أواخر الستينات . ولم تفهم معنى وأسباب اتساع المعارضة (الشعبية والطبقية والوطنية هذه المرة) للنهج الانعزالي والفئوي ، ولم تفهم معنى وأسباب التجذّر التدريجي في الحركة الشعبية اللبنانية ، وهو ما أسهم في اختلال التوازن الطائفي التقليدي وأخذ يدفع في اتجاه توازن وطني ـ طبقي .

ومن أبرز عوامل هذا « التفكك والاختلال » في التركيبة الطائفية ، ما شهدته المنطقتان كلاهما (المنطقة المسيحية والمنطقة الاسلامية اذا اقتبسنا التعبير الطائفي الرجعي) من تحول ونمو . فقد أدى التطور الصناعي النسبي في النصف الثاني من الستينات (وهذا لا مجال للتوسع به في نطاق هذا البحث) الى قيام تجمعات صناعية وحرفية ضمت عشرات الألوف من العمال اللبنانيين المسيحيين ، خصوصاً في المنطقة الممتدة من نهر بيروت وسن الفيل والمكلس الى ضبية ونهر الكلب وانحاء المتن الشمالي وكسروان وجبيل ، الى جانب الألوف من العمال والمستخدمين من شيعة بعلبك وعرب المسلخ والاقليات المسيحية ، والألوف من الفلسطينيين والسوريين الذين عملوا في المصانع والمؤسسات ولا سيما في مرفأ بيروت ومنطقة الدكوانة ـ تل الزعتر . وادى النزوح المسيحي المتزايد من الجبل وزحلة والشمال الى « حزام البؤس » المحيط

بالعاصمة ، الى انفكاك فئات كبيرة من المسيحيين ممن شكلوا ، خلال عقد واحد من السنين ، تجمعات عمالية معدمة لا تملك الا قوة عملها . أما الفئات المتوسطة والبورجوازية الصغيرة التي بقيت تحافظ على اعمال ومصالح محدودة في الريف وفي العاصمة ، فانها هي أيضاً اصيبت بأزمة اقتصادية عميقة ، على صعيد الانتاج الحرفي والزراعي وعلى صعيد التسويق والأسعار وتحكم كبار المستوردين والسماسرة بحركة السوق كلها . كما تدنت وتدهورت أوضاع الموظفين وحاملي الشهادات الجامعية والمهنية ، وأسهمت نضالات الاحزاب والقوى التقدمية والتجمعات والنوادي والهيئات الديمقراطية في تسريع وتيرة هذا النمو الاجتماعي والوطني في المناطق والأوساط والفئات التي كان حزب الكتائب يعتبر نفسه ممثلها الأساسي الى جانب الرئيس كميل شمعون والعميد ريمون اده والقيادات الدينية المقربة من الاحزاب الانعزالية .

هذه التطورات كلها ادت الى انفكاك « القاعدة المسيحية » التي اعتمدت عليها الاحزاب المذكورة . وكان لا بد من اللجوء ، في مواجهة هذه التطورات ، الى وسائل غير عادية ؛ بل الى ما يتخطّى تجربة « الحلف الثلاثي » في انتخابات ١٩٦٨ وما يتعدّى الوسائل العنفية التي استخدمت ضد العمال والطلاب والمزارعيين والمعلمين . وأصبح التفجير الشامل هو المطلوب ، لبنانياً وفلسطينياً وشرق أوسطياً . وكان لا بد من الاعداد العسكري والسياسي والاعلامي ، سواء على الصعيد الرسمي أم على صعيد الاحزاب وميليشياتها . وكان ان قامت هيئات سياسية واعلامية مهمتها الثابتة « التحضير النفسي » لمثل هذه الاجواء . والى جانب ذلك ، التدريب والتعبئة ونشر الاحقاد ، الطائفية والعنصرية ، وصولاً الى فك اللحمة المتجسدة في مناطق الضاحية الشرقية والمتن الشمالي بين الفقراء من كل الطوائف ومن كل الجنسيات العربية ، ووصولاً ، أيضاً ، الى فك اللحمة بين مجموع الوطنيين اللبنانيين في دعم القضية الفلسطينية والحريات الشعبية وعروبة لبنان . وفي الحالتين ، فهي محاولة « لاعادة تفكيك » القوى والطبقات المؤهلة لحل الازمة البنيوية للنظام اللبناني حلاً جذرياً ، الى هذه الدرجة أو تلك ، بمعنى انها هي المؤهلة لضرب الحلقتين الرئيسيتين اللتين تتسببان في التجديد الدائم لسيطرة هذه الفئة المعادية للشعب والمعادية للعرب : الحلقة الأولى هي التبعية الاقتصادية والسياسية للامبريالية ، والثانية هي الطائفية السياسية ؛ وكلاهما متداخلتان في اطار التركيبة التي أرادها المستعمرون القدامى والجدد ، للنظام اللبناني « الفريد » .

وفي المقابل ، يمكن القول بأن البورجوازية اللبنانية الكومبرادورية لم تفهم (أو هذا ما أظهرته في دعايتها ونشاطها الايديولوجي) المعاني الحقيقية للتحالف الوطني الشعبي الذي حصل في المناطق « الاسلامية » في مواجهة المؤامرة على الشعبين الفلسطيني واللبناني . انها لم تفهم (أو لم ترد أن تفهم) كيف ولماذا حصل هذا التمايز بين « يمين ويسار » ، اذا صح التعبير ، انطلاقاً من الموقف من القضية الفلسطينية بشكل أساسي . ولم تفهم ، بالتالي ، كيف دخلت قضية الجماهير الفلسطينية كموضوع صراع اجتماعي وسياسي ، أو بالاحرى كجزء من الصراعات القائمة أصلاً في المجتمع اللبناني منذ ما قبل ٢٣ نيسان ١٩٦٩ . ونضيف الى ذلك حقيقة أخرى حاولت ان تغمض عنها عينيها : وهي ان القوى الشعبية والسياسية والحزبية التي دعمت المقاومة الفلسطينية وقدمت ألوف الشهداء في هذا السبيل ، أصبح لها قضية لبنانية يتوقف على حلها مصير البلاد كلها وليس فقط مصير العلاقة بين الاطراف أو بينها وبين السلطة .

ونقول « اصبح لها » قضية لبنانية ، ليس للقول بأن الصراع السياسي ـ الطبقي في لبنان لم يبدأ الاّ على اساس الموقف من المقاومة ؛ وانما للقول بأن هذا الصراع الذي كان دائراً منذ انتصار الرأسمالية الكومبرادورية في لبنان ، والذي كان من بين أوجهه الصراع حول طبيعة الحكم وحول العلاقات العربية والاحلاف الاستعمارية والموقف من المعركة العربية ضد الكيان الصهيوني ، هذا الصراع كانت فيه القوى الحاكمة تنجح في شل فعالية الطرف المعادي (الجماهير الشعبية المدعومة من حركة التحرر العربية) وكانت تنجح في كل مرة بتطويق ذيول الانتفاضات والانفجارات على اختلافها ، محولة النزاع الى نزاع بين كتل وزعامات طائفية لا تلبث ان تضع ميثاقاً في ما بينها ، مكملاً للميثاق الطائفي المعقود في العام ١٩٤٣ ، فيجري اقتسام المغانم وتتجدد حياة الصيغة الطائفية الحضارية ، ويعطي الفريق « الماروني » في هذا التوازن الفوقي المزيد من الامتيازات ومن القدرة على التحكم ، وذلك لقاء تنازلات معينة يعطيها للدول العربية ، أو حتى للقضية الفلسطينية ، شرط ألا تمس هذه التنازلات أي شيء أساسي ، وأن يظل الحكم قادراً على زيادة دوره في دعم المخطط الامبريالي ضد الشعوب العربية .

هذه « اللعبة » من التوازن لم تعد قوى النظام قادرة على تكرارها بالسهولة نفسها ؛ فقد انكشفت انكشافاً كاملاً في ضوء ما حصل في لبنان والمنطقة بعد قيام العمل الفدائي الفلسطيني ، وخصوصاً بعد حرب حزيران١٩٦٧ . لذا كان الاستقطاب الشعبي والسياسي ضخماً الى درجة فاجأت القوى الرجعية وجعلتها تعجل في خطواتها الانتحارية حتى تحل ازمتها على حساب وجود البلد ووحدته ، وحتى تحول الصراع ، ما أمكن ، الى صراع شبه عنصري بين لبناني وفلسطيني (وهو النهج الذي سلكته الرجعية الاردنية في « ايلول الاسود ») والى نزاع طائفي (على النحو الذي حصل في ارلندا وقبرص من نزاعات تحولت الى صدام طائفي ، أو على النحو الذي يستعيد ويكرر تجارب سابقة حصلت في لبنان ولا سيما في القرن التاسع عشر) .

ولقد برزت أزمة الاعلام الانعزالي بصورة واضحة في النظر الى هذا الاستقطاب الطبقي ـ السياسي ـ الوطني لدعم المقاومة الفلسطينية. وحدث ذلك في وقت لم تعد فيه القوى الرجعية الحاكمة وغير الحاكمة قادرة على « دعم » القضية الفلسطينية والعربية بواسطة الاذاعة والتلفزيون والبيانات الوزارية المتتالية لقاء انتزاع دعم عربي فعلي لامتيازاتها ، ولنشاطها الهادف الى تقليص العمل الفدائي ومحاصرة الوجود الوطني اللبناني ـ الفلسطيني . لم تعد تنفع بيانات رؤساء الجمهورية اللبنانية « والدبلوماسية اللبنانية في العالم » ، ولا سائر الهيئات السياسية والاعلامية ، في اقناع الرأي العام العربي بأن لبنان الرسمي يؤيد القضية الفلسطينية ولكنه لا يحتمل وجود العمل الفلسطيني المسلح على أرضه ، أو بأن على العرب ان يعملوا « لمنع تدخل » الفلسطينيين في الشؤون اللبنانية الداخلية (مع العلم بأن البورجوازية اللبنانية تدخلت ، منذ عام ١٩٤٨ ، في شؤون الفلسطينيين ، من خلال انظمتها وأجهزة قمعها « وجزمة » الشرطي على رقاب اهالي المخيمات ، كما تدخلت في شؤونهم عندما قامت بتشغيل عشرات الآلوف منهم في المرافق والمصانع والحقول ، بأبخس الأجور وبدون اية ضمانات ومع ما يلزم من الاهانات الدائمة ، وتدخلت مرة ثالثة عندما ذبحت هؤلاء العمال والكادحين الذين شيدوا لها قصورها ومراكز بذخها) .

من هو العدو ؟ الفلسطينيون أم اليسار أم المسلمون ؟

هذه الحقائق كلها أدركها الرأي العام العربي ، ولو بصورة تدريجية . وان لم تكن الحكومات العربية قد حولت هذا الادراك ، في غالب الأحيان ، الى دعم حقيقي للشعبين الفلسطيني واللبناني والى مساندة عسكرية ومالية وانمائية للجنوب اللبناني .

وقليلون جداً ظلوا يصغون الى القيادات اليمينية (التي كانت بشكل أساسي وراء سياسة قمع الفلسطينيين واستغلالهم ، منذ سنة ١٩٤٨) وهي تعلن في أوقات معينة انها مع القضية الفلسطينية ، ومع المقاومة الفلسطينية ولكن ضد المخربين اليساريين وضد خطر سيطرة الاكثرية الاسلامية ، وتعود فتعلن ، هي نفسها ، انها ليست ضد الحوار بين اللبنانيين وأحزابهم وزعاماتهم وانما على شرط ان يوافقوا على التخلص من الغرباء الفلسطينيين وعدوانهم على لبنان .

وها هو الشيخ بيار الجميل نفسه يعلن ، في نيسان ١٩٧٠ ، أن « الصراع كان ، منذ البداية ، بيننا وبين ايديولوجيات لا يهمها من القضية الفلسطينية الا كونها موضوعاً يصلح للاثارة والتحريض . وأنا واثق ان خمسة وثمانين في المئة على الأقل من الرأي العام الفلسطيني يفهم موقفنا ويحاول مخلصاً التصرف على هذا الأساس[١٥] ... » . ويضيف أن « حركة المقاومة الفلسطينية نفسها تنقسم بين فئة وطنية تصرف جهدها كله ، وتفكيرها كله ، على القضية الوطنية الفلسطينية ، من جهة ، وبين فئة أخرى تريدها معركة بين ايديولوجيات ... » .

ويصل رئيس الكتائب الى القول بأن « المعركة بيننا وبين أعداء الديمقراطية اللبنانية وهذا هو نطاقها ، وكل محاولة لتوريط المقاومة الفلسطينية في هذه المعركة هي من صنع أعداء النظام اللبناني المتاجرين بالقضية الفلسطينية . على كل حال ، وأقولها للمرة الواحدة بعد المئة ، كان اتفاق القاهرة وكانت الحكومة التي تحكم اليوم بنظرنا ونظر اللبنانيين جميعاً ، واسطة الى السلام والامان والاستقرار . من اجل هذه الاهداف الثلاثة قبل اللبنانيون بهذا الاتفاق وهذه الحكومة . وأعلنها الآن بصراحة وبكامل الشعور بالمسؤولية : اذا بقي المواطن اللبناني ، في ظل اتفاق القاهرة والحكومة القائمة ، خائفاً على حريته ومصيره ، واذا لم يؤمن « الاتفاق » و « الحكومة » لهذا المواطن حرية تنقله ، وسلامة بيته وعياله ، فلا يلومن أحد هذا المواطن ان لجأ الى السلاح دفاعاً عن نفسه وعن حريته ووجوده بالذات ... » .

ثم ينتقل الجميل ، في التصريح نفسه ، من « لعبة » حماية النظام وتنقلات المواطن وحريته الى بيت القصيد ؛ فيهدّد بأنه « لن نتأخر أبداً عن خوضها معركة حياة أو موت ، وعلى أساس اننا نفضل الموت ألف مرة على حياة مثل التي نعيشها الآن . وان كان اعداء لبنان والديمقراطية اللبنانية يتصوّرون ، وهم يتكئون على قوى خارجية ، بأننا وحدنا في النزال ، فهم في وهم وضلال ، فنحن حتى الآن نحاول تدبر الأمور بامكاناتنا ، ولكن ، متى فرض علينا الخيار بين الذل وأية طريقة أخرى ، فسنلجأ حتماً الى هذه الطريقة الاخرى ... » .

هذا « التسلسل » في منطق التصريح المذكور ، من الكلام عن الديمقراطية اللبنانية

والحرص على المقاومة الفلسطينية والثمانين بالمئة من الراي العام الفلسطيني ، الى التهديد المبطن باستدرار التدخلات الامبريالية والصهيونية (منذ نيسان ١٩٧٠) ، يشكل أسلوباً مبتكراً في الضغط السياسي والنفسي ، من غير ان يشكل تراجعاً صريحاً عن تصريحات بيار الجميل السابقة ، التي يؤيد فيها القضية الفلسطينية كقضية « فداء مقدس » . الاّ ان هذا المنطق الشكلي يعود فيخون نفسه عندما يعلن رئيس الكتائب نفسه ، في اكثر من مناسبة ، أن المسألة ليست مسألة صراع بين النظام واعدائه وليست مسألة اقتتال بين اللبنانيين ، ولا مسألة ايديولوجيات ، وانما المشكلة كل المشكلة هي في الوجود الفلسطيني بالذات مهما كانت تصرفات الفلسطينيين وسياستهم ، وان كل شيء يصبح سهلاً وقابلاً للحل اذا حدّد جميع اللبنانيين مفهوم « ولائهم للبنان دون أي ولاء آخر » .

وبيار الجميل نفسه يقول ، في تصريح له في ٢٦ أيلول سنة ١٩٦٩ ٠ ان الخلاف مستحكم أصلاً بين « فئتين من اللبنانيين » بالنسبة الى كلمات مثل الاستقلال ، والسيادة ، والتعاون ، والوحدة ، وسواها ، خصوصاً « لدى تطبيق هذه المفاهيم على علاقة لبنان بالدول والقضايا العربية ، كقضية الفدائيين مثلا » . وفي هذا التصريح اعتراف بأن وجود العمل الفدائي لم يكن سوى العنصر الكاشف لتناقضات موجودة أصلاً . وفي التصريح نفسه يدعو رئيس الكتائب الى اجراء بعض الاصلاحات في النظام ، والى التخفيف من استغلال مؤسسات الحكم للنهب وللمكاسب الشخصية ، وذلك لان ثورة الطلاب واعداء النظام والفئات « المخربة » ، تكاد تتصاعد لتقضي على انجازات النظام الممتاز والفريد ؛ ذلك انه « لا نكاد نشعل مصباحاً حتى يخنقوه ويحطموه ، أو نبني جسراً حتى ينسفوه ، أو نرفع بناء حتى يدكّوا أساساته ... »[١٦] .

أما الكتائبي نقولا نصر ، فيطرح حلولاً للازمة اللبنانية على الصعد المحلية والخارجية ، ومنها ، بالنسبة الى الحلول الآنية العاجلة « ان تحصر مهمة قوة الردع العربية في وقف القتال وفرض الأمن ، ولا صلاحية لها للبحث بأي موضوع آخر له علاقة بشؤون لبنان الداخلية ، من سياسية وغيرها . وان تقوم بعد ذلك بتجريد غير اللبنانيين كلياً من السلاح ، ومراقبة الحدود ومساعدة رئيس البلاد على تطهير الأرض اللبنانية من الغرباء ومنع كل أجنبي يبقي على أرض لبنان من القيام باي نشاط سياسي ومن التدخل في أي شأن لبناني » .

وهو يرى ، في ما خص الفلسطينيين أن « لبنان الشرعي مدعو الى اتخاذ المواقف الحاسمة التالية : اعتبار اتفاقية القاهرة ملغية حكماً ، بعد أن نقضها الفلسطينيون عبر أحداث ١٩٧٣ و ١٩٧٥ و١٩٧٦ ؛تجريد الفلسطينيين والمخيمات الفلسطينية كلياً من السلاح ؛ تجميد جميع العمليات الفدائية عبر الحدود اللبنانية ، كما هو حاصل حالياً على حدود الدول العربية الاخرى مع أسرائيل ؛ ثم مباشرة البحث الجدي مع جميع الحكومات العربية من اجل توزيع الفلسطينيين بالعدل على دول الجامعة العربية العشرين ، قياساً على عدد سكان كل بلد عربي ومساحته وطاقاته المادية .. والسياسية ؛ المباشرة الفورية بطرد جميع الأجانب والفلسطينيين الذين أتوا الى لبنان للمشاركة في الحرب السياسية والعسكرية ، واتخاذ التدابير السريعة لمنع النشاط السياسي الاجنبي على أرض لبنان ، الصادر عن افراد أو مؤسسات (بعض السفارات العربية ... »[١٧] .

ويطرح الكاتب ، بالنسبة الى المرحلة الانتقالية أيضاً ، ان يتولى الرئيس سركيس بمفرده قيادة المرحلة ، وان يكون الحكم « برأس واحد لا رأسين » . ويضيف : « في المرحلة الانتقالية ، التي تسبق الاتفاق النهائي بين اللبنانيين على أسس لبنان الجديد ، من العبث مجرد التفكير باعادة ترميم أو بناء المؤسسات الرسمية بصورة نهائية . بل يجب الاكتفاء بالاصلاحات التي تمكن الادارات العامة من استئناف أعمالها الضرورية ، والأسباب الداعية الى هكذا تدابير معروفة ولا تحتاج الى طويل شرح ! »[١٨] .

وبعد هذا النداء المبطن الى مواصلة تدمير البلاد الى ما لا نهاية ، يصل الكاتب الى ما يصفه بـ (الحل الجذري » (اذ أن كل ما تقدم هو حلول « تمهيدية ») فيطرح ما يلي ، في البند الأول من الحل : « ١ ـ البت النهائي بهوية لبنان الجديدة ، كوطن . ويجري ذلك عبر مؤتمر وطني ، يشترك فيه القادة اللبنانيون ، على اختلاف ميولهم السياسية ، باستثناء الأشخاص المعروفين جيداً واحداً واحداً ، الذين وقفوا مع الفلسطينيين ضد فريق من اللبنانيين ، واستعانوا ، في حربهم هذه ، بغريب المال والسلاح والرجال ! ويجب ان تبحث هوية لبنان من زاوية محورية واحدة : امّا استقلال حقيقي تام عن المحيط العربي والغربي معاً ، بحيث يفك مسلمو لبنان نهائياً وفعلياً ارتباطهم المصلحي والتكتيكي مع الفلسطينيين والعرب ، بعد ان فك المسيحيون ارتباطهم بالغرب ، ولا نسمع بعد الآن ان « حركة وطنية لبنانية » تتلاحم مع « ثورة فلسطينية » أو اية جهة غير لبنانية ...وامّا طلاق وتقسيم ! » ثم يدعو ، في البند الثاني ، الى دولة علمانية فدرالية تضمن حرية واستقلالية كل من « الفئات الحضارية » ، وهذا « في حال حصول مؤشرات توحي بثقة المسيحيين[١٩] » .

الحل الانعزالي الجذري ... والزعامات الطائفية

وهذا يشكل حلاً متكاملاً للأزمة تقترحه الكتائب . وللوصول الى هذا « الحل » لا بد من الاجهاز على لبنان كله ، ولا بد من الاقتداء بتجربة نيرون بعد الاقتداء بتجربة هتلر وموسوليني . ولا بد من ان تكون الدعاية الداخلية والخارجية في هذا الاتجاه بالذات . ويذكر اللبنانيون في فرنسا كيف أن طلاباً ورجال مخابرات قاموا في اكثر من مناسبة ، ولا سيما في تشرين الثاني من العام ١٩٧٥ ، بتوزيع مناشير في باريس تدعو الى « اغاثة لبنان » ولكن على الوجه الآتي : « فرنسا تتضامن » ، « انقذوا لبنان من جحافل المرتزقة والمخربين الأجانب » ، « ٦٠٠٠ قتيل ، ٢٠٠٠ مشوه ، ٢٠٠٠٠ جريح ، هذا يكفي ! » ، « لننقذ لبنان ، البلد الناطق بالفرنسية ، الذي هو صديق فرنسا التقليدي ! » .

وفي هذا الوقت كان المشروع الانعزالي ـ الصهيوني ينطلق بمزيد من الشراسة ويحصد المزيد من القتلى والجرحى والمشوهين ، ويحصد حتى الصداقة التقليدية والتاريخية مع فرنسا كلما حصل بعض التناقض بين النظرة الفرنسية الرسمية الى أحداث لبنان وبين المشروع الانتحاري الانعزالي . فتقوم قيامة الجبهة الانعزالية على الوزير الفرنسي لوي دي غيرنغو وتشن وسائل الاعلام الشمعونية والكتائبية حملة عنيفة بحجة أن الوزير الفرنسي يريد تدمير المسيحيين !

وما تتوقف عنده التصريحات الانعزالية « الرسمية » والصحافة العلنية التابعة لاحزاب « الجبهة اللبنانية » ، تعود فتكمله وتصعده الصحف والمنشورات غير المرخصة و « غير الرسمية » التي تصدرها هذه الأحزاب أو بعض التنظيمات الصغيرة المقربة منها ؛ وفي هذه المنشورات التي لاقت رواجاً كبيراً في مناطق السيطرة الانعزالية اثناء الحرب الأهلية ، كلام صريح يكشف عن كل جوانب المشروع السياسي والعسكري الذي تعمل لأجله « الجبهة اللبنانية » ، وكلام صريح في الدعوة الى الالتحاق باسرائيل والى التنسيق الكامل معها والاعتراف الرسمي بها ، واشادة دائمة بسعد حداد وترشيحه لرئاسة الجمهورية اللبنانية .

نفتح احدى هذه الصحف المحلية ، فنجد عنواناً على ثمانية أعمدة هو : « ٢٦ دولة ضالعة بحرب الجنوب » ؛ وعنواناً آخر :« أرمن لبنان اين انتم ؟ » (مع دعوة الى معاقبة الطائفة الأرمنية وأحزابها وجماهيرها لأنها خانت لبنان ولم تقاتل الغرباء الفلسطينيين والسوريين والغزو الاسلامي واليساري ، وهي الفكرة التي طرحها السيد دوري شمعون في مجلة « لا ريفودي ليبان » وذلك اثناء العمليات الكتائبية والشمعونية ضد الأرمن في سنة ١٩٧٩) ؛ ونقرأ عنواناً آخر على كل صفحة ، مرفقا بخريطة ، هو : « حدود التقسيم والتوطين لقد اصبح المشروع جاهزاً وبدأ النسخ والطبع وتحميض الخرائط » . وعلى الصفحة الثالثة من العدد : سعد حداد يحرر الجنوب والبقاع ويدخل الشام لتطويق الخط الدفاعي السوري » (٢٠) .

وفي عدد آخر من النشرة « العسكرية » الكتائبية نفسها ، نقرأ افتتاحية تحت عنوان « كتاب مفتوح الى العميد » ، وفيه يكيل الكاتب الشتائم ضد زعيم حزب الكتلة الوطنية العميد ريمون اده ، لأنه لا يوافق على الحرب التي يخوضها كميل شمعون وبيار الجميل . وتقول الافتتاحية :«انت ، ياحضرة العميد ، من القلة ـ العبقرية وان تكن مكتنزة في احدى الشقق الباريسية الحالمة ، ونحن .. نحن « محشورون » في رحاب بيروت القاتمة .. يتآكل طموحنا الانساني حقد وقهر ... » .

ويضيف :« نحن ، ياحضرة العميد ، نريد الانتقام .. نطلب الثأر .. نستمريء الدم ، نفجر الظلم على الظالمين والشهود على المظالم .. لم يعد في قاموسنا تعريف للحق الاّ ما يلي : الحق قوة والقوةحق » . ثم : « ولست وحدك من يلهب عواطفنا الداكنة ، بل مثلك كل من يحيط بنا ممنّ يقذفون حمم براكينهم فعلاً وقولاً » (٢١) .

ونشرت جريدة اخرى ، باللغة الفرنسية ، صادرة عن « منظمة دعم الجيش » ، مقالاً طويلاً بعنوان « الشرك الذي وقع فيه الفلسطينيون » ، يتناول كاتبه كفاح اللبنانيين التاريخي المقدس ضد الغرباء ، شاكراً الله لأن اللبنانيين ، الذين يتشوقون طوال التاريخ الحديث لخوض مثل هذه الحرب من جديد ، قد وجدوا سبباً لخوضها . انها ، يا للعظمة ، حرب السيادة من جديد ! و« ان لبنان خاض هذه الحرب بذكاء منقطع النظير . لقد عرف دائماً كيف يعبيء صيغته الطائفية ويستخدمها لصالح حربه المقدسة . فقام بها بواسطة مسلميه ومرات اخرى بواسطة مسيحييه .. وهذه الحرب التي تشنها الكتائب بصورة خاصة ، والمسيحيون بصورة عامة ، انما تجري باسم اللبنانيين جميعاً ، من مسلمين ومسيحيين .. وكأنما هناك اتفاق ضمني بين الطائفتين لمواصلة هذه الحرب حتى النهاية ، وصولاً الى استعادة السيادة التي ضاعت بفعل فشل السياسيين ، من مسيحيين ومسلمين ، في صيانتها ... » . وتتابع الجريدة هذا

المنطق ، الذي يكشف الكثير من خلفيات الحرب ومن دور« جيش الطائفية اللبنانية » في خوضها ، فتقول انه كان ثمة دائماً « اتفاق حول الأدوار » ، عبر التاريخ ، بين الطائفتين .. واذا بالمسيحيين يحرضون المسلمين على الثورة والعصيان حيناً ، والعكس صحيح حيناً آخر ، وبحسب الظروف .. فتصان السيادة ضد الغرباء (٢٢) .

وتضع « مجلة » صادرة في سد البوشرية في ساحل المتن الشمالي غلافاً مخصصاً لاطماع الفلسطينيين تحت عنوان« عين اسرائيل أم عين الفدائيين على الجنوب ؟ » . وتكتب بمناسبة عيد الاستقلال، ٢٢ تشرين الثاني، في سنة ١٩٧٦، رثاء للبنان الصيغة التي دمرها العرب، فتقول« ثلاث وثلاثون سنة .. كانت كافية لاغتيالك بكل وقاحة .. ولدت سنة ١٩٤٣ منهياً بولادتك عهد الانتداب الذي كان أساساً لحماية الاقليات من تعسف الاكثريات في هذه البقعة الفريدة من الشرق . انتصرت الاكثرية لك .. مرحبة بالمغامرة .. وأيدت الساعين اليك ، الناقمين على الانتداب .. بل الجامحين » ثم : « ألبسوك كوفية وعباءة وقالوا عنك انك ابن العروبة ، بدافع من التعصب والتحدي .. غير واعين الى أن العروبة تخلف ورجعية لا تقدم ولا سمو ولا ارتقاء .. » (٢٣) .

وفي الحقيقة فان المنطق الانعزالي« الصميم »، الذي يعبر عن نفسه بصراحة دونما مراعاة للظروف المؤقتة أو للحساسيات والصداقات ، انما نجده في هذه النشرات الصغيرة بالذات ، التي نكتفي ، بالنظر الى ضيق المجال ، بهذه الامثلة منها . وهو يصل في العديد من النشرات كما في العديد من المنابر والنشاطات المعدة للتعبئة العسكرية والنفسية ، الى هذه الدرجة من الاعلان الواضح ان الانتداب الفرنسي البائد هو حامي الاقليات (المسيحية) من تعسف الاكثريات (المسلمين والعرب) . كما تطلق نداءات واضحة الى الانتقام والحقد ومطاردة جميع الاغراب .

وهذا ليس بالمستغرب ، ما دام ثمة رهباناً وكهنة من المنتمين الى الاحزاب اليمينية الفاشية أو الى الرهبانية المارونية التي يرئسها شربل القسيس ، قد حولوا صلواتهم العادية الى دعوات من مثل« على كل لبناني ان يقتل فلسطينياً » ، وما دام ان أسقفاً يقف في المقاتلين ، على حد تعبير جريدة كميل شمعون« صوت النمور » ، ويقول لهم « ان كل من يقتل فلسطينياً أعطيه براءة دخول الى السماء » .

وليس بمستغرب أيضاً ان يعلن سعيد عقل ، عضو « الجبهة اللبنانية » السابق ، الذي يشكل الموجه الفكري لمنظمة« حراس الأرز » ، ان « السبب الاول والأخير لهذه الحرب هو طموح اللاجيء الفلسطيني الى حمى لبنان ، بأن يستبدل وضعه اللجوئي بان يصبح صاحب البيت أو على الأقل شريكا لصاحب البيت ». وان يضيف: « اكيد ان اللاجيء الفلسطيني كان يعرف قوة جيش لبنان وان هذا الجيش يمكنه الاجهاز على الفلسطينيين الموجودين في لبنان في مدى ساعات .. ولما كان الفلسطينيون يعرفون ذلك عمدوا الى شراء من اشتروا من السياسيين اللبنانيين ليغطي هؤلاء السياسيون هوية حربهم فيرددوا انها ليست حرباً بين لبنان وأغراب هم « اللاجئون » بالذات وانما هي حرب بن لبنانيين ولبنانيين ... » (٢٤) .

لكن المستغرب ، بعد كل هذه الدعوات العنصرية والطائفية والانتقامية ، ان يتولى قادة

« الجبهة اللبنانية » الدعوة الى حوار مع المسلمين ، وان يحددوا ، بقرار من الجبهة ، من هو الفريق أو الجهة القادرة على النطق باسم الجناح « الاسلامي » ، وان يفرضوا عليها ، سلفاً ، القبول بحلول كالتي يعرضها كتاب « حرب لبنان ومداها » المذكور أعلاه .. وذلك في الوقت الذي كان السيد كميل شمعون ، لدى اشتراكه في الحكومة سنة ١٩٧٥ وحتى بعد خروجه من الحكم ، يعمل لتجنيس و « مورنة » ألوف من الغرباء والمهاجرين وابناء الاقليات القليلة العدد ، طارحاً الشعار الذي لا تزال تركز عليه الاحزاب الانعزالية والرهبانيات والكسليك ، وهو اقامة سيطرة « مارونية » كاملة واقامة حكم فاشي على كل لبنان بالتعاون مع اسرائيل ، بعد طرد الفلسطينيين والسوريين وجميع المسلمين الذين لا يوافقون على المشروع .

واذا كنا قد اكتفينا باعطاء لوحة عن الدعاية الانعزالية « في الداخل » ، أي على صعيد نشاط القيادة الانعزالية وابرز اتجاهات عملها الاعلامي ، فانه لا بد من القول بأن اعلام جماعة سعد حداد وجماعة اسرائيل في الجنوب ، الذي يشكل جزءاً أساسياً من المعركة التي تخوضها « الجبهة اللبنانية » على كل المستويات ، انما يحتاج الى دراسة خاصة . وكذلك فيما يتعلق بالاتجاهات المختلفة ضمن الاحزاب والهيئات الانعزالية ، و « تشريح » مسألة العلاقة التناقضية بين « الصيغة اللبنانية » والقضية الفلسطينية ارتباطاً مع دور المسلمين « والشارع الوطني » اللبناني ومع امكانيات الحوار السياسي على الساحة اللبنانية .

---

(١) النص الكامل للكتاب في : بيار الجميل ، « **لبنان واقع ومرتجى** » ، منشورات الكتائب اللبنانية ، الكتاب الاول ١٩٧٠ ، ص ١٠٩ ـ ١٢٠ .

(٢) من المحفوظات الشخصية لكاتب البحث .

(٣) بيروت ، جامعة الروح القدس ـ الكسليك ، *Note explicative sur la situation au liban, 5* .

(٤) «**العمل**» ، بيروت ، ١٩٧٥/٣/٢٦ .

(٥) نصه كاملاً في المحفوظات الشخصية لكاتب البحث .

(٦) **المصدر نفسه** .

(٧) «**صوت النمور**» ، بيروت ، ١٩٧٧/٤/٩ ، مقال بقلم اسكندر معلوف .

(٨) «**الدستور**» ، لندن ، ١٩٧٧/٤/٢٥ .

(٩) **المصدر نفسه** .

(١٠) «**العمل**» ، ١٩٧٧/٥/١٢

(١١) **المصدر نفسه** .

(١٢) « **العمل** » ، ١٩٨٠/٣/١٢ .

(١٣) لمزيد من التفاصيل انظر : مهدي عامل ، « **النظرية والممارسة السياسية ـ بحث في أسباب الحرب الاهلية في لبنان** » ، بيروت ، دار الفارابي ، ١٩٧٩ .

(١٤) « **القضية اللبنانية** ، رقم ١٧ : **دراسة تحليلية لموقف المسلمين اللبنانيين من الحرب اللبنانية ـ الفلسطينية منذ نيسان ١٩٧٥** » بيروت ، منشورات الكسليك ١٩٧٦ ، ص ٧ .

(١٥) «**العمل**» ، ١٩٧٠/٤/١٤ .

(١٦) « لبنان واقع ومرتجى » ، « **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٢٨ ـ ١٢٩ و ٢٠٠ ـ ٢٠٨ .

(١٧) نقولا نصر ، « **حرب لبنان ومداها** » ، بيروت ، دار العمل ، ١٩٧٧ .

(١٨) **المصدر نفسه** ، ص ٢٤٣ .

(١٩) **المصدر نفسه** ، ص ٢٤٤ .

(٢٠) « **الجبهة** » (نشرة أسبوعية يصدرها المجلس الحربي لحزب الكتائب) ، العدد الثاني ، ١٩٧٨/٩/١١ .

(٢١) **المصدر نفسه**» ، ١٩٧٨/١١/٢٠ .

(٢٢) « **ماباتري** » (**وطني**) نشرة أسبوعية اصدرتها « منظمة دعم الجيش اللبناني » في عام ١٩٧٥ ـ العدد الرابع . (وقد صدرت ايضاً باللغة العربية تحت اسم « وطني ») .

(٢٣) « **الصيحة** » ، (مجلة اسبوعية) الاثنين

١٩٧٦/١١/٢٩ ، العدد الخامس ، ص ٣٠ ـ ٣١ .

(٢٤) حديث صحافي لسعيدعقل في ٥ ايار ١٩٧٧ ، أورده تقرير لمنظمة التحرير الفلسطينية ـ جهاز امن الثورة الموحد ـ قسم المعلومات ـ بعنوان « **الحملة على الشعب الفلسطيني في تصريحات واعلام الجبهة اللبنانية بعد مؤتمر الرياض والقاهرة** » ، ص ١٢٥ ـ ١٢٨ ، عن « **الوطن** » ٥/٥/١٩٧٠ .

نهى تادرس

السياسة الخارجيّة الأميركيّة بين التدخّل العسكري والهيمنة الاقتصاديّة

مقدمة

يعتبر منطق استخدام القوة العسكرية ، أوما يسميه البعض « سياسة العصا الغليظة » ، ومنطق استخدام القوة الاقتصادية ، أو « دبلوماسية الدولار » ، من العوامل الاساسية التي حددت طبيعة السياسة الخارجية الاميركية منذ نشوئها . وقد اتضح ذلك من خلال مرور الولايات المتحدة بفترات امتنعت فيها عن استخدام القوة العسكرية على نطاق واسع ، وركزت فيها على العمل الاقتصادي خارج حدودها ، بينما شددت ، في فترات أخرى ، على العمل العسكري بالإضافة الى « دبلوماسية الدولار » .

وبالإمكان ملاحظة ان تاريخ الولايات المتحدة في القرن العشرين ، يمثل امتدادا لثلاثمئة عام من التدخل المتواصل في شؤون الاخرين ، اي منذ ابتدأ غزو المتوطنين البيض للمناطق الاميركية . وقد مورس هذا التدخل بأساليب متنوعة : عسكرية ، خفية ، تبشيرية ، اقتصادية ، وقد مر ، حتى الان ، بأربع مراحل متمايزة [1] ، كما سنوضح فيما بعد . وربما يشكل مبدأ كارتر ، الذي يكثر الحديث عنه الان ، بداية مرحلة جديدة .ويتمثل الفرق الاساسي بين مرحلة وأخرى في استخدام كل منها لاساليب مختلفة للتوصل الى أهداف الولايات المتحدة التوسعية الثابتة . ففي بعض المراحل اكتفت المؤسسة الحاكمة بأسلوب التوسع الاقتصادي ، بينما دمجت في مراحل أخرى بين الاسلوبين لفرض هيمنتها أو الحفاظ عليها .

والمراحل التي مرت بها السياسة الخارجيه الاميركية في القرن العشرين ، هي التالية :

أ ـ المرحلة الاولى: امتدت من أوائل القرن الحالي حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، وتميزت بالتدخلات العسكرية الاميركية المكثفة في المناطق المجاورة ، خصوصاً في اميركا اللاتينية . وقد اعيد العمل بـ « مبدأ مونرو » الذي اعلنه الرئيس مونرو في عام ١٨٢٣ ، وكان يعبر في اول الامر عن محاولة اميركية لمنع التدخلات الاوروبية في شؤون اميركا اللاتينية . وقد طبق هذا المبدأ كل من الرئيسين تيودور روزفلت (١٩٠٤ ـ ١٩٠٨) وودرو ويلسون (١٩١٢ ـ

١٩٢٢) . ففي عام ١٩٠٤ استولت الولايات المتحدة على أراضي غواتيمالا ، ثم سيطرت شركة نورثرن ريلواي (Northern Railway) ، في عام ١٩٠٥ ، على السكك الحديد في كوستاريكا . واحتلت الولايات المتحدة كوبا عسكريا من عام ١٩٠٦ الى عام ١٩٠٩ [٢] . وقد برر اليهو روت (Elihu Root) . الذي كان يعمل في وزارة الخارجية في ذلك الوقت ، التدخل العسكري الاميركي على اساس انه يتم « في كل مرة يتعرض فيها الرأسمال الاميركي الموظف في هذه البلدان للخطر»[٣] . واستكمل ويلسون عملية التدخلات العسكرية في اميركا اللاتينية التي شملت المكسيك ونيكاراغوا والدومينيك وهايتي وكوبا وكوستاريكا وهندوراس وغواتيمالا وبنما . وكان ويلسون وبعض الواقعيين (Realists) يبررون الاسلوب العسكري بأنه « يسرع من سير عجلة المدنية الغربية » [٤] .

ب ـ **المرحلة الثانية** : امتدت من أوائل العشرينات حتى بدء الحرب العالمية الثانية ، ويعرفها بعض المؤرخين بفترة العهد الجديد (The new Era) . وقد توصلت الولايات المتحدة خلالها الى بناء شبكة ضخمة من العلاقات الاقتصادية مع القوى الاوروبية ، وذلك من خلال المعونات الإقتصادية والعلاقات التجارية . وأصبح انتعاش الولايات المتحدة في هذه الفترة معتمدا على الترتيبات الإقتصادية وعلى إزدهار قطاع البنوك بشكل خاص ، وقيامه بالاعمال خارج مراقبة الكونغرس والادارة الاميركية في بعض الاحيان [٥] .

وقد ازدادت الاستثمارات الاميركية في الخارج من ٣٤٨١ مليون دولار عام ١٩١٤ ، إلى ٩٠٩٠ مليون دولار عام ١٩٢٤ . وبسبب الحرب العالمية الاولى تضاعفت الصادرات الاميركية ثلاث مرات بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٢٠ ؛ أي من ٢٣٢٩ مليون دولار الى ٨٠٨٠ مليون دولار [٦] .

ولكن هذا النظام الإقتصادي بدأ ينهار في عام ١٩٢٩ ، أثر الازمة التي سيطرت على الاقتصاد الرأسمالي آنذاك . وكانت الازمة الإقتصادية قد اصبحت واضحة المعالم في عام ١٩٣٢ ، حيث انخفضت قيمة الاوراق المالية بمعدل ٨٣ ٪ ، وانخفض الانتاج بمعدل ٤٠ ٪ ، والاجور بمعدل ٤٠ ٪ ، وأرباح الاسهم بمعدل ٥٧ ٪ ، ووصل عدد العاطلين عن العمل الى ثلاثة عشر مليوناً [٧] . ثم انتعش الإقتصاد الاميركي نسبيا من خلال « إجراءات العهد الجديد (New Deal Measures) التي تبناها الرئيس فرانكلين روزفلت في عام ١٩٣٣ . وتمثلت هذه الإجراءات في اخضاع المصارف لمراقبة فيدرالية ، والغاء تحويل العملة الورقية الى ذهب أو فضة ، وتوجيه المساعدات إلى القطاع الزراعي ، وتطوير برامج كبرى في الاشغال العامة التي اتاحت فرص العمل للعاطلين . وادت هذه التدابير الى خفض عدد العاطلين عن العمل من نحو ثلاثة عشر مليوناً إلى تسعة ملايين [٨] . ولكن ، في الوقت الذي اندلعت فيه الحرب العالمية الثانية في أوروبا ، كانت الولايات المتحدة ما زالت تعاني أزمتها الاقتصادية . وكانت نسبة البطالة في عام ١٩٤٠ قد شملت ١٥ ٪ من مجمل السكان العاملين . أما التجارة الخارجية ، التي سبق ان انحدرت إلى مستوى ضعيف ، فكانت قد ارتفعت ببط ء لتصل في عام ١٩٣٩ إلى ما كانت عليه في سنة ١٩٣٠ حين بدأت الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة [٩] .

ولم تغن تدابير العهد الجديد الولايات المتحدة عن المشاركة في الحرب العالمية الثانية . وهناك عدة مؤشرات توضح إن هذه الحرب وحدها استطاعت ان تحل الازمة الإقتصادية التي

لحقت بالمجتمع الاميركي . فدخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية أدى الى ازدهار اقتصادها الى أقصى حد ؛ « فخمس سنوات من الحرب في أوروبا وآسيا كانت أشد فعالية من سائر التدابير الاقتصادية والمالية التي أوصت بها سياسة « العهد الجديد» ، بين عامي ١٩٣٢ ـ و١٩٣٩ » ، فازدادت الصادرات ثلاثة أضعاف ، وازدادت الواردات بنسبة ٥٠ ٪ بعد دخول الولايات المتحدة الحرب ، كما يبين الجدول التالي : (١٠) .

معدل السنوات	الصادرات	الواردات	الفائض
١٩٣٦ ـ ١٩٤٠	٣,٢٢٠	٢٤٨٢	٧٣٨
١٩٤١ ـ ١٩٤٥	١٠,٠٥١	٣٥١٤	٦٥٣٧

وقد وافق الكونغرس الاميركي ، في الفترة نفسها ، على « قانون الاعارة والتأجير » الذي دخل حيز التنفيذ في آذار ١٩٤١ . وكان هذا القانون يسمح بارسال اعتدة عسكرية للحلفاء بقيمة ٧٥٠ مليون دولار ، مما أعطى دفعاً جديدا للصناعات الحربية ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

السنة	مجموع الميزانية	الدفاع (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية
١٩٣٠	٣,٣٢٠	٧٣٤	٢٢,١
١٩٤٠	٩,٠٥٥	١,٤٩٨	١٦,٥
١٩٤٥	٩٨,٣٠٣	٨١,٢٧٧	٨٢,٧

جـ ـ المرحلة الثالثة : بدأت مع الحرب العالمية الثانية وامتدت حتى شملت الحرب الفيتنامية (بشكل تقريبي : من أواخر الثلاثينات الى أوائل السبعينات) . واشتدت في هذه الفترة ردود فعل السياسيين الاميركيين ضد أساليب « العهد الجديد » ، الذين قرروا ان الاسلوب الافضل لتأسيس نظام عالمي جديد ، بعد الحرب العالمية الثانية ، هو الدمج بين القوة العسكرية الاميركية المتفوقة والإمكانيات الاقتصادية الاميركية الضخمة ، لكي تتمكن الولايات المتحدة من مواجهة القوة السوفياتية .

ورأى الرئيس هاري ترومان ، في ذلك الحين ، إن الالتزامات العسكرية لـ« مبدأ ترومان » (Truman Doctrine) ، والالتزامات الاقتصادية لـ « مخطط مارشال » (The Marshall Plan) وجهان لعملة واحدة (١٢) .

وقد شهدت هذه الفترة نموا وازدهارا إقتصاديين واسعي النطاق ، خاصة في قطاع « الرأسمال المالي » (Finance Capital) (المتمركز أساساً في قطاع البنوك) والشركات المتعددة الجنسية (Multinationals) ، كما سنبين فيما بعد . ولكن بغض النظر عن ضرورة التوازن بين القوة العسكرية والإقتصادية على الصعيد النظري ، فان الواقع قد أثبت ان

« الوجه » العسكري قد سيطر على مجرى السياسة الاميركية . ويشهد على ذلك عدد التدخلات العسكرية الاميركية والتهديدات باستعمال القوة في هذه الفترة (تدخل عسكري كل ثمانية عشر شهرا في العالم الثالث و٢١٥ تهديدا باستعمال القوة) (١٣) .

وبينما تتشابه هذه الفترة مع الفترة الاولى التي شهدت توسع وتدخل الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية ، فإنها تختلف عنها باستخدام الولايات المتحدة القوة العسكرية على الصعيد العالمي .

وقد بررت المؤسسة الحاكمة التدخل على نطاق واسع باسم « الواقعية » (Realism) التي كانت تعني استخدام القوة بشكل محدود ، وباسم تفوّق « الاخلاق الغربية » (Western Morality) . وكانت تعتبر معظم التدخلات العسكرية تدخلات دفاعية بهدف مواجهة الخطر الشيوعي . وشمل هذا التدخل « الواقعي » ، بالإضافة الى تدخلات عسكرية مباشرة ، تدخلات خفية في شؤون العالم الثالث من خلال أجهزة المخابرات الاميركية ، كما كان الحال في ايران وغواتيمالا (١٤) .

وكانت النخبة السياسية في تلك الفترة تؤمن بقدرتها على ضبط القوة العسكرية ، ولكن أثبتت التدخلات العسكرية الاميركية ، خاصة في فيتنام ، ان للقوة العسكرية منطقها الخاص ؛ وقد عبر عن ذلك أحد موظفي وزارة الدفاع عندما سئل عن امكانية الحد من التدخل الاميركي في فيتنام قائلاً : « إنه من غير الممكن الإنزلاق في برميل على شلالات نياغارا وبشكل محدود » (١٥) .

وانتهت هذه الفترة ، التي اشتد خلالها النشاط العسكري الاميركي والتي شهدت في اوائلها تطورا وازدهارا اقتصاديين ، مع انتهاء الحرب الفيتنامية والهزيمة التي واجهتها الولايات المتحدة في هذه الحرب في أوائل السبعينات .

د ـ **المرحلة الرابعة** : وقد بدأت مع الهزيمة الاميركية في فيتنام كما شهدت بداية ازمة اقتصادية حادة تواجه الإقتصاد الاميركي . وامتنعت الولايات المتحدة خلالها عن استخدام القوة العسكرية ، ونشهد نهاية هذه الفترة في الوقت الحاضر ، خصوصاً مع نجاح الثورة الإيرانية . وسنحاول ، فيما يلي ، دراسة العوامل التي حددت طبيعة هذه الفترة ثم العوامل التي أدت الى انتهائها .

١ ـ من الهزيمة الفيتنامية الى الثورة الإيرانية

منذ هزيمتها في الحرب الفيتنامية ، بدأت الولايات المتحدة تعاني مما يسميه المحللون السياسيون « عقدة الفيتنام » ، وتمثلت هذه العقدة في وجود عدة عوائق أمام قدرة الولايات المتحدة على خوض حروب في الخارج ، ونتجت بشكل أساسي عن عدم استعداد الشعب الاميركي للموافقة على خوض حروب أو تدخلات عسكرية في العالم الثالث على نمط الحرب الفيتنامية . وكانت هذه العقدة ، في رأي المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة ، تمثل احدى العوائق الاساسية أمام الهيمنة الاميركية على العالم (١٦) .

وقد تجسدت هذه العقدة ، على الصعيد النفسي ، في رفض الشعب الاميركي وتخوفه من

التدخلات العسكرية ، وتجسدت ايضا ، على الصعيد السياسي والعسكري والتشريعي ، في عدة اجراءات ، منها :

١ ـ اقرار قانون « صلاحيات الحرب » (War Powers Act) الذي يعتبر عائقا تشريعيا أمام قدرة الرئيس في الولايات المتحدة على أخذ قرار القيام بحرب خارجها ، دون استشارة السلطات الاخرى (الكونغرس ومجلس الشيوخ) .

٢ ـ تشريع (هيوز راين) (Hughes Ryan) الذي يضع حدا لسرية عمليات وكالة المخابرات المركزية وأجهزة المخابرات الاخرى .

٣ ـ الغاء التجنيد الالزامي وتأسيس جيش مبني على التطوع فقط .

٤ ـ تبني « مبدأ نيكسون » (Nixon Doctrine) الذي يعني اعتماد الولايات المتحدة ، عسكريا وأمنيا ، على قوى حليفة محلية للحفاظ على المصالح الاميركية ، وكانت ايران في عهد الشاه تجسيدا عمليا لفعالية هذه النظرية (١٨) .

وقد اثرت هذه الاجراءات بشكل خاص على المؤسسة العسكرية ووكالة المخابرات المركزية وعلى ما يعرف بـ « المركب العسكري الصناعي » (Military — Industrial Complex) . فقد انخفض عدد القوات العسكرية الى حوالى ٦٠ ٪ من حجمها السابق ؛ أي من ٣,٥ ملايين عنصر عام ١٩٦٨ ، إلى حوالى مليونين عام ١٩٧٩ . كما انخفضت ميزانية الدفاع بمقدار الثلث في الفترة نفسها ، بعد أخذ التضخم المالي بعين الإعتبار ؛ مما أدى الى انخفاض حجم العقود المبرمة بين وزارة الدفاع والمصانع الحربية . أما المخابرات المركزية ، فقد تعرضت نشاطاتها لرقابة عدة لجان خاصة بمجلس الشيوخ والكونغرس ؛ مما وضع قيودا أمام نشاطها في الخارج (١٩) .

وتطابقت هذه المرحلة مع فترات حكم الرؤساء نيكسون وفورد وكارتر . ويشبه بعض المؤرخين هذه المرحلة بمرحلة « العهد الجديد » ، حيث امتنعت الولايات المتحدة عن استخدام القوة العسكرية ، وحيث إزدادت أهمية قطاع البنوك والرأسمال المتعدد الجنسية (٢٠) . كما اتسمت هذه المرحلة بمحاولة الولايات المتحدة المستمرة القضاء على التوتر الناتج عن تحولين متناقضين : الاول ، هو الإعتراض الشديد على التدخل العسكري كأسلوب فعال ؛ والثاني هو عدم تمكن الولايات المتحدة من وضع حد للازمة الاقتصادية التي تواجهها (٢١) .

ويوضح البعض ان جوهر الازمة الاقتصادية التي تعانيها الولايات المتحدة ناتج عن التداخل والتشابك بين مشكلتين اقتصاديتين تواجهان الاقتصاد الاميركي ، وهما : ١ ـ التضخم المالي الذي خرج ، منذ عام ١٩٧٠ ، عن سيطرة اية اجراءات اقتصادية أو حكومية والخاضع لتذبذبات حادة ؛ ٢ ـ الركود الاقتصادي الذي يؤدي الى بطالة متزايدة ؛ فقد ازداد معدل البطالة في الوقت الحاضر الى حد لم يسبقه مثيل ، باستثناء فترة الركود العظيم في عام ١٩٣٠ . وقد أدى التداخل بين المشكلتين الى صياغة مصطلح إقتصادي جديد مشتق عن المصطلحين الاخرين ، هو الركود التضخمي (Stagflation) (٢٢) .

وبالاضافة الى هذه المشكلة الجوهرية التي تجد الولايات المتحدة ومنظروها الإقتصاديون

صعوبة في وضع حل لها ، تواجه ارباب العمل وأصحاب الشركات الكبرى مشكلة أخرى ، هي تناقص معدل الارباح بين منتصف الستينات وأوائل السبعينات . وتنعكس الازمة الاقتصادية المتمثلة في معدل الارباح المنخفض والبطالة المتزايدة والتضخم المالي المتذبذب على الصعيد الإجتماعي ، لتخلق مشاكل أخرى [٢٣] . وقد قارن بول سويزي (Paul Sweezy) ، وهو من أبرز الإقتصاديين في الولايات المتحدة ، بين الازمة الاقتصادية الحالية وأزمة الثلاثينات ، وبين امكان اعتبار أزمة الرأسمالية الحالية إمتدادا لازمة الثلاثينات في بعض جوانبها فقط ، لان عدة عناصر جديدة دخلت عليها ، لا سيما ظاهرة الركود التضخمي [٢٤] .

وتعتبر أزمة السبعينات أكثر خطورة من أزمة الثلاثينات ؛ لانها ليست ناتجة عن انكماش إقتصادي مفاجيء ، له انعكاسات اجتماعية سريعة ، بل هي ناتجة عن تطور إقتصادي بطيء وعميق وذي نطاق واسع ، ناتج بدوره ، بالاساس ، عن ممارسات الرأسمالية الاميركية نفسها . كما يزيد من حدة الازمة ايضاً التنافس التجاري بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان [٢٥] . وأبرز المحاولات للقضاء على هذه الازمة ، ولإعادة الهيمنة الإقتصادية الاميركية على العالم ، وبالتالي للقضاء على التوتر الناتج عن التحولين المتناقضين آنفي الذكر ، تمثلت في المشاريع الاقتصادية الخاصة باللجنة الثلاثية (The Trilateral Commission) التي أنشأها روكفلر بمساعدة بريجنسكي في عام ١٩٧٣ ، وفي « مشروع الثمانينات » (The 1980's Project) الخاص بمجلس العلاقات الخارجية (Council For Foreign Relations) الذي بدأ الحديث عنه في عام ١٩٧٤[٢٦] . أما مجلس العلاقات الخارجية نفسه ، فقد أسس في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الاولى من قبل مجموعة من رجال الاعمال والنفوذ في الولايات المتحدة ، وقد لعب المجلس دورا هاما في مجال السياسة الخارجية الاميركية منذ الحرب العالمية الثانية ، خصوصاً من خلال مشروع « دراسة الحرب والسلام » (War and Peaces Studies Project) ، الذي وضع خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ، وشدد على ضرورة مشاركة الولايات المتحدة فيها ، لتضع فيما بعد نظاماً جديداً ، وقد نجح هذا المشروع في جعل الولايات المتحدة القوة العالمية الاولى التي تمارس هيمنتها على عدة أقسام من العالم ؛ أي الامبراطورية الاميركية[٢٧] .

ولم يكن « مبدأ نيكسون » ، في أول الامر ، الا احدى المحاولات للقضاء على هذا التناقض ، الذي كانت تعاني منه السياسة الاميركية كما أشرنا ، من خلال الاعتماد على سياسة بيع الاسلحة ، والتمرين العسكري ، ومساعدة جيوش الحكومات الموالية للولايات المتحدة ، وكانت ترافق هذه المحاولة عدة خطوات نحو سياسة الانفراج واقامة علاقات طبيعية مع الصين ، مع عدة محاولات للحفاظ على « الاستقرار » في العالم [٢٨] .

واستمرت ادارة كارتر في اتباع الاسلوب نفسه ، بغض النظر عن التناقض الواضح بين سياسة « حقوق الانسان » المعلنة التي كانت تدعي مبدأ عدم التعامل مع الانظمة الديكتاتورية ، و « مبدأ نيكسون » الذي كان يرتكز على تقوية هذه الانظمة الديكتاتورية والقمعية . وقد وجهت عدة انتقادات لسياسة ادارة كارتر لانها « تخلق التناقضات ، ثم تتصادم معها ، وتصبح ضحية لها » [٢٩] ، وأبرز مثال لـ « خلق » التناقضات هو رفع راية

« حقوق الانسان » في الوقت نفسه الذي تتطلب فيه المصالح الاميركية التعامل مع الانظمة القمعية . وقد قدم كارتر عدة مساعدات لترسيخ قوة بعض الانظمة التي انتهكت « حقوق الانسان » ، مثل نظام سوموزا في نيكاراغوا ، ونظام الشاه في ايران ، ونظام موبوتو في زائير ، وفي عدة أحيان من خلال مساعدات صندوق النقد الدولي .

وجاءت ثورة ايران صدمة لصانعي القرار في الولايات المتحدة ، ووضعت مبدأ نيكسون موضع الشك ، وثبتت فشل دبلوماسية مرحلة ما بعد الحرب الفيتنامية . ومعالجة كارتر المتذبذبة لاحداث ايران لم ترض أية جهة ، تقدمية أو محافظة ، في المجتمع الاميركي . ووقع كارتر ضحية للتناقض الموجود بين سياسة « عدم التدخل » وطموح الولايات المتحدة الى البقاء القوة المهيمنة على العالم اقتصاديا وعسكريا .

وعندما وصل هذا التناقض الى ذروته ، كان هناك حلان محتملان : إما اعادة النظر في الاهداف الاميركية (وهذا يعني تقلص القوة الاميركية واتباع سياسة انعزالية) واما اعادة النظر في الاسلوب (وهذا يعني الرجوع الى مرحلة الاستعداد التام للتدخل العسكري) في المناطق التي تهدد فيها مصالح الولايات المتحدة [٣٠] ؛ مما يعني انتهاء مرحلة الامتناع عن استعمال القوة التي يعرفها بعض المؤرخين بمرحلة « العهد الجديد الجديد » (The New New Era) [٣١] .

وكان من المستحيل أن تفكر المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة بحل هذا التناقض من خلال إعادة النظر في اهدافها التوسعية واتباع سياسة انعزالية ، وذلك بسبب اعتماد اقتصادها على الثروات الموجودة في بلدان العالم الثالث ، مما أدى بها الى البحث عن الحل من خلال إعادة النظر في الإسلوب .

وهناك عدة مؤشرات تبين ان المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة عملت ، في الفترة الاخيرة بشكل خاص ، على ازالة العوائق من أمام قدرة الولايات المتحدة على التدخل العسكري في العالم الثالث ، والتخلص نهائياً من « عقدة فيتنام » ، وذلك بعد أن فشلت في محاولاتها للقضاء على التناقض الذي كان يواجهها من خلال المشاريع الإقتصادية .

وفي عملية القضاء على العوائق أمام إمكانية الولايات المتحدة على التدخل العسكري ، تحول دور كارتر نفسه من « مبشر عالمي » كان يرفع راية حقوق الإنسان الى دور « الشرطي » أو « المراقب على الامن الجيوسياسي » [٣٢] .

ومع تحول كارتر هذا ، يمكن ملاحظة بروز إجماع جديد داخل المؤسسة الحاكمة حول ضرورة عرض العضلات الاميركية في العالم ، يعكس نفسه بالتالي على ما تسميه وسائل الإعلام الاميركية بالرأي العام أو المزاج الوطني الذي أصبح أكثر محافظة وتصلبا في مطالبته باستخدام القوة العسكرية الاميركية لحل أزمة الرهائن في إيران ، ولمواجهة قوة الاتحاد السوفياتي العسكرية .

ومن الصعب تفسير هذا التحول دون البحث في الحوار الذي كان دائراً داخل المؤسسة الاميركية الحاكمة منذ هزيمتها في فيتنام ، بين تيارات مختلفة ، في محاولة للبحث عن الحل

الافضل لازمة « القوة » الاميركية .

وسنحاول فيما يلي توضيح الخلاف الذي كان قائما بين تيارين اساسيين في السياسة الاميركية ، والمحاولات المختلفة التي قامت بها المؤسسة الحاكمة للقضاء على عقدة فيتنام ، إبتداء بالمشاريع الاقتصادية ، وترشيح كارتر للرئاسة ثم بتجاهله معظم وعوده الانتخابية (خفض ميزانية الدفاع ، خفض حجم مبيعات الاسلحة ، ألخ ..) وانتهاء بالإجراءات التي اعلن عن اتخاذها في خطابه عن « حال الاتحاد » أمام الكونغرس الاميركي بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٤ ، تلك الاجراءات التي يعرفها البعض بـ « مبدأ كارتر » (٣٣) .

٢ ـ تياران في السياسة الاميركية

مثلما يمر تاريخ الولايات المتحدة بفترات يشتد فيها العمل العسكري وأخرى تشتد فيها فعالية دبلوماسية الدولار ، وتستغني خلالها الولايات المتحدة عن استخدام القوة العسكرية ، يستمر النقاش والصراع بين التيار الموالي لمنطق استخدام القوة العسكرية والتيار الموالي لمنطق دبلوماسية الدولار طوال كل الفترات ، داخل الادارة الحاكمة وخارجها .

ويعرف بعض المحللين التيار الذي يركز على أولوية العمل العسكري بالتيار « البروسي » الذي سنعرفه فيما يلي بالتيار « العسكري » والتيار الذي يركز على أولوية العمل في المجال الاقتصادي بالتيار « التجاري » (٣٤) .

ويتمثل التيار الذي يركز على ضرورة استخدام القوة العسكرية بالإضافة الى القوة الاقتصادية ، في المؤسسة العسكرية وشركات الاسلحة (المركب العسكري ـ الصناعي) ذات المصلحة الواضحة في التنشيط المستمر للآلة العسكرية الاميركية . أما التيار الذي يحاول أن يعيد الهيمنة الاميركية على العالم بدون استعمال القوة العسكرية ، اذا اتيح له ذلك ، فيتمثل أساسا في الشركات المتعددة الجنسية وقطاع البنوك وما يسمى بالرأسمال المالي . ويهدف التيار « التجاري » الى احتواء عدة مناطق من العالم من خلال لعبه دورا اداريا على الصعيد العالمي لتوسيع علاقاته مع العالم الثالث ، بغض النظر عن الخلافات الايديولوجية مع بعض البلدان . أما التيار العسكري ، فيشدد على اتساع اسلوب العنف في العالم ، ويطالب الولايات المتحدة باستعمال القوة العسكرية وعرض عضلاتها لتمنع دول العالم الثالث من التسبب في اختلال ميزان القوى الاقتصادي في العالم (٣٥) .

ولكن للتيارين عدة مصالح مشتركة ومتشابكة ، مما يجعل التمييز بينهما صعبا في بعض الفترات التاريخية ، ويتعايش التياران ويتكاملان في معظم الفترات ، ومن الصعب ان تصبح مصالحهما متناقضة لدرجة لا تسمح لهما بالتعايش .

ومن الواضح ان فترة الإمتناع عن استخدام القوة العسكرية التي فرضتها الهزيمة الفيتنامية على الولايات المتحدة كانت مؤهلة لان تصبح فترة صالحة لتطوير مشاريع التيار التجاري ، لانها فتحت أمامه المجال لحل أزمة الولايات المتحدة الإقتصادية من خلال مشاريعه الاقتصادية ، وهذا ما حدث فعلا في أوائل السبعينات ومنتصفها كما سنبين فيما يلي .

ولكن هناك عدة مؤشرات تبين ان التيار « العسكري » رفض منذ انتهاء الحرب الفيتنامية القبول بالهزيمة أو الاعتراف بها [٣٦] ، كما رفض التغيير الذي احدثته في المؤسسات العسكرية والسياسية ، وانه لم يكف ابداً عن محاولاته إعادة تنشيط الآلة العسكرية الى فعاليتها القصوى . وقد استخدم هذا التيار ثورة إيران والقوة العسكرية السوفياتية المتزايدة كمبررين للتعجيل في تنفيذ مشاريعه العسكرية .

وقد اشتد الصراع بين التيارين حول الاسلوب الافضل لحل التناقض الذي عانت منه الولايات المتحدة منذ هزيمتها في الحرب الفيتنامية .

وتحدث النقاشات الحادة بين التيارين عادة بمعزل عن الرأي العام الاميركي ، أي في الإجتماعات الخاصة بمدراء الشركات الاميركية الكبرى ، التي تسعى للتأثير على القرار السياسي لخدمة مصالحها ، إذ يصعب على هذه الفئات ان تفصح عن حقيقة المنطق الذي يسير هذه النقاشات ويؤثر على قرار المؤسسة الحاكمة في نهاية الامر (فمثلا من الصعب إعلام لجنة فرعية في الكونغرس ان تدخل الولايات المتحدة في أنغولا سيكون لمصلحتها لانه يؤمن الاستقرار لشركة جالف أويل التي لها مصانع في مقاطعة كابندا) . ولكن يبدو ان اشتداد الخلاف بين الفئتين في الاوساط الحاكمة في أوائل عام ١٩٧٩ ، خصوصاً بعد نجاح الثورة الإيرانية ، أدى بمجلة بيزنيس ويك (Business Week) ، التي تعبر عن مصالح اصحاب الاعمال في الولايات المتحدة ، الى إبراز طبيعة النقاش الدائر في هذه الاوساط في عدد خاص لها حول « انهيار القوة الاميركية » ، في آذار ١٩٧٩ . وقد طالب محررو المجلة باعادة تنشيط القوة العسكرية الاميركية ، واستعمالها للدفاع عن المصالح « الحيوية » الاميركية خصوصاً في منطقة الخليج [٣٧] .

ومن أبرز نقاط الخلاف بين التيارين مسألة « الخطر السوفياتي » ، خصوصاً لان المعلومات الواردة عن القوة العسكرية السوفياتية قابلة لعدة تفسيرات ، والخلاف الدائر حول طبيعة هذه القوة وحجمها واهدافها يستخدم كستار للخلاف الاعمق حول طبيعة السياسة التوسعية التي يريد كل من التيارين اتباعها [٣٨] .

وتشير المعلومات الى ان كلا الاتجاهين متفق على ان الاتحاد السوفياتي لن يغامر بتهديد المصالح الاميركية الحساسة مثل النفط ، ولكن التيار العسكري يرى ان مجرد تواجد القوات السوفياتية في بعض المناطق يعتبر عاملا مشجعا لدول العالم الثالث على ان تصبح اكثر تعنتا في تعاملها مع الغرب . وقد عبر الحوار الدائر حول اتفاقية الحد من الاسلحة النووية (سالت) عن الصراع الدائر بين الفئتين ، وكان الصراع يقتصر علنيا على بعض القضايا ، مثل حجم الاسلحة الخاصة بكل دولة وامكانية التدقيق في حقيقة حجم وقوة هذه الاسلحة ، الا أنه كان يعبر جوهريا عن الخلاف حول الاسلوب الافضل لاستمرار السيطرة الاميركية على العالم الغربي [٣٩] .

ولكل من التيارين منظرون ومدارس فكرية ، ويمكن ذكر مدرسة جورج ليسكا (George liska) [٤٠] ، في العلاقات الدولية التي يعرفها البعض بمدرسة « الاستراتيجية الكبرى من اجل استعادة الامبراطورية » (Grand Strategy for the Restoration of Empire)

كإحدى المدارس التي تنظر من أجل الهيمنة العسكرية الاميركية ، بينما يمكن اعتبار بعض المفكرين ، أمثال جورج بول ، ممثلين للمدرسة التي تؤمن بدبلوماسية الدولار وهي التي يعرفها البعض بمدرسة « الانتداب الدولي » (٤١) . ويعرف البعض الاخر التيار الفكري الذي ينتمي اليه جورج بول بمدرسة « الليبرالية الدولية » أو « ما فوق القومية » ، لانها تتعدى النظرة القومية وترى ان العالم سائر نحو تعاون أكبر وتعتبر العلاقة بين العالم الثالث والعالم المصنع محورا رئيسيا للعمل . وينتمي كل من بريجنسكي وروكفلر الى هذا التيار ، وهما اللذان شكلا اللجنة الثلاثية في عام ١٩٧٣ . وقد انتقد هذا التيار دبلوماسية كيسنجر لانها أهملت العلاقة مع العالم الثالث والحلفاء التقليديين في محاولتها للتوصل الى سياسة إنفراج مع الاتحاد السوفياتي والصين (٤٢) .

وقد حدث صراع داخل مجلس العلاقات الخارجية ، الذي يعتبر من أهم المؤسسات الخاصة التي تساهم في صياغة السياسة الخارجية الاميركية ، بين المدرسة « الليبرالية الدولية » والمدرسة « الواقعية » التي ينتمي إليها كيسنجر ، والتي تنظر إلى العالم من خلال ميزان القوى السائد وتؤمن باستعمال القوة العسكرية ؛ وكان بريجنسكي يؤمن بأن هذه المدرسة الواقعية ليست مؤهلة لمواجهة عالم متغير بهذه الدرجة ، وقد سيطرت النظرة « الليبرالية الدولية » أو « اللاقومية » على أعمال المجلس في منتصف السبعينات (٤٣) .

كما انعكس الصراع الدائر بين التيارين ، العسكري والتجاري حول وجود حل للقضية الفلسطينية في إطار البحث عن الإسلوب الافضل للحفاظ على المصالح الاميركية في المنطقة ، وتعتبر دراسة مؤسسة بروكينجز (٤٤) ومقالات جورج بول (٤٥) محاولات من قبل التيار « التجاري » لايجاد حل للقضية الفلسطينية . وقد انتقد كل من التيارين ، ولاسباب مختلفة ، دبلوماسية كيسنجر « الواقعية » في الشرق الاوسط ، خصوصاً بسبب افتقارها لاستراتيجية واضحة واعتمادها المكثف على التكتيك الدبلوماسي الذي يعرفه زبيغنيو بريجنسكي بـ « البهلوانية » (٤٦) .

كما برز خلاف بين المجموعتين حول موضوع استعمال القوة العسكرية للسيطرة على منابع النفط في منطقة الخليج ، وهو موضوع سنتناوله فيما بعد .

ومن الجدير بالذكر ان الافراد الذين يمثلون التيار التجاري في فترة تاريخية معينة قد يوافقون بسهولة على الانضمام الى المنطق العسكري عندما لا تلبي أساليبهم الاقتصادية اهدافهم ، وعندما يقتنعون بأن اسلوب الحرب لا يهدد مصالحهم بل يدعمها ، كما كان عليه الحال بعد الحرب العالمية الثانية .

ولكن من الصعب ان يحدث عكس ذلك ؛ فالافراد الذين ينتمون الى وزارة الدفاع وشركات الاسلحة يتطلبون مبررا دائما لوجود مؤسساتهم وازدهارها وقليلاً ما يجدون مبررا أفضل من « خوض الحروب » .

ويختلف المحللون في تقييماتهم لمدى اهمية تأثير ثورة إيران وأزمة افغانستان على مجرى السياسة الخارجية الاميركية ؛ فالبعض منهم يعتقد أن الحدثين هما السبب الوحيد وراء التغير الطارىء على السياسة الاميركية في الوقت الحاضر ، وهذا ما تحاول المؤسسة الحاكمة في

الولايات المتحدة ايحاءه . ولكن الحقيقة هي ان الجماعات المساندة لاسلوب الحرب استغلت أزمة الرهائن الاميركية في ايران ثم أزمة افغانستان لكي تشن هجمتها الاخيرة على عقدة فيتنام ، وتؤكد للادارة الحالية ضرورة عرض العضلات الاميركية والتهيؤ للتدخل العسكري ، خصوصاً بسبب اقتراب المنطقتين من القاعدة النفطية الحيوية للمجتمع الغربي ؛ اي منطقة الخليج التي كانت منذ عام ١٩٧٤ (خلال ادارة فورد) المنطقة المرشحة لتدخلات عسكرية أميركية . وقد أصبحت هذه المنطقة في الوقت الحاضر قاعدة للاختبار العلمي لجدية محاولة الولايات المتحدة للتخلص من عقدتها .

وبينما يمكننا اعتبار الثورة الايرانية نقطة فاصلة بين مرحلة « الامتناع » عن التدخل ومرحلة التحضير الجدي من أجل التدخل ، سنبين فيما يلي كل العوامل التي لعبت دورا هاما طوال مرحلة « الامتناع » عن التدخل للتوصل الى اجماع جديد داخل المؤسسة الحاكمة الاميركية من أجل العودة الى منطق استخدام القوة العسكرية .

٣ ـ محاولات إعادة الهيمنة الإقتصادية الاميركية على العالم

كما ذكرنا سابقا ، عانت الولايات المتحدة منذ هزيمتها في فيتنام ، التناقض الواضح بين عدم قدرتها على التدخل العسكري وعدم امكانيتها لمنع التدهور في قوتها الإقتصادية ، وان الحل كان يتطلب إما العودة الى اسلوب التدخل العسكري والهيمنة العسكرية وإما القيام بمحاولات لحل المشاكل الاقتصادية التي عانتها وإعادة هيمنتها الإقتصادية على العالم .

وبينما كان للفئة التي تمثل مصالح المؤسسة العسكرية منطق مبسط يدعو إلى حل التناقض من خلال إعادة تنشيط الالة العسكرية ، كان للفئات التي تمثل الرأسمال المتعدد الجنسية والرأسمال المالي (التيار التجاري) منطق أكثر تعقيدا ، تمثل في محاولاتها العديدة للبحث عن اساليب جديدة لتقوية الإقتصاد الاميركي ، وتمثل أيضا في الاستنتاج القائل بأن « القدرة الإقتصادية هي أداة عملية لتوسيع الاسواق ، والمحافظة على إمكانية الوصول الى المواد الاولية دائما ، أكثر منها قوة عسكرية (٤٧) .

ا ـ **ازدهار التيار « التجاري »** : كان التيار التجاري المتمثل في الشركات المتعددة الجنسية والرأسمال المالي (قطاع البنوك) يركز عمله النظري في إطار مؤسسة بروكينجز ، ومجلس العلاقات الخارجية ، بينما كان يمارس نشاطه الاقتصادي في السوق العالمية ونشاطه السياسي داخل البيت الابيض ، وكان قد أحرز عدة نجاحات قبل مجيء نيكسون الى الحكم. فتوصل بين عامي ١٩٤٧ و١٩٦٧ إلى عدة إتفاقيات حول التجارة والضريبة الجمركية أدت الى خفض الضريبة الجمركية على الواردات الاميركية من ٥٩ ٪ عام ١٩٣٢ الى ٩,٩ ٪ عام ١٩٧٠ (٤٨) .

وكان حجم الإستثمارات الاميركية المباشرة في اوروبا الغربية قد إزداد من ١,٧ بليون دولار في عام ١٩٥٠ إلى ١٦,٢ بليون دولار في عام ١٩٦٦ والى ٣٠,٧ بليون دولار عام ١٩٧٢ . وإزداد حجم الاستثمارات الاميركية ذات المدى الطويل ، في الفترة المذكورة ، من ١,٣ بليون دولار الى ٤,٥ بلايين دولار الى ٥,٩ بلايين دولار ، كما إزداد حجم الاستثمارات الاميركية ذات

المدى القصير من ٠,٤ بليون إلى ٢,٦ بليون الى ٥,٣ بلايين. وإزدادت اهمية البنوك الاميركية من خلال عملية تدويل الرأسمال على نطاق واسع، فازداد عدد البنوك الاميركية التي لها فروع في العالم من ٨ بنوك عام ١٩٦٠ الى ١٢٩ بنكاً في عام ١٩٧٤ ، وإزداد عدد فروع هذه البنوك في الخارج في الفترة نفسها من ١٣١ فرعاً الى ٧٣٧ فرعاً ، وإزداد رصيدها من ٣,٥ بلايين دولار إلى ١٥٥ بليون دولار (٤٩) .

واصبح من الواضح في منتصف الستنيات ان القطاعات الهامة للاقتصاد الاميركي والاوروبي (الغربي) والياباني قد اصبحت متشابكة اكثر فاكثر ، وان حلم انشاء « مجتمع دولي » محصور في مجموعة من البنوك والاعمال قد اصبح حقيقة . وقد عبر روكفلر عن هذا الاتجاه بقوله : « حان الوقت لازالة الحصار من حول الشركات المتعددة الجنسية لكي يسمح لها بالاستمرار في عملها الذي لم ينته وهو تطوير الاقتصاد العالمي » (٥٠) .

وقد صرح جورج بول احد المنظرين لهذه السياسة في عام ١٩٦٧ ، أمام اللجنة البريطانية لغرفة التجارة الدولية بقوله : « في هذه السنوات العشرين التي تلت الحرب العالمية الثانية بدأنا نلاحظ ـ بالفعل وليس بالقول ـ ان الحدود السياسية للدول القومية ضيقة ومحدودة ولا تسمح بتحديد الاطار للنشاطات الخاصة بالتجارة والاعمال » (٥١) .

ولكن بدأ الدولار يفقد من قيمته في أواخر الستينات مع توسع الاقتصاد الاوروبي والالماني ومع الزيادة في قوة الين الياباني والمارك الالماني ، فلم يستطع الاستمرار كوسيلة للتبادلات الدولية وكبديل للذهب ، واصبحت الحماية الاقتصادية التي كانت قائمة على الاقتصاد الاوروبي غير ضرورية ، واتفق رجال الاعمال في هذه الفترة على ضرورة اصلاح النظام الاقتصادي العالمي . وهكذا بدأت نقاشات جدية في هذه الاوساط ، في أوائل السبعينات ، من أجل البحث عن اساليب جديدة لمواجهة تدهور القوة الإقتصادية الاميركية (٥٢) .

ب ـ **صدمات نيسكون** : اتخذ رتيشارد نيسكون في عام ١٩٧١ بعض الإجراءات الاقتصادية التي ادت الى حدوث ما يسمى « بصدمات نيكسون » في المجال الاقتصادي . فقد أوقف نيكسون عملية تحويل الدولار الى الذهب أو اي رصيد احتياطي آخر ، وكان الهدف من ذلك خفض قيمة الدولار بالنسبة للعملات الاخرى وبالتالي زيادة حجم الصادرات الاميركية . واعتبرت هذه الخطوة خرقا لاتفاقيات صندوق النقد الدولي . ووضع نيكسون ضريبة بلغت ١٠ ٪ على الواردات الاميركية مما كان يعتبر خرقا للاتفاقيات العامة حول التجارة والضريبة الجمركية (GATT) ، كما طالب اليابان وهونغ كونغ بخفض صادراتهما من المنسوجات الى الولايات المتحدة . وقد نجحت هذه السياسة نوعا ما في ربيع ١٩٧٢ عندما وافقت هاتان الدولتان على خفض صادراتها الى الولايات المتحدة ، والاقلال من الاجراءات الجمركية على السلع الاميركية (٥٣) .

وكانت هذه الخطوة تهدد مصالح ممثلي الشركات المتعددة الجنسية وممثلي ما يعرف بالرأسمال الدولي (International Capital) ، وهم أكبر رجال الاعمال في الولايات المتحدة والعالم الغربي ، ويعتبر دافيد روكفلر من أهم الافراد . وقد استقال عدة ممثلين لهذا التيار المتعدد الجنسية من ادارة نيكسون ، منهم فيليب تريسايز (Philip h. Trezize) الذي

كان يعمل مساعدا الوزير الخارجية في الشؤون الاقتصادية. وإنضم الى فريق مؤسسة بروكينجز ، وروبرت شاتزل (Robert Shaetzel) الذي استقال من عمله كسفير لدى المجموعة الاوروبية وعمل لمصلحة مجلس العلاقات الخارجية . كما استقال فريد برجستون (Fred Bergston) الذي كان عضوا في مجلس الامن الوطني تحت قيادة كيسنجر ، والذي عمل فيما بعد كباحث رئيسي في مؤسسة بروكينجز (٥٤) . وكتب برجستون عدة مقالات حول « صدمات نيكسون » في مجلة « فورين أفيرز » و « فورين بوليسي » وفي جريدة « الواشنطن بوست » و « النيويورك تايمز » (٥٥) . وكان برجستون يبين في مقالاته ان سياسة نيكسون قد تؤدي الى انعزال الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي بسبب فرضها حماية على سلعها . وقد كتب بعض منظري الرأسمال الدولي تقريرا في عام ١٩٧٢ حول عواقب سياسة نيكسون يوضحون فيه ان هذه السياسة تمثل مجازفة كبرى وانها قد تؤدي الى أول حرب تجارية عالمية منذ الثلاثينات وانها تمثل « ضررا للعلاقات الاميركية العالمية » . وقد عرفوا سياسة نيكسون بأنها سياسة « اقتصادية قومية » (٥٦) .

وكان واضحا إن سياسة نيكسون زادت من حدة الازمة الاقتصادية التي كانت تهدد مصالح التيار « التجاري » في أوائل السبعينات . وقد أثارت هذه السياسة عدة نقاشات في أوساط المؤسسات المتعددة الجنسية . وعمل ممثلو الرأسمال الدولي من أجل حل الازمة الاقتصادية التي كانت تواجه مصالحهم ، ووضحوا مواقفهم في مجموعة من المقالات والمؤتمرات ، كما حدث تبادل في وجهات النظر بين أكبر السياسيين والاقتصاديين والمنظرين المنتمين الى التيار التجاري وبينهم زبيغنيو بريجنسكي وهو مستشار لشؤون الامن في إدارة كارتر الحالية ، ودافيد روكفلر وهو رئيس بنك شيزمانهاتن ومؤسس اللجنة الثلاثية، وسايروس فانس وهو وزير الخارجية في إدارة كارتر ، ومايكل بلومنتال وزير المالية ورئيس شركة بنديكس ، بالاضافة الى عدد كبير من المنظرين للرأسمال الدولي في الولايات المتحدة وخارجها (٥٧) .

وكانت الفكرة الرئيسية التي برزت من خلال هذه النقاشات التي اشتدت بشكل خاص خلال عام ١٩٧٣ ، هي انه من المستحيل ان يعود الاقتصاد الدولي الى الوضع الذي كان قائما في السابق ، فقد أثرت عدة عوامل على طبيعة النظام الاقتصادي ، منها سياسة نيكسون الاقتصادية وسياسة الانفراج وعدم الاستقرار في القارة الافريقية واميركا اللاتينية وآسيا ، وظهور منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبيك) وأزمة النفط في عام ١٩٧٣ (٥٨) .

وقد شعرت هذه المجموعة بارتياح شديد عند سقوط حكومة نيكسون ، واتبعت ادارة فورد بعد ذلك سياسة اقتصادية اكثر اعتدالا ، وجاء تعيين نلسون روكفلر في أواخر عام ١٩٧٤ نائباً للرئيس ليثبت انتهاء المغامرة الاقتصادية النيكسونية ، ولكن كان واضحا منذ ذلك الحين ان الحزب الجمهوري لم يكن مؤهلا للنجاح في عام ١٩٧٦ ، خصوصاً بعد ترشيحه لرونالد ريغان الذي لم يحظ بموافقة اوساط الرأسمال المتعدد الجنسية (٥٩) .

وهناك بعض التحليلات التي تشير الى ان الحزب الجمهوري بدأ اكثر فأكثر في السنوات الاخيرة يعمل كممثل للاعمال التي يرتكز نشاطها على السوق الداخلية ، وان الحزب الديمقراطي أصبح اكثر فاكثر متحالفا مع الفئات التي تمثل الرأسمال المتعددة الجنسية . والمؤشران الاساسيان لهذا التحول هما : انخفاض تاثير النقابات العمالية داخل الحزب الديمقراطي

وهيمنة التيار الذي يطالب بفرض حماية على الاقتصاد الاميركي في صفوف الحزب الجمهوري . وقد بدأت هذه العوامل تنمو خلال الستينات ، وكان التياران (الرأسمال المحمي والمتعدد الجنسية) يتعايشان سابقا داخل الحزب الجمهوري ، الى ان انفجر الصراع في عام ١٩٦٠ عندما فضل الحزب الجمهوري ترشيح نيكسون بدلا من نلسون روكفلر . وقد قام عدة اعضاء جمهوريين بعد ذلك بمساندة الحزب الديمقراطي ، واستخدم كيندي في ادارته بعض رجال الاعمال الجمهوريين مثل دوغلاس ديلون وروبرت مكنمارا ، مما ادى الى ظهور « حيوان سياسي جديد » يتحدى كل محاولات التصنيف التقليدية يمكن تسميته « الديمقراطي المتعدد الجنسية » وهو عبارة عن رجل اعمال سمين استعمل الحزب الديمقراطي كاداة مفضلة لخدمة مصالحة الاقتصادية (٦٠) .

ومن المعروف ان الاعمال التي تركز نشاطها على السوق الداخلية بشكل عام تتمثل في المركب العسكري ـ الصناعي والشركات التي تعمل في صناعة الصلب والمنسوجات (U.S. Steel and Textiles) (٦١) . وبينما تتناقض مصالح هذه المجموعات مع مصالح الاعمال الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية في بعض الفترات ، فان هناك تكاملاً بين مصالحهما في فترات اخرى . وينعكس التناقض او الائتلاف بينهما على مجرى السياسة الاميركية الداخلية والخارجية (٦٢) .

ومن الصعب وضع خط فاصل واضح بين هذه الصناعات . فهناك بعض المؤشرات التي تبين ان الشركات التي تركز عملها على السوق الداخلية والتي تطالب بحماية جمركية لمنتوجاتها مثل الشركات العاملة في صناعة الصلب ، بدأت تتعامل ، اكثر فاكثر مع السوق الدولية (٦٣)

جـ ـ **نشوء اللجنة الثلاثية** : ولخلق اطار لعمل المجموعات التي تمثل الراسمال المتعدد الجنسية انشأ روكفلر ، بمعاونة زبيغنيو بريجنسكي ، اللجنة الثلاثية في عام ١٩٧٣ ، التي كان هدفها البحث عن اساليب جديدة للحفاظ على مصالح الرأسمال الدولي وتنميتها . وفي عملية تنظيم هذه اللجنة اختار بريجنسكي حوالي ٢٠٠ شخص من أبرز رجال الاعمال والبنوك في العالم ، فتمثلت في اللجنة اكبر البنوك العالمية مثل الشيزمانهاتن بنك (Chase Manhattan Bank) وليمان بروترز (Lehman Bros) وبنك اوف اميركا (Bank of America) وبنك باريس هولندا (Banque de Paris et les Pays Bas) وفدرالية البنوك الالمانية (German Banking Federation) وبنك طوكيو (Bank of Tokyo) ولويدز اوف لندن (Ilioyds of London) ، بالاضافة الى عدة بنوك اخرى . كما تمثلت عدة شركات مثل شركة كوكاكولا (CocaCola) وبنديكس (Bendix) وبان آم (Pan Am) وأي. ب. م. (I.B.M.) وفيات (Fiat) ورويال داتش شيل (Royal Dutch Shell) وميتسوبيشي (Mitsubishi) ويونيليفر (Unilever) وسوني (Sony) وتويوتا (Toyota) وموبيل (Mobil) وايكسون (Exxon) وشركة سان جوبان بون موسون (Cie Saint Gobain Bon A Mousson) وعدة مجلات وصحف مثل مجل تايم (Time) ولوس انجلوس تايمز (Los Angeles Times) والايكونوميست (The Economist) ولاستامبا (La Stampa) ودي زيت (Die Zeit) وجابان تايمز (Japan Times) وفورين بوليسي (Foreign Policy) والواشنطن بوست (The Washington Post) ، كما انضمت الى اللجنة الثلاثية عدة مؤسسات مثل مؤسسة بروكينجز

والمؤسسة الايطالية للشؤون الدولية (Italian Institute for International Affairs) وبنك الانماء الاسيوي (Asian Development Bank) وراند كوربوريشن (Rand Coorpora-tion) والبنك الدولي (The World Bank) وصندوق النقد الدولي (The International Monetary Fund) ومؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.E.C.D. Organization for Economic Coorperation and Development) ومؤسسة (G.A.T.T.). وقد انضمت أيضا بعض النقابات العمالية مثل أكبر نقابات العمال في الولايات المتحدة (A.F.L.-C.I.O.) وفدرالية النقابات الالمانية (German Federation of Trade Unions) (٦٤) .

ويعرف البعض اللجنة الثلاثية بأنها « اللجنة التنفيذية » للرأسمال، الدولي وانه من الممكن اعتبار افكارها ايديولوجيا تمثل النظرة الاممية للشركات المتعددة الجنسية والتي تهدف الى « اخضاع السياسات الاقليمية للاهداف الاقتصادية اللّااقليمية »(٦٥) .

ان احدى اولويات اللجنة الثلاثية في المجال الاقتصادي كانت حماية الاستثمارات الخارجية المباشرة ؛ اي البحث عن اوضاع ملائمة للاستمرار في الخارج ، ومن الاخطار التي كانت تواجه هذا الهدف محاولات من قبل الدول النامية المستضيفة للاستثمارات لتأميم المصالح الاجنبية . ولمواجهة هذا الخطر اقترحت اللجنة الثلاثية تأسيس « قوانين دولية جديدة لوضع حد لمحاولات الحكومات المحلية الاستيلاء لصالح بلادهم على حصة « غير متناسبة » من الارباح الناتجة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة » . ومن الاهداف الاخرى للجنة في المجال التجاري « خفض وازالة تدريجية للضرائب الجمركية المفروضة على السلع الصناعية » (٦٦) .

ومن الاولويات الاخرى الاساسية لهذه اللجنة القيام باصلاح النظام النقدي العالمي . وكان الاهتمام باصلاح النظام الاقتصادي العالمي قد وصل الى ذروته في منتصف عام ١٩٧٣ بين اوساط المصالح الرأسمالية الدولية ، وقد اتخذت بعض الاجراءات باتجاه الاصلاح مثل الغاء الذهب كوسيط نقدي في صندوق النقد الدولي .

واهتمت اللجنة الثلاثية بشكل خاص بمحاولة لفهم « الشغب » المتزايد في العالم الثالث . وبسبب الفوضى السائدة في هذه المناطق طالبت اللجنة الثلاثية بضرورة « احتواء » الدول النامية في اطار النظام الرأسمالي العالمي وتشددت في هذا الطلب (٦٧) . وأخذت عملية الاحتواء هذه عدة اشكال ، منها اعطاء الدول النامية دورا رمزيا اكبر في منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي ، وذلك في محاولة لربط اقتصاد العالم الثالث بالرأسمال الغربي .

وهناك مثالان هامان لممارسات اللجنة الثلاثية في الواقع : اولهما : السياسة الافريقية المنفتحة التي اتبعتها ادارة كارتر ؛ وثانيهما الحجم الهائل الذي توصلت اليه ديون الدول الفقيرة في الفترات الاخيرة . وهذان العاملان يدفعان هذه الدول الى العمل في اطار الحدود المفروضة من قبل الدول الرأسمالية .

ومن اهم المشاريع التي قامت بها اللجنة الثلاثية مبادرتها المشتركة مع « اوبيك » ، من خلال مشروع « النافذة الثالثة » الذي يسمح لـ « أوبيك » باعارة دول العالم الثالث الفقيرة كميات ضخمة من المال لكي تستطيع هذه الدول شراء سلع استهلاكية من الشركات الرأسمالية

الكبرى ، وذلك بالتعامل مع البنك الدولي ومن خلال مساعدات من الدول الرأسمالية الغربية (٦٨) .

وطرحت اللجنة الثلاثية هذا المشروع ، لان تراكم البترودولارات في الدول الخاصة بمنظمة اوبيك كان يسبب لها اشكالا ، وكان من الضروري البحث عن اسلوب لاعادة تدوير البترودولارات في مشاريع تصب من خلالها في اجهزة المؤسسات الرأسمالية الدولية . وفي منطق اللجنة الثلاثية ، من الافضل نقل الارصدة الفائضة من دول الاوبيك التي لا تستعملها لشراء صادرات من الدول (المصنعة) الثلاثية ، الى الدول الاكثر فقرا التي ستستعملها لهذا الغرض . ونجاح هذا المشروع بالذات يوضح التأثير القوي للجنة الثلاثية في السياسة الاقتصادية العالمية . فقد طرح هذا المشروع لاول مرة في اوائل عام ١٩٧٤ بعد المضاعفات التي سببتها « ازمة الطاقة » . ثم نوقشت مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أواخر ١٩٧٤ ـ وقد وافق البنك الدولي على هذا المشروع في تموز عام ١٩٧٥ ـ وبدا تنشيطه بشكل جزئي منذ ذلك الحين (٦٩) .

وفي مجال الطاقة طالبت اللجنة الثلاثية الدول المصنعة (الثلاثية) بخفض اعتمادها على نفط الاوبيك ، وهذا المطلب يشكل اساس برنامج كارتر للطاقة ، الذي فشل فيما بعد في تطبيقه .

واهتمام اللجنة الثلاثية بالعالم الثالث ناتج عن اعتمادها على مواده الاولية كما صرح احد قادة اللجنة حين قال : « ان كل الشركات الاميركية الاساسية ملتزمة بالاستثمارات الخارجية والاسواق الخارجية ، ويعتمد ميزان المدفوعات الاميركي على دخل هذه الشركات ، وينتظر شعب الولايات المتحدة حرية استهلاك السلع الاجنبية ، وصناعاتها بحاجة الى الطاقة والمواد الاولية الاجنبية . ومن المتوقع ان تزداد قيمتها ووزنها النسبي في الاقتصاد الاميركي ، وكل ديناميكية النشاطات التجارية تتجه نحو تورط اكبر وليس اقل في المجال الدولي » (٧٠) .

وهذا الوضع في رأي اللجنة الثلاثية يعطي بلدان العالم الثالث طاقة هائلة ، وقد عرف بريجنسكي هذه القوة بأنها « قوة سلبية » ، اي امكانية رفض التعاون في الحفاظ على « الاستقرار » العالمي (٧١) .

وهذا التخوف من « القوة السلبية » لدى العالم الثالث هو الذي ادى باللجنة الثلاثية الى التشديد على مبدأ « التكامل » ، وذلك على اساس « ان الدول النامية تحتاج الى المعونة والتكنولوجيا والمعرفة التقنية ، والى اسواق العالم الثلاثي [اوروبا الغربية والـولايات المتحدة] ... والعالم الثلاثي يحتاج اكثر فاكثر للبلدان النامية كمنابع للمواد الاولية ، وكاسواق لصادراتها ... « وكشركاء » بنائين في خلق نظام عالمي جديد » (٧٢) .

وقد استعملت اللجنة الثلاثية عدة مصطلحات للتعبير عن مبدأ التكامل مثل « العقد الاجتماعي » (Social Contract) و « صفقة النظام العالمي (World Order Bargain) و « مسؤوليات مشتركة » (Collective Responsibilieties) و«التكيف الجديد »(New Accomodation) (٧٣) .

وفي التحليل الاخير يمكن اعتبار ان هدف اللجنة الثلاثية هو الحفاظ على نظام اقتصادي

عالمي تهيمن عليه الدول المصنعة (أوروبا واليابان والولايات المتحدة) التي تهيمن عليها بالتالي الولايات المتحدة . وأكثر ما كان يمكن ان تنتظره الدول النامية هو الحصول على سلع الدول المتطورة التي تنمي نزعة الاستهلاك لدى شعوبها ، وعلى تحويل لبعض التكنولوجيا القديمة ، التي كثيراً ما تؤدي الى مشاريع فاشلة .

د - **مشروع الثمانينات** : وبينما نشرت في الصحف والمجلات بعض المعلومات عن اللجنة الثلاثية ، لم تنشر معلومات عن مشروع آخر لمجلس العلاقات الخارجية متطابق مع أهداف اللجنة الثلاثية يسمى « مشروع الثمانينات » . وقد وصف المجلس هذا المشروع في تقريره السنوي لعام ١٩٧٤ بأنه سيكون « اهم عملية يقوم بها المجلس بسبب اتساعها وتعقيدها ، وستكون كل نشاطات المجلس الاخرى متعلقة بها » (٧٤) . ويختلف مجلس العلاقات الخارجية عن الجماعات الخاصة الاخرى التي لها دور في صياغة السياسة الخارجية الاميركية بسبب شمولية نظرته للنظام العالمي ، وتصل آراء المجلس الى صانعي القرار من خلال شبكات معقدة من العلاقات ، ولا تذكر عادة نشاطات المجلس في الصحف والمجلات بسبب الاسلوب المتبع في عمله . إلا ان الاشارات النادرة الى اعمال المجلس في وسائل الإعلام لا تخفي أهميته ؛ فقد ورد في عام ١٩٧١ ان قيادة المجلس هي « صانعة القرار في مجال السياسة الخارجية الاميركية » كما نشر في عام ١٩٧٥ ان المجلس يشمل اعضاء من « أكبر اصحاب النفوذ في الحكومة واوساط الاعمال والصحافة » (٧٥) .

وقد سيطرت على أعمال المجلس في منتصف السبعينات ، كما ذكرنا سابقا ، نظرة الليبرالية الدولية التي يمكن اعتبارها الإطار النظري لعمل فئات المؤسسات متعددة الجنسية .

وهدف « مشروع الثمانينات » الاساسي هو خلق نظام عالمي جديد يحل مكان النظام السائد ، لان النظام الرأسمالي حسب وجهة نظر المجلس الذي كان تحت قيادة الولايات المتحدة بدأ يتقهقر في اواخر الستينات بسبب التنافس داخل العالم الرأسمالي المصنع وبسبب الحرب الفيتنامية والفقر والثورات في العالم الثالث والتضخم المالي ونجاح كارتيلات النفط والتغيرات في ميزان القوة العالمي . وقد صرح رئيس المجلس في ذلك الحين بايليس مانينغ (Bayless Manning) ان المجلس لم يقم بدراسة شاملة لوضع النظام العالمي منذ الحرب العالمية الثانية على شكل « دراسة الحرب والسلام»،وان عدة تغييرات في العالم تفرض ضرورة القيام بدراسة جديدة في محاولة لاعادة تنسيق العالم مثل ما حدث بعد الحرب العالمية الثانية ، خصوصاً لان النظام الرأسمالي يواجه في السبعينات ازمة اقتصادية متشابهة مع ازمة الاربعينات (٧٦) .

كما يهدف « مشروع الثمانينات » الى القيام « بمحاولة منظمة لتطوير الخطوط العامة لادارة التغيير في النظام العالمي في العقد المقبل » ، وتتطلب هذه المحاولة العمل على ثلاث مراحل : الاولى دراسة النظام العالمي الدولي بشكل شامل ثم طرح السؤال : « اين نريد [الولايات المتحدة] ان نكون بعد عشر سنوات ؟ » ؛ والخطوة الثانية هي دراسة العوائق التي تواجه التوصل الى الظروف المرغوب فيها ، وتحديد الهوة بين الذي يمكن التوصل اليه والمرغوب فيه ؛ اما الخطوة الثالثة فتتطلب تطوير استراتيجية للتوصل الى اهداف المجلس والتوصل الى اجماع على الصعيد العالمي حول اهدافه (٧٧) .

ومن الصعب ان يتصور أي شخص مدى اتساع طموح مشروع الثمانينات ، فهو كما

وصف في احد التقارير « لا بد له من ان يضع استراتيجيات لتغيير سلوك كل اللاعبين الاساسيين في المحيط الدولي : افراد ، حكومات ، اجهزة داخل الحكومات ، نخبات سياسية ، شركات صناعية، جماعات ضغط، تنظيمات جماهيرية، جماعات ومؤسسات على الصعيدين القومي وما فوق القومي (Subnational and Transnational) [٧٨] .

وللتوصل الى اهداف هذا المشروع نظم المجلس لجان عمل مكونة من لجنة دائمة ولجنة تنسيق ، واثنتي عشرة مجموعة عمل وعدة مستشارين محليين واجانب ، وخبراء ومجموعات صغيرة اخرى تعمل بشكل استثنائي .

ومركز القوة الحقيقي في مشروع الثمانينات هو في لجنة التنسيق المكونة من اربعة عشر رجلاً ، وتتكون هذه المجموعة من شخصيات ذات خلفيات مختلفة خاصة من الاوساط الاكاديمية (هارفارد وبرنستون وكولومبيا) ومن رجال في اوساط الاعمال والحكومة ، ومعظمهم من المفكرين السياسيين او العاملين في مجال السياسة ، وبينهم من يعمل في وزارة الخارجية ، ووزارة الدفاع ، وفي ادارة مجلة « فورين بوليسي » . ويترأس مشروع الثمانينات الاستاذ ريتشارد اولمان (Richard Ullman) وهو استاذ في جامعة برنستون [٧٩] .

وتهتم مجموعات العمل تحت اشراف لجنة التنسيق بمواضيع هامة ، مثل موضوع العلاقات بين الشمال والجنوب ، وموضوع النظام الاقتصادي العالمي ، ومشكلة امكانية اصلاح المؤسسات على الصعيد الدولي ، وبالاتفاقيات الاقتصادية ، ودور الشركات المتعددة الجنسية . وتعمل ثلاث جماعات في مجال الامن ، والنزاع المسلح ، والارهاب الدولي والتخريب ، بينما تقوم لجنتان بدراسة قضايا « حقوق الانسان » . وركز المشروع عمله على دراسة « الهوية الجماعية » وانتماءات التيارات والقوى في العالم الثالث [٨٠] .

وهناك عدة علاقات متشابكة بين مشروع الثمانينات واللجنة الثلاثية . فإثنان من العاملين في لجنة التنسيق لمشروع الثمانينات يعملان في اللجنة الثلاثية ، احدهما الاستاذ صاموئيل هانتنيجتون (Samuael Huntington) وهو احد مؤلفي تقرير اللجنة الثلاثية « أزمة الديمقراطية » (The Crisis of Democracy) التي نشرت في عام ١٩٧٥[٨١] .

وتتطابق نظرة مشروع الثمانينات بالنسبة للامن الدولي مع نظرة مجلس العلاقات الخارجية الذي يتطلب وضعاً عسكرياً مهيمناً من قبل الولايات المتحدة مع تقوية العلاقات مع العالم الثلاثي . مما يعني الاستمرار في التحالفات الاميركية الاساسية مع أوروبا الغربية واليابان . ولكن هذا الوضع يتطلب مزجاً بين القوة العسكرية المتفوقة و « الانضباط الذاتي » . ويتطلب الانضباط الذاتي اقناع كل مراكز القوى الخمسة في العالم (الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفياتي ـ الصين ـ أوروبا الغربية ـ اليابان) بأن بعض المناطق في العالم يجب ان تكون خارجة عن اطار التنافس بين القوى الكبرى [٨٢] . ومناطق « الانضباط الذاتي » هي اميركا اللاتينية وافريقيا السوداء وجنوب شرق آسيا .

ويتطلب هذا الوضع اتفاقية بين القوى الكبرى ذات « ايجابيات » في المجال السياسي والاقتصادي تمنع تطور « الحروب المحدودة » وتشجع العلاقات الاقتصادية المتعددة الجوانب بدلا من مناطق نفوذ خاصة ببعض القوى [٨٣] .

باختصار ، كانت نظرة المجلس في مجال الامن تطالب بالانفراج ، ولكن بشرط ان تمتنع دول مثل الاتحاد السوفياتي والصين عن دعم حركات التحرر .

هـ ـ ترشيح جيمي كارتر والتخلص من عقدة فيتنام على الصعيد النفسي : لعقدة فيتنام كما ذكرنا سابقا ، جانب نفسي أساسي هو رفض الشعب الاميركي الموافقة والاشتراك في حرب على نمط الحرب الفيتنامية . وقد اشار نوام تشومسكي ، وهو من أبرز المثقفين اليساريين في الولايات المتحدة ، الى وجود عدة محاولات من قبل المثقفين في الولايات المتحدة لاعادة كتابة التاريخ بهدف التخفيف من « دروس الحرب » والتخلص من عقدة فيتنام (٨٤).وقد صنف المعارضة الاميركية للحرب الفيتنامية في ثلاث فئات : أولها : معارضة « إيديولوجية » تعتبر ان العدوان هو عمل غير أخلاقي (حتى من قبل الولايات المتحدة) ؛ ثانيها : معارضة « أخلاقية » تندد بالاغتيالات والتبشيع ، وتنتقد الحرب في فيتنام لانها كانت باختصار دموية ؛ ثالثها : معارضة « براغماتية » تعتبر ان الولايات المتحدة تورطت في حرب مكلفة جدا ، ولذا يجب انهاؤها لانها ليست « مفيدة » وكانت المعارضة الاساسية من هذه الفئة الاخيرة ، أي الفئة « البراغماتية » ؛ اذ كان هناك اجماع ضمني لدى الرأي العام الاميركي بين الحمائم والصقور ، على ان للولايات المتحدة الحق في استخدام القوة والعنف عندما تشاء ؛ فهي الوحيدة في العالم التي تعمل على أساس قيم « أخلاقية » (٨٥) .

وهكذا يبين تشومسكي ان التخلص من عقدة فيتنام قد اكتسب طابعا اسطوريا ودراميا ؛ فالإعلام الاميركي لم يكتف بإظهار العدو بمظهر « الشرير » ، بل قام بمحاولات لاستعادة الثقة برسالة الولايات المتحدة ونقائها الاخلاقي . وقد انقسمت المسرحية الى فصلين : في الفصل الاول اتخذ الشر شكل انسان ثم تم طرده (ويشير تشومسكي هنا الى محاربة الإعلام الاميركي لريتشارد نيكسون ، بدون رحمة ، واتهامه بان سلوكه كان غير عادي) (٨٦) . ومن الجدير بالذكر ان نيكسون لم يهاجم بسبب قصفه لكامبوديا ، ولكن بسبب السرية التي كانت تحيط عملية القصف .

اما الفصل الثاني من المسرحية فاتخذ شكل « الخلاص » ، وتمثل باكتشاف رسالة « جديدة » هي رسالة « حقوق الإنسان » . ومن الواضح ان ترشيح كارتر كان جزءا أساسيا من الفصل الثاني في هذه المسرحية (٨٧) ، فلم يكن نجاحه في الانتخابات ناتجا عن خيار سياسي مختلف نوعيا عن منافسه الجمهوري ، بل كان ناتجا عن عوامل نفسية ؛ حيث كانت ثقة الاميركيين بأنفسهم محطمة بعد الحرب الفيتنامية ، وفضيحة ووترغيت التي كشفت الرشوة والتجسس والسرقة السائدة في الاوساط العليا من الإدارة الاميركية . فكان ترشيح كارتر ، ثم انتخابه ، يمثلان ذروة المحاولة لطرد شيطان الهزيمة (فيتنام ووترغيت) .

لقد كان هذا واضحا من خلال استخدام كارتر للهزيمة الفيتنامية وفضيحة ووترغيت طوال معركته الانتخابية في عام ١٩٧٦ ، كمواضيع تبرر ضرورة انتخابه (٨٨) (هذا الجنوبي « الصافي » ، الذي كان بعيدا عن ممارسات الإدارة في واشنطن). فقدخاطب كارتر الشعب الاميركي من خلال التلفزيون في اثناء معركته الانتخابية ، قائلاً : « هل سيكون لدينا حكومة سرية ترفض ان يشارك الشعب مشاركة كاملة في أخذ القرارات الاساسية ؟ لقد جرحنا في هذه السنوات الاخيرة بسبب مضاعفات حرب فيتنام وكامبوديا وتشيلي وباكستان وانغولا، وبسبب

فضيحة ووترغيت والمخابرات المركزية . لقد جرحنا ، ويشعر الشعب انه فقد شيئا ثمينا » . وهاجم كارتر في لقاءات اخرى « بيروقراطية واشنطن » و « ظلم الضرائب » و « مغامرات ما وراء البحار » ، واستطاع ان يخلق اسطورة جديدة في اذهان الشعب الاميركي الذي كان في هذا الحين ما زال يعاني من تأثير الحرب الفيتنامية وفضيحة ووترغيت . وفي عملية استعادة الثقة لدى الشعب الاميركي قال كارتر في لقائه الثاني عبر التلفزيون الاميركي : « بغض النظر عن فيتنام وكامبوديا ، والمخابرات المركزية ، يبقى نظامنا السياسي افضل نظام، في العالم»[٨٩] .

وبينما استغرب بعض الاوساط في الولايات المتحدة نجاح جيمي كارتر في الانتخابات ، لم تستغرب اوساط الرأسمال المتعدد الجنسية والمتمثل خاصة في اللجنة الثلاثية نجاح كارتر الذي كان مرشحها اساسا . فكانت هذه الاوساط متأكدة من فشل الحزب الجمهوري ، وعملت على ابراز « الجنوب الجديد » الواعي (كارتر من ولاية جورجيا الجنوبية) واعتبرته اداة لتوحيد الديمقراطيين وانقاذهم من نزعة « والاس » على اليمين ، ونزعة مكغفرن على اليسار [٩٠] . وفي محاولة اللجنة الثلاثية إبراز كارتر بوصفه الرئيس المثالي للشعب الاميركي لعبت مجلة « تايم » ، الذي ينتمي مدير تحريرها الى اللجنة الثلاثية ، دورا اساسيا من خلال التعريف بكارتر تدريجيا وتحويل صورته من « الغريب اللطيف » الى « الرابح » في انتخابات الرئاسة [٩١] ، بشكل متطابق مع اسطورة « نجاح » الفرد العادي في الولايات المتحدة . وقد صرح بيتر بورن احد معاوني كارتر في معركته الانتخابية « ان دافيد روكفلر وزبيغنيو بريجنسكي (مؤسسي اللجنة الثلاثية) قد وافقا على ان كارتر هو السياسي المثالي الذي يمكن الرهان عليه في انتخابات الرئاسة [٩٢] ، فهو عضو في اللجنة الثلاثية منذ تأسيسها في عام ١٩٧٣ ، عندما كان زبيغنيو بريجنسكي مستشاره الحالي في شؤون الامن القومي مديراً لها ، ويمكنه تمثيل الجنوب حيث كان ايضا حاكم ولاية جورجيا .

ومن الواضح بكل تأكيد ، من خلال ملاحظة عدد اعضاء اللجنة الثلاثية الذين عملوا في ادارة كارتر بعد نجاحه ، ان هذه الادارة جاءت لتمثل مصالح اللجنة الثلاثية والتيار « التجاري » . ومن الاسماء البارزة في ادارة كارتر المنتمية أصلا الى اللجنة الثلاثية : كارتر نفسه ، ووالترموندیل نائبه ، وزبيغنيو بريجنسكي مستشاره للامن القومي ، وهارولد براون وزير الدفاع ، وسايروس فانس ، وزير الخارجية ، ومايكل بلومنتال وزير المالية ، وأندرو يونغ سفير الولايات المتحدة في الامم المتحدة سابقا،وسول لينوفيتس وهو المسؤول الحالي عن محادثات الحكم الذاتي، ووارن كريستوفر مساعد وزير الخارجية ، وبول وارنك الذي كان مدير مكتب الحد من الاسلحة النووية ونزع السلاح والذي كان مرشحا لقيادة مفاوضات « سالت ٢ » .كما يحتل اعضاء اللجنة الثلاثية تقريبا كل المراكز الهامة في وزارات الخارجية والدفاع والمالية ، واحد القضاة الفدراليين ، وبعض المستشارين في مجلس الامن الدولي ، وثلاثة سفراء (اليابان وإيطاليا ، وسفير متجول) هم من اعضاء اللجنة الثلاثية [٩٣] .

٤ ـ منطق المؤسسة العسكرية :

في حين قامت الفئات العاملة على اساس منطق « دبلوماسية الدولار » بصياغة مشاريع طموحة من اجل اعادة الهيمنة الاقتصادية الاميركية على العالم ، استمرت المؤسسة العسكرية

وشركات الاسلحة التي تشكل ما يمكن تعريفه بـ « المركب العسكري الصناعي » بالعمل من اجل توسيع نشاطاتها ومن اجل الزيادة في الإنفاق العسكري والبحث عن عقود دفاع مع بلدان اخرى .

وكان عالم الإجتماع الاميركي س . رايت ميلز قد صاغ مصطلح « المركب العسكري الصناعي » في عام ١٩٥٦ (٩٤) ، ليعرف النخبة الحاكمة في المجتمع الاميركي التي ازيلت من بينها الحواجز التي قد تبعد ، في اي مكان آخر ، الجامعي عن الموظف ، والعسكري عن رئيس المصنع . فالبعض منهم يترك بكل سهولة زي الجنرال والاميرال ليرتدي بذلة رئيس المؤسسة الصناعية الكبرى ، او ليحتل منصب سفير في منطقة ساخنة من العالم ، بينما يتخلى البعض الاخر مؤقتا عن المصرف او الصناعة لكي يعمل في الحكومة او السلك الديبلوماسي ، ويعمل كل هؤلاء في إطار سياسة « تدور بمجملها حول محور المصالح الكبرى للإمبراطورية »(٩٥) .

وقد ازدادت اهمية دور العسكريين الاميركيين في المجال السياسي منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث تستدعيهم شركات كثيرة للعمل عندما يبلغون سن التقاعد فيفتحوا امامها ابواب البنتاغون موزع العقود في مجال صناعات الاسلحة ، مما ادى إلى بروز روابط إقتصادية وشخصية حميمة بين القادة العسكريين وقادة اقوى الشركات الصناعية التي تأخذ حصة الاسد عند توزيع عقود البنتاغون (٩٦) .

وقد وصف كلود جوليان في عام ١٩٧٠ قوة الجهاز العسكري الاميركي على الشكل التالي : « يشكل الجهاز العسكري للامبراطورية اقوى مؤسسة اقتصادية في الولايات المتحدة . فقوته وفعاليته لا تقاسان بالنسبة لمساحة الارض الوطنية الاميركية ولا بالنسبة إلى الثروات الهائلة التي اوكلت لهذا الجهاز مهمة السهر عليها . هذه الثروات تضرب جذورها في سائر انحاء العالم تقريباً ... ولحماية هذه الثروات لا يكفي تأمين الدفاع عن اراض شاسعة بين الاطلسي والباسيفيكي ، بل ينبغي ايضاً الدفاع عن المناجم والمزارع في اميركا اللّاتينية او في جنوب شرق آسيا وآبار البترول في الشرق الاوسط ، والمصادر الطبيعية على حدود كندا وثروات افريقيا التي لم يكد يبدا استغلالها ، واخيراً حماية الطاقة الصناعية في اوروبا الغربية حيث تتدفق الرساميل الاميركية » (٩٧) .

وقد عبر الرئيس ايزنهاور عن قوة المركب العسكري الصناعي عام ١٩٦١ ، عندما قال قبل تسليمه الحكم الى كنيدي : « في الهيئات الحكومية علينا ان نمنع هذا المركب العسكري الصناعي من الحصول على تأثير مفرط ، سواء كان ذلك بشكل ارادي ام لا . ان ثمة امكانية وسوف تبقى لان تزيد قوة هذا المركب تزايداً **ليس له من مبرر ، وبشكل مدمرة** »(٩٨) .

ولإعطاء فكرة موجزة عن ضخامة هذه المؤسسة يمكن ذكر الحقائق التالية : توظف وزارة الدفاع الاميركية حوالى ٣٠ الف موظف ، ويبلغ مجموع الافراد الذين يعملون لصالح البنتاغون حوالى خمسة ملايين ، يعمل نصفهم تقريباً في الجيش والقوات الجوية والبحرية ومشاة البحرية ، ويوجد في سجلات الاحتياط حوالى ٤٠ مليون اميركي . وتملك وزارة الدفاع من بنايات وتجهيزات ما تقدر قيمته بـ ٢٠٠ مليار دولار ، وهذا يتعدى ممتلكات ٦٥ مؤسسة صناعية ضخمة في الولايات المتحدة . ويعتبر البنتاغون اكبر مشتر ؛ فقد تم في عام ١٩٦٩ ، مثلاً ، إبرام

٢٠٠ الف عقد لشراء بضاعة بقيمة ٤٠ مليار دولار مع ١٠٠ الف مورد اساسي . كما تعتبر وزارة الدفاع اكبر مالك عقاري ؛ فلديها ١٣ مليون هكتار من الاراضي هي عبارة عن قواعد ومراكز وحقول تدريب في اميركا والخارج(٩٩) .

وقد اثبت تاريخ الولايات المتحدة ان اي نقص مهم في ميزانية الدفاع يؤدي إلى بطالة بضعة ملايين من العاطلين ، مسبباً بذلك انخفاضاً عاماً في مستوى المعيشة . ولا تتأثر المؤسسات الكبرى التي تقتسم اكبر عقود وزارة الدفاع ، وحدها ، بل تتأثر ايضاً مئات الالاف من الشركات الصغرى والمتوسطة(١٠٠) .

وكلما إزدادت ميزانية وزارة الدفاع إزداد عدد الشركات التي تحصل باسم خدمة المصلحة القومية على ارباح ضخمة . وتعتبر الصناعة الخاصة بالإنتاج ،الدفاعي احد مجالات نشاطها الاعلى مردوداً . فعلى المدى القصير تجني الشركات العاملة في مجال الدفاع ارباحاً اعلى من المردود العادي ، وعلى المدى الطويل تحصل ايضاً على مردود عالٍ بفضل التجديدات العملية او التقنية الناتجة عن البحث العسكري (١٠١) .

وقد لعب الإنتاج الحربي بشكل عام دورا هاما في زيادة الطاقة الصناعية للولايات المتحدة ، ولا يزال عاملاً هاماً في النشاط الإقتصادي وفي البحث الصناعي (١٠٢) .

وتستعمل الروابط الداخلية للمركب العسكري الصناعي في تشجيع الزيادة في الميزانية العسكرية بشكل مستمر ، وذلك من خلال المبالغة في تصوير الخطر الشيوعي وافتعال الازمات ، وتلعب تقارير وكالة المخابرات المركزية وبعض وسائل الإعلام دور هاماً في تضخيم الخطر الخارجي في اعين القادة السياسيين والجمهور الواسع (١٠٣) .

وقد كتب « جون كنيث جالبريت » المستشار السابق للرئيس كنيدي والسفير السابق في الهند ، تحت اسم « ماكلندرس » المستعار ، مقدمة لكتاب وضع كتقرير كتب بناء على طلب الحكومة الاميركية ينتهي فيها إلى ان السلام امر غير مرغوب فيه ، ومن بين اسباب ذلك انه لم يعرف احداً استطاع وضع برنامج اقتصادي يمكن ان يكون بديلاً للانفاق العسكري . وفي تلميحه الى مشروع المساعدة الاجتماعية الذي يكلف ١٨٥ مليار دولار موزعة على عشر سنوات ، يشير « التقرير » الى ان البعض يحاول رفض هذا المشروع لانه « باهظ التكاليف » ، لكن على العكس من ذلك ، « عندما يعادل هذا المشروع الحرب من الناحية الاقتصادية ، فانه يصبح غير ملائم لانه قليل التكاليف » .

وهذه السخرية المفجعة تدل على ضعف اقتصاد لا يمكنه الاستغناء عن الانتاج الحربي الذي يبتلع عشرات مليارات الدولارات (١٠٤) .

وقد كتب مايكل كلير في كتابه « حرب بلا نهاية : التخطيط الاميركي لحروب فيتنامية مقبلة » انه لا يكفي مطالبة الولايات المتحدة بالانسحاب لتفادي التورط في حروب فيتنام اخرى بينما تبقى المؤسسة العسكرية وقدرتها على التدخل على الشكل نفسه . فالضمان الوحيد هو « التفكيك الكامل » لقدرة البنتاغون على التدخل ، وهذا يشمل الحد من الامدادات العسكرية والبوليسية(١٠٥) .

ويضيف كلير ان التخوف من تورط الولايات المتحدة في حروب اخرى ليس ناتجاً فقط عن احتفاظها بالقدرة العسكرية للقيام بذلك ، ولكنه ناتج ايضاً عن المنطق العام الذي يسير السياسة الخارجية الاميركية ، والذي لا يزال قائماً بعد الحرب الفيتنامية . فالتدخل في فيتنام لم يكن نتيجة صدفة الملاعبات السياسية ولكنه كان نتيجة طبيعية ومتوقعة « للغريزة » الاميركية التي تتطلب السيطرة على الموارد الاقتصادية في العالم . ويذكر كلير في هذا الصدد اقوال ويلسون : « لمنع اختناقنا الاقتصادي ، يجب ان نشق طريقنا في المبادلات التجارية الدولية الاساسية . ان طاقة الامة التي لا يمكن التغلب عليها لا بد ان تنطلق لغزو العالم الاقتصادي » (١٠٦) .

أ ـ **المؤسسة العسكرية والحرب الفيتنامية** : هناك عدة مؤشرات تبين ان دور المؤسسة العسكرية بعد الحرب الفيتنامية قد ازداد في مجال السياسة الخارجية ، على عكس ما يمكن انتظاره(١٠٧) ، لعدة اسباب :

اولاً : شعور العسكريين ، لا سيما رؤساء اركان الحرب ، باستياء شديد لدور المدنيين امثال روبرت مكنمارا في وزارة الدفاع في عهد الرئيس كنيدي وعند إندلاع الحرب الفيتنامية . وقد إزداد استياء العسكريين بسبب الهزيمة الفيتنامية التي لم يعترف بها العسكريون انها هزيمة عسكرية ، كما عبر احد المطلعين على الوضع داخل البنتاغون عن ذلك حين قال : « داخل قلعة البنتاغون ، كان هناك ارتياح بأن اسلحتنا وتكتيكاتنا العسكرية اثبتت فعاليتها ـ حتى ذلك السلاح الذي اثار السخرية الـ « اف . ـ ١١١ »(١٠٨) .

وعدم الإعتراف بالهزيمة ادى بالعسكريين إلى تحميل مسؤولية « المأساة » الفيتنامية إلى القيادة السياسية . وقد عبرت عن ذلك مجلة الاستراتيجيك ريفيو (Strategic Review) التي يديرها عسكريون متقاعدون من ذوي الرتب العالية في اواخر عام ١٩٧٤ ، بقولها : « إن عدة مثقفين قد إنتقلوا من التساؤل بشأن « من ربح » إلى التساؤل بشأن « ماذا حدث » ، لكي يقتبسوا الدروس من هذه الخبرة ... ومن المؤسف أن المشاعر التي اثارتها الحرب قد ادت إلى استنتاجات خطأ ... فإن عدم صد القوات الاميركية المتفوقة الهجوم الفيتنامي قد فسر بأنه برهان على عدم فعالية الاسلحة المتطورة ، وكبرهان على الروح الدفاعية المتفوقة لدى الفيتناميين الشماليين ، وكبرهان على عدم مساندة الشعب الاميركي ، ولضعف جيش فيتنام الجنوبية ، وتفوق حرب العصابات . ولكن الحقيقة ليست كذلك ؛ فالذي حدث هو نتيجة متوقعة للقرارات السياسية في المجال الحربي التي اتخذتها قيادة الولايات المتحدة العليا »(١٠٩) . وهذا الإتهام الموجه إلى القيادات السياسية ادى بالعسكريين إلى البحث عن دور اكثر فعالية بالنسبة لهم في اتخاذ القرار السياسي في المجال العسكري مستقبلاً .

ثانياً : ادت اجراءات إدارة نيكسون وبسبب الاعباء الإجتماعية والإقتصادية الناتجة عن الحرب الفيتنامية ، إلى الغاء الخدمة العسكرية الإجبارية وإلى تقليص حجم القوات إلى ما كانت إليه قبل هذه الحرب . ولكن لم تؤثر هذه الإجراءات على بعض الجنرالات في الجيش الاميركي ؛ فالمهم بالنسبة لهم كان زيادة قدرتهم على قيادة وضبط العناصر الباقية في الجيش واستخدامهم للاسلحة المتطورة (١١٠) . وقد ادى تقليص حجم الجيش إلى خلق مؤسسة اكثر انسجاماً ووحدة ، وإلى تنمية القيم « العسكرية » المبنية على « العنف » والثقة بالمنطق العسكري (١١١) . كما ان تقليص حجم القوات العسكرية ادى إلى زيادة في عدد السود الذين تدفع بهم الاحوال

الاقتصادية إلى التطوع في الجيش ، بينما تقتصر فئة الضباط على نخبة من العسكريين البيض المعادين لتطور السود في المجتمع الاميركي ، مما قد يرسخ لدى هذه الفئة الشعور العنصري والعدائي ، وقد يزيد العلاقات بين البيض والسود سوءاً في المجتمع الاميركي (مع انه قد يبدو للوهلة الاولى إن خفض حجم قوات الجيش قد يخفف من المشاكل العنصرية) (١١٢) .

ثالثاً : لم يؤد تقليص حجم الجيش إلى زيادة في الاهتمام بضرورة الاعتماد على التطور التكنولوجي في المجال النووي فحسب بل ادى ايضاً في مجال الحرب التقليدية ، خصوصاً مجال التكتيك العسكري والقابلية على التحرك والقيام بمناورات . وساعدت دروس الحرب الفيتنامية في تطوير عدة اساليب عسكرية ، مثل استخدام الإمكانيات اللاسلكية وتطوير انظمة رادار ارضية (١١٣) . وقد لعب جيمس شليسنجر ، وزير الدفاع في ادارة نيكسون ، دوراً هاماً في إعادة تنظيم وزارة الدفاع بعد الهزيمة الفيتنامية . وهو الذي طالب بزيادة مستمرة في الإنفاق العسكري ، وتسبب في تغيير هام في مجال الإستراتيجية النووية .

وقد كتب احد المعلقين السياسيين للبنتاغون عن شليسنجر : « لدينا وزير دفاع غير عادي في البنتاغون ... وهو مصر على إعادة بناء المؤسسة العسكرية في الوقت الذي يبدو فيه ان سياسة الانفراج مع الإتحاد السوفياتي تتطلب عكس ذلك . فقد ورث جيمس شليسنجر وزارة دفاع تعاني من اثار الحرب الفيتنامية وتهاجم من قبل الكونغرس وتتساءل عن دورها في المستقبل ... » (١١٤) . اما جريدة « الواشنطن بوست » ، فقد عرفت شليسنجر بأنه « من بين اكثر الناطقين لباقة بلسان المحاربين في البنتاغون ، فقد استطاع ان يواجه الكونغرس في مسألة الزيادات في الإنفاق العسكري دون تقديم اي عذر » (١١٥) . ووصف آخرون شليسنجر بأنه « وزير دفاع من طراز آخر ؛ لانه لا يحاول مغازلة الكونغرس مثلما فعل مارفين ليرد ، ولا يحاول ان يستخف بالكونغرس مثلما فعل روبرت ماكنمارا ، ولكنه يستمر في الخط نفسه ، وهو ان الروس يسيرون نحو تفوق عسكري بدون اية مبررات ، وانه يجب تحذير الولايات المتحدة من ذلك » (١١٦) .

وقد قال شليسنجر عندما كان يعمل مديراً للجنة الطاقة الذرية : « انني شديد القناعة بأن الوقت قد حان لوضع حد للعبة الحد من الإنفاق العسكري غير المجدية ... فمن الوهم ان نتصور إن في استطاعتنا الحفاظ على قوات دفاعية كافية للالتزام بتحالفاتنا مع الحلف الاطلسي واليابان في الوقت نفسه الذي نحد فيه من الإنفاق العسكري ... » (١١٧) .

وقد ادخل شليسنجر تغيرات هامة في مجال الإستراتيجية النووية تتطلب تطويراً تكنولوجياً مستمراً لاسلحة جديدة . وكان من المتوقع ان يكون لها تأثير هام في مجال السياسة الخارجية الاميركية . وقد راى احد المعجبين بسياسة شليسنجر انه حتى لو ترك وزارة الدفاع بعد ستة اشهر من استلامها فسيبقى تأثيره عليها عميقاً لمدة طويلة (١١٨) .

وبسبب التطوير التكنولوجي المستمر ، من المتوقع ان يزداد دور المؤسسة العسكرية في مجال السياسة الخارجية ، ليس لانها ستفرض نفسها على المؤسسة السياسية المدينة ، ولكن بسبب تنازل الاخيرة عن بعض مهامها واعتمادها على المؤسسة العسكرية في بعض الاحيان ، وبسبب الزيادة في الإنسجام داخل المؤسسة العسكرية نفسها (١١٩) .

وقد وصف احد العسكريين هذه العملية بقوله : « بينما تتغير الحكومات ومجالس النواب ، واللجان التنفيذية ورؤساء الوزراء ووزراء الدفاع ، يستمر العاملون على تطوير الاسلحة في تحسينها » (١٢٠) . مما يعطي للعاملين في المجال العسكري والتكنولوجي دوراً اكبر فأكبر في المجال السياسي ، كما يزيد من تأثير العسكريين على صياغة السياسة الخارجية برنامج عمل يؤدي إلى نقل بعض العسكريين الذين على التقاعد إلى العمل في صفوف السياسيين ، خصوصاً في وزارة الخارجية (١٢١) .

ويزداد دور العسكريين كلما اجتمعت ظروف من شأنها احداث ازمات سياسية ، مما يدفع المؤسسة العسكرية إلى الضغط على المؤسسة السياسية لخلق شعور « الخوف » من « العدو » ، ويؤدي بالتالي إلى موافقة السياسيين على الزيادة في الإنفاق العسكري والقدرات العسكرية (١٢٢) .

وخطورة افتعال الازمات وتهيئة جو من التوتر والخوف تتجلى في ان هذا الوضع يؤدي ، بعد فترة من الزمن ، إلى ضرورة التصعيد من جو التوتر عندما يعتاد المجتمع على مستوى معين من التوتر ، وينعكس هذا في مجال السياسة الخارجية ، حيث تصبح الحرب إحتمالاً وارداً اكثر فأكثر (١٢٣) .

وخطورة تطوير التكنولوجيا الحربية تكمن في انه يصبح لها حياة خاصة « مستقله عن التغيرات في دبلوماسية الحرب الباردة » ، فتصبح التكنولوجيا « طاغية » ، ويصبح العاملون في هذا المجال خدماً لها (١٢٤) ، وتصبح إمكانية استبدال الحلول السياسية بالحلول العسكرية السبيل الافضل والابسط (١٢٥) ، كما توضح هذه العبارة التي يكثر استخدامها في اوساط وزارة الدفاع : « لدينا التكنولوجيا فلنستخدمها (١٢٦) .

وتدعم هذا المنطق المصلحة الذاتية للبيروقراطية العسكرية ؛ لان زيادة الإنفاق العسكري والتطوير التكنولوجي يعنيان بالنسبة لها زيادة في إمكانيات الارتقاء وتطوير الوظائف الجديدة والزيادة من هيبة هذه المؤسسة . كما تتطابق مصلحة فئات واسعة من المركب العسكري الصناعي مع هذا المنطق ؛ لانه يعني زيادة من التوظيف في القطاع المدني (١٢٧) .

ب - **المركب العسكري الصناعي في المجال العملي** : بينما كان معظم اعضاء ادارة كارتر موافقين على اتفاقية سالت في اول الامر (كارتر نفسه ، فانس ، براون ، بريجنسكي ...) جا ءت المعارضة المكثفة من الجناح اليميني في الكونغرس ، الذي اعتمد على عدم امكانية اثبات صحة الحجم الحقيقي للقوات السوفياتية ليقوم بحملة ضد هذه الاتفاقية . وقاد هذه الحملة تجمع يدعى « التجمع من اجل السلام من خلال القوة » . وقد شكل هذا التجمع منذ حوالى عشرة اشهر قبل المحادثات الاخيرة من اجل الاتفاقية ، وكان يعمل كجماعة ضغط لصالح مجلس الامن الاميركي المحافظ (١٢٨) .

وقام هذا التجمع بحملة اعلامية كلفتها ١٠ ملايين دولار ، وذلك بهدف الحصول على مساندة ١٩٣ عضواً في الكونغرس وعلى مساندة ٨٠ منظمة . وضم هذا التجمع موظفين سابقين من وزارة الدفاع ، بينهم رئيسان سابقان لاركان حرب القوات الاميركية الموحدة (الاميرال توماس مورور والجنرال ليمان لمنيتزر) (١٢٩) .

وانضمت الى الحملة المناهضة لاتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية النقابة الاميركية المحافظة (American Conservative Union) المنبثقة عن جناح الحزب الجمهوري الذي يترأسه رونالد ريغان . وقد صرفت هذه النقابة اكثر من ٤٠٠ الف دولار لعرض فيلم معاد للاتفاقية على ٣٠٠ محطة تلفزيونية (١٣٠) .

وهناك تجمع آخر يدعى « لجنة معالجة الخطر الحالي » يطالب بزيادة النفقات العسكرية ، وقد شكل منذ عامين لمناهضة الاتفاقية ، وهو ينشط تحت قيادة عضوين سابقين في وزارة الدفاع : بول نيتز ويوجين روستو اللذين لعبا دوراً هاماً في حرب فيتنام . ويشمل هذا التجمع لين كيركلان وهو امين خزينة اكبر نقابة عمالية (AFL — CIO) .

كما نشطت « اللجنة من اجل الاكثرية الديمقراطية » ، التي يتراسها السناتور جاكسون لمناهضة الاتفاقية . (١٣١) .

ومن المعروف ان هذه الفئات نفسها (امثال هنري جاكسون وجيمس شلسنجر ، وباتريك موينيهان) المناهضة لسياسة الإنفراج هي التي تحارب اي تعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية (١٣٢) .

وقد انضم إلى الحملة الاعلامية ضد سالت الاميرال الو زوموالت ، رئيس اركان حرب البحرية السابق الذي اعلن امام التلفزيون الاميركي ان لدى لجنة اركان الحرب الموحدة تحفظات كثيرة حول معاهدة سالت ، وانضم ايضاً الى المعارضين ستانفيلد ترنر ، وهو رئيس للمخابرات المركزية الاميركية ، معلنا ان فقدان محطات تجسس في ايران ، ستجعل من غير الممكن التدقيق في التزام الاتحاد السوفياتي الفعلي بشروط الاتفاقية ، (مما ادى بالولايات المتحدة الى اعادة تنشيط القواعد العسكرية في تركيا التي تسمح بالتنصت على الاتحاد السوفياتي)(١٣٣) .

وقد بعث ١٦٧٨ جنرالاً واميرالاً متقاعداً رسالة الى مجلس الشيوخ مطالبين لجنة الشؤون الخارجية بعدم الموافقة على اتفاقية سالت لانها في مصلحة الاتحاد السوفياتي(١٣٤) .

وانضم الرئيس جرالد فورد ، فيما بعد ، الى المعارضة ، مع انه موقع اتفاق فلاديفو ستوك في عام ١٩٧٤ ، وهو الاتفاق الممهد لسالت ٢ (١٣٥) ، وانتقد فورد الاتفاقية بشدة ، اكثر من وزير خارجيته السابق هنري كيسنجر الذي لم يعارضها بمجملها بل مضى يطالب بعدة تعديلات وتوضيحات . وقد صرح كيسنجر بأنه سيوافق على الاتفاقية ولكن بثلاثة شروط هي : وضع خطة دفاع اميركية جديدة مع ميزانية موازية ؛ وتوضيح بعض النقاط الغامضة في الاتفاقية ؛ والربط بين تطبيق الاتفاقية والجيو سياسة السوفياتية(١٣٦) .

واستقال الجنرال ادوارد راوني الذي كان يمثل اركان الحرب الموحدة في مفاوضات سالت ٢ التي تمت في جنيف . وانتقد الاتفاقية قائلاً انها لم تف بالشروط التي وضعها اركان الحرب الموحدة ، وهي : ان تكون الاتفاقية « عادلة وان تحافظ على مصالح حلفاء الولايات المتحدة وان يكون ممكناً اثبات صحة تطبيقها »(١٣٧) .

وامام هذه الحملة العنيفة ، كان موقف الادارة الاميركية دفاعياً . وقد اعترف بعض

الموظفين في ادارة كارتر بأنهم فقدوا زمام المبادرة ، وقالوا في ايلول عام ١٩٧٩ : « لا بد لنا من ان نعود إلى موقع الهجوم »[١٣٨] .

من ناحية اخرى اثرت الازمة الكوبية المفتعلة حول وجود قوات سوفياتية في كوبا على النقاش الدائر حول الاتفاقية في الكونغرس . وقد صرح احد كبار الموظفين في الادارة الاميركية بقوله : « علينا ان نحل المشكلة الكوبية قبل ان نحوز اي تقدم ». « وكان السناتور فرانك تشورتش رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس قد صرح قبل ذلك بأنه لن يصدق على الاتفاقية ما دام هناك جندي سوفيَاتي واحد في الجزيرة[١٣٩] ، ثم صرح بعد ذلك بعض المعارضين لسالت ، مثل السناتور سام نان ، بأنهم لن يصوتوا على إتفاقية سالت إذا لم يزد كارتر من ميزانية الدفاع [١٤٠] . وعندما هزت هذه الازمة الراي العام الاميركي واغضبت اعضاء ليبراليين في مجلس الشيوخ ، اعلنت الحكومة الاميركية ان الوحدة السوفياتية المتواجدة في كوبا يتراوح عدد افرادها بين الفين وثلاثة آلاف شخص ، وانها لا تملك الوسائل الضرورية لشن هجوم على الولايات المتحدة [١٤١] . وكانت ازمة الوحدة السوفياتية المتواجدة في كوبا مثالاً لاسلوب افتعال الازمات من اجل اثارة الراي العام والدفع من اجل المزيد من النفقات العسكرية .

وجاءت بعد ذلك ازمة الرهائن الاميركية في ايران ، التي بدات في اوائل شهر تشرين الثاني ١٩٧٩ ، لتساهم في نمو قدرة التيار المعادي للاتفاقية في التأثير على الراي العام الذي يؤثر بالتالي على الادارة ، كما هو واضح من خلال نتائج استفتاءات الراي العام في الولايات المتحدة ؛ فبينما كانت شعبية كارتر قد بدات تنهار في شهر ايلول ، اخذت ترتفع عندما اتخذ موقفاً متصلباً ودعا بشكل واضح إلى الزيادة في قدرة القوات العسكرية الاميركية ، وعندما ابدى استعداده لبعث الاساطيل الاميركية الى المناطق التي تهدد فيها « المصالح الاميركية » .

وقد صرح السناتور بيرد ، قائد الاغلبية الديمقراطية في الكونغرس ، ان ازمة الرهائن الاميركية في ايران قد تعزز الشعور بعدم الثقة بمكانة الولايات المتحدة في العالم ، وان هذا سيكون مضاداً لمصلحة اتفاقية سالت ، لانه ربما ستتطلب الاحداث اعادة النظر في قوة الولايات المتحدة ، مما سيؤدي الى تأجيل التصديق على الاتفاقية في فترة اعادة التقييم هذه [١٤٢] .

ومن الواضح ان التيارات المعادية والمساندة لاتفاقية سالت قد وافقت على صيغة مشتركة تسمح بتوسيع القوات العسكرية الاميركية وبتعزيز قدراتها على التدخل .

ثم جا ءت ازمة افغانستان لتمثل الحلقة الاخيرة في سلسلة احداث ، تمكن المؤسسة العسكرية الاميركية من تبرير العودة الى منطق الحرب الباردة والمطالبة بالزيادة في النفقات العسكرية وفي النشاط العسكري الاميركي في العالم ، خصوصاً في منطقة « قوس عدم الاستقرار » (Arc of Instability) وهو المصطلح الذي صاغه بريجنسكي ليعرف به مجموعة من الدول على شاطى ء المحيط الهندي يعتبرها « منطقة الازمات » و « تشكل حرفياً قوساً عديم الاستقرار يمكن رسمه على خارطة ابتداء من شيتا غونج في بنغلاديش ، مروراً باسلام آباد الى عدن ثم الى الخليج الفارسي ، الى ايران ، ويمتد جنوباً حتى افريقيا الجنوبية » [١٤٣] .

جـ ـ زبيغنيو بريجنسكي : الحلقة الناقصة بين التيارين التجاري والعسكري ؟

اهمية زبيغنيو بريجنسكي مستشار الامن القومي في ادارة كارتر ناتجة عن كونه رئيساً سابقاً للجنة الثلاثية بينما كان كارتر تلميذه ، وعن كونه مفكراً استراتيجياً طموحاً ، ايضاً . وبينما تتطابق ظاهرياً معظم طموحاته مع طموحات اللجنة الثلاثية ، إلا انه مشهور بكرهه للاتحاد السوفياتي . فقد وصفت البوستون غلوب بريجنسكي بأنه « اوجد عملاً لنفسه من خلال حرب الكلمات التي شنها على الاتحاد السوفياتي » ، ووصفته مجلة « دير شبيغل » الالمانية بأنه « طراز من الجنود الذين كرسوا عداوتهم للاتحاد السوفياتي » (١٤٤) . واصول بريجنسكي ، الارستقراطي البولوني الكاثوليكي ، تساهم في هذه النظرة التي تناهض « الروس » بالاضافة الى مناهضته للسوفيات والشيوعية ، وهو الذي يقول : و « علينا متابعة السياسة السوفياتية منذ روسيا القيصرية محاولين الربط بين الماضي والحاضر » (١٤٥) . ويعتبر بريجنسكي من ابرز الخبراء الاميركيين في الشؤون السوفياتية ، وله كتابان حول العلاقة بين الغرب والشرق ، وقد عمل مديراً لمركز الدراسات والمشاكل الشيوعية ، كما عمل مديراً لمؤسسة البحث في التحولات العالمية « في كولومبيا » (١٤٦) .

ويعتبر فكر بريجنسكي في المجال الإستراتيجي مزدوجاً ، خصوصاً اذا قورنت مواقفه بمواقف المدرستين الإستراتيجيتين اللتين سبق ذكرهما ؛ اي مدرسة الإستراتيجية العظمى من « اجل استعادة الإمبراطورية » والمتمثلة في آراء جورج ليسكا ، ومدرسة « الانتداب الاميركي » المتمثلة في آراء جورج بول ، وهو يردد في بعض الاحيان ، بشكل حرفي ، عبارات ليسكا عن « الإستراتيجية العظمى » (١٤٧) .

وهكذا تصف لاندستن موقف بريجنسكي النظري من المدرستين بقولها : « يبدو على قاعدة كتابات بريجنسكي انه حافظ على فهم ثنائي للإستراتيجية الاميركية التي نظم من حولها تصورات نمط الإنتداب المتفائلة عن انتقال السلطة والتعاون في ظل إستقرار إقتصادي مشترك وعلاقات زبائنية ، ولكن التي استنتج من ضمنها التوكيد القديم على التفوق العسكري الاميركي والإستعراض الرمزي للقوة » (١٤٨) .

وبينما تتطابق اولوياته حول « التكامل » و « التعاون » مع اولويات اللجنة الثلاثية ومجلس العلاقات الخارجية في التركيز على التعاون في اطار العالم الثلاثي والحوار بين الشمال والجنوب والعمل للحفاظ على الانفراج ، فان معالجته لهذا الموضوع لا تبين بوضوح جدية موقفه (١٤٩) .

وكذلك بينما كان يعبر عن ضرورة الاستمرار للتوصل الى اتفاقية سالت ٢ ، فقد انتقد سياسة نيكسون وكيسنجر « الواقعية » ، لانها تركت المبادرة « الايديولوجية » في ايدي السوفيات ، واقتصر عملها على المبادلات التجارية والعسكرية ، وقد اعتبر بريجنسكي من الضروري ان تشن الولايات المتحدة هجوماً في المجال الايديولوجي ، وان تصبح مرة اخرى مثالاً للغرب ، مما يتطلب طرح نظرة عالمية اخرى معاكسة للنظرة الشيوعية . ويرى بريجنسكي ان الولايات المتحدة يجب ان تنشر تأثيرها من خلال « العلم » و « التقاليد » و « القيم » و « طريقة الحياة الاميركية » بالقدر نفسه الذي توسع فيه نفوذها من خلال الاسلحة والدولار (١٥٠) .

وقد وجد بريجنسكي في نظرية « حقوق الانسان » احدى الامكانيات لنشر القيم الاميركية في العالم (١٥١) ، وكانت احدى اهداف نظرية « حقوق الانسان » الحقيقية والخفية احداث خلل في النظام الشيوعي العالمي ، وليس فرض نمط تعامل جديد مع بلدان العالم الثالث ، كما اثبتت فيما بعد سياسة كارتر في استمرارها بدعم الانظمة الفاشية فيه بينما تشن حملة قوية حول مشكلة المعارضة السياسية في الاتحاد السوفياتي .

وقد وضح تشومسكي العلاقة بين « حقوق الانسان » والانفراج مبيناً : « ان حملة كارتر لحقوق الانسان كانت سياسة الاقوال وليس الافعال » وانها اخذت موقفاً متصلباً حول انتهاكات الاتحاد السوفياتي لحقوق الانسان بينما كان موقفها ضعيفاً حول مسألة حقوق الانسان في المناطق الموالية لها . فقد كتب كارتر رسالة شخصية الى تساخاروف ولكنه لم يتصل باليندي . قد تكون هذه السياسة قد اثرت على الاتحاد السوفياتي ، ولكن ليس « في مجال حقوق الانسان » بل انها عززت الشكوك السوفياتية بأن الولايات المتحدة ليست مهتمة بالحد من سباق التسلح (١٥٢) .

ويتساءل تشومسكي : « هل من الممكن اخذ آراء امثال السناتور جاكسون وجورج ميني بجدية عندما يدافعان عن انتهاك حقوق الانسان في الاتحاد السوفياتي في الوقت نفسه الذي يساندان فيه او يتجاهلان جو الارهاب السائد في المناطق الدائرة في فلك الولايات المتحدة ؟ ان الشيء الذي يهم هؤلاء ليس مسألة حقوق الانسان ، ولكن المصالح التي يمكنهم الحصول عليها من خلال انهيار الانفراج ، وزيادة سباق التسلح وتجديد جو الحرب الباردة الهجومي » (١٥٣) .

ان مناهضة بريجنسكي للاتحاد السوفياتي واستعداده للجوء الى اسلوب القوة العسكرية واضحان من خلال تصريحه لصحافي بريطاني يقول فيه : « لن تكتب النهاية للانسانية اذا تسبب الضرب النووي المتبادل بيننا وبين الاتحاد السوفياتي في مقتل ١٠٪ من سكان الارض ، وانه لن يتردد في ضغط الزر اذا تطلبت اعتباراته التحليلية ذلك » . كما وصف ستانلي هوفمان تطرف بريجنسكي قائلاً : « لو عين بريجنسكي مديراً لوكالة المخابرات المركزية لوجد انه يبحث عن ملجأ ليتقي الغارات الجوية » (١٥٤) .

ويشجع بريجنسكي التعددية في النظام الشيوعي العالمي مثل ظهور حركة « الاورو شيوعية » ويأمل بأن تؤدي سياسة « الانفراج » على المدى الطويل الى تغيرات في الاسس الداخلية للنظام الاشتراكي (١٥٥) .

ويبين جيمس بتراس ان قضية البحث عن « اخلاقية جديدة » ليست جديدة في تاريخ الولايات المتحدة ، ويقول ان من الجدير ملاحظة التطابق خلال بعض الفترات في التاريخ الاميركي بين ابشع المصالح الاقتصادية واجمل الالفاظ الاخلاقية (١٥٦) .

فهذه « الاخلاقية الجديدة » ليست جديدة ، وهدفها ترسيخ الهيمنة الاميركية ، واحتواء المنتقدين اليساريين ، والحصول على اجماع داخلي للقيام بتصادمات جديدة مع القوى المعارضة للنظام الاقتصادي الاميركي (١٥٧) .

ويلخص جان بير كوت سياسة بريجنسكي واللجنة الثلاثية ، فيعدها محاولة اصلاحية ذكية وطموحة ، ولكنها متناقضة مع المصالح المباشرة ومع نمط سير الراسمالية ، ويرى انه من المتوقع ان تواجه عدة تناقضات وصعوبات في تحديها لبعض السدود .

٥ ـ انهزام المشروع التجاري ؟

التساؤل الرئيسي الذي يمكن طرحه في الوقت الحاضر هو : هل فشلت اللجنة الثلاثية ، التي كانت وراء انتخاب كارتر ، في تطبيق نظريتها المعتمدة اساساً على « دبلوماسية الدولار » وعلى اعادة تنظيم العالم اقتصادياً ؟

هناك عدة مؤشرات تبين ان كارتر قد تخلى عن معظم وعوده الانتخابية وذلك قبل نجاح الثورة الايرانية .

ففي مجال الانفاق العسكري كان كارتر ، في اطار معركته الانتخابية عام ١٩٧٦ ، يطرح موقفاً مختلفاً عن موقف المرشح الجمهوري فورد . فبينما كان منافسه يطالب بزيادة الانفاق العسكري كان كارتر يطالب بتخفيضه بقدر يتراوح بين ٧,٥ مليارات دولار . ولكن سرعان ما تغير هذا الموقف ، وقال كارتر في حديث صحافي : « ان الانفاق على الاغراض العسكرية سوف يزداد باستمرار خلال الفترة المتبقية » من رئاسته ، ثم اضاف شرطاً : « اذا لم يتحقق نجاح في محادثات سالت والخفض المتبادل والمتوازن للقوات المسلحة في اوروبا » . ولكنه صرح في الحديث نفسه قائلاً : « وانا لا ارى اية فرصة لخفض النفقات العسكرية بصورة محسوسة ، حتى اذا حالفنا النجاح في عقد اتفاقية حول الحد من الاسلحة الاستراتيجية » (١٥٨) .

وقد ازداد فعلاً الانفاق العسكري منذ مجيء كارتر الى الحكم ، من ١١٥,٢ مليار دولار عام ١٩٧٨ ، الى ١٢٦ مليار دولار عام ١٩٧٩ ، الى ١٣٥,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، ثم الى ١٤٢,٧ مليار دولار لعام ١٩٨١ (١٥٩) .

وكان كارتر قد صرح ايضاً في إطار معركته الانتخابية بأنه لا يمكن ان تلعب الولايات المتحدة « دور بطل السلام » في العالم في الوقت نفسه الذي تعتبر فيه اول بائع سلاح في العالم .ولكن كارتر استمر ، في الواقع ، في متابعة « دبلوماسية السلاح » التي كان ينتقدها عند كيسنجر . وقد إزداد حجم مبيعات الاسلحة من ١٧,٩٠٠ بليون دولار للعامين ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ (في عهد إدارة فورد) إلى ١٩,٠٠٠ بليون دولار للعامين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (في عهد إدارة كارتر) . وقد إزداد حجم الاسلحة الموجهة إلى الشرق الاوسط بشكل خاص من ١٠,٤٠٠ بليون دولار للعامين ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ إلى ١٦,٤٠٠ بليون دولار للعامين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (١٦٠) وتخلى كارتر ايضاً عن وعوده بمحاولة الحد من انتشار الاسلحة النووية ، وهو يساند الان باكستان في محاولتها تطوير قنبلتها النووية . كما لم يتمكن كارتر من تلبية وعده بسحب القوات الاميركية من كوريا الجنوبية ، وقد عمل بالإضافة إلى ذلك على تنمية مشروع انشاء قوات تدخل سريعة منذ إستلامه الادارة (١٦١) .

وبينما تكيف عدة افراد في ادارة كارتر مع اسلوب الزيادة في الانفاق العسكري ، وعملوا

في بعض الاحيان على الدفع بهذا الاتجاه (مثل زبيغنيو بريجنسكي ، الذي كان له موقف مزدوج اساساً والذي يتسم بـ « التصلب في المبادى ء ولكن بالليونة الاستراتيجية»)، ومثل هارولد براون المنتمي اساساً إلى المؤسسة العسكريـة فقد وجد آخرون ، امثال سايروس فانس ، صعوبة اكبر في التكيف مع هذا الاتجاه ، ولكنهم اندمجوا في التيار العام ، خصوصاً بعد ازمة الرهائن ومشكلة افغانستان ، كما برز دور بعض العسكريين ، لا سيما الجنرال دافيد جونز رئيس اركان الحرب الموحدة ، في صياغة السياسة الاميركية .

ولكن من احدى اهم المؤشرات على انهزام التيار التجاري استقالة بول وارنك ولسلي جلبس واندرو يونغ ، الذين كانوا من المناهضين للحرب الفيتنامية ومن ابرز ممثلي التيار التجاري (١٦٢) .

كان بول وارنك يعمل في البنتاغون في الستينات ، وكان يصطدم منذ ذلك الحين بالمؤسسة العسكرية بسبب آرائه المناهضة لتصعيد القوة العسكرية ، والمطالبـة بخفض الانفاق العسكري . وكان وارنك يؤمن بأن للحكومة الاميركية القدرة على الحد من دور الصناعة الحربية ، وكان متخوفاً من فقدان الرقابة على عمليات الشركات البائعة للسلاح ، ويأمل بتغيير الموقف السائد من عمليات بيع الاسلحة التي يعتبرها مضرة وغير لازمة إلا في حال اثبات عكس ذلك ، وعندما يكون هناك مصلحة امنية واضحة (١٦٣) .

وكان كارتر منذ استلامه الادارة مصراً على تعيين وارنك بغض النظر عن المقاومة الشديدة التي برزت ضده منذ تعيينه من قبل بعض شيوخ البنتاغون ، امثال جاكسون ، الذي يعمل لصالح شركة بوينغ ، وسام نان الذي يعمل لصالح شركة لوكهيد ، ومن قبل بول نيتز الذي يقود لوبي من اجل زيادة النفقات العسكرية . وكان امثال جاكسون هؤلا ء يعتبرون وارنك معتدلاً ومتساهلاً تجاه الاتحاد السوفياتي (١٦٤) .

وكان وارنك قد عين مديراً لمكتب الحد من السلاح ونزعه ، ومرشحاً لقيادة المفاوضات حول اتفاقية الحد من الاسلحة النووية (سالت ٢) ، ولكنه استقال من منصبه في ادارة كارتر في تشرين الاول من عام ١٩٧٨ (١٦٥) .

ثم استقال في حزيران من عام ١٩٧٩ لسلي جلبس الذي كان يعمل كأحد المحللين في البنتاغون خلال الحرب الفيتنامية التي لم يكن راضياً عنها . وكان هو المخطط الرئيسي لسياسة كارتر في الحد من الاسلحة ، ويطالب بالخفض في الاسلحة النووية ، وقد اعتبر ان سياسة الحد من الاسلحة قد فشلت (١٦٦) .

واستقالة اندرو يونغ ، ممثل الولايات المتحدة في الامم المتحدة ، في آب ١٩٧٩ ليس إلا مؤشراً آخر لانهزام التيار « التجاري » الذي كان اندرو يونغ احد ممثليه الناجحين ، خصوصاً في السياسة التي اتبعها في الساحة الإفريقية ، وبينما كان السبب الاساسي والمباشر لاستقالة يونغ الضجة المفتعلة بسبب مقابلته زهدي الطرزي ، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة ، إلا ان تصريحه امام الإدارة الاميركية كان يبين بوضوح رفضه الإنضمام إلى التيار الذي يدعو إلى تصعيد العمل العسكري والذي كان ينمو بسرعة هائلة في ذلك الحين ، وهذا ما

قاله اندرو يونغ نفسه عندما قدم استقالته : « ان هناك اسماك قرش تشم رائحة الدماء في المياه (واشنطن) ، وجئت امامكم غير ملطخ بالدما ء ، وجئت ايضاً لانني لم انحن » (١٦٧) .

وقد عبر جورج كنان في مجلة نيوزويك عن وجود « جو حرب » خطر في واشنطن يجعل اي انسان يستنتج « ان اخر امل لوجود حلول سلميةو وغير عسكرية قد ضاع وانه منذ الان فصاعداً ، اصبحت الاسلحة فقط ، وكيفما تستعمل ، المؤثر الوحيد » (١٦٨) .

وقد صرح احد محرري جريدة « الانترناشونال هيرالد تريبيون » الذين يدعون بشكل واضح الى منطق الحرب بأن « الذين ينظرون الى حرب فيتنام وكأنها اثبات على ان العملاق اصبح ضعيفاً لا يعلمون الكثير عن المجتمع الاميركي . فبالنسبة لازمة ايران اصبحت الحمائم صقوراً بينما اصبحت الصقور عقباناً » (١٦٩) .

وقد جا ء مبدا كارتر المعلن في ٢٤/١/١٩٨٠ ليثبت سيطرة المنطق العسكري في صياغة السياسة الاميركية . فهو يدعو الى العودة لمنطق التدخل العسكري ، والمطالبة باعادة التجنيد الاجباري وازالة العوائق التي كانت مفروضة امام عمل المخابرات المركزية الاميركية (١٧٠) .

تلك هي بايجاز اهم التطورات الحاصلة ، في السياسة الخارجية الاميركية . اما اثارها على منطقتنا ، فسنفرد لهابحثا خاصا فيما بعد .

(١) Walter Lafaeber, «Empire Begins at Home» *«The Nation»* June 9, 1979, pp. 656-659.

(٢) كلود جوليان ، « **الامبراطورية الاميركية** » ، بيروت ، دار الحقيقة ، ١٩٧٠ ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥ و ١٩٢ ـ ١٩٣ .

(٣) **المصدر نفسه** ، ص ١٤٥ .

(٤) Lafaeber, *op. cit.*

(٥) *Ibid.*

(٦) جوليان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٧ .

(٧) **المصدر نفسه** ، ص ٢٦٥ .

(٨) **المصدر نفسه** ، ص ٢٦٧ .

(٩) **المصدر نفسه** ، ص ٢٧٠ .

(١٠) **المصدر نفسه** ، ص ٢٧١ .

(١١) **المصدر نفسه** ، ص ٢٧٢ .

(١٢) Lafaeber, *op. cit.*

(١٣) *Ibid*

(١٤) *Ibid*

(١٥) *Ibid*

(١٦) Michael Klare, «Curing The Vietnam Syndrome» *The Nation,* October 13, 1979, pp. 337-340.

(١٧) *Ibid.*

(١٨) *The Military Balance,* I.I.S.S. p. 81, 1974-75 and 1979-80, pp. 5 and 93.

(١٩) Klare, *op. cit.*

(٢٠) Lafaeber, *op. cit.*

(٢١) Richard Falk, «The Prospects of Intervention: Exporting Counter-revolution» *The Nation,* June 9, 1979, pp. 659-662.

(٢٢) سميح فرسون ، « **أزمة الرأسمالية الأميركية وسياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط** » ، « **شؤون فلسطينية** » ، العدد ٩٢ ـ ٩٣ ، تموز ـ آب ١٩٧٩ ، ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(٢٣) **المصدر نفسه** ، ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(٢٤) Paul Sweezy, «Whither U.S. Capitalism», *Monthly Review,* De-

cember 1979, pp. 1-12.

(٢٥) فرسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣ و٥٠ .

(٢٦) Laurence Shoup and William Minter, *The Imperial Brain Trust* New York: Monthly Review Press, 1977), p. 254.

(٢٧) *Ibid.*, p. 255.

(٢٨) Falk, *op. cit.*

(٢٩) Thomas Hughes, «Carter and The Management of contradictions», *Foreign Policy,* Summer 1978, pp. 34-56.

(٣٠) Falk, *op. cit.*

(٣١) Lafaeber. *op. cit.*

(٣٢) «Drawing a line Around The Persian gulf», *News Week,* February 4, 1980, p. 8.

(٣٣) «Mr Carter sees Afghanistan Invasion as Worst», *The Times* (London) January 25, 1980.

(٣٤) Klare, *op. cit.*

(٣٥) *Ibid.*

(٣٦) James W.Canan), *Superwar-riors* (New York: Weybright and Talley, 1975).

(٣٧) Klare, *op. cit.*

(٣٨) *Ibid.*

(٣٩) *Ibid.*

(٤٠) *e. g.*, George Liska, *Imperial America: The International Politics of Primacy* (Baltimore: John Hapkins University Press, 1967) and *Career ofEmpireAmerica and Imperial Expansion over land and Sea,* (Baltimore: John Hopkins University Press, 1978).

(٤١) ماري إيكين لاندستين ، « من المستنقع رجوعا إلى الامبراطورية : استراتيجية المقايضة الاميركية أثناء عصر المفاوضات ، » شؤون فلسطينية » ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠ ـ ٧١

(٤٢) Shoup and Minter, *op. cit.*, pp. 262-263.

(٤٣) *Ibid.*, p. 263.

(٤٤) *Toward Peace in The Middle East* (Washington: The Brookings Institution, 1975).

(٤٥) George Ball, «How to Save Israel from herself», *Foreign Affairs,* April 1977, and «The Coming Crisis in Israel: American Relations, *Ibid,* Winter, 1979. pp. 231-257.

(٤٦) Shoup and Minter, *op. cit.*, p. 264.

(٤٧) ب . بياديشيف ، المجمع الصناعي الحربي في الولايات المتحدة الاميركية » ، (تعريب رفعت السيوفي) بيروت ، دار الفارابي ، ١٩٧٦ ، ص ٣٢١ .

(٤٨) Jeff, Frieden, «The Trilateral Commission: Economics and Politics in the 1970's», *Monthly Review,* December 1977, p. 2.

(٤٩) *Ibid.* p. 3

(٥٠) *Ibid.*

(٥١) *Ibid.*, p. 4.

(٥٢) *Ibid,* p. 6

(٥٣) *Ibid,* p. 7

(٥٤) *e.g.* Fred Bergsten, «The New Economics and U.S. Foreign Policy», *Foreign Affairs,* January, 1972.

(٥٦) Frieden, *op. cit.*, p. 9.

(٥٧) *Ibid.*

(٥٨) *Ibid,* p. 10.

(٥٩) *Ibid,* p. 12-13.

(٦٠) Thomas Ferguson et Joel Rogers, «Incertaine Amerique: Un Capitalisme Divisé» *Le Monde Diplomatique,* Septembre 1979, pp. 1, 11 and 12.

(٦١) فؤاد مغربي ، «التأثيرات الداخلية على السياسة الخارجية الاميركية نحو العالم العربي ، « شؤون فلسطينية »، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠ .

« Comment by the Editors», (٦٢)
Monthly Review, December 1977, p. 19.

Ibid, p. 20. (٦٣)

Frieden, *op. cit.*, p. 11 (٦٤)

Richard Falk, «A New Para- (٦٥)
digm for International legal Studies», *The Yale low Journal*, April 1965 as quoted in Frieden, *op. cit*, p. 12.

Frieden, *op. cit.*, p. 14 (٦٦)

Ibid, p. 15. (٦٧)

Ibid. (٦٨)

Ibid. (٦٨)

Ibid, pp. 15-17 (٦٩)

Shoup and Minter.*op. cit.*, p. (٧٠)
271

Ibid, p. 271 (٧١)

Ibid. (٧٢)

Ibid., p. 272 (٧٣)

Ibid., p. 254. (٧٤)

Ibid., pp.10-15 (٧٥)

Ibid, pp. 254-255 (٧٦)

Ibid, p. 256. (٧٧)

Ibid., (٧٨)

Ibid, p. 265 (٧٩)

Ibid, p. 259 (٨٠)

Michel Crozier, Samuel (٨١)
Huntington and Joji Watanuki, *The Crisis of Democracy; Report on the Governablity of Democracies to The Trilateral Commission* (New York, 1975).

Shoup and Minter, *op. cit*, p. (٨٢)
278.

Ibid, p. 279. (٨٣)

Noam Chomsky, «la Restruc- (٨٤)
turation Ideologique aux Etats Unis», *Le Monde Diplomatique*, Mars, 1979, pp. 40.

Ibid. (٨٥)

Ibid. (٨٧)

Scoffield Coryell, «Le Triom- (٨٨)
phe de M. Jimmy Carter: Exorcisme d'une Défaite», *Le Monde Diplomatique*, Janvier 1977.

Ibid. (٨٠)

Frieden, *op. cit*, p. 13 (٩٠)

Georges Albert Astre, «Ce (٩١)
que «Time» a fait pour M. James Carter», *Le Monde Diplomatique*, Mars 1978, p. 10.

Frieden, *op. cit.*, p. 13. (٩٢)

Ibid, p. 13. (٩٣)

C. Wright Mills, *The Power* (٩٤)
Elite (New York, Oxford University Press, 1956).

(٩٥) جوليان ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٤٥٣ .

(٩٦) **المصدر نفسه** ، ص ٤٨١ .

(٩٧) **المصدر نفسه** ، ص ٣٣٩ .

(٩٨) **المصدر نفسه** ، ص ٤٧٩ .

(٩٩) بيباديشيف ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٥٥ ـ ٥٦ .

(١٠٠) جوليان ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٣٤٠ .

(١٠١) **المصدر نفسه** ، ص ٤٨٩ .

(١٠٢) **المصدر نفسه** ، ص ٤٩١ .

(١٠٣) **المصدر نفسه** ، ص ٤٨٣ .

(١٠٤) جون كنيث جالبريت . « **السلام غير مرغوب فيه** » (تقرير حول فائدة الحروب) طبعة كلمان ليفي ١٩٦٨ ـ كما هو وارد في جوليان ، **مصدر سبق ذكره** ، ص ٣٤٠ ـ ٣٤١ .

Michael Klare, *War Without* (١٠٥)
End: American Planning for The Next Vietnams, (New York: Vintage Books, 1972). p. 4.

Ibid, p. 80. (١٠٦)

Craig Neal Andrews. *Fore-* (١٠٧)
ign Policy and The New American Military, (Beverley Hills: Sage Publications, 1974), p. 6.

Canan, *op. cit*, p. 10. (١٠٨)

Ibid, p. 89. (١٠٩)

Ibid, p. 90 (١١٠)

Andrews, *op. cit.*, pp. 9-10. (١١١)
Ibid, pp. 14-15. (١١٢)
Ibid, pp. 10-11 (١١٣)
Canan, *op. cit*, (١١٤)
Ibid, p. 103. (١١٥)
Ibid, p. 120. (١١٦)
Ibid, p. 108. (١١٧)
Ibid, p. 103. (١١٨)
Andrews, *op. cit.*, pp. 25-27. (١١٩)
Canan, *op. cit*, p. 134. (١٢٠)
Andrews, *op. cit.*, p. 28. (١٢١)
Ibid, p. 29 (١٢٢)
Ibid, p. 30. (١٢٣)
Canan, *op. cit.*, p. 133. (١٢٤)
Andrews, *op. cit.*, p. 30. (١٢٥)
Canan, *op. cit.*, p. 133. (١٢٦)
Andrews, *op. cit.*, pp. 29-30. (١٢٧)
Sylvia Crane, Vigoureuse (١٢٨)
Polemique aux Etats Unis Entre Partisans et Adversaires du traité Salt II», *Le Monde Diplomatique*, Juillet, 1979. p. 5
Ibid. (١٢٩)
Ibid. (١٣٠)
Ibid. (١٣١)
William B. Quandt, *Decade* (١٣٢)
of Decisions: American Policy toward The Arab Israeli Conflict 1967-1976. (Berkeley: University of California Press, 1977), p. 279.
Crane, *op. cit.* (١٣٣)
«Retired U. S. Officers (١٣٤)
Urge Salt Veto», *International Herald Tribune*, September 7, 1979.
«L'ancien President Gerald (١٣٥)
ford Critique Severement L'accord Salt II», *Le Monde*, 28 September, 1979.
«L'accord Salt 2 Doit Etre (١٣٦)
Complété par un Nouvel Effort Militaire», *Le Monde*, 23 Aout, 1979.
«A New Case Against Salt» (١٣٧)
News week, July 16, 1979, p. 22.
«White House Admits it's (١٣٨)
on the Defensive», *International Herald Tribune*, September 15-16, 1979.
(١٣٩) « صراع في الكونغرس حول الوجود السوفياتي في كوبا » ، السفير ، ١٠ ايلول ، ١٩٧٩ .
«Carter Expected to Seek (١٤٠)
Defense Rise of 820 Billion for fiscal 1981 Budget», *International Herald Tribune*, 27 th October, 1979.
(١٤١) السفير ، مصدر سبق ذكره .
«No Salt Debate This year, (١٤٢)
Says Senate Majority leader Byrd», *Internationl Herald Tribune*, December 7, 1979.
«Iran: Carter's Biggest Cri- (١٤٣)
sis» *U. S. News and World Report*, January 15, 1979, pp. 24-27.
(١٤٤) « زبيغنيو بريجنسكي » ، القبس ، ٢ آب ١٩٧٨ .
(١٤٥) المصدر نفسه .
Daniel Colard, «Zbigniew (١٤٦)
Brzezinski: Le Conseiller Special Venu du Froid», *Defense Nationale*, Mars 1979, pp. 77-87.
(١٤٧) لاندستين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦ .
(١٤٨) المصدر نفسه ، ص ٧٧ .
Jean Pierre Cot, «La Politi- (١٤٩)
que Trilaterale de Zbigniew Brzezinski: Un grand Dessein Conservateur pour l'Amerique», *Le Monde Diplomatique*, Septembre 1977, pp. 2-3.
(١٥٠) المصدر نفسه .
(١٥١) المصدر نفسه .
Noam Chomsky, «The Un- (١٥٢)
ited Strates Versus Human Rights in

The Third World», *Monthly Review,* July-August 1977, pp. 22-45.

(١٥٣) المصدر نفسه .

(١٥٤) القبس ، مصدر سبق ذكره .

(١٥٥) Cot, *op. cit.*

(١٥٦) James Petras, «President Carter and the New Morality» *Monthly Review,* June 1977, pp. 42-50.

(١٥٧) المصدر نفسه .

(١٥٨) جانيت فانكلشتاين ، « إدارة الرئيس كارتر وسياسة الدفاع » ، **الفكر العسكري** ، تموز ١٩٧٩ ، ص ١ ـ ١٩ .

(١٥٩) *The Military Balance,* 1977-78, 1978-79 and 1979-80

انظر ايضا : « ميزانية الدفاع ١٩٨١ » ، **السفير** ، ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٠ .

(١٦٠) Max Hollaud «La Diplomatie des armes et ses dangers», *Le Monde Dimlomatique,* Janvier, 1980, p. 9.

(١٦١) «Carter's U. Turn in Foreign Policy *«U. S. News and World Report»,*January 28, 1980, pp. 23- 26.

(١٦٢) المصدر نفسه

(١٦٣) Anthony Sampson. *The Arms Bazaar: From Lebanon to Lockheed,* (New York: The Viking Press 1977), pp. 323-324.

(١٦٤) *Ibid*

(١٦٥) «Carter's U. Turn» *op. cit.*

(١٦٦) *Ibid*

(١٦٧) «The Andrew Young Affair», *News week,* August 27, 1979, p. 16.

(١٦٨) «Kennan's Note of Caution», *News week,* February 11, 1980, p. 11.

(١٦٩) Mort Rosemblum, «On Misjudging a Gaint's Resolve», *International Herald Tribune,* December 11, 1979.

(١٧٠) «The Times», *op. cit.*

خطأ غير مقصود

مقال الهادي العلوي بعنوان « نسخ الشريعة في التراث الشيعي » ، المنشور في العدد ٨٩ (نيسان ١٩٧٩) من هذه المجلة ، استتبع ملاحظات تلقتها هيئة تحرير المجلة من جهات نكن لها اعمق الاحترام . وقد اشير بهذا الصدد الى ان المقال تضمن ما يمكن اعتباره اساءة للعقائد الدينية للمسلمين الشيعة .

ان هيئة التحرير تؤكد ان المقال المذكور يمثل وجهة نظر كاتبه وحده، ولم ينشر بقصد الاساءة الى اية جهة. وتؤكد ايضاً، بهذه المناسبة ، ان المجلة وناشريها يحملون مشاعر الاحترام والتقدير الكاملين للمسلمين الشيعة ولكفاحهم في اطار المجتمعات التي يعيشون فيها .

وفي اي الاحوال ، فإن هيئة التحرير تعتذر عن هذا الخطأ غير المقصود .

هيئة التحرير

حنـــا شاهين

محاولات إصلاح الوضع الاقتصادي في إسرائيل

اعتاد المسؤولون الاسرائيليون منذ حرب ١٩٧٣ ، على تبرير مشاكلهم الاقتصادية ، كلما طلب منهم ذلك ، بالخسائر الفادحة والنفقات العسكرية الكبيرة التي اضطرت اسرائيل لاستثمارها في اعادة بناء قوتها العسكرية بعد الحرب . كذلك لم ينس هؤلاء ابداء تذمرهم من مشكلة الطاقة التي بدأت تتفاقم ، خصوصاً في الدول الغربية بعد الحرب مباشرة ، ومن مدى تأثيرها السلبي على الاقتصاد الاسرائيلي بصفتها من اهم المواد الخام التي يحتاجها . صحيح ان اسرائيل تكبدت خسائر في حرب ١٩٧٣ تعادل قيمتها ـ حسب التقدير الاسرائيلي ـ قيمة الانتاج القومي لديها خلال سنة ، اي نحو ٣٠ مليار ليرة بأسعار ١٩٧٣ ، وصحيح ايضاً ان ازمة الطاقة كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد الاسرائيلي برمته ، الا انه يبدو ان التلويح بهاتين الحقيقتين كعاملين اساسيين للازمة الاقتصادية التي تعانيها اسرائيل اليوم ، ليس ثمة ما يدعمه ، خصوصاً اذا اخذنا في الاعتبار التطورات الداخلية هنالك منذ تولي ليكود السلطة .

فالانقلاب السياسي الذي حدث في منتصف ايار (مايو) من سنة ١٩٧٧ ، اثر تسلم ليكود زمام السلطة في اسرائيل ، تبعه ايضاً ، ليس دفعة واحدة كما حدث في المجال السياسي وانما تدريجياً ، انقلاب اقتصادي واجتماعي كان له الاثر الهام في دفع الاقتصاد الاسرائيلي نحو وضعه الحالي . صحيح ان المعراخ خسر السلطة ، الا انه خلّف وراءه مراكز قوى ذات جذور عميقة في اسرائيل ، لها مصالح اقتصادية واجتماعية واسعة جرت تنميتها خلال ثلاثين سنة من حكم المعراخ ، وبالتالي فان التناقض بينها وبين سياسة السلطة الجديدة ، ـ التي تختلف اسسها كلياً عن اسس السياسة السابقة ـ قائم ، والمواجهة كان لا بد منها . ولقد تعمقت هذه المواجهة وازدادت خطورة على الوضع الداخلي في اسرائيل ، بعد احتفاظ المعراخ بسيطرته على الهستدروت ، وهي « اللوبي » العمالي الكبير ، الذي يجمع تحت كنفه اكبر واقوى الاتحادات والشركات العمالية ، التي كانت تتمتع بمنافع واسعة ايام المعراخ ، ابرزها الخدمات الحكومية المجانية في مختلف المجالات ، الصحية والتعليمية وغيرها ، ثم الارباح المادية المتمثلة في نظام الاجور والزيادات وعلاوات غلاء المعيشة ، الخ .

اضافة الى الهستدروت ، هنالك « اللوبي » الصناعي في اسرائيل ، الذي كان بمثابة

الابن المدلل لدى حكومات المعراخ . فالفروع الصناعية خصوصاً تلك المعد انتاجها للتصدير ، كانت تتمتع بالدعم الكامل ، حتى وان تم هذا الامر على حساب دافع الضرائب الاسرائيلي ، واذا لم يكف ذلك فبواسطة اصدار الاوراق النقدية اي زيادة العجز في الميزانية . وكانت سياسة تقوية الصناعة وبالتالي تشجيع الصادرات ، هي الحل الامثل الذي تبنته الحكومات الاسرائيلية ، منذ ايام بنحاس سابير في مطلع السبعينات وحتى الآن ، لمواجهة المشاكل الاقتصادية في اسرائيل خصوصاً مشكلة العجز في الميزان التجاري .

« واللوبي » الصناعي كان يقابله ايضاً « لوبي » زراعي يتمتع بمنافع مماثلة خصوصاً لجهة القروض الرخيصة التي كانت تمنح لتطوير مختلف الفروع والمستوطنات الزراعية .

وكان تأمين مصالح هذه الفروع يقتضي اتباع سياسة اقتصادية ترتكز اساساً على التوجيه والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي العام ، وتوفير مختلف انواع الدعم لبعض الفروع على حساب فروع اخرى ، الامر الذي تم في عهد المعراخ وادى كما ذكرنا ، الى خلق مراكز قوى اقتصادية واجتماعية تمثل البنية الاساسية في اسرائيل .

سلطة جديدة ومصالح جديدة

لم تكن هذه السياسة تتلاءم بالطبع مع وجهة نظر اليمين الاسرائيلي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي التي كان قد تبناها منذ نشأته في منتصف العشرينات ، والمرتكزة على قواعد الاقتصاد الحر ، كوسيلة للتعامل مع الوضع الاقتصادي في اسرائيل وحل مشاكله [1] . ويبدو ان تبني هذه السياسة منذ اكثر من سنتين ، قد ساهم فعلاً في دفع الاقتصاد الاسرائيلي الى وضعه الحالي ، حتى انه يمكن القول ان التضخم المالي والعجز التجاري اللذين تعانيهما اسرائيل ، هما في الجزء الاكبر منهما انتاجاً ذاتياً ، يعكس بداية تبلور مراكز قوى ومصالح جديدة مختلفة تماماً عن تلك التي كانت قائمة في السابق ، والتي لا زالت تخوض المواجهة بدعم قوي من المعارضة ، الامر الذي ينعكس تماماً على الوضع الداخلي في اسرائيل . فسياسة « تحسين اوضاع الشعب » التي دعي اليها زعماء ليكود اثناء الانتخابات ، والتي انبثقت عنها سياسة الاقتصاد الحر بعد تشكيل حكومة ليكود ، لم تؤد حتى الآن سوى الى تحسين اوضاع طبقة معينة من الاسرائيليين ، فتحت امامها منافذ واسعة للاثراء وجني الارباح الخيالية على حساب الطبقات الفقيرة التي كانت العامل الاساسي في دفع ليكود الى السلطة ، وفقاً لنتائج الانتخابات الاخيرة للكنسيت . والسبب في ذلك ان سياسة الاقتصاد الحر وما تضمنته من الغاء الرقابة على العملة الصعبة وتعويم الليرة الاسرائيلية مع اجراء تخفيض كبير في قيمتها ، وغيرها من الاجراءات التي عادت بالضرر الكبير على ريعية العمل الانتاجي ، لم تكن تتلاءم مع الواقع الاقتصادي الاسرائيلي . وقد تجاهل المسؤولون الجدد في حينه النقد الذي وجه لسياستهم هذه ، فلم تخفض الحكومة نفقاتها كما وعدت ، في مقابل التخفيض الكبير في العملة ، ولم تفرض اي حظر على تدفق القروض بالعملة الصعبة من الخارج . ونتيجة ذلك فقد بدأ التدهور الاقتصادي بعد اشهر من بدء تنفيذ السياسة الجديدة ، حيث ازدادت حدته مع بدء المواجهة بين الحكومة والقطاعات العمالية التي تساندها الهستدروت ، خصوصاً بعد ان استسلمت هذه لمطالب قطاعات واسعة منها . وبعد اقل من سنتين على بدء تنفيذ هذه السياسة ، بدأت الحكومة

تدرك خطورة الوضع وعدم تمكنها من الامساك بزمام الامور او القدرة على اتخاذ اية مبادرة من شأنها التخفيف من حدة الازمة الاقتصادية ، الامر الذي ادى الى استقالة وزير المالية السابق سمحه ارليخ وتعيين وزير جديد (يغئال هوروفيتس) صاحب خبرة قديمة في شراء شركات صناعية فاشلة ، واعادة ترميمها من جديد . والسؤال المطروح الآن ، في ظل النتائج الاقتصادية لعام ١٩٧٩ ، كما اوردها مكتب الاحصاء المركزي في اسرائيل ، هل يستطيع هوروفيتس حقاً اعادة ترميم الاقتصاد الاسرائيلي ، وما هي سياسته الفعلية في هذا المجال ؟

نتائج ١٩٧٩ : ذروة في التضخم

قبل التطرق الى سياسة هوروفيتس وجدواها على المدى القصير والبعيد ، لنتعرف الى الوضع والمشاكل التي يتعامل معها ، كما انعكست في النتائج الاقتصادية لسنة ١٩٧٩ .

اولى هذه النتائج هي التضخم المالي السريع ، الذي وصل معدله في نهاية سنة ١٩٧٩ الى ١١١,٤٪ مقابل ٤٨٪ في سنة ١٩٧٨ (٣) ـ وهي نسبة لم تشهد اسرائيل مثيلاً لها في السابق . وقد شمل الغلاء جميع المنتجات الاستهلاكية ، خصوصاً المواد الغذائية الاساسية التي حطمت الرقم القياسي ، حيث ارتفعت اسعارها بنحو ٣٠٠٪ خلال السنة ، والسبب الرئيسي في ذلك هو الغاء الدعم الحكومي عليها . فمثلاً ارتفع سعر الحليب بنسبة ٣٣٦٪ والزيوت بـ ٢٦٢٪ والسكر بـ ٢١٢٪ والخبز بـ ١٦٥٪ ـ بينما سجلت السلع الاستهلاكية الكمالية نسبة منخفضة نسَبياً حيث بلغ معدّل ارتفاع اسعار السيارات مثلاً نحو ٢٥٪ واجهزة التلفزيون ـ ٣٣٪ ، والمعدات الكهربائية والالكترونية الاخرى ـ٦٣,٦٪ . وبالنسبة للمساكن فقد ارتفعت اسعارها بنسبة ١٥٩,٤٪ ، كذلك سجل البنزين ارتفاعاً بلغ ١٦٠٪ تقريباً ، والكهرباء ـ١٧١٪ ، والمياه ـ١٧٠٪ . واشار الناطق باسم مكتب الاحصاء المركزي الى ان سلة المواد الاستهلاكية التي بلغت قيمتها في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٨ ـ ١١,٥٠٠ ليرة ، وصلت في الشهر نفسه من سنة ١٩٧٩ الى ٢٤,٠٠٠ ليرة (٣) .

والمسألة الثانية التي بات تطورها يقلق اسرائيل هي مشكلة العجز المتزايد في الميزان التجاري . فمنذ سنة ١٩٧٠ وحتى نهاية ١٩٧٩ ، ازداد العجز في الميزان التجاري نحو اربعة اضعاف تقريباً ، رغم ارتفاع الصادرات بنحو ٦ اضعاف . فقد كانت الصادرات الاسرائيلية في ارتفاع مستمر منذ بداية السبعينات وحتى سنة ١٩٧٨ ، بأستثناء فترة حرب ١٩٧٣ ، ورغم ذلك فقد تزايد العجز في الميزان التجاري ، والسبب في ذلك ان قيمة الواردات تزداد بسرعة اكبر من قيمة الصادرات ، كما يبين الجدول رقم ١ .

والامر الملفت للنظر في هذا الجدول هو التطور السلبي في الميزان التجاري الاسرائيلي خلال سنة ١٩٧٩ . فقيمة الواردات كانت في ارتفاع متزايد ، رغم المعلومات التي تتحدث عن انخفاض الواردات الامنية بنسبة ١٧٪ خلال تلك السنة . وحسب معطيات المكتب المركزي للاحصاء فقد ارتفعت قيمة الواردات بنسبة ٣١٪ ، والصادرات بنسبة ١٥٪ بينما ازداد العجز التجاري بنسبة ٦٢٪ بالمقارنة مع سنة ١٩٧٨ (٤) .

وفي الوقت الذي يزداد فيه عجز اسرائيل التجاري فان ديونها بالعملة الصعبة آخذة في

الجدول رقم ١

ميزان التجارة الاسرائيلي ، ١٩٧٠-١٩٧٩
(بملايين الدولارات)

السنة	الواردات	الصادرات	العجز
١٩٧٠	١٤٣٤	٧٣٤	٧٠٠
١٩٧١	١٨١٢	٩١٥	٨٩٧
١٩٧٢	١٩٦٢	١١٠٠	٨٦٢
١٩٧٣	٢٩٦٩	١٣٩٢	١٥٧٧
١٩٧٤	٤١٧٧	١٧٣٧	٢٤٣٩
١٩٧٥	٤١٠٩	١٨٣٥	٢٢٧٤
١٩٧٦	٤٠٧٧	٢٣٠٦	١٧٧٠
١٩٧٧	٤٧٦٠	٢٩٦٣	١٧٩٧
١٩٧٨	٥٦٥٨	٣٧١٦	١٩٤٢
١٩٧٩	٧٣٠٠	٤٣٣٢	٣٠٠٠

المصدر : معطيات المكتب المركزي للاحصاء في اسرائيل ـ كما نشرت في هآرتس ، ١٩٨٠/١/٢٩ .

ملاحظة : هذه الارقام لا تشمل التجارة مع المناطق المحتلة .

الارتفاع ايضاً . وقد بلغت قيمتها حتى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة الماضية ، ١٤٦٩٩ مليون دولار . ويشكل هذا المبلغ زيادة بنسبة ١٥٪ على معطيات السنة التي سبقتها . وتشير الاحصاءات الاسرائيلية ايضاً الى ان قيمة الديون قصيرة الاجل من مجمل ديون اسرائيل آخذة بالارتفاع . فقبل سنة كانت نسبة الديون طويلة الاجل حوالى ٧٧٪ من مجمل الديون ، بينما بلغت نسبتها بالدولار ٨٢٪ من مجموع الديون ، وبالمارك اقل من ١٢٪ . « ومن بين الاسباب التي ادت الى ارتفاع نسبة الديون قصيرة الاجل ، وهي القروض التي تسدد في معظم الحالات بشروط صعبة ، الهبوط في مبيعات سندات قروض التطوير (البوندس) ، والزيادة السريعة في الاستيراد وزيادة العجز في ميزان المدفوعات للسنة الماضية » [٥] . وقد كشف النائب عدي اموراي ، عضو اللجنة المالية في الكنسيت ، ان ديون اسرائيل الداخلية والخارجية قد بلغت في تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة الماضية ، الف مليار ليرة اسرائيلية . واوضح اموراي ان نصف هذه الديون تقريباً هي بالعملة المحلية ، وتبلغ قيمتها نحو ٥٠٠ مليار ليرة وهي ديون داخلية ـ لاصحاب السندات ومشاريع التوفير وصناديق المساعدة المتبادلة ، ولشركات تأمين وللتأمين القومي ـ وجميع هذه الديون مرتبطة بجدول غلاء المعيشة وتحمل فائدة تتراوح بين ٢ـ٦٪ في السنة . واضاف اموراي انه لدى تسلم ليكود السلطة بلغ مجمل ديون اسرائيل الداخلية والخارجية نحو ٢٤٠ مليار ليرة ، اي انها ارتفعت بنسبة ٣٠٠٪ خلال سنتين ونصف من حكمه [٦] . والجدير بالذكر ان ديون اسرائيل بالعملة الصعبة بلغت

عند بدء تنفيذ « الانقلاب » الاقتصادي نحو ١٠,٢ مليار دولار ، اي انها ازدادت بنسبة ٥٠٪ تقريباً خلال السنتين الماضيتين .

والسؤال المطروح هو ماذا فعلت اسرائيل بهذه المبالغ ، خصوصاً وانها لم تستغل جميعها في المجال الامني ، والمعلومات تتحدث عن انخفاض الواردات الامنية خلال سنة ١٩٧٩ بنحو ربع مليار دولار ، او ١٧٪ كما ذكرنا سابقاً . صحيح ان جزءاً من هذه الاموال استثمر في زيادة الانتاج القومي القائم الذي ارتفع خلال السنة المالية بنسبة ٥٪ ، الا ان الجزء الاكبر من هذه المبالغ ، ومن الزيادة في الانتاج القومي ايضاً ،قد هدرت على ما يبدو ، خصوصاً عن طريق زيادة النفقات العامة والاستهلاك الخاص الذي ارتفع خلال السنة الماضية بنسبة ٧٪ (٤ ـ٥٪ للفرد) . وهكذا يستمر التطور الذي طرأ خلال السنين الاخيرة والمتمثل في ارتفاع معدلات الاستهلاك الخاص بشكل اسرع من الزيادة في الانتاج القومي القائم ، وعلى حساب الزيادة في الواردات ، رغم جميع النتائج السلبية المتمثلة في ذلك . كذلك استمرت الزيادة في الاستهلاك العام المدني خلال سنة ١٩٧٩ بنسبة ٣,٢٪ ، رغم الانخفاض في الجانب الامني من هذا الاستهلاك بنسبة ٦,٤٪ .

وانطلاقاً من هذه الارقام يمكننا ان نتساءل ، هل تحولت اسرائيل الى مجتمع استهلاكي ، ام ان فئة معينة من الاسرائيليين هي التي تحتكر مجال الاستهلاك ، وما هي السلع التي يكثر استهلاكها على حساب سلع اخرى ؟

للاجابة على هذه التساؤلات يمكننا الاعتماد على مذكرة مقدمة من قبل مؤسسة التأمين القومي في اسرائيل الى لجنة العمل في الكنسيت ، مفادها ان ٢٠٪ من الاسرائيليين الذين هم في اسفل درجات سلم المداخيل يحصلون على ٦,٩٪ من مجموع هذه المداخيل ، بينما يستأثر الـ ٢٠٪ في الدرجات العليا من السلم بنسبة ٤٧,٢٪ منها . والحديث هنا حول المداخيل المسجلة فقط التي لا تشمل رأس المال الاسود ، الذي هو بطبيعة الحال ليس من نصيب اصحاب المداخيل المنخفضة (٧) .

والهوة في المداخيل تنعكس بالطبع في مجال الاستهلاك ، خصوصاً اذا اخذنا في الاعتبار ان الركض وراء الاستهلاك يصبح امراً طبيعياً في وضع التضخم المالي السريع ، حيث تفقد العملة قيمتها بين ليلة وضحاها ، ولا فائدة من الاحتفاظ بها . واستناداً الى معطيات سنة ١٩٧٩ التي تقول ان معدل ارتفاع الاجر الحقيقي للعمال لم يتعد نسبة ٣,٨٪ (رغم علاوتي غلاء المعيشة اللتين دفعتا في نيسان (ابريل) بنسبة ١٩,٣٪ ، وفي تشرين الاول (اكتوبر) بنسبة ٢٩,٦٪ ، واللتين تلاشت قيمتهما بسبب الارتفاعات في الاسعار خلال الاشهر الاخيرة من سنة ١٩٧٩) . واذا افترضنا ان ارتفاع معدل الاجر لدى الاجراء يوازي الارتفاع في معدل الاستهلاك لديهم كما حدث في الماضي دائماً ، فانه يمكننا الاستنتاج ان معدل ارتفاع الاستهلاك الخاص الذي بلغ ٧٪ كما ذكرنا سابقاً ، قد تسبب في الاساس من جانب الطبقات التي لا تعتمد مداخيلها على الاجور فقط . وحسب الارقام الاحصائية فان ٢٠٪ من الاسرائيليين قد رفعوا معدل استهلاكهم بنسبة تزيد على ١٠٪ ، وهكذا تعمقت الهوة في المجتمع الاسرائيلي التي كانت قائمة من قبل ، وتحديداً خلال السنوات الاخيرة(٨) .

ويمكننا اثبات ذلك ايضاً من خلال معدلات الزيادة الاستهلاكية لمختلف السلع خلال السنة الماضية بالمقارنة مع سنة ١٩٧٨ . فمثلاً لم تتجاوز الزيادة في استهلاك الاغذية والملابس والاحذية نسبة ٢٪ تقريباً ، بينما تجاوزت الزيادة في استهلاك المعدات المنزلية ـ اجهزة تلفزيون ، ستديو ، ماكينات غسيل ـ نسبة ٥٠٪ ، كذلك بلغت في فرع السيارات الخصوصية اكثر من ٤٠٪ [٩] . اي ان معطيات سنة ١٩٧٩ ، تثبت ان الطبقات الغنية في اسرائيل قد تحسنت اوضاعها بصورة مطلقة مقارنة مع الطبقات الفقيرة ، خصوصاً خلال الاشهر الاخيرة من تلك السنة ، حيث تركز ارتفاع الاسعار على المواد الاستهلاكية الضرورية مع الغاء الدعم الحكومي عليها .

سياسة شد الاحزمة

يبدو ان شبه التفكك الاقتصادي الذي شهدته اسرائيل في السنة الماضية ، ليس سوى نتيجة حتمية لسياسة اقتصادية فاشلة ، وتناقضات ومصالح سياسية داخلية ، تفاعلت على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، حتى انه يمكن القول ان اسرائيل بوضعها الداخلي الآن ، بدأت تدفع ثمن صعود اليمين الى السلطة ، الامر الذي كان يخشاه العديد من الاسرائيليين على اي حال ، في بداية عهد ليكود .

فقد استدعي يغئال هوروفيتس الى وزارة المالية بعدما فشل سلفه في اتخاذ اية مبادرة ناجعة من شأنها وضع حد للتدهور الاقتصادي في اسرائيل . وكانت مهمته الاولى احياء نوع من الثقة لدى الاسرائيليين تجاه اية خطوة قد يتخذها مستقبلاً . ولم تكن مهمته هذه سهلة ابدا ، خصوصاً وان خطواته هذه كانت ستمس حتماً جميع القطاعات الاقتصادية المستفيدة من الوضع الاقتصادي المتأزم ، وهي كثيرة على اي حال كما سنرى لاحقاً . وبدأ هوروفيتس يمهد لخطواته تلك بتصريحات وعبارات لم يعتد الاسرائيليون عليها قبلاً ، خصوصاً خلال فترة ارليخ ، محذراً من الاستمرار في النهج السابق ، كقوله مثلاً ، امام اعضاء كتلة ليكود : « اريد ان اعلمكم ، انه ليس امامنا سنين طويلة ، ولا نملك الكثير من الدولارات لتغطية العجز . انني اعلن هذه الامور انطلاقاً من شعوري بالخطر الكبير ، وهو ان نصل الى اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل ... والى وضع شبيه بما حدث في تركيا ، اي ان لا نملك دولاراً واحداً ... انني اناضل من اجل توفير العمالة في هذا البلد ، والوقود والمواد الخام . الحقيقة هي اننا لا نملك المال ، وبعد فترة قصيرة ستضع بلدان العالم علامة استفهام علينا ، بشأن ما اذا كان ممكناً اقراضنا المال أو كنا قادرين حقاً على تسديده . لقد ادرنا الاقتصاد حتى الآن بغباء ومحظور علينا الاستمرار في ذلك . ومن يرغب في تحسين اوضاع الشعب ، في الوقت الذي لا يتوفر فيه اي احتمال لتحقيق ذلك ، انما يرتكب خطأ كبيراً . لقد منحنا هذا الشعب رفاهية مصطنعة وعلينا ان نستيقظ الآن ، ونتحكم بمجرى الامور ، ولا نكون اسرى اية اقوال لا تتوفر لها اية تغطية »[١٠] .

وفي مناسبة اخرى اعلن هوروفيتس ان احدى المشاكل الرئيسية التي تعانيها اسرائيل ، تنبع من ان السوق مليء بالبضائع ، ولا يصدق احد وجود ازمة رهيبة ، « واذا استمر الوضع الاقتصادي الحالي ، ربما يصل الى وضع لن يكون في حوزتنا المال الكافي لشراء الخبز لنا جميعاً » . واضاف انه يتوقع حالات من الافلاس في الفروع الصناعية لان اسعار المواد الخام

ونفقات الانتاج واجور العمل قد دفعتها الى عتبة الانهيار (١١) .

وانطلاقاً من هذا الوضع ، فقد عرض هوروفيتس سياسته الاقتصادية الجديدة ، التي تعكس على الاقل بدء انحسار فترة الانفلاش التي حلت بالاقتصاد الاسرائيلي منذ بدء تنفيذ سياسة الاقتصاد الحر في بداية عهد ليكود .

قسم هوروفيتس سياسته على مرحلتين : الاولى وقف التضخم المالي ، والثانية ـ تشجيع الانتاج واصلاح البنية الاقتصادية . واكدَّ ان سياسته ترتكز على خطوات لوقف التضخم المالي على المدى المتوسط ، وبعد ذلك فقط تبدأ عملية الاصلاح وزيادة الانتاج . وقد عبرَّ هوروفيتس عن سياسته هذه في وثيقة خاصة اقرتها اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة الماضية ، تحمل اسم « خطة كبح التضخم المالي وتقليص الاعتماد » . وتضمنت هذه الوثيقة في مقدمتها تحليلاً للمشاكل الاقتصادية القائمة ، خصوصاً لمشكلتي التضخم والعجز في ميزان المدفوعات وكيفية تطورهما ، واثرهما السلبي على الوضع الاقتصادي برمته . وخلصت الى القول انه لم يعد هنالك العديد من الخيارات امام اسرائيل للعمل . « فمن اجل الخروج من الازمة يجب كبح الاستهلاك وزيادة الانتاج . وبما ان الاقتصاد في وضع العمالة الكاملة ، فليس هنالك مهرب من تعيين سلم واضح للافضليات ، يتمثل في تقليص العمالة في قطاع الخدمات ، وتحويل موارد الطاقة البشرية ورأس المال من هذا القطاع الى القطاع الانتاجي ، خصوصاً الفروع المصدرة . يجب اتباع خطوات تؤدي الى زيادة الطاقة البشرية في فروع الانتاج ، وزيادة انتاجية العمل ، بواسطة خفضها في قطاع الخدمات » (١٢) .

ولتنفيذ هذه السياسة تقرر اتباع سلسلة من الاجراءات تعتمد اساساً على تجميد الطاقة البشرية في القطاع العام ، خصوصاً مؤسسات الحكومة وشركاتها التي اقيمت بهدف تزويد الخدمات للجمهور ، تم تدبير امكانية تحويل الطاقة البشرية من القطاع العام الى قطاع الانتاج . وتسري اجراءات تجميد الطاقة البشرية على السلطات المحلية وغيرها التي تتمول من الميزانية العامة .

وفي فرع الاستثمارات ايضاً تقرر تجميد الاستثمارات الجديدة في البناء العام ، باستثناء البناء للسكن . كذلك تقرر الغاء اعمال التطوير المقررة في ميزانية ١٩٧٩ ، خصوصاً بناء مدارس ومستشفيات جديدة ومشاريع انمائية اخرى .

وفيما يتعلق بتشجيع القطاعين الزراعي والصناعي ، فقد تقرر العمل على رفع ضريبة ارباب العمل الى نسبة ٧٪ بدلاً من ٤٪ ابتداءاً من اول سنة ١٩٨٠ ، مع استثناء فرضها على هذين القطاعين وعلى الفنادق والبناء المعد للسكن . وفي المقابل تقرر اتخاذ اجراءات تحد من الواردات ، مثلاً فرض رسوم ودائع على جميع السلع المستوردة التي تخضع لدفع الجمارك ، بنسبة ١٠٪ من قيمتها ، ولفترة ٦ اشهر دون دفع اية فائدة على هذه الودائع .

وبالنسبة للدعم الحكومي فقد تقرر الغاؤه على المواد الغذائية الاساسية ، وعلى عوامل الانتاج حيث تعطى قروض الانماء بفائدة تتراوح بين ١ـ١,٥٪ مع ربطها ربطاً كاملاً بجدول غلاء المعيشة ، او بفائدة تتراوح بين ٦ـ٧,٥٪ مع ربطها بقيمة صرف الدولار الاميركي . ويسري هذا الامر على قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة دون استثناء .

وفيما يتعلق بالاجور فقد تقرر تجميد الاتفاقات حولها في القطاع العام حتى مطلع سنة ١٩٨١ ، مع اتخاذ شتى الوسائل بالتعاون مع الهستدروت وارباب العمل للحفاظ على الاجر الحقيقي للعامل .

ونتيجة لالغاء الدعم على المواد الغذائية الاساسية ، فقد تقرر فرض رقابة على اسعارها خصوصاً الزيوت والحليب ومشتقاته والخبز ، بهدف منع اية انعكاسات اجتماعية قد تحدث نتيجة التلاعب بأسعار هذه المواد (١٣) .

اجراءات هوروفيتس والميزانية الجديدة

لم تكن نتائج الاجراءات المذكورة سابقاً ، التي اقرتها الحكومة الاسرائيلية ، مرضية على المدى القصير . فتنفيذها ادى الى ارتفاع الاسعار بشكل جنوني خلال الشهرين الاخيرين من السنة الماضية . كذلك بدأت ملامح الانكماش تظهر في مختلف الفروع الاقتصادية في اسرائيل ، سواء في فرعي الزراعة والصناعة او في الفروع الاخرى .

الا ان هذه النتائج الاولية لم تمنع المسؤولين في وزارة المالية من الاستمرار في تنفيذ هذه السياسة خلال السنة الحالية ، الامر الذي انعكس في بنود الميزانية الجديدة للسنة المالية ١٩٨٠/١٩٨١ ، التي اقرها الكنيست نهائياً في تاريخ ١٩٨٠/٣/٢٦ . وتعكس ارقام الميزانية المقلصة ، السياسة التقشفية التي بادر اليها هوروفيتس ، مع اضافة بعض الاجراءات الاقتصادية الجديدة التي تهدف الى تعميق فاعلية هذه السياسة .

وبناءاً عليه يلاحظ ان اهم الاهداف التي تطمح الميزانية الجديدة الى تحقيقها هي: اولاً كبح مجرى التضخم ؛ ثانيا التخفيف من عبء العجز في ميزان المدفوعات على المدى القصير . واخيراً تحويل الاقتصاد الاسرائيلي في اتجاه اصلاح بنيته وايجاد حل لمشكلة ميزان المدفوعات على المدى الطويل .

ولتحقيق هذه الاهداف تقرر تقليص الميزانية بنسبة ٦٪ في بنود النفقات العامة والطاقة البشرية ، وجعل قيمتها لا تتجاوز الـ ٤٠٥ مليار ليرة حسب اسعار ١٩٧٩ او ٦٥٣ مليار ليرة وفق ارتفاع في معدل الاسعار يصل الى ٦٥٪ في سنة ١٩٨٠ . وفي اعتقاد وزير المالية ان ميزانية كهذه من شأنها ان تكون عائقاً امام زيادة الطلب العام ، وبالتالي ستخفف من ضغوط الغلاء . كذلك ستؤدي الى زيادة الصادرات وتجميد الواردات وتعميق الانتقائية والتخطيط في مجال الاستثمارات (١٤) .

وفيما يتعلق بأرقام الميزانية يتضح ان نفقات الامن تشكل نحو ٣٢٪ من قيمتها (حوالي ٢١١ مليار ليرة من ٦٥٣ ملياراً) . كذلك تشكل اعتمادات تسديد الديون نحو ٢٩٪ او ١٩٤ مليار ليرة . اما ميزانية التطوير فتبلغ نحو ١٢,٥٪ فقط ، وهو ما يعادل ٨١,٤ مليار ليرة ، بينما خصص للميزانية الاعتيادية ـ لتمويل نشاطات الوزارات المختلفة ـ حوالي ٢٥,٥٪ او ما يعادل ١٦٦ مليار ليرة(١٥) .

واذا ما تمعنا في هذه الارقام ، نستطيع استخلاص اهم النتائج العملية التي تصبو الى

تحقيقها وزارة المالية في نطاق سياستها التقشفية الجديدة : النتيجة الاولى هي خفض الاستهلاك العام في الحقل المدني بواسطة كبح الطلب عن طريق ضغط النفقات العامة . ومن اجل ذلك فقد تم تخفيض جميع ميزانيات الوزارات التي تقدم خدمات اجتماعية وغيرها الى الجمهور ، خصوصاً في مجالات الاسكان وترميم الاحياء الفقيرة ، والخدمات الاجتماعية الاخرى من تعليمية وصحية وغيرها. وقد اثار هذا الامر خلافاً شديداً داخل الحكومة، خصوصاً بين وزيري المالية والبناء والاسكان . النتيجة الثانية هي توقع زيادة الصادرات الصناعية بنسبة ٢٠٪ بواسطة تشجيع الاستثمارات والعمالة في القطاع الصناعي . ويتوقع مخططو الميزانية توظيف استثمارات في الصناعة تقدر بـ ٣٤,٢ مليار ليرة ، نصفها تقريباً رؤوس اموال خاصة . كذلك يتوقعون حدوث تحول كبير في الطاقة البشرية من قطاع الخدمات الى القطاعين الصناعي والزراعي . ولتحقيق ذلك تقرر تخفيض ملاك العاملين في الخدمات بنسبة ٦٪ ، ورفض قبول اي موظفين جدد خصوصاً في الحكومة ودوائر السلطات المحلية .

وفيما يتعلق بأتفاقات الاجور فان وزارة المالية مصرة على تجميدها طوال هذه السنة ، مع الابقاء على احتمال رفع معدل الاجور بواسطة علاوات غلاء المعيشة .

وبالنسبة للانتاج القومي القائم ، فان الميزانية تتوقع استمرار ارتفاعه بنسبة ٤,٢٪ خلال السنة الحالية ، رغم الركود الذي سيصيب معظم الفروع ، وهو توقع متفائل جداً على اي حال .

والسؤال الاساسي ، ما هي الانجازات التي تتوقع تحقيقها وزارة المالية على صعيد مشكلتي التضخم والعجز التجاري ، من خلال اقرارها للميزانية المخفضة للسنة الحالية ؟ هنا تختلف الاراء بين وزارة المالية وبين بنك اسرائيل الذي يبدي وجهة نظر متشائمة حيال التطورات في المستقبل . فبينما تصر وزارة المالية على الادعاء بأن الميزانية المقلصة والنشاط الاقتصادي المخطط بموجبها في مختلف الفروع ، سيؤديان الى انخفاض كبير في الغلاء ، مقارنة مع السنة الماضية ، فان مسؤولي بنك اسرائيل يتوقعون اتساع الطلب المحلي خلال السنة نتيجة علاوات غلاء المعيشة التي ستدفع للعاملين ، ونتيجة زيادة نفقات الامن المحلية في ميزانية الدفاع بنحو ١١ مليار دولار ، نصفها تقريباً سيستغل في البناء الامني والباقي في زيادة الانتاج المحلي على حساب تقليص المشتريات الامنية من الولايات المتحدة . وهذا بالطبع من شأنه ان يخلق ضغوطاً نحو رفع الاسعار ، وبالتالي سينشط مجرى التضخم . على اي حال فقد امتنعت وزارة المالية حتى الآن عن الادلاء بأي توقع بصدد ارتفاع الاسعار خلال هذه السنة ، رغم ان الميزانية مبنية على زيادة الغلاء في النفقات المحلية بمعدل ٦٥٪ ، وعلى الزيادة في النفقات بالعملة الخارجية بمعدل ٥٠٪ ، وذلك خلال النصف الاول من هذه السنة (١٦) .

وفيما يتعلق بالعجز في ميزان المدفوعات فان توقعات وزارة المالية تشير الى زيادة فيه تقدر بنحو ٨٠٠ مليون دولار خلال هذه السنة ، رغم الزيادة المتوقعة في الصادرات . والسبب في هذه الزيادة سيكون في الاساس ارتفاع نفقات اسرائيل بالنسبة لشراء الوقود ، التي تقدر بأكثر من ملياري دولار خلال السنة الحالية . والسبب الآخر هو زيادة في الواردات الامنية المباشرة بقيمة ٣٥٠ مليون دولار . لذلك سيتجاوز العجز قيمة الخمسة مليار دولار مقابل ٤,٢ مليار تقريباً في السنة الماضية(١٧) .

انعكاس الصراع الداخلي على تنفيذ السياسة الاقتصادية

استعرضنا حتى الآن اهم الاسس التي تقوم عليها سياسة اسرائيل الاقتصادية في الوقت الحاضر ، كما خططها وباشر تنفيذها وزير المالية هوروفيتس ، وتطرقنا كذلك الى اهم النتائج المتوخاة منها على صعيد تحسين الوضع الاقتصادي في اسرائيل ، او على الاقل تخفيض حدة مشاكله . الا أن ثمة اسئلة كثيرة يمكن طرحها حول مدى فاعلية هذه السياسة وامكانية تأثيرها في الوضع سلباً او ايجاباً ، في ظل الصراع السياسي الداخلي القائم هنالك حالياً ، سواء داخل الائتلاف الحكومي او بين الحكومة والمعارضة . ونتيجة لهذا الصراع ، بدأت بعض الاوساط الحزبية القوية في اسرائيل تتحدث صراحة حول امكانية تقديم موعد الانتخابات للكنسيت .

ما يهمنا هنا هو التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذا الصراع ، خصوصاً وان الاوساط التي تخوضه تملك القوة والنفوذ ، للتأثير والتحكم في مجرى التطورات الداخلية . وطالما ان هذه الاوساط المعارضة ليست لها مصلحة في تحسين مواقع الحكومة ، فانها لن تساعد او تساهم في الخطوات التي من شأنها تعزيز هذه المواقع ، واولها نجاح السياسة الاقتصادية . فنجاح هذه السياسة يتطلب تعاوناً من جانب مختلف الاوساط ، ومن ثم استعداداً لتحمل نتائجها التي ستمس حتماً ـ في حال تطبيقها ـ بالمنافع المادية والاجتماعية التي توفرت لها خلال الفترات السابقة ، خصوصاً فترة التضخم السريع . واهم هذه الاوساط ، كما ذكرنا سابقاً ، هي الهستدروت ، التي تخوض الصراع ضد سياسة الحكومة بشقيه الاجتماعي والاقتصادي ، بصفتها اكبر ممثل للمعارضة واهم منبر يمكن العمل بواسطته . وتركز الهستدروت صراعها الآن ضد الحكومة في مسألة اجور العاملين وتعويضهم الكامل مقابل كل غلاء ، وهذا يعني دفع علاوات غلاء معيشة متواصلة ، بحيث لاتصاب اجور العمال بالتخلف وراء معدلات الغلاء . وقد استطاعت قيادة الهستدروت تحقيق مكاسب هامة في مجال الاجور خلال الفترة السابقة ، بواسطة تبنيها مطالب مختلف الفئات العمالية من معلمين وطيارين وغيرهم ، الذين استطاعوا بواسطة الاضرابات المتلاحقة ، تحقيق معظم مطاليبهم حول رفع مستوى اجورهم وزيادة المنافع التي يحصلون عليها في اطار الوظيفة . وبالطبع فان زيادة الاجور والمنافع المادية للعاملين ، تتعارض ومبدأ التوفير في النفقات العامة ، الذي يتبناه هوروفيتس في سياسته ، كذلك يتنافى ومبدأ خفض مستوى المعيشة او تجميده .

ويتهم وزير المالية هوروفيتس قيادة الهستدروت بأن الصراع الذي تخوضه ضده ليس سوى صراع سياسي ، مضيفاً « انه اذا كان القصد اسقاط الحكومة ، فأنها سترد على الحرب بالمثل » [١٨] . الا انه يبدو ، رغم تهديد هوروفيتس هذا ، ان امكانات انتصار الحكومة في معركتها ضد الهستدروت وحسم علاقات العمل لصالحها ، تبقى ضئيلة جداً ، طالما ان العمال هم الواجهة التي تنعكس عليها آثار السياسة التقشفية سواء كانت تتمثل هذه في الغاء الدعم على المواد الغذائية الاساسية ، او خفض النفقات العامة وما يتبعها من تقليص في الخدمات الاجتماعية ، وبطالة في مختلف الفروع . ويبدو ان تعزيز مواقع الحكومة في مواجهة المطالب العمالية المتزايدة ، التي تتبناها الهستدروت ، لن يحدث قبل حسم المواجهة مع الطبقة

الرأسمالية الجديدة في اسرائيل ، التي تسيطر بشكل خاص على سوق العملة الصعبة ورأس المال الاسود ، وتحقق الاثراء الواسع بواسطة المضاربة في السوق المالي وعقد الصفقات التي تدر المال الوفير في مرحلة تتميز بالتضخم المالي وانعدام فاعلية الرقابة الرسمية على المداخيل والنفقات . وحسب تقديرات الهستدروت فان رأس المال الاسود الذي تسيطر عليه هذه الطبقة تتراوح بين ٨٠ـ١٠٠ مليار ليرة ، وهو بعيد عن كل رقابة ويمكن ان يؤدي تشغيله الى نسف خطط الحكومة فيما يتعلق بتقليص النشاط الاقتصادي وخفض الاستهلاك بهدف كبح التضخم المالي السريع .

تبديل العملة الاسرائيلية كاجراء لمحاربة رأس المال الاسود

كان القرار المفاجيء حول تبديل الليرة الاسرائيلية بالشيكل ، (اسم العملة الجديدة) الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية في تاريخ ٢٢/٢/١٩٨٠ ، بحيث يكون الشيكل مساوياً لعشر ليرات ـ خطوة اساسية تتخذها الحكومة من اجل محاربة رأس المال الاسود [١٩] . وقد جاء القرار مقروناً بوجوب تقديم بيانات مفصلة حول رأس المال والمداخيل والممتلكات بهدف كشف الجزء غير الخاضع لاية رقابة منها . اضافة الى ذلك فقد هدف قرار الحكومة الى اعادة الثقة بالعملة الاسرائيلية ، بعدما فقدتها خلال مجرى التضخم ، حيث اصبحت قيمتها في اواخر السنة

الجدول رقم ٢

قيمة الليرة الاسرائيلية بالنسبة للدولار ،

١٩٧٠ ـ ١٩٧٩

النسبة	دولار	ليرة اسرائيلية
١٩٧٠	١	٣,٥٠
١٩٧١	١	٤,٢٠
١٩٧٤	١	٦,٠٠
١٩٧٥	١	٦,١٢
١٩٧٦	١	٧,٢٤
١٩٧٧	١	١٥
١٩٧٨	١	١٨,٧٥
١٩٧٩	١	٣٤,٨٠

ملاحظة : الارقام تمثل قيمة الليرة بالنسبة للدولار في نهاية كل سنة .

المصدر : الارقام مأخوذة من تقرير حول الانخفاض في قيمة الليرة الاسرائيلية خلال السبعينات نشر في يديعوت احرونوت ـ ملحق خاص ، ١٩٧٩/١٢/٢٨ .

الماضية اقل من ٣ سنت (انظر الجدول رقم ٢) واصبح تداول الدولار من الامور الشائعة في الصفقات الكبيرة .

لقد اختلفت الاراء في اسرائيل حول الجدوى من تبديل العملة ، خصوصاً وان جهاز الضرائب محدود الامكانات ولا يمكنه مراقبة جميع البيانات التي ستتكدس نتيجة قرار الحكومة ، وبالتالي فان الجدوى الاقتصادية ستكون محدودة جداً . ويبدو ان الهدف من وراء قرار الحكومة كان سياسياً في الاساس يتمثل في اعلان الحرب على اصحاب رأس المال الاسود والمتهربين من دفع الضرائب ، والبرهنة بأن العبء الاقتصادي سيوزع بصورة عادلة على الاسرائيليين خلافاً لما تدعيه الهستدروت دائماً . وحتى الآن يصعب تقدير نتائج عملية تبديل العملة ، الا ان التوقعات غير مشجعة على المدى البعيد ، خصوصاً وان عملية التبديل هذه لم تقابلها اية خطورة نحو اعادة الرقابة على العملة الصعبة ، الامر الذي يفتح المجال واسعاً امام اصحاب رؤوس الاموال للاستمرار في ايجاد السبل الكفيلة بالاحتفاظ بأموالهم بعيداً عن الرقابة .

عوامل النجاح والفشل في سياسة هوروفيتس

تطرقنا حتى الآن الى العوامل التي قد تؤثر سلباً على مجرى تنفيذ سياسة هوروفيتس ، الا ان هنالك عوامل اخرى قد تؤثر ايجاباً وسلباً في آن واحد ، واهمها التطور في فرعي الصناعة والزراعة في الفترة المقبلة . فنجاح السياسة الاقتصادية يتطلب ، الى جانب خفض النفقات العامة كما رأينا سابقاً ، زيادة الانتاج المعد للتصدير في هذين الفرعين . وحسب قول هوروفيتس فان«النشاط الاقتصادي سيتحول نحو الصادرات التي يتوقع حدوث ارتفاع حقيقي بها بنسبة ١٠٪ خلال السنة الحالية »[٢٠] . الا ان توقعات هوروفيتس هذه ليس ثمة ما يدعمها في الوضع الراهن الذي تواجهه الصناعة الاسرائيلية . فقبل « الانقلاب الاقتصادي » كان يتوفر لصادرات هذا الفرع حوافز حكومية ، تعوضه على فارق ارتفاعات الاسعار بين اسرائيل والخارج . الا انه منذ الغاء هذه الحوافز ، ومنذ الغاء التسليف الرخيص للمصدرين ، لدفعهم نحو وضع المنافسة في الاسواق الخارجية بعد توفير المواد الخام والخدمات لهم بأسعار مماثلة لتلك المتوفرة للمنافسين في الخارج ، لم تعد الحكومة تملك وسيلة للتعامل مع قضايا المصدرين وانتاجهم . فالصادرات الاسرائيلية تعتبر مربحة اذا استطاع المصدر الاسرائيلي تحمل شروط المنافسة في مستوى نفقات الانتاج المتعلقة به ، وهذا الامر غير متوفر حالياً لمعظم الفروع الصناعية في اسرائيل ، باستثناء القوية منها كالصناعة الكيماوية وصناعة الصلب .

ويمكننا حصر المشاكل التي تعاني منها الصناعة الاسرائيلية حالياً في العوامل التالية :
اولاً ، عدم وضوح سياسة الحكومة تجاه الصناعة بفروعها المختلفة بعد الغاء الدعم بأشكاله المختلفة . وقد تحدث حول هذه المسألة احد اصحاب ومدراء المجمع الصناعي الكبير « امكور » لصناعة الثلاجات والآلات الكهربائية الاخرى بقوله : « يبدو اليوم وكأن موضوع الصادرات لم يعد محور البحث . فبدلاً من ان يكون المصدرون ابطال الامة ، يتحدثون الينا [اي مسؤولي وزارة المالية] وكأن لسان حالهم يقول : هل ثمة ضرورة لوجودكم ؟ فحوافز التصدير لم يعد لها وجود ، وقد تساءلنا لماذا لا يتم الغاؤها تدريجياً خلال ثلاث او اربع سنين . الا اننا لم نحصل

على رد مناسب . وكان الافتراض ان قيمة صرف الدولار بعد تعويمه بصورة حرة ، ستجد حلاً لجميع المشاكل . ولكن ما حدث حقاً هو عدم تجاوز قيمة صرف الدولار لارتفاع نفقات الانتاج .

« قيل لنا انه قد حان الوقت لان تخوض الصناعة الاسرائيلية مجال المنافسة الحرة في السوق الدولية ، وأنه منذ الآن لسنا سوى قطاع من المنافسة الحرة ، فمن يمكنه الصمود فليصمد ، ومن لا يمكنه ليقفل ابوابه . الا ان معظم الفروع الصناعية في اسرائيل لا يمكنها الصمود في منافسة كهذه ، والقضية لا تتعلق بدفن بعض المصانع الفاشلة وانما بانهيار القطاع باكمله »[٢١] .

ويبدو ان لهذا الحديث ما يبرره اذا اخذنا بعين الاعتبار المشاكل المتأزمة التي تعاني منها الصناعة الاسرائيلية اليوم ، واولها غلاء المواد الخام في الاسواق العالمية . فالمعروف ان اسرائيل تفتقر جداً الى معظم هذه المواد المطلوبة في صناعاتها وتعتمد على استيرادها من الخارج بشكل كبير ، خصوصاً الوقود الذي يشكل اهم المواد الاساسية المطلوبة في الصناعة . وقد بدأ استيراده يشكل عبئاً ثقيلاً على الخزينة الاسرائيلية ، حيث يتوقع ان تدفع اسرائيل اكثر من ملياري دولار خلال هذه السنة ثمناً للاستيراد . وبالطبع فان ارتفاع اسعاره ، خصوصاً في اسرائيل انما يثقل على الصناعة بمدى كبير . وباختصار يمكن القول انه اذا كانت اسعار المواد الخام في اسرائيل ، بما في ذلك الوقود ، تفوق اسعارها في الخارج ، فان عدداً من الفروع الصناعية لن يستطيع الاستمرار في الانتاج .

المشكلة الثانية الملحة التي تواجه الصناعة الاسرائيلية هي مسألة التضخم السريع الذي يؤثر سواء على الاسعار او على اجور العاملين . وحسب قول الصناعي هورفيتس فانه « كلما زاد مركب العمل العبري في مجرى الانتاج فان ربحيته تنخفض . وكل سلعة تنتج في اسرائيل ، فان هنالك مكاناً ما في العالم تنتج به بكلفة اقل »[٢٢] . ويبدو ان ارتفاع الاجور في المستقبل ، الذي سيزيد حتماً من كلفة الانتاج ، سيكون له تأثير كبير على الصادرات الاسرائيلية ، الامر الذي لم يشعر به الصناعيون في الماضي بفضل الدعم . والحديث الاسرائيلي حول ارتفاع انتاجية العامل في فرعي الصناعة والزراعة (انتاجية العمل للعامل تساوي قيمة الانتاج الشاملة مقسمة على عدد العاملين في الفرع) خلال السبعينات التي بلغ معدلها السنوي في الصناعة ٥٪ وفي الزراعة ٨٪[٢٣] ، لن يساهم في تعزيز امكانات المنافسة المفتوحة الآن امام الصادرات الاسرائيلية في الخارج ، طالما كلفتها الانتاجية في ارتفاع مستمر . ويلاحظ ان هذا الامر لا يقتصر تأثيره فقط على الاسواق الخارجية ، وانما يتعداه ايضاً الى السوق الداخلي . فدعوة وزير المالية هوروفيتس الاسرائيليين ، لشراء السلع المصنوعة محلياً كوسيلة لخفض الاستيراد ، ليس ثمة ما يدعمها لدى المستهلك الاسرائيلي ، في حال وصول اسعار هذه السلع الى مستوى مماثل او حتى اقل قليلاً من اسعار السلع المستوردة ، طالما ان هذه السلع (اي المستوردة) في متناول يده بفضل عملية الاستيراد الحر .

ويبدو ان عملية الاستيراد الحر ، باتت من اكثر الامور التي تقلق الصناعيين في اسرائيل . وحسب قول الصناعي هورفيتس فان « اسرائيل هي البلد الوحيد في العالم ، التي ليس بها الآن اية قيود على الاستيراد ، وقد فتحت ابواب الاستيراد ليس فقط امام الدول

الاعضاء في السوق المشتركة ، وانما امام رومانيا وهونغ ـ كونغ ايضاً . ليس هنالك تحديد للنوعية والكمية وقد اصبح لوبي التجار هو الأقوى الآن ... اي من بلد زراعة وصناعة تحولت الى بلد تجار وسماسرة » (٢٤) .

رغم هذه الصعوبات فان قسم التجارة الخارجية في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة يتوقع وصول الصادرات الصناعية ، بما في ذلك الماس ، خلال سنة ١٩٨٠ الى ٤,٥ مليار دولار ، مقابل ٣,٧ مليار في سنة ١٩٧٩ ، بينما سيرتفع العجز التجاري من ٣ مليار دولار في سنة ١٩٧٩ الى نحو ٤ مليار خلال هذه السنة . وحسب هذا التوقع ، فان الواردات ستبلغ قيمتها خلال السنة الحالية ٩,٢ مليار دولار ، مقابل ٧,٣ مليارات في السنة الماضية(٢٥) .

الزراعة تواجه ازمة ...

اذا كانت زيادة الصادرات الصناعية في اسرائيل احد الشروط الاساسية لتحسين الوضع الاقتصادي ، فان الانتاج الزراعي لا يقل شأناً في هذا المجال ، سواء لجهة زيادة حجم الصادرات الى الخارج وبالتالي لتقليص حجم العجز التجاري ، او لجهة تأمين حاجات اسرائيل من المواد الغذائية الاساسية ـ وهو ما استطاعت الزراعة الاسرائيلية تأمينه فعلاً خلال السنوات الاخيرة .

وقد تطورت الزراعة الاسرائيلية في عهد الحكومات السابقة بفضل الدعم الحكومي لها ، الذي لم يمنح لاعتبارات اقتصادية فقط ، وانما حسب قول عضو اللجنة الاقتصادية في عصبة الحركة الكيبوتسيته يعقوب نحتومي ، فان الزراعة « كانت ملزمة بتنفيذ مهمتين اضافيتين زيادة على مهمتها الاقتصادية ، وقد نفذتهما خلال عشرات السنين : الاولى استيطان اسرائيل والثانية تزويد السكان بالغذاء . ولا يمكن القيام بذلك فقط وفق اعتبارات الربحية الاقتصادية » (٢٦) .

وحسب قول احد اعضاء المركز الزراعي يهودا سعدي فقد استطاعت الزراعة الاسرائيلية في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ توفير الغذاء الكامل لسكان اسرائيل ، « اي انه حتى المواد الغذائية التي اضطرت اسرائيل لاستيرادها ، استطاعت تمويلها من عائدات الصادرات الزراعية » (٢٧) . ومنذ فك الارتباط بين الزراعة والدعم الحكومي لمنتوجاتها ولمزارعيها الذي كان يمنح على شكل قروض رخيصة لتطوير فروعهم ، فان الزراعة تعاني من ازمة خانقة في معظم فروعها . وقد عرف وزير المالية هوروفيتس هذه الازمة بقوله : « ان احدى المشاكل الخطيرة الآن هي المشكلة الزراعية . فلدينا زراعة تعتمد على زراعات مدعومة ، وقد نشأ هنا سوق منفلش يعتمد على الحوافز الحكومية . والآن حلت لحظة الحقيقة ، مخلفة صدمة عميقة في اعقابها . انني اتوقع عدم توفر سوق في البلد لتصريف انتاج بعض المزارع ، واذا لم تصدره فمصيرها الانهيار .

« فمثلا فرع الحليب عليه ان يخفض انتاجه بنسبة ١٥٪ ، سواء بواسطة ذبح [الابقار] أو وبواسطة بيع فائض الانتاج الى الخارج . لن اشتري حليباً لست بحاجة له ، والحال في هذا الفرع تنطبق على الفروع الاخرى . لن اشتري زهوراً لا يمكن بيعها في هولندا [مثلا] ... » (٢٨) . وتحدث احد اعضاء المركز الزراعي يهودا سعدي حول وجهة نظر

المزارعين في ازمتهم بقوله : « ان السياسة التي وضعت قبل سنتين هي التي ادت الى التدهور التدريجي والى الازمة الحالية . « فالانقلاب الاقتصادي » أخر جداً بوضع الصادرات الزراعية ، ولكي ندرك حجم الضرر يجب ان نذكر ان الصادرات تشكل اليوم ٥٠٪ من القيمة المضافة في الزراعة او ٣٧٪ من الدخل الزراعي الاجمالي . فالغاء حوافز التصدير ، وزيادة سرعة التضخم قد سببا خلال السنتين الاخيرتين خسائر تقدر بأربعة مليارات ليرة..[كذلك] فان الغاء التخطيط الزراعي ، لم يضر بالزراعة فقط وانما سبب اضراراً لاقتصاد الدولة ... فالتخطيط يلزمه توفر عوامل ثلاث : تسليف مناسب ، حوافز وقوانين ملائمة . وقد ادى الغاء هذه العوامل الثلاث الى الحاق ضرر كبير خصوصاً بالمزارع الخاصة » (٢٩) . واشار سكرتير عام حركة الموشافيم الى هذه الخسائر بقوله ان التضخم المالي قد زاد من نفقات الانتاج الى درجة لم تعد معها حتى الصادرات مربحة .

ويتهم المزارعون الحكومة ـ على لسان سكرتير عام المركز الزراعي ـ سمحه اساف ، بأنها تعمل ضد المستوطنات الزراعية المنظمة عن سابق قصد واصرار ، بسبب عدم تأييدها للسلطة . « فالمعطيات الاساسية لم تتبدّل ، لا المياه ولا الارض ولا الطاقة البشرية او حتى الخبرات المهنية بما في ذلك البحث الزراعي . جميع هذه الامور لم تتبدل ، والازمة الحاصلة ليست من داخل القطاع الزراعي ، وانما هي نتيجة لسياسة موجهة » (٣٠) .

على اي حال فان الازمة الزراعية لا زالت تتفاعل على اكثر من صعيد ، ويبدو ان هذا القطاع قوي بما فيه الكفاية بحيث يمكنه تحمل ازمة مؤقتة من هذا النوع . والدليل على ذلك ارتفاع صادراته في سنة ١٩٧٩ ـ رغم الازمة ـ بنسبة ٢٢٪ ، حيث بلغت ٥٥٧ مليون دولار في نهاية السنة مقابل ٤٥٥ مليوناً في سنة ١٩٧٨ (٣١) . وصراع المزارعين ضد سياسة الحكومة ليس بمعزل عن صراع القطاعات الاخرى ، وبالتالي فان وضعهم مرتبط بالوضع الداخلي العام في اسرائيل ، واذا ما حسم هذا الوضع خلال الفترة المقبلة لغير صالح الحكومة الحالية ، فان الازمة الزراعية ستعتبر ازمة عابرة حيث ان حلها مرتبط الى مدى بعيد بعودة سياسة الدعم السابقة .

الانكماش الاقتصادي لا بد منه

يلاحظ ان الازمات التي يعانيها فرعا الصناعة والزراعة لا تختلف في جوهرها عن تلك المتوقعة في الفروع الاخرى خصوصاً فرع البناء نتيجة لسياسة التخفيض في الميزانية العامة خصوصاً في بنود الميزانيات الاجتماعية كما رأينا سابقاً . فالانكماش والبطالة يتوقع حدوثهما في مختلف الفروع التي يصب انتاجها في السوق المحلي او تلك التي تقدم الخدمات له . وقد اعلن مدير عام وزارة المالية يعقوب نئمان ان البطالة لا بدَّ منها ، « وكل ما ترجوه [وزارته] هو ان تكون مراقبة ، حيث ستحاول ايجاد حل لكل حالة . فالانسان العاطل عن العمل ـ هو مشكلة صعبة ، وستمنع [الوزارة] حدوث بطالة جماهيرية بواسطة تحويل النشاط الاقتصادي الذي يصب معظمه في الخدمات ، الى فرع الانتاج والتصدير . صحيح ان المصانع التي تنتج للسوق المحلي وتزوده بالكماليات مهددة بالاقفال ، الا انه في المقابل هنالك عدد من المصانع بدأت تتجه الآن نحو الصادرات وهي بحاجة الى عمال اضافيين . فالصناعة الاسرائيلية تستطيع تحقيق

الكثير من الامور وامكاناتها لم تستغل بشكل كامل حتى الآن ، الا ان الجمهور لن يمّول تلك المصانع التي لا تستطيع الصمود ، وعلى عمالها ايجاد اماكن عمل لهم في اماكن اخرى ، الامر الذي سيولد بطالة جزئية في المراحل الاولى » [٣٢] . ويضيف نئمان انه بعدما يتحسن الوضع الاقتصادي ، فتنخفض الواردات وتزداد الصادرات ، فانه سيحدث ايضاً انخفاض كبير في ارقام البطالة . « ان وزارة المالية لن تدعم المصانع التي ليس لها قاعدة اقتصادية وتنتج للسوق المحلي ، الذي انخفض الطلب فيه . على اي حال تتوقع الهستدروت ان يصل عدد العاطلين عن العمل حتى نهاية السنة الحالية الى ١٠٠ الف [٣٤] ، مقابل ٥٠ الفاً في نهاية ١٩٧٩ حسب احصاءات هيئة تخطيط الطاقة البشرية في وزارة العمل [٣٥] . واكثر الفروع التي ستتضرر بالبطالة هي الاسكان والصحة والتعليم وغيرها من الفروع الاجتماعية التي تتمول بصورة مباشرة من ميزانية الدولة .

والسؤال الذي يطرح نفسه ، هل تساعد حقاً هذه السياسة الانكماشية ـ رغم نتائجها السلبية على الصعيد الاجتماعي في اسرائيل ـ في تحسين الوضع الاقتصادي ، ام ان هنالك عوامل اقوى منها ، ستؤدي الى تحييد نتائجها في المستقبل ؟ الحقيقة ان ثمة عوامل قوية كهذه ، منها سياسية ترتبط بالصراع الداخلي ـ وقد ذكرناها سابقاً ـ ومنها ايضاً اقتصادية بحتة اولها فاعلية رأس المال الاسود الذي يمكنه لعب دور سلبي طالما ان الظروف متوفرة له . كذلك هنالك مشاريع البناء في النقب التي تخطط لها وزارة الدفاع في السنين المقبلة ، وحسب اعتقاد بعض الاوساط الاقتصادية فان هذه المشاريع ستمنع انزلاق الاقتصاد نحو حالة من الانكماش العميق ، خصوصاً وان الحديث يجري حول مشاريع ضخمة ، يتطلب تنفيذها مليارات من الليرات ، ومن شأنها ، في حال البدء بتنفيذها ، ان تكون ذات تأثير سلبي على الاقتصاد الاسرائيلي حيث سينسف جميع خطط هوروفيتس المتعلقة بخفض النفقات العامة .

على اي حال يبدو ان حكومة ليكود لن تسمح بحدوث انكماش قوي في الاقتصاد الاسرائيلي من شأنه ان يؤدي الى بطالة جماهيرية واسعة ، وذلك لاعتبار اساسي وهو ان وضعاً كهذا سيكلفها فقدان السلطة في الانتخابات العامة القادمة التي يفترض اجراؤها في السنة المقبلة . فسكان الاحياء الفقيرة الذين دفعوا بليكود الى السلطة ، املاً في تحسين اوضاعهم المعيشية ، هم اول من سيتضرر من حالة الانكماش ، وبالتالي لن يكرروا تأييدهم له مرة اخرى .

ولقد اشارت جميع استقصاءات الرأي العام حتى الآن إلى احتمالات عودة المعراخ الى الحكم ، وهذا من شأنه حسم الصراع الداخلي ، وخلق منفذ افضل الى الخزينة الاميركية ، لتلقي المزيد من المساعدات التي كانت ولا زالت اهون الحلول لسد العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي ولرفع مستوى معيشة الاسرائيليين ، الامر الذي تحقق بصورة افضل في عهد المعراخ . فحكومات المعراخ نجحت دائماً في ملائمة النشاط الاقتصادي داخل اسرائيل مع حدود المساعدات الخارجية ، خصوصاً الاميركية منها ، وقد حافظ العجز التجاري والتضخم المالي على مستوى معقول يتناسب ووضع اسرائيل السياسي والاقتصادي ، حيث تمَّ ذلك بواسطة انظمة الاقتصاد المراقب الى حد بعيد ؛ بينما لم تنجح حكومة ليكود ، التي انتهجت سياسة الاقتصاد الحر ، في تحقيق هذا الامر . فرغم استمرار المساعدات الاميركية في وتيرتها السابقة ، الا ان التخطيط الاقتصادي بما يتناسب وهذه المساعدات كان معدوماً ، ومن هنا

ازدادت النفقات العامة ، خصوصاً المدنية منها ، فأرتفع التضخم والعجز التجاري بسبب ارتفاع الواردات . وليس الانكماش الحالي ، اذا تعمق فعلاً ، الا نتيجة حتمية لهذه السياسة .

---

(١) انظر « **شؤون فلسطينية** » ، العدد ٧٦ ، آذار (مارس) ١٩٧٨ ، ص ٣١ ـ ٥١ .

(٢) من معطيات مكتب الاحصاء المركزي ، كما نشرت في « **معاريف** » ، ١٨/١/١٩٨٠ ، و « **دافار** » ، ١٦/١/١٩٨٠ .

(٣) **المصدر نفسه** « يديعوت احرونوت » ، ١٨/١/١٩٨٠ .

(٤) « **هآرتس** » ، ٢١/١/١٩٨٠ .

(٥) « **ر.ا.ا** » ، العدد ٢٠٠٩ ، ١٢ و ١٣/٣/١٩٨٠ . ص ١٦ .

(٦) « **هآرتس** » ، ٢٢/١١/١٩٧٩ .

(٧) يعقوب ارتون في « **دافار** » ، ٨/١/١٩٨٠ .

(٨) كما اقتسبه آشرمنيف في « **يديعوت احرونوت** » ، ٣/١٢/١٩٧٩ .

(٩) راجع المصدر رقم (٧) اعلاه .

(١٠) « **معاريف** » ، ٢٢/١/١٩٨٠ .

(١١) « **هآرتس** » ، ٢١/١١/١٩٨٠ .

(١٢) خطة هورفيتس الاقتصادية نشرت بنصها الكامل في « **دافار** » ، ٢٠/١١/١٠٧٩ .

(١٣) **المصدر نفسه** .

(١٤) انظر : خطاب وزير المالية ، هورفيتس امام الكنيست ، عند تقديم مشروع الميزانية ، « **هآرتس** » ، ٢٦/٢/١٩٨٠ .

(١٥) **المصدر نفسه** .

(١٦) « **هآرتس** » ، ٢٨/١/١٩٨٠ و ٢٦/٢/١٩٨٠ .

(١٧) **المصدر نفسه** .

(١٨) من مقابلة مع هورفيتس في « **يديعوت احرونوت** » ، ٧/١٢/١٩٧٩ .

(١٩) « **هآرتس** » ، ٢٤/٢/١٩٨٠ .

(٢٠) من مقابلة مع هورفيتس في «هآرتس» ، ١٨/١/١٩٨٠ .

(٢١) من مقابلة مع احد اصحاب مجمع « امكور » يغئال هورفيتس في ملحق « **دافار** » ، ٧/١٢/١٩٧٩ .

(٢٢) **المصدر نفسه** .

(٢٣) يسرائيل كرغمان في « **يديعوت احرونوت** » ، ٣/٢/١٩٨٠ .

(٢٤) راجع المصدر رقم (٢١) اعلاه .

(٢٥) « **دافار** » ، ١٥/١/١٩٨٠ .

(٢٦) من مقابلة مع ابرز اعضاء المركز الزراعي والحركة الكيبوتسية في « **دافار** » ، ٢٨/١٢/١٩٧٩ .

(٢٧) **المصدر نفسه** .

(٢٨) راجع المصدر رقم (٢٠) اعلاه .

(٢٩) راجع المصدر رقم (٢٦) اعلاه .

(٣٠) أنظر المعطيات حول الصادرات الاسرائيلية لسنة ١٩٧٩ في « **دافار** » ، ١٥/١/١٩٨٠ .

(٣٣) من مقابلة مع مدير عام وزارة المالية يعقوب نئمان في « **معاريف** » ، ١٥/٢/١٩٨٠ .

(٣٣) **المصدر نفسه** .

(٣٤) « **دافار** » ، ١٣/٢/١٩٨٠ .

(٣٥) على « **همشمار** » ، ١٢/٢/١٩٨٠ .

المقدم الطيار حسين عويضة

المساعدات الخارجية وأثرها على نمو سلاح الجو الاسرائيلي *

اذا كانت طاقات وامكانات اسرائيل الذاتية هي المسؤولة عن تحقيق جانب من الانتصارات والانجازات التي حققها سلاح الجو الاسرائيلي منذ تأسيسه في عام ١٩٤٨ . ولحد الان فإن المساعدات الخارجية التي تلقاها هذا السلاح طوال السنوات الـ ٣٥ الماضية لعبت دورا بارزا وهاما وفعالا في حياته ، وكانت مسؤولة عن تحقيق الجانب الآخر من انجازاته وانتصاراته التي حققها في المعارك التي خاضها ضد اسلحة الجو العربية في المنطقة . من هنا يجب ان نفهم انه لولا ضخامة هذه المساعدات لما تمكنت قيادة هذا السلاح من وضع مخططاتها ومشاريعها التدريبية والعملياتية موضع التطبيق والتنفيذ بهذا التطرف والجرأة والاسلوب الناجح .

ففي اعقاب الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى اتجهت سياسة وزارة الدفاع الاسرائيلية الى اقامة امتن وأوثق العلاقات بالصناعات الجوية الغربية ، وعلى الاخص بالصناعات الجوية التابعة للدول الغربية الثلاث (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة) المتقدمة صناعيا وعلميا وتقنيا ؛ حيث ظلت قيادة السلاح تطمح الى ضم ما تنتجه هذه الصناعات من طائرات ومعدات وتجهيزات جوية متطورة . فقد تمكنت اسرائيل ، عبر الجهود التي قامت بها المؤسسات والمنظمات الصهيونية في العالم ، من تتويج محاولاتها وجهودها الرامية الى اقامة اوثق العلاقات مع هذه الصناعات الغربية ، حيث اصبحت هذه العلاقات ، فيما بعد ، احدى الركائز الهامة في استراتجية سلاح الجو الاسرائيلي . ومما ساعد وسهل نجاح المؤسسة العسكرية الجوية الاسرائيلية في هذا المجال ، التوافق التام بين اهداف المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في المنطقة واهداف كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، التي كانت تقوم على اساس انتهاج سياسة جديدة تدعو الى التنسيق فيما بينها (عسكريا وسياسيا واقتصاديا) وبين الدول المحلية التي كانت تتبنى مواقف ومشاريع شبيهة بتلك التي كانت هذه الدول الغربية تتبناها .

---

* فصل من كتاب « سلاح الطيران الاسرائيلي » ، الذي سيصدر للكاتب عن مركز الابحاث .

ففي البداية ضمنت منظمة الهاغاناه تبني وتأييد القيادة العسكرية البريطانية في فلسطين لمشاريعها الداعية لاقامة سلاح للجو ، فأمدتها بالطائرات والتجهيزات والمساعدات الفنية المطلوبة ، كما قامت بتسليمها عدة مطارات عسكرية رئيسية في فلسطين للافادة منها . ولكن هذه العلاقة لم تستمر طويلا بسبب انسحاب القوات البريطانية من فلسطين ، وبسبب المشاكل المالية التي كانت تتعرض لها الامبراطورية البريطانية آنذاك ، واضطرار بريطانيا ، في اوائل الخمسينات ، الى تسليم تركتها في منطقة الشرق الاوسط الى الولايات المتحدة . لهذا اتجهت وزارة الدفاع الاسرائيلية (التي تشكلت بعد تأسيس دولة اسرائيل) في اعقاب تأسيس الدولة الى توطيد علاقاتها بوزارتي الدفاع والخارجية الاميركيتين وبكبار المسؤولين والسياسيين في البيت الابيض والكونغرس الاميركي وبكبار العسكريين في القيادات الجوية والبرية والبحرية الأميركية ، في محاولة للحصول على احدث الطائرات والتجهيزات الجوية التي كانت تضمها الترسانات الجوية الغربية (البريطانية والفرنسية والاميركية) آنذاك ، ولضمان مصادر ثابتة ودائمة تستطيع مد سلاح الطيران الاسرائيلي بما يحتاجه من طائرات وتجهيزات جوية في المستقبل .

لكن اسرائيل لم تحقق ما كانت ترجوه من الولايات المتحدة عبر العلاقات الودية التي كانت تربطها بها ، بسبب تبني واشنطن سياسة متوازنة (حسب ادعاء المصادر الاميركية) في منطقة الشرق الاوسط ، تقضي بعدم تزويد اسرائيل ، بصورة مباشرة ، بالاسلحة ذات الطبيعة الهجومية . لذلك اتجهت الحكومة الاسرائيلية الى فرنسا في سبيل الحصول على السلاح منها ، في الوقت الذي كانت تسعى فيه للحصول على الاسلحة والطائرات والمعدات الجوية من مصادر اوروبية اخرى .

ان المساعدات الخارجية التي تلقاها سلاح الجو الاسرائيلي يمكن تقسيمها الى اربعة ابواب رئيسية هي :

أ ـ المساعدات البريطانية : ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨ .

ب ـ المساعدات الفرنسية : ١٩٥٤ ـ ١٩٦٨ .

ج ـ المساعدات الالمانية الغربية : ١٩٤٨ ـ ١٩٦٥ .

د ـ المساعدات الاميركية : ١٩٤٨ ـ ١٩٧٥ *

وما دمنا بصدد المساعدات الخارجية ، يجدر بنا تذكر ان ٩٠٪ من المساعدات العسكرية الجوية التي حصلت عليها الاسلحة الجوية في دول منطقة الصراع العربي ـ الاسرائيلي جاءت من مصادر اميركية وسوفياتية وبريطانية وفرنسية . اما المساعدات التي تلقاها سلاح الجو الاسرائيلي ، فكانت جميعها من مصادر غربية : ٩٠٪ منها جاءت من مصادر فرنسية واميركية ، على عكس اسلحة الجو العربية التي لجأت الى تنويع مصادر سلاحها ، وجعلها شرقية وغربية في آن واحد ، (انظر الجدول التالي)[١] .

---

* هذا البحث يتناول البنود الثلاثة الاولى . وفي بحث لاحق سنتناول البند الرابع . اما المساعدات التي قدمتها تشيكوسلوفاكيا في عامي ١٩٤٨ـ١٩٤٩ ، فقد افردنا لها فصولاً خاصة في الكتاب المشار اليه آنفاً .

الدولة* المصدرة	١٩٥٠_١٩٥٤ المعدل السنوي (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية	١٩٥٥_١٩٥٩ المعدل السنوي (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية	١٩٦٠_١٩٦٤ المعدل السنوي (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية	١٩٦٥_١٩٦٩ المعدل السنوي (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية	١٩٥٠_١٩٦٩	
									المجموع العام (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية للمجموع العام
الولايات المتحدة	٧	١٨,٩	٣٥	١٧,٦	٢٢	١٢,٢	١٣٩	٣١,٢	١٠١٠	٢٣,٥
الاتحاد السوفياتي	-	-	٧٨	٣٩,٢	١٠٤	٥٧,٨	٢١٣	٤٧,٩	١٩٧١	٤٥,٨
فرنسا	٤	١٠,٨	٤٠	٢٠,١	٣٦	٢٠,٠	٢٠	٤,٥	٤٩٨	١١,٦
بريطانيا	٢٠	٥٤,١	١٥	٧,٥	١٤	٧,٨	٥٧	١٢,٨	٥٣٥	١٢,٤
دول اخرى	٦	١٦,٦	٣١	١٥,٦	٤	٢,٢	١٦	٣,٦	٢٩٠	٦,٧
المجموع العام	٣٧	١٠٠	١٩٩	١٠٠	١٨٠	١٠٠	٤٤٥	١٠٠	٤٣٠٤	١٠٠

* الدول الرئيسية المصدرة للسلاح الى دول منطقة الشرق الاوسط ، حيث شكلت الطائرات والمعدات والتجهيزات الجوية الاخرى القسم الاكبر منها .

وهكذا يمكن تقسيم المساعدات الخارجية الى اربعة ابواب رئيسية هي :

أ ـ المساعدات البريطانية ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨

لعبت بريطانيا دورا هاما في تأسيس النواة الاولى لقوة جوية يهودية في فلسطين فيما بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٨ ، فكانت اول دولة دربت طيارين وفنيين يهوداً من فلسطين ، وكان ذلك في خلال الحرب العالمية الثانية ، عندما الحقت بخدمة قواتها المسلحة يهوداً فلسطينيين بلغ عددهم ، حسب المصادر الرسمية للهاغاناه ، ٢٧,٠٠٠ رجل . اما بعد الحرب ، فكانت اول من امد القوة اليهودية (التي كانت وقتها خاضعة للهاغاناه) بطائرات خفيفة للتدريب الابتدائي من نوع (اوستر) . كما كانت اول من قدم لها المطارات لاستخدامها قواعد جوية لها .

اما بعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين في عام ١٩٤٨ ، فقد سمحت بريطانيا للعديد من الطيارين والفنيين البريطانيين بتقديم المشورة الفنية الى القائمين على سلاح الجو الاسرائيلي ؛ حيث تشكلت وقتها منظمة سرية ، ضمت في صفوفها طيارين وضباطاً وفنيين بريطانيين واميركيين ويهوداً وطيارين بيضاً من دولة جنوب افريقيا ، قامت بشراء الطائرات والتجهيزات الجوية الاخرى من الاسواق البريطانية والاميركية والفرنسية والاوروبية (الشرقية والغربية) ، ومن ثم نقلها الى اسرائيل[٢] . كما قام افراد هذه المنظمة بشراء طائرات بريطانية من القاذفات المقاتلة بعيدة المدى من نوع « موسكيتو » (MOSQUITOE) ومقاتلات من نوع« سبتفاير ـ ٩» (SPITFIRE— 9) ، وقاموا بتجميعها في قواعد جوية كانت تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني[٣] .

ومن جهة اخرى ، شكلت الطائرات والمعدات وقطع التبديل الجوية الخردة التي خلفها سلاح الطيران الملكي البريطاني وراءه في القواعد الجوية التي تخلى عنها للهاغاناه في فلسطين ، الاساس الذي قام عليه سلاح الجو الاسرائيلي ، كما ساعدت ، الى حد كبير ، الاجهزة الفنية في هذا السلاح ، ومكنتها من امتلاك القدرة على اصلاح كافة القطع والطائرات التي تتطلب اصلاحات رئيسية في المستقبل[٤] .

وفي عام ١٩٥٠ كان سلاح الجو الاسرائيلي يمتلك اكثر من ٣٠ نوعاً من الطائرات من طرازات مختلفة ، وهذه بحد ذاتها كانت مشكلة رئيسية لاجهزة الصيانة في السلاح وللجان المشتريات ، كما انها اوجدت صعوبة للحصول على قطع الغيار لكل هذه الانواع المختلفة . لذلك قررت قيادة السلاح الاستغناء عن العديد من هذه الطائرات ، في الوقت نفسه الذي قررت فيه الابقاء على الطائرات التي تحتاجها لمهام العمليات القتالية والتدريب ، وكانت في معظمها بريطانية الصنع ، حيث شكلت العمود الفقري للسلاح آنذاك [٥] كما ان قيادة السلاح قررت شراء المزيد من الطائرات الحديثة التي كانت الصناعات الجوية قد انتجتها ودخلت الخدمة الفعلية مع عدد من الاسلحة الجوية في العالم .

ظلت العلاقة بين بريطانيا واسرائيل ، حيال موضوع تقديم التجهيزات البريطانية الى سلاح الجو الاسرائيلي ، غير ثابته وغير منتظمة وتتم بأسلوب غير مباشر ؛ اي عن طريق الوسطاء او طرف ثالث . ولم تنتظم هذه العلاقة الا في ١٩٥٣/٢/١٠ ، عندما اعلن ، بصورة

رسمية ، عن توقيع اول صفقة رسمية للسلاح تتّم بين الدولتين ، تحصل اسرائيل بموجبها على اول نوع من الطائرات النفاثة المقاتلة ، حيث تضمنت هذه الصفقة ، التي بلغت قيمتها الاجمالية ٤٢٠ الف جنيه استرليني (سعر سياسي) ، على ١١ طائرة مقاتلة من نوع « ميتيور ـ ف ٨ » وطائرتين للتدريب من نوع « ميتيور ـ تي ٧ » [٦] . وقد تطلبت هذه الطائرات التي تم سحبها من الاسراب البريطانية بعض الاصلاحات الرئيسية ، لذلك قامت شركة « جلوستر » البريطانية الصانعة لها باجراء الاصلاحات اللازمة عليها ، حيث قامت بتجهيزها بمقاعد جديدة للطيارين (EJECTION SEATS) من نوع « مارتن بيكر ماركة ٢ » (MARTIN BAKER MK. 2) . كما جهزت طائرات التدريب من ذوات المقعدين من الطراز نفسه بعدد منها ، وهو شيء لم تكن هذه الطائرات قد جهزت به اصلاً ؛ يضاف الى ذلك تجهيز هذه الطائرات بجهاز لسحب الهدف الجوي ، وهو عبارة عن منطاد مخروطي الشكل يثبت بسلك طوله ١٠٠ ـ ١٥٠ مترا في مؤخرة الطائرة لتدريب الطيارين على استعمال رشاشات الطائرات في الرمايات من الجو للجو . وفي حزيران ١٩٥٣ تسلم سلاح الطيران الاسرائيلي اول مجموعة من الصفقة وكانت عبارة عن اربع طائرات تدريب من ذوات المقعدين طراز « ميتيور ـ تي ٧ » . وفيما بين ١٩٥٣/٨/٢١ و١٩٥٤/١/١٧ تسلم السلاح بقية الطائرات من تلك الصفقة ، وكانت عبارة عن ١١ طائرة مقاتلة من نوع « ميتيور ـ ف ٨ » ؛ ثلاث منها كانت قد اعدت في الاساس لحساب سلاح الطيران المصري ، الذي سبق له أن تعاقد على شراء عدد من هذه الطائرات ، لكن الحكومة البريطانية قامت بتسليمها الى سلاح الطيران الاسرائيلي ، نظرا لتردي العلاقات بينها وبين مصر بسبب مواصلة قواتها المرابطة في القواعد البريطانية في قناة السويس ورفضها الانسحاب منها بالاضافة الى الموقف البريطاني من الصراع العربي ـ الاسرائيلي[٧] . وفيما بعد تسلم سلاح الجو الاسرائيلي طائرتي تدريب من الطراز نفسه من سلاح الجو البلجيكي الذي كان يستخدم هذا النوع من الطائرات ، مع زيادة في سرعة التسليم . ففي تلك الفترة كان سلاح الطيران الاسرائيلي يشكو من نقص في المقاتلات النفاثة . لذلك تقرر تسليمه العدد المطلوب من طائرات التدريب بالسرعة الممكنة ، للاسراع في تدريب الطيارين واعدادهم وتحويلهم لقيادة الطائرات المقاتلة النفاثة . فطائرات « ميتيور » بنموذجيها « تي ـ ٧ » المعد للتدريب و « ف ـ ٨ » المقاتل ، كانا من احسن نماذج طائرات التدريب لتحويل الطيارين الى قادة للطائرات المقاتلة النفاثة الحديثة . وفي خلال عامي ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ تسلم سلاح الجو ٩ طائرات اخرى من بريطانيا من نوع « ميتيور ـ ف ر ٩ » ، وهي طائرات مقاتلة مجهزة بوسائل الاستطلاع والتصوير الجوي[٨] . وفي الفترة بين شهر ايلول ١٩٥٦ وآذار ١٩٥٨ ، تسلم سلاح الجو ما تبقى من صفقة طائرات « ميتيور » من بريطانيا ، وكانت عبارة عن ٦ طائرات من نوع « ميتيور ـ ن ف ١٣ » مجهزة برادار في مقدمتها يساعد على كشف وتحديد مواقع الطائرات المعادية المنوي اعتراضها في القتال الليلي[٩] .

وهكذا كانت طائرات الـ « ميتيور » آخر صفقة طائرات تعقدها اسرائيل بصفة رسمية

---

* مقاعد « مارتن بيكر » هي من صنع بريطاني ، وتعتبر احسن المقاعد المقذوفة المستخدمة في الطائرات الحربية في العالم . وقد انتج منها حتى الان النماذج التالية : ١ ـ نموذج ٢ ونموذج ٣ ونموذج ٤ ، وبلغ الرقم المنتج ماركة ١٠ . وتواصل الشركة تطوير المزيد منها (**ملاحظة** : كلما ارتفع رقم النموذج ازدادت التحسينات في المقعد) .

مع بريطانيا طوال سنوات الصراع وحتى الان ، كما انها كانت آخر طراز من الطائرات البريطانية الصنع تعمل في سلاح الجو الاسرائيلي طوال سنوات الصراع ايضا .

لقد حاولت اسرائيل تركيز اهتمامها ، في الحصول على السلاح ، على الجانب البريطاني ، خصوصاً بعد تردي العلاقات بين بريطانيا والعرب وتوقيعها اتفاقية الجلاء عن منطقة القناة في عام ١٩٥٤ وانسحاب قواتها من المنطقة نهائيا في بداية ١٩٥٦ . لكن اسرائيل تلقت رداً سلبيا من بريطانيا في اثناء الزيارة التي قام بها شمعون بيرس الى لندن في عام ١٩٥٥ (وكان وقتها يشغل منصب المدير العام لوزارة الدفاع الاسرائيلية ورئيس البعثة الاسرائيلية لشراء السلاح) واجتماعه بوزير الدفاع البريطاني آنذاك السيد سلوين لويد ، حيث ابلغه الوزير ان بريطانيا لا يمكنها ، لاعتبارات سياسية ، ان تقدم لاسرائيل اسلحة هجومية يمكن ان تسيء لعلاقاتها مع الدول العربية وان تؤثر على موازين القوى في المنطقة . لقد ظلت هذه السياسة المرتكز الذي قامت عليه السياسة البريطانية طوال سنوات الصراع وحتى الان ، وان كانت قد اضطرت في بعض الحالات الى الخروج عن هذه القاعدة في محاولة منها المحافظة على ميزان القوى من جهة ، ومواجهة صفقات السلاح التي كانت تتلقاها بعض دول المواجهة العربية من الاتحاد السوفياتي من جهة اخرى . وعليه ، فإن سلاح الجو الاسرائيلي لم يتسلم بعد صفقة طائرات « ميتيور » اية طائرات مقاتلة من بريطانيا بعد العام ١٩٥٤ بصورة رسمية ، وان كانت اسرائيل قد تلقت طائرات اخرى من هذا الطراز بصورة سرية . وهكذا يمكن القول بأن المساعدات التي تلقاها سلاح الجو الاسرائيلي من بريطانيا ساعدت الى حد كبير في وضع الاساس لانشاء النواة الفعلية لاسرابه المقاتلة ، كما انها ساعدت اسرائيل على الصمود في وجه هجمات الطائرات العربية في الجولة الاولى من حرب عام ١٩٤٨ ، ومن ثم مكنتها من تحقيق الانتصارات في الجولة الثانية من تلك الحرب . ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا السلاح ظل يعتمد بصورة اساسية على الطائرات المقاتلة البريطانية الصنع حتى العام ١٩٥٤ ، عندما بدأ تسلم طائرات ومعدات جوية من فرنسا . وان كان قد تسلم المقاتلات الليلية في مرحلة لاحقة . الا انه قرر الاستغناء عنها بعد فترة قصيرة من تسلمها ليفسح المجال امام الطائرات الفرنسية الاحدث .

وفيما يلي جدول بالطائرات التي تسلمها سلاح الجو الاسرائيلي من بريطانيا فيما بين ١٩٤٨ و١٩٥٨ :

نوع الطائرة	عددها	سنة استلامها
مقاتلات وطائرات استطلاع جوي ومقاتلات ليلية		
١ سوبر مارين ـ سبتفاير ، نموذج ٩ (SUPERMARINE—SPITFIRE MK. 9) (مقاتلة)	٥٥ ٣٠	١٩٤٨ ١٩٥١_٥٠
٢ ديهافيلاند موسكيتو (DE HAVILLAND MOSQUITO) (قاذفة هجومية / استطلاع بعيدة المدى)	٥٠	١٩٥٠_٤٨
٣ بيوفاتير (BEAUFIGHTER) (قاذفة هجومية)	٤	١٩٤٨

٤ غلوستر ميتيور ـ ف ـ ٨ (مقاتلة) غلوستر ميتيور ـ تي ـ ٧ (تدريب)	١٨	١٩٥٣
غلوستر ميتيور ـ بي ر ـ ٩ (استطلاع)	٧	١٩٥٥ـ٥٤
غلوستر ميتيور ـ ن ف ـ ١٣ (مقاتلة ليلية)	٦	١٩٥٦
GLOSTER METEOR (F. 8) and (T—7), (PR—9), (NF—13)		
طائرات تدريب واستطلاع خفيفة		
٥ ديهافيلان تشبمنك ـ تي ـ ١٠ (DE HAVILLAND CHIPMUNK T—10)	غير معروف	١٩٥٠ـ٤٨
٦ تايغر موث (TIGER MOTH)	١	١٩٤٩
٧ (ايغلت اوستر ـ ٣) (AIGLET AUSTER 3)	٢٥	١٩٤٨
طائرات نقل خفيفة		
٨ ديهافيلاند رابيد (DE HAVILLAND RAPIDE)	٣	١٩٤٩ـ٤٨
٩ افرو انسون (AVRO—ANSON)	١	١٩٤٩

ب ـ المساعدات الخارجية الفرنسية : ١٩٥٤ـ ١٩٦٨

بعد الصعوبات التي واجهتها اسرائيل في الحصول على الاسلحة والمعدات الحربية الجوية من بريطانيا والولايات المتحدة ، ظلت فرنسا الدولة الغربية الوحيدة القادرة على القيام بدور المزود . لكن المسألة لم تكن سهلة ، وقد تطلبت عدة لقاءات مع سياسيين من مختلف الاحزاب الفرنسية ومع مسؤولين في وزارة الدفاع الفرنسية والقصر الجمهوري . فقد كانت فرنسا ، في نظر اسرائيل ، الدولة الوحيدة في العالم التي كان يمكن لها ان تقيم معها علاقات ثنائية للحصول على الطائرات والتجهيزات الجوية لسلاحها الجوي ، وذلك بسبب تعدد الاحزاب السياسية الفرنسية التي كان معظمها يتعاطف مع اسرائيل ، وهو عامل سهل عملية حصول وزارة الدفاع الاسرائيلية على ما تريده من طائرات ومعدات جوية ، خصوصاً ان الحكومة الفرنسية كانت ، على عكس بريطانيا واميركا ، عبارة عن ائتلاف حكومي من عدة احزاب . لذلك كان من السهل على اسرائيل ان تكسب احدها الى جانبها في ذلك الوقت الذي كانت فيه فرنسا قد تخلصت من مشاكلها في الهند الصينية الفرنسية ، وبدأت تواجه المتاعب في دول المغرب العربي ، وعلى الاخص في الجزائر ، في اعقاب تزايد حدة العداء العربي لها .

وهكذا لعبت العلاقات السياسية المتوترة بين العرب والدول الغربية الثلاث (اميركا وبريطانيا وفرنسا) في الفترة بين ١٩٤٨ و١٩٥٦ ، الدور الاساسي في التهيئة امام اسرائيل للحصول على ما تريده من سلاح من الترسانات الغربية ومن فرنسا تحديداً فيما بعد العام ١٩٥٣ . فمنذ عام ١٩٤٨ و بداية العام ١٩٥٤ ظلت صفقات السلاح تتم بين وزارة الدفاع الاسرائيلية وفرنسا عبر وسطاء من طرف ثالث (١٠) . اما في عام ١٩٥٤ ، فقد تغيرت الامور

ودخلت على الموقف في الشرق الاوسط معطيات سياسية وعسكرية جديدة جعلت الحكومة الفرنسية اكثر استعدادا وميلا للاستجابة الى مطالب اسرائيل من السلاح . ففي تلك الفترة كانت الصناعة الجوية الفرنسية قد توصلت الى انتاج انواع متطورة من المقاتلات النفاثة من نوع « اوريغان » و « مستير ٢ » وطائرات النقل العسكري المروحية من نوع « نور اطلس » وطائرات التدريب المتقدم النفاثة من نوع « فوغا ماجستير » ، وجميع هذه الطائرات كانت قد استأثرت باهتمام اسرائيل ودول اوروبية عديدة في حلف شمال الاطلسي . لذلك اجرت وزارة الدفاع الاسرائيلية في عام ١٩٥٤ ، أول اتصال رسمي ناجح لها مع المسؤولين في الحكومة الفرنسية . وكان سلاح الجو الاسرائيلي قد ابدى اهتمامه بطائرتي « مستير ـ ٢ » المقاتلة و « نور اطلس » المعدة للنقل العسكري . وسارت الامور حسب ما ارادته اسرائيل . فعندما تقدمت رسميا بطلبياتها لشراء الطائرات وبعض المعدات الجوية فوجيء الخبراء الاسرائيليون بموافقة وزارة الدفاع الفرنسية على الصفقة بكاملها (١١) . وعلى الفور شكل سلاح الجو الاسرائيلي لجنة فنية للكشف على الطائرات واجراء التجارب الضرورية عليها . لكن حدثت امور لم تكن في الحسبان؛ فعندما عادت اللجنة من فرنسا وقدمت تقاريرها ، تبين للقائمين على سلاح الجو الاسرائيلي ان طائرة « مستير ٢ » هي عبارة عن طائرة معترضة لا قدرة هجومية لها ، فضلا عن ان فيها بعض العيوب الفنية التي تحد من قدرتها على القيام بالمناورات الجوية المطلوبة لمواجهة طائرات الـ « ميغ ١٥ » في القتال الجوي ، وهي الطائرات التي كانت مصر قد بدأت تتسلمها من المعسكر الشرقي (١٢) . ومن حسن حظ الاسرائيليين ان فرنسا (التي ادركت هي ايضا فشل هذا النموذج) كانت قد اوشكت على الانتهاء من تطوير نموذج جديد معدل هو طائرة « مستير ٤ » ارتأت اللجنة فيما بعد انه النموذج الذي يناسبها . ومن جهة اخرى ، تركزت انظار اللجنة على طائرة ثانية قاذفة ـ مقاتلة نفاثة من نوع « اوريغان » ، دخلت الخدمة حديثا مع سلاح الجو الفرنسي ، وهي من انتاج شركة « داسو » ايضا . لذلك عاودت اسرائيل الكرة مرة اخرى ، فأجرت اتصالات مكثفة مع كبار المسؤولين في وزارة الدفاع الفرنسية لالغاء طلبية « المستير ـ ٢ » والاستعاضة عنها بطلبية جديدة تضم طائرات « اوريغان » و «مستير ـ ٤». وبعد شرح الاسباب ، وافقت وزارة الدفاع الفرنسية على تعديل الاتفاق ، وعلى بيع اسرائيل طائرات « اوريغان » . اما بخصوص طائرات « مستير ـ ٤»، فقد ابلغت اللجنة ان موضوعها سيكون قيد الدرس . وبعد فترة وجيزة بدأت اسرائيل تتسلم اول دفعة من الطائرات الفرنسية التي اشتملت على ٢٤ طائرة من نوع « اوريغان » (١٣) ، وهي طائرة قاذفة ـ مقاتلة تبلغ سرعتها القصوى ٦٠٠ ميل / ساعة ، ومسلحة بأربعة رشاشات من عيار ٢٠ ملم ، وبمقدورها حمل قنبلتين وزن كل منهما ٥٠٠ رطل او حاضنتي صواريخ تقليدية في ظروف سيطر فيها القلق والانزعاج على قيادة سلاح الجو الاسرائيلي نتيجة لتوقيع مصر صفقة سلاح ضخمة مع تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٥٤ ، اعتبرتها المراجع العسكرية الدولية اكبر صفقة لشراء السلاح من نوعها تعقدها مصر حتى ذلك التاريخ . فقد عنى ذلك تحولاً خطرا في ميزان القوى في المنطقة ؛ لذلك جهدت البعثة الاسرائيلية الموجودة في باريس ، برئاسة شمعون بيرس لاقناع الفرنسيين بالموافقة على بيع اسرائيل طائرات من نوع « مستير ـ ٤ » ، والاسراع في تسليمها في وقت مبكر . وكان كبار موظفي وزارة الدفاع الفرنسية ، في اجتماعات سابقة ، قد وافقوا من حيث المبدأ على الفكرة . وقد تحددت الطلبية بـ ٢٤ طائرة . لذلك نشطت البعثة في اتصالاتها

لتذليل الصعوبات التي كانت تعترض سبيل الصفقة ؛ فنجحت في تذليل كل ما كان يعترض سبيلها مع الجانب الفرنسي ، إلا واحدة كانت معقدة وتتطلب اتصالات على اعلى المستويات مع الولايات المتحدة . ذلك أن حلف شمال الاطلسي كان قد اوصى على طائرة « مستير ـ ٤ » وتقرر ان تكون الطائرة المعتمدة في دوله . لذلك منح حق الاولوية في الحصول على الطائرة ، ولم يكن باستطاعة الحكومة الفرنسية ان تتصرف بالطائرات دون الرجوع الى قيادة حلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة بالذات التي كانت تمول صفقة الحلف من طائرات « مستير ـ ٤ » . وهكذا طلب من الاسرائيليين الاتصال بالجانب الاميركي للحصول على الموافقة . وفي شهر كانون الاول ١٩٥٥ ، وافق وزير الخارجية الاميركي ، جون فوستر دالاس ، على تسليم الجانب الاسرائيلي ٢٤ طائرة من نوع « مستير ـ ٤ » من الطائرات التي كان مفروضا ان تتسلمها قيادة حلف شمال الاطلسي الجوية (١٤) .

وفي العام ١٩٥٥ ، اثمرت الجهود الاسرائيلية ، وبدأ الجانب الفرنسي في تنفيذ الاتفاق باخلاص وبدقة متناهية . وهكذا شكلت الطائرات بوصولها اول الغيث الفرنسي لسلاح الجو الاسرائيلي (١٥) * . وفي شهر آذار (مارس) ١٩٥٦ هبطت في احد المطارات العسكرية في جنوبي اسرائيل اول دفعة من طائرات « مستير ـ ٤ » ، وكان في استقبالها رئيس الوزراء بن ـ غوريون والسفير الفرنسي في اسرائيل وكبار الضباط العسكريين في قيادتي الجيش والطيران الاسرائيليتين (١٦) . وقد سجل هبوط هذه الطائرات ، مع ما سبقها من طائرات من نوع «اوريغان» ، بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين فرنسا واسرائيل استمرت حتى عام ١٩٦٧ .

وفي عام ١٩٥٦ ، عندما بات متوقعا قيام فرنسا وبريطانيا بالهجوم على مصر ومشاركة اسرائيل في ذلك ، طلب بن ـ غوريون من الفرنسيين تأمين الحماية الجوية للاجواء الاسرائيلية ، على ان يشمل ذلك القواعد الجوية والاهداف العسكرية والاقتصادية الحيوية والمناطق المكتظة بالسكان . وكان بن ـ غوريون وقتها قد ابدى تخوفه من قوة سلاح الجو المصري ، وخصوصاً من قاذفات القنابل الخفيفة من نوع « اليوشن ٢٨ » السوفياتية التي دخلت حديثا في خدمة السلاح بعد فترة قصيرة من بدء تدفق السلاح الشرقي على مصر . وقد بنى تخوفه هذا على اساس انه لم يكن مقتنعا بقدرة سلاح الجو الاسرائيلي على التصدي للقاذفات المصرية التي كان باستطاعة سرب منها (١٢ طائرة) ان يحمل حوالى ٢٥ طنا من القنابل والمواد المتفجرة في طلعة واحدة (١٧)**. بالاضافة الى ذلك ، حصل سلاح الجو الاسرائيلي على مساعدات فنية وتقنية هامة من الفرنسيين قبل اندلاع القتال في حرب ١٩٥٦ ، تضمنت اجهزة ومعدات وقطع تبديل للطائرات ، وكان من بين ما طلبه المسؤولون في السلاح من الفرنسيين ، فيما بعد ، تزويدهم بطائرات نقل عسكرية حديثة من نوع «نوراطلس» الفرنسية ، لضمها الى جناح النقل في سلاح الجو الاسرائيلي الذي كان يضم في صفوفه سربا واحدا من طائرات النقل الاميركية

---

* ذكرت مصادر اسرائيلية ان صفقة طائرات « اوريغان » ، بما في ذلك قطع التبديل للطائرات الـ ٢٤ ، كلفت نحو ١٠ ملايين دولار (**المصدر ١٤** ص ١٩٣) .

** بنى بن ـ غوريون رأيه على اساس امتلاك سلاح الجو المصري ، في خط الطيران الاول ، ١٢ طائرة قاذفة خفيفة سوفياتية الصنع من نوع « اليوشن ٢٨ » حمولة كل منها ٤٥٠٠ رطل (٢٠٤٠ كلغ) . ولما ابدى قلقه من هذه القوة الجوية من القاذفات ، اصر على ان تتولى الطائرات الفرنسية حماية العمق الاسرائيلي .

القديمة نوع « داكوتا سي ـ ٤٧ » [١٨] . ولما كانت هذه المساعدات تتطلب موافقة من الجهات العليا في فرنسا ، فقد تمت الموافقة عليها من قبل رئيس هيئة الاركان العامة ، الجنرال ايلي ، الذي وعد بمواصلة تقديم كافة المساعدات التي يتطلبها سلاح الجو الاسرائيلي ، والتي سيكون باستطاعة فرنسا تأمينها [١٩] . وهكذا كان في حيازة سلاح الطيران الاسرائيلي من الطائرات الفرنسية قبل بدء الحرب العربية ـ الاسرائيلية الثانية (١٩٥٦) ٣٧ طائرة « مستير ٤ » و٣٠ طائرة « اوريغان » و٣ طائرات نقل من طراز «نوراطلس» ، عدا الطائرات الغربية التابعة لسلاح الجو الفرنسي التي اوكلت اليها حماية الاجواء الفرنسية ، والتي كان يقودها طيارون فرنسيون [٢٠] .

وفي اعقاب العدوان الثلاثي على مصر ، توطدت العلاقات اكثر مع فرنسا واصبح بالامكان الحصول على الطائرات والتجهيزات الفرنسية بسهولة . ومع مرور الوقت ، تعدت العلاقات عمليات الشراء الى امور اخرى كان اهمها المساعدات القيمة التي كانت فرنسا تقدمها لتدريب الطيارين والفنيين الاسرائيليين محليا في اسرائيل وفي فرنسا ، بالاضافة الى تقديم المشورة الفنية والتقنية لقادة سلاح الجو الاسرائيلي ، وتزويد القواعد الجوية في اسرائيل بالمعدات والتجهيزات اللازمة لضمان صيانة وتشغيل الطائرات الفرنسية ، كذلك المساعدات الفنية الكبيرة التي قدمتها الصناعة الجوية الفرنسية لمساعدة المسؤولين في وزارة الدفاع الاسرائيلية على اقامة صناعة جوية ناجحة في اسرائيل ، تتمكن مع مرور الوقت من انتاج وتطوير طائرات واسلحة وتجهيزات جوية محليا . وهكذا اصبحت فرنسا الدولة الغربية الوحيدة ، التي تملك صناعة جوية متقدمة ، مصدرا لتجهيز سلاح الجو الاسرائيلي بكل احتياجاته من طائرات ومعدات جوية متطورة وحديثة [٢١] .

لقد كان احد دروس حرب ١٩٥٦ التخلص من الطائرات المقاتلة القديمة (المروحية) واستبدالها بمقاتلات نفاثة حديثة . ولما كان ذلك يتطلب التركيز على اعادة تدريب وتحويل الطيارين على قيادة الطائرات النفاثة ، فقد تطلب تأمين العدد الكافي من طائرات التدريب النفاثة ؛ فاتجهت النية وقتها للبدء في تصنيع طائرات التدريب الفرنسية من نوع « فوغا ماجستير » محليا ، وذلك من اجل خفض تكاليف شراء طائرات التدريب . وقد شجع على تحقيق هذه الخطوة ، المستوى الفني المتقدم الذي وصلت اليه ورشات اصلاح الطائرات « بيدك » التي كانت في حقيقة الامر النواة الاولى للصناعة الجوية الاسرائيلية ، حيث امكن بواسطتها تحقيق الحلم الكبير في انتاج اول طائرة تدريب نفاثة يتم تجميعها وتطويرها في اسرائيل بواسطة اسرائيليين وباشراف الخبراء الفرنسيين . لذلك امكن في عام ١٩٥٨ توقيع الاتفاق مع شركة «بوتيز»(POTES) الفرنسية ، وبعد جهد فني كبير ودعم مالي ضخم تمكن المشروع من اظهار اول انتاج له . ففي ٧ تموز ١٩٦٠ ، عرض في احتفال مهيب النموذج الاول من طائرة « فوغا ماجستير » * حيث قامت بعرض جوي اظهرت فيه مقدرتها على الطيران [٢٢] .

---

* طائرة « فوغا ماجستير » هي طائرة تدريب بمقعدين يمكن استخدامها في مهاجمة الاهداف التكتيكية الصغيرة القريبة ، وهي مزودة بمحركين نوع « نوربميكا ـ ماربور ٢ » ، ويتكون سلاحها من رشاشين عيار ٧,٥ ملم وقنبلتين زنة كل منها ١١٠ ارطال وتبلغ سرعتها القصوى ٤٤٣ ميل / ساعة على ارتفاع ٣٠,٠٠٠ قدم . اما مداها الاقصى على ارتفاع ٣٠,٠٠٠ قدم فيبلغ ٥٧٦ ميلا ، ووزنها فارغة ٤٢٦٨ رطلا ، ووزنها الاقصى ٦٩٧٨ =

لقد ساعد الدعم الفرنسي قبل العام ١٩٥٦ على زيادة قدرات وامكانات سلاح الجو الاسرائيلي ، وساعده ذلك على القيام بدوره وعلى تنفيذ الطلعات الجوية ضد القوات المصرية ، التي كانت منتشرة في سيناء ، بنجاح ، بعد ان كان قادة السلاح ، قبل تسلمهم هذه المساعدات ، لا يتوقعون ذلك . والحقيقة التي يجب عدم اغفالها هي انه لولا الدعم الفرنسي الفعال لما كان باستطاعة الاسراب الاسرائيلية التي كانت تضم في صفوفها مجموعة من الطائرات المقاتلة المروحية القديمة من صنع بريطاني واميركي وعدد محدود من الطائرات النفاثة القاذفة ـ المقاتلة من صنع بريطاني ايضا ، مواجهة الطائرات المصرية ، السوفياتية الصنع ، المتفوقة في سرعتها وفي قدرتها على القيام بالمناورات الجوية في القتال الجوي . لذلك امكن بعد توقف القتال ، وعلى ضوء النتائج والتجارب التي افرزتها الحرب ، وبعد تقييم دقيق للطائرات الفرنسية من طراز « اوريغان » وطراز «مستير ٤أ » ، توسيع نطاق العلاقة مع فرنسا والاقدام على طلب المزيد من هذه الطائرات الحربية والمعدات الجوية ، وهو عامل شجع سلاح الجو على التقدم بطلبية جديدة للحصول على ٤٥ طائرة اخرى من نوع « اوريغان » وعدد آخر من نوع « مستير ٤ أ » . وقد جرى تسليم الاعداد المطلوبة من الطراز الاول في بداية عام ١٩٥٧ ، فمكن ذلك قيادة السلاح من تجهيز اربعة اسراب قاذفة ـ مقاتلة منها . اما بقية طائرات الـ « مستير » ، فلم يتسلمها السلاح الا في اواخر ١٩٥٨ لتبلغ في مجموعها ٥٠ طائرة (٢٣) .

في ضوء الدروس المستفادة من حرب ١٩٥٦ ، ابدى سلاح الجو الاسرائيلي رغبته في استبدال طائراته المروحية القاذفة للقنابل من طراز « ب١٧ » والقاذفة الهجومية من طراز « موسكيتو » القديمة بأخرى نفاثة حديثة . فقد ضمت الترسانة الجوية الفرنسية ايضا طائرة من نوع « فوتور » وهي قاذفة هجومية تكتيكية خفيفة بعيدة المدى وجدها سلاح الجو الاسرائيلي مناسبة له وتتوفر فيها المواصفات المطلوبة * . ففي صيف عام ١٩٥٧ ، اوصت الحكومة الاسرائيلية على ٤ طائرات من نوع « فوتور ٢ ن » و٢٠ طائرة من نوع « فوتور ٢ أ » . لذلك اوفد سلاح الجو الاسرائيلي عددا من طياريه وفنييه للتدرب على الطائرة في مدينة تور بفرنسا (٢٤) . فأنهى الفريق الاسرائيلي تدريبه في خلال عام وعاد الى اسرائيل ، وفي ربيع عام ١٩٥٨ وصلت الطائرات الى اسرائيل (٢٥) . فعززت هذه الطائرات القدرة الهجومية لسلاح الجو ، واصبح باستطاعته ان يهاجم اهدافاً في عمق الاراضي العربية .

= رطلا . ويتم تصنيعها ايضا في المانيا الغربية وفنلندا وعدد من الدول الاخرى ، وهي تعتبر من طائرات خط الطيران الثاني ويطيرها عادة في اثناء الحرب طيارون من القوى الاحتياطية . غير انها معرضة للخطر من قبل الدفاعات الارضية والطائرات المعادية ، نظرا لبطئها وتسليحها الضعيف وقدرتها المحدودة على المناورة .

* طائرة « الفوتور » هي قاذفة للقنابل خفيفة (بمقعدين) مزودة بمحركين من نوع « سينكما اتار ١٠١ » مسلحة بمدفعين رشاشين من عيار ٣٠ ملم ، وبامكانها حمل ٦٠٠٠ رطل من القنابل في داخل الهيكل ، أو ٤٠٠٠ رطل حمولة خارجية . اما مدى عملها التكتيكي فهو دائرة نصف قطرها ٧٥٠ ميلا وسرعتها القصوى تبلغ حوالى ٧١٠ اميال / ساعة . ان طائرة « الفوتور » هي من اثقل الطائرات الهجومية القاذفة المقاتلة التي انتجتها الصناعة الجوية في فرنسا ؛ فيبلغ وزنها فارغة ٢٢,١٥٠ رطلا وحمولتها القصوى ٢٩,٦٨٤ رطلاً . فهذا الطراز يشمل النماذج التالية : (أ) « فوتور ٢ أ » و « فوتور ٢ ب » للهجوم الارضي التكتيكي ؛ (ب) « فوتور ٢ ن» طائرة مقاتلة ليلية ومعترضة نهارية .

وفي نهاية الخمسينات ، اتجهت انظار المسؤولين في قيادة سلاح الجو الاسرائيلي الى تعزيز قدرة السلاح بمزيد من الطائرات المقاتلة والقاذفة الهجومية ، في اعقاب تزويد السوفيات سلاح الجو المصري بطائرات مقاتلة اسرع من الصوت هي « ميغ ١٩ » ،فتقرر على الفور مواجهة هذه الخطوة . لهذا ، اجرى الجانب الاسرائيلي اتصالات مكثفة مع الجانب الفرنسي لاقناعه بالموافقة على تزويد سلاح الجو الاسرائيلي بطائرة من نوع « سوبر مستير ب ٢ » الاسرع من الصوت التي كان سلاح الجو الاسرائيلي يعتبرها ندا للـ « ميغ ١٩ »؛ ذلك أن الطائرتين تتساويان من حيث السرعة والمواصفات الفنية والقدرة القتالية ومدى العمل ، وتتشابهان في الشكل [٢٦]* . ولم يتسلمها السلاح الا في العام ١٩٥٩ ، عندما ضمت هذه الطائرة الى الاسراب العاملة . وهكذا اصبح سلاح الجو يمتلك اول سرب من الطائرات المعترضة القاذفة المقاتلة الاسرع من الصوت . وفي اقل من عام واحد تم تشكيل سرب آخر من هذه الطائرات [٢٧] ، وقد انيطت بهما مسؤولية الدفاع عن الاجواء الاسرائيلية ضد خطر الطائرات القاذفة المصرية والطائرات الاردنية والعراقية القاذفة ـ المقاتلة التي كانت تهدد العمق الاسرائيلي . وهي مسؤولية كانت في السابق تضطلع بها طائرات « مستير ٤ أ » .

وفي اوائل الستينات وجد سلاح الجو الاسرائيلي ان الفرصة اصبحت مؤاتية امامه للحصول على طائرة « ميراج ـ ٣ سي » وهي طائرة معترضة فرنسية حديثة اسرع من الصوت بمرتين ، وتعتبر من الناحيتين الفنية والتكتيكية اكثر تقدما وتطورا من طائرة « سوبر مستير » . والطائرة الجديدة هي ايضا من انتاج شركة « مارسيل داسو » ، التي كانت تجري تجاربها عليها لحساب السلاح الجوي الفرنسي . وفي العام نفسه اوفد السلاح الجوي الاسرائيلي بعثة فنية لاجراء التجارب على الطائرة في فرنسا ، وبعد سلسلة من التجارب والاتصالات تقدمت هذه اللجنة بتقريرها الذي يوصي بضرورة الحصول على هذه الطائرة . لذلك اوصى السلاح على ٢٤ طائرة منها وترك الباب مفتوحا للحصول على ١٤ طائرة اخرى [٢٨] . غير ان التطورات التي حدثت في الجانب المصري ، وسرعة حصول سلاح الجو المصري على طائرة الـ « ميغ ـ ٢١ » التي تبلغ سرعتها ضعفي سرعة الصوت ، جعلت اسرائيل تزيد من حجم طلبيتها من طائرات « ميراج ٣ سي » حتى وصل الرقم الى ٧٢ طائرة [٢٩]**. وفي ١٥ ايار ١٩٦٣ ظهرت ٢٧ طائرة

---

* طائرة « سوبر مستير ب٢ » هي معترضة قاذفة مقاتلة اسرع من الصوت ، بمقعد واحد ، تبلغ سرعتها القصوى ٧٤٣ ميل/ساعة . وهي مزودة بمحرك من نوع « سنيكما اتار ١٠١ جي » وتسليحها يتكون من مدفعين عيار ٣٠ ملم وحمولة خارجية من القنابل والصواريخ تبلغ ٢٠٠٠ رطل . اما وزنها فارغة فهو ١٥،٤٠٠ رطل وحمولتها القصوى ٢٢،٠٤٦ رطلا . وهذه الطائرة هي اول طائرة مقاتلة اسرع من الصوت جرى انتاجها في الغرب وادخلت الخدمة الفعلية مع الاسلحة الجوية لفرنسا ودول حلف شمال الاطلسي .

** طائرة «ميراج ٣سي » هي معترضة لكافة الاحوال الجوية، قادرة على القيام بمهام الهجوم الارضي. وسرعتها القصوى تبلغ ١٤٢٠ ميل /ساعة (٢،٢ ماك) ، ووزنها فارغة ١٥،٥٤٠ رطلا ، وحمولتها القصوى ٢٩،٧٦٠ رطلاً . وهي مزودة بمحرك نوع « سنيكما اتار ـ٩ سي » قوة دفعه ١٣،٦٧٠ رطلاً مع حارق اضافي . على حين يتكون سلاحها في حالة الاعتراض من رشاشين نوع « ديفا » (« DEFA ») عيار ٣٠ ملم وثلاثة صواريخ موجهة جو ـ جو ، وواحد فرنسي نوع « ماترا ٥١٠ او ٥٣٠ » واثنين اميركيين نوع « سايدوا يندر » . اما في حالة الهجوم الارضي فيتكون سلاحها من مدفعين رشاشين ١٢٥ طلقة لكل منهما عيار ٣٠ ملم وقنبلتين زنة كل منهما ١٠٠٠ رطل ، مع خزان وقود اضافي في جسم الطائرة : أو صاروخ موجه جو ـ ارض نوع « نورد ـ أس ـ ٣٠ » يثبت في جسم الطائرة مع قنبلة زنة ١٠٠٠ رطل تحت كل جناح : او خزان وقود اضافي تحت جسم الطائرةوحاضنة =

منها في سماء العرض العسكري الذي جرى في مدينة حيفا بمناسبة ذكرى تأسيس الدولة (٣٠)* وكانت هذه الطائرة في نظر الاسرائيليين اكبر منافس لطائرة « ميغ ٢١ » التي بدأت في خدمة كل من العراق ومصر وسوريا . وقد كشفت المصادر العليمة في تل ـ ابيب ، فيما بعد ، النقاب عن الصعوبات التي واجهتها عملية تصديق وزارة الخارجية الفرنسية على الصفقة وموافقتها على تسليمها في المواعيد التي تم التفاهم حولها في الاساس بين وزارة الدفاع الاسرائيلية ممثلة بشمعون بيرس ، ووزارة الدفاع الفرنسية ممثلة بوزيرها السيد بيير مسمير . فقد اشارت هذه المصادر الى ان وزير الخارجية الفرنسية السيد كوف دي مورفيل كان قد رفض التصديق على الصفقة ، وطالب بالغائها في محاولة منه لعدم اغضاب العرب والتقرب منهم وخصوصا مصر . ولكن الخارجية الفرنسية عادت فغيرت رأيها بعد اتخاذ الجنرال ديغول موقفا مؤيدا لبيع الطائرات لاسرائيل (٣١) ، بدعوى ان المحافظة على ميزان القوى في المنطقة يحتم على اسرائيل الحصول على طائرات متقدمة اسرع من الصوت لمواجهة الطائرات السوفياتية من نوع « ميغ ٢١ » التي سبق للسوفيات ان زودوا بها الدول العربية (مصر وسوريا والعراق) وهي دول تناصب اسرائيل العداء ، خصوصا ان فرنسا هي الدولة الغربية الوحيدة في العالم التي كانت تملك طائرات متقدمة من هذا النوع وجاهزة للخدمة ، والتي بامكانها تقديمها للترسانة الجوية الاسرائيلية . لهذا وافقت الحكومة الفرنسية في عام ١٩٦١ على بيع اسرائيل الطائرات (٣٢) . وهكذا كانت الميراج آخر طائرة فرنسية مقاتلة تحصل عليها اسرائيل من فرنسا قبل فرض الحظر الفرنسي على تصدير السلاح اليها . ومما تجدر الاشارة اليه أن الحكومة الاسرائيلية كانت قد ابرمت اتفاقا مع فرنسا قبل اندلاع القتال في صبيحة ١٩٦٧/٦/٥ بستة اشهر ، تحصل بموجبه على ٥٠ طائرة مقاتلة هجومية متقدمة من نوع « ميراج ٥ د »**، وكان من المفروض ان يبدأ تسليمها الى سلاح الجو الاسرائيلي في نهاية العام

= صواريخ نوع « ج ل ـ ١٠٠ » (JL—100) تحمل ١٨ صاروخا عاديا او ٢٦ صاروخا عيار ٦٨ ملم تحت كل جناح . اما مدى الطائرة على ارتفاعات واطئة بصورة متواصلة فهو دائرة نصف قطرها ٤٩٠ كلم ، وعلى ارتفاعات عالية ـ واطئة ـ عالية دائرة نصف قطرها ٦٤٠ كلم ، وعلى ارتفاعات عالية بصورة متواصلة دائرة نصف قطرها ٧٦٠ كلم، وبامكان الميراج الاستفادة من محرك صاروخي اضافي (Rocket Motor) نوع « سيبر ـ ٨٤٤ » (Sepr 844) قوة دفعه ٣٠٠٠ رطل يثبت في اسفل البدن ليساعد في تقصير مسافة الاقلاع وزيادة سرعة التسلق الى الارتفاعات التي قد تصل الى ٧٥ الف قدم او الى ارتفاع ١٠٠ الف قدم باستعمال مناورة « zoom climb » وهو اعلى ارتفاع يمكنها بلوغه . ولا يستخدم هذا المحرك الصاروخي الا في التجارب والابحاث .

(ملاحظة : بامكان اي طائرة اللجوء الى مناورة « Zoom Climb » ليلوغ ضعف الارتفاع الذي بامكانها بلوغه ، ويختلف ذلك من طائرة الى طائرة . اذ يراعى في ذلك عوامل الوزن وقوة المحرك وشكل الطائرة) .

* اعطيت طائرة الـ « ميراج ٣ سي » التي حصلت عليها اسرائيل التسمية والرمز « ميراج ٣ سي جيه » (Mirage III c J) .

** طائرة « ميراج ٥ د » هي طائرة معترضة مقاتلة هجومية مزودة بأجهزة رادار ومعدات الكترونية حديثة للملاحة الجوية ومهام الاعتراض الجوي . وهي مطورة عن « ميراج ٣ سي » لتساهم بشكل اوسع في المهام الهجومية ؛ اذ بامكانها حمل ٨٨٢٠ رطلا من القنابل والاعتدة الحربية الاخرى . اما وزنها فارغة فهو ١٥,٥٤٠ رطلا وحمولتها القصوى ٢٩,٧٦٠ رطلا ، وسرعتها القصوى تبلغ ١٤٦٠ ميل / ساعة (٢,٢ ماك) ، ومداها في المهام القتالية الهجومية على ارتفاعات واطئة بصورة متواصلة دائرة نصف قطرها ٦٥٠ كلم ، ومداها في الرحلات =

١٩٦٧ [٣٣] . الا ان الحكومة الفرنسية ، وبتوجيه من الجنرال ديغول ، قررت عدم تنفيذ الاتفاق ، وابلغت المندوب الاسرائيلي في باريس ، في ١٩٦٧/٦/٣ ، قرارها الذي يقضي بوقف تزويد الدول الضالعة مباشرة في الصراع الشرق اوسطي بالسلاح وحتى اشعار آخر ، ريثما ينجلي الموقف المتوتر في المنطقة [٣٤] . وفي اليوم نفسه تم ابلاغ القرار للمحافل الدولية ليتم وضعها بالصورة ، نظرا لاهمية الاجراء . وقد بينت المصادر الفرنسية الرسمية ، فيما بعد ، ان سبب ذلك يعود الى الملاحظات التي ابداها الجنرال ديغول للسفير الاسرائيلي صبيحة ١٩٦٧/٦/٤ عندما استقبله في مكتبه ، حيث طالبه بأن ينقل الى تل ـ ابيب تحذيره بأن لا تكون اسرائيل البادئة في اشعال نار الحرب ان هي ارادت استمرار التأييد والدعم الفرنسي لها . وعلى الفور تم ابلاغ وزارة الخارجية الاسرائيلية في تل ـ ابيب الموقف الفرنسي [٣٥] . وعلى الرغم من ذلك تجاهلت اسرائيل القرار وقامت بمغامرتها ، ولم تكن تتصور ان علاقاتها مع فرنسا يمكن ان تصل لهذا الحد ، وهي العلاقة التي استمرت ١٢ سنة متواصلة قبل ذلك ، قدمت خلالها فرنسا لاسرائيل كافة الطائرات والمعدات الجوية المتطورة والمتقدمة بصورة شبه احتكارية ؛ فساعدت بذلك ، الى حد كبير ، على زيادة القدرة القتالية لسلاح الجو الاسرائيلي ووضعته في مصاف الاسلحة الجوية العصرية . وهكذا كانت اسرائيل اكثر الدول في المنطقة تأثرا بالموقف الفرنسي . فقد صدم هذا الموقف القادة الاسرائيليين وهزهم ؛ خصوصاً انه حدث في ظروف بالغة الدقة والحرج ، لا سيما انه حدث عند اتمام اسرائيل استعداداتها للضربة الجوية الاجهاضية . ففي صبيحة ١٩٦٧/٦/٥ تأكد لهم ان فرنسا جادة في موقفها ، وان الحظر اصبح حقيقة واقعة ويشمل ذلك الاسلحةوالمعدات والاجهزة الحربية الثقيلة ، على حين ابقت فرنسا الباب مفتوحا لتزويد اسرائيل بقطع الغيار التي لا تشكل اهمية كبرى فقط . وبعد الحرب فقدت اسرائيل ما قرابته ٢٠٪ من مجموع ما كان لدى سلاحها الجوي من طائرات قبل الحرب . ومما زاد الامور خطورة وتعقيدا عودة التوتر الى جبهات القتال واضطرار الطائرات الاسرائيلية للعودة الى التحليق من جديد في الجو فوق الجبهات ضد العمل الفدائي الفلسطيني والجيوش العربية التي بدأت تعيد تسليح وتنظيم تشكيلاتها المقاتلة بسرعة كبيرة . وكان واضحا وقتها ان حاجة السلاح الى قطع التبديل الرئيسية والطائرات المقاتلة الفرنسية الصنع البديلة ستزداد ، خصوصاً ان طائرات « الاوريغان » و « المستير ٤ أ » و« السوبر مستير ب ٢ » و « الفوتور » اصبحت كلها بحاجة الى قطع تبديل ، نتيجة دورها في حرب حزيران ، وانهماكها من جديد في عمليات هجومية شبه متواصلة على جبهات القتال . لهذا جهدت اسرائيل ونشط كبار المسؤولين فيها من اجل اقناع فرنسا بتغيير موقفها والعودة عن قرار الحظر .

وفي نهاية عام ١٩٦٧ ، وفي اعقاب ثبات سياسة فرنسا الخارجية ازاء الشرق الاوسط واصرارها على خطها الجديد ، اعلنت في ١٩٦٧/١٠/٢٠ رفع الحظر فقط عن دول منطقة الشرق الاوسط غير الضالعة مباشرة في الصراع ، فشمل ذلك عدداً من الدول ومنها السعودية ولبنان والعراق وليبيا [٣٦] . واستثنيت من القرار كل من مصر وسوريا والاردن واسرائيل .

الهجومية التي تتطلب طيراناً على ارتفاعات عالية عند التوجه للهدف ، وواطئة عند مهاجمة الهدف وعالية مرة اخرى عند العودة دائرة نصف قطرها ٨٤٠ كلم . اما مداها في حالة نقلها من مكان الى آخر على ارتفاعات عالية بصورة متواصلة فهو ٤٠٠٠ كلم . اما محركها فهو المحرك نفسه الموجود في الـ « ميراج ٣ سي » .

وظلت اسرائيل تتوقع ان تغير فرنسا موقفها ، وتأملت خيرا عندما صرح ناطق فرنسي في ١٩٦٧/١٢/٨ بقوله : « ان الحظر الفرنسي على توريد السلاح لاسرائيل قد رفع بشكل جزئي ، وان بامكان اسرائيل ان تتسلم صفقات السلاح التي جرى توقيعها قبل فرض الحظر ، باستثناء طائرات الميراج »[٣٧] . الا ان شيئاً من ذلك لم يحدث ، وبدا لاسرائيل انه لن يكون بمقدورها الحصول على الطائرات . لذلك كان عليها ان تقرر في عام ١٩٦٨ احد امرين في ضوء الموقف الفرنسي المتصلب من صفقة « الميراج ٥ » . فإما الغاء الصفقة واستعادة مبلغ الـ ـ ٢٥٠ مليون فرنك فرنسي سبق لها دفعها من اصل قيمة الصفقة ، أو الاقدام على دفع القسط الاخير المتبقي منها على امل ان يتغير الموقف الفرنسي فيما بعد . فاختارت اسرائيل الخطوة الثانية على امل ان تتمكن من الحصول على الطائرات في نهاية المطاف . وقامت في عام ١٩٦٨ بتحويل قيمة القسط الاخير البالغ ٢٥ مليون دولار اميركي من اصل قيمة كامل ثمن الصفقة البالغة ٥٨ مليون دولار[٣٨] . وهكذا ظل الامل يراود اسرائيل بالحصول على الطائرات ، خصوصاً انها كانت تعتمد في ذلك على موقف شركة « داسو » المنتجة للطائرات والتي كانت تحبذ تسليم الطائرات لها ، على الرغم من الموقف الفرنسي الحكومي الرسمي الصريح الذي ظل يرفض تسليم الطائرات . وقد ترتب على ذلك تعرض الحكومة الفرنسية لضغوط محلية من قبل القائمين على الصناعة العسكرية الجوية في فرنسا والمنظمات الصهيونية في داخل فرنسا ، بالاضافة الى الضغوط الخارجية . وحاول القائمون على هذه الصناعة التدخل مباشرة في محاولة لاجبار الحكومة على تغيير موقفها ، فكتب مارسيل داسو الى رئيس الوزراء الفرنسي في شهر شباط ١٩٦٨ ، ملفتا نظره الى ان شركة « داسو » سوف تمتنع عن تسليم الدول العربية طائرات حربية ما لم ترفع الحكومة الفرنسية الحظر المفروض على توريد السلاح لاسرائيل [٣٩] . وقد بين في رسالته ايضا ان الحظر يخفض نسبة ارباح الصناعة الجوية الفرنسية من مبيعات الطائرات بنسبة ١٣٪ ؛ اي بخسارة سنوية تبلغ ٢٥٠ مليون فرنك فرنسي ، وهي قيمة مشتريات اسرائيل من الطائرات الفرنسية سنويا . كما بين ان الضرر لا ينحصر في الامور المالية فقط ، بل يتعدى ذلك الى امور فنية ، وأن ذلك سيفقد الصناعة الجوية في فرنسا الكثير من الخبرات والايدي العاملة الاسرائيلية التي كانت تعمل في هذه الصناعة ، والتي ساعدت نوعا ما على النهوض بها ، كما يهدد مصير نحو ثلاثة آلاف موظف فرنسي يعملون في مصانع انتاج طائرات الميراج على اساس ان معدل انتاجها سيقل عن السابق بسبب الحظر [٤٠] . وقد استمرت الحملة الشديدة على الحظر حتى ١٩٦٨/١٢/٢٩ ، عندما وقع العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت ؛ فخفف هذا الحادث من حدتها ، بل ويمكن القول انه وضع حدا لها . فقد استخدم الاسرائيليون في هجومهم طائرات هليوكبتر من طراز « سوبر فريلون » من صنع فرنسي ؛ فجاءت ردود الفعل الفرنسية على الحادث عنيفة ، خصوصاً ان الطائرات التي استخدمت في الحادث كانت فرنسا قد سلمتها لاسرائيل في ربيع العام نفسه ، لاظهار حسن نواياها تجاهها ولتثبت عدالة موقفها وعدم انحيازها للعرب ، وهو ما كانت الاوساط الصهيونية ترددده[٤١] . لذلك ، وبعد الغارة ، ابلغ رئيس بعثة مشتريات الاسلحة الاسرائيلية في باريس الكولونيل مردخاي ليمون ، ان الحكومة الفرنسية قررت اعادة فرض حظر كلي على تصدير السلاح الى اسرائيل [٤٢] . وهكذا دخلت مسألة طائرات الميراج الـ ٥٠ مراحلها الحاسمة والاخيرة . وفي ١٩٦٩/١/١٣ رفضت الحكومة الاسرائيلية ان يعاد ثمن الصفقة ،

واتخذت موقفها هذا محافظة منها على حقوقها في الطائرات المذكورة ، على امل ان يتبدل الموقف الفرنسي مستقبلاً (٤٣) . وبدا ان اسرائيل لن تتنازل عن حقها ، خصوصاً انها كانت تعلق آمالا كبيرة على طائرات الميراج لمواصلة فرض سيطرتها الجوية على سماء منطقة الشرق الاوسط ، في وقت استمر فيه تدفق السلاح من اكثر من جهة ، ولا سيما الطائرات الحديثة على الدول العربية .

وفي اعقاب الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية الفرنسي جورج بومبيدو لاسرائيل في ١٩٦٩/٧/١٣ ، تقرر اتخاذ موقف فرنسي يتسم باللين والمرونة فيما يتعلق بموضوع طائرات « الميراج ٥ د » ، وقررت الحكومة الفرنسية الموافقة على تدريب ٢٠ طيارا اسرائيليا على قيادة هذه الطائرات في احدى القواعد الجوية في فرنسا . غير ان الاسرائيليين طلبوا من الجانب الفرنسي ، بعد فترة من بدء التدريب على الطائرات ، نقل طياريهم لمواصلة تدريباتهم الجوية في جزيرة كورسيكا ، حيث تشابه التضاريس الارضية ومناخ الجزيرة طبيعة اراضي واجواء منطقة الشرق الاوسط . وبعد موافقة الجانب الفرنسي على الرغبة الاسرائيلية ، تقدم الاسرائيليون بطلب آخر يتمثل بتزويد الطائرات بخزانات وقود اضافية تستخدم عادة لاطالة مدة ومدى طيران الطائرات المقاتلة ؛ الأمر الذي أثار ريبة المسؤولين الفرنسيين . فطائرات « الميراج ٥ د » بامكانها بعد تزويدها بثلاثة خزانات اضافية من الوقود ، سعة كل منها ٢٧٥ غالون ، الطيران لمسافة ٤٠٠٠ كلم . ولما كانت المسافة بين جزيرة كورسيكا واسرائيل هي حوالى ٢٦٠٠ كلم ، شعر المسؤولون الفرنسيون ان الاسرائيليين انما يخططون لتهريب الطائرات الى اسرائيل . ومما ايد شكوك الجانب الفرنسي اقدام الاسرائيليين في ٢٥ كانون الاول ١٩٦٩ على الابحار سرا ، بدون علم الحكومة الفرنسية وموافقتها ، بخمسة زوارق من مرفأ شيربورغ الى اسرائيل ، وهي زوارق كانت قد دفعت ثمنها فيما مضى لكنها عادت ووافقت على التخلي عنها في ١٩٦٩/١١/١٨ لشركة نرويجية ، فتبين فيما بعد ان الصفقة بأكملها كانت لعبة اسرائيلية بارعة للحصول على الزوارق (٤٤) . لهذا قررت الحكومة الفرنسية الغاء الاتفاق مع اسرائيل ، وطلبت سحب الطيارين ، ثم قامت بنزع بعض اجزاء الطائرات المذكورة لجعلها غير صالحة للطيران ووضعتها في المستودعات لتخزينها . وفي ١٩٦٩/١٢/٣١ اعتبرت الحكومة الفرنسية رئيس بعثة مشتريات الاسلحة الاسرائيلي في باريس شخصاً غير مرغوب فيه ، كما انها اتجهت لتشديد الحظر المفروض على السلاح لمنطقة الشرق الاوسط ، وخصوصاً بالنسبة لاسرائيل (٤٥) . وهكذا انتهت قصة طائرات الميراج الخمسين بعد توقيع اتفاق التسوية بين الحكومتين الفرنسية والاسرائيلية في ١٩٧٢/٢/١٥ . وقد نص الاتفاق على اعادة مبلغ ٥٨ مليون دولار لاسرائيل بما في ذلك فائدة ٧٪ تضاف على المبلغ ، فتسلمت اسرائيل من الحكومة الفرنسية ما مجموعه ٧٦ مليون دولار (٤٦) . وهكذا اسدل الستار بصورة نهائية على موضوع طائرات الميراج الـ ـ ٥٠ .

وعلى الرغم من تدهور العلاقات ، فان الحكومة الفرنسية لم تقطع كافة خيوطها مع اسرائيل وابقت الباب مفتوحا للدلالة على حسن نواياها وصحة مواقفها ، واملاً في ان تتحسن العلاقات . ففي اوائل العام ١٩٦٨ سلمت اسرائيل ٨ طائرات هليوكبتر من طراز « سوبر فريلون »(٤٧) لتضاف الى ٩ طائرات من الطراز نفسه تسلمها سلاح الجو الاسرائيلي في

السنوات ١٩٦٣ و١٩٦٥ [٤٨] . بالاضافة الى ٥ طائرات هليوكبتر نوع « الويت ٣ » سلمت له في العام ١٩٦٥ و١٨ طائرة عسكرية طراز « نوراطلس » تسلمها السلاح في اوقات مختلفة ما بين ١٩٥٦ و١٩٦٦[٤٩] .

والجدول التالي يعطي فكرة عن الطائرات التي تسلمها سلاح الجو الاسرائيلي من فرنسا فيما بين ١٩٥٤ ـ ١٩٦٨ :

نوع الطائرة	عددها	سنة تسلمها
مقاتلات		
١ ـ « داسو اوريغان م د ـ ٤٥٠ » (DASSAULT OUREGAN M.D-450)	١٥	١٩٥٥
	٤٥	١٩٥٦
٢ ـ « داسو مستير ٤ أ » (DASSAULT MYSTERE IV A)	٢٤	١٩٥٥
	٣٦	١٩٥٦
٣ ـ « داسو سوبر مستير ب ٢ » (DASSAULT SUPER MYSTERE B.2)	١٢	١٩٥٩
	١٢	١٩٦٠
٤ ـ « برتير . فوغا ماجستير » * (POTEZ FOUGA MAGISTER)	٢٢	١٩٥٩
٥ ـ « سودافييشن فوتور ٢ أ و٢ ن » (SUD-AVIATION VOUTOUR II a.nd IIN)	٢٤	١٩٥٨
٦ ـ « داسو ميراج ٣ سي جي و٣ إي جي » ** (DASSAULT MIRAGE III CJandIII EJ)	+٧٢	١٩٦٤ – ٦٢
نقل		
٧ ـ « نورد نور اطلس ن ـ ٢٥٠١ » (NORD-HORATLAS N-2501)	٢٢	١٩٦٧ – ٥٤
هليوكبتر		
٨ ـ « ايروسباسيال الويت ـ ٢ » (AEROSPATIALE ALLOUETT II)	٨	١٩٦٠
٩ ـ « ايرو سباسيال سوبر فريلون س أ ـ ٣٢١ » (AEROSPATIALE SUPER FRELON S.A 321)	٥	١٩٦٥
	٨	١٩٦٨
١٠ـ **صواريخ موجهة جو ـ جو** « ماترا ر ـ ٥٣٠ » (MATRA - R - 530)	+٢٠٠	١٩٦٧ – ٦٢

* تم تجميع وانتاج ٨٠ طائرة منها محليا في اسرائيل بموجب الاتفاق الموقع في عام ١٩٥٨ بين الحكومة الاسرائيلية وشركة « بوتيز » الفرنسية .

** حصلت اسرائيل على اكثر من ٧٢ مقاتلة معترضة من طراز « ميراج ٣ سي جي » و « ميراج ٣ إي جي » و « ميراج ٣ بي جي » (تدريب) بين ١٩٦٢ و١٩٦٧ . قدرتها بعض المصادر العالمية بـ ١٠٠ طائرة . تسلمت ٢٤ منها قبل ايام من اندلاع القتال في صبيحة ١٩٦٧/٦/٥ .

وهكذا قدمت فرنسا لاسرائيل ، فيما بين ١٩٥٦ و١٩٦٧ ، اسلحة ومعدات حربية (معظمها لسلاح الجو) بقيمة تزيد عن ١١٢٢ مليون دولار ؛ منها ١٦٣ مليون دولار قيمة اسلحة حصلت عليها اسرائيل في بداية العام ١٩٦٧ (٥٠) ، لعبت هذه الطائرات والمعدات خلالها دورا مهما في تعزيز القدرة القتالية لسلاح الطيران الاسرائيلي ، وتمكينه في صبيحة الخامس من حزيران ١٩٦٧ من تحقيق نصر ساحق وبالتالي مهدت له ومكنته من فرض سيطرة جوية مطلقة على سماء منطقة الشرق الاوسط فيما بين حزيران ١٩٦٧ وتشرين الاول ١٩٧٣ (موعد اندلاع الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة) . وهي السيطرة التي لا زال يتمتع بها حتى يومنا هذا .

جـ ـ المساعدات الالمانية الغربية ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥

منذ تأسيس الجيش الاسرائيلي قرر المسؤولون الاسرائيليون طرق ابواب عواصم الدول الغربية المتعاطفة مع اسرائيل والمنتجة للسلاح ، لبحث امكانية ايجاد عدة مصادر لشراء الاسلحة والمعدات الحربية للقوات البرية والجوية والبحرية ، ومن بين هذه العواصم كانت بون (المانيا الغربية) .

اما بالنسبة لاسرائيل ، فكان امامها اربعة مصادر غربية محتملة تستطيع الحصول منها على السلاح ، وهي : الولايات المتحدة ؛ بريطانيا ؛ فرنسا ؛ المانيا الغربية . فالولايات المتحدة كانت تتردد في اعطاء اسرائيل السلاح بشكل مباشر ، وكانت تفضل ان تقدم مساعدات مالية بدلا من السلاح لتقوم اسرائيل بشراء ما تريده من طرف ثالث ، حتى لو كان السلاح اميركيا . اما بريطانيا ، فكانت هي الاخرى لا تحبذ فكرة ان تصبح مصدراً رئيسياً للسلاح لاسرائيل ، خوفا على علاقاتها مع الدول العربية (مصر والاردن والعراق وامارات الخليج ، وقتها) ، على حين كانت الصناعة الحربية الفرنسية قد عانت الكثير في الحرب العالمية الثانية ولكنها ، بعد اعادة تنظيم امورها ، توصلت الى طرح باكورة انتاج ما بعد الحرب من الاسلحة الثقيلة في الاسواق الفرنسية والاوروبية ، ولكنها ـ كبريطانيا ـ كانت تحاول المحافظة على طرف الخيط في علاقاتها مع العرب ليظل قائما على الرغم من انها كانت تواجه المتاعب والقلاقل في المغرب العربي . لذلك بقي امام اسرائيل مصدر غربي واحد ـ اذا استثنينا السويد المحايدة ـ هو بون التي كانت تحتفظ في اراضيها ، في معسكرات ومستودعات السلاح التابعة للجيش الاميركي والبريطاني ، بكميات هائلة من السلاح البريطاني والاميركي والالماني الذي خلفته الحرب العالمية الثانية ، وعلى الاخص الطائرات والاسلحة الثقيلة الاخرى التي كانت الاسلحة البرية والجوية في اسرائيل بأمس الحاجة اليها .

ففي عام ١٩٥٠ قررت تل ابيب بذل المحاولات لدى الاوساط المسؤولة في بون لمعرفة مدى استعدادها لبيع السلاح لاسرائيل(٥٢)،ولكن سرعان ما تبين للمسؤولين في تل ـ ابيب ان الخطوة جاءت في وقت مبكر جدا بسبب الظروف السياسية التي كانت تمر بالمانيا الغربية آنذاك والتي لم تكن تسمح لها باتخاذ مثل هذه الخطوة . لكن اسرائيل لم تيأس . ففي عام ١٩٥٧ قرر بن ـ غوريون ايفاد شمعون بيرس الى المانيا الغربية لبحث امكانية اقامة علاقات قوية معها تتعلق بشراء الاسلحة على غرار تلك القائمة مع فرنسا ؛ فقابل بيرس عدداً من المسؤولين الالمان ومن

بينهم وزير الدفاع جوزيف شتراوس الذي ابدى حماساً للفكرة[٥٣] . وتقرر في هذا اللقاء ان تدفع المانيا الغربية ٢٠٪ من قسط التعويضات التي كانت المانيا الغربية قد باشرت بدفعها سنويا منذ توقيع اتفاقية التعويضات بين بون وتل ـ ابيب في ١٠/٩/١٩٥٢ ، في شكل معدات واجهزة لدعم الصناعات الحربية التي كانت الصناعة الجوية الاسرائيلية تشكل قطاعا كبيرا منها[٥٤] . وفي عام ١٩٦٠ التقى بن ـ غوريون بأديناور مستشار المانيا الغربية في نيويورك ، فتم في هذا اللقاء وضع المبادىء الاساسية لتزويد اسرائيل بالاسلحة من المانيا الغربية[٥٥] . وهكذا تمكنت اسرائيل ، بعد هذا اللقاء ، من ان تقيم علاقات جيدة ومميزة مع بون . وكانت اسرائيل دائما تواقة لان ترى طرفا ثالثاً اميناً تربطه علاقات قوية بواشنطن ، يوافق على تقديم السلاح الاميركي لها . وكانت قد بذلت محاولات في هذا الخصوص مع كندا الا انها باءت بالفشل . وهكذا اعتبرت وزارة الدفاع الاسرائيلية هذه الخطوة من اعظم الانجازات التي حققتها على صعيد علاقات اسرائيل بدول اوروبا الغربية ، خصوصا ان الاتفاق سيكون له نتائج هامة على مستقبل العلاقات الاسرائيلية ـ الاوروبية من جهة ، والاسرائيلية ـ الاميركية من جهة اخرى . وفي عام ١٩٦١ التقى بن ـ غوريون ، اثناء زيارته باريس ، بجوزيف شتراوس وزير الدفاع الالماني ، وتحدد في هذا اللقاء الاسلوب الذي ستقدم فيه بون السلاح لاسرائيل . وخلال الشهور التي تلت الاتفاق بدأت اسرائيل تتسلم الاسلحة والمعدات والتجهيزات الحربية المطلوبة من المانيا الغربية . وقد جرى نقل هذه الاسلحة والتجهيزات من ميناء بريمن الالماني في اطار الترتيبات السرية التي اتخذت ، وقد اشتملت على ٢٤ طائرة هليوكبتر من نوع « سيكورسكي س ـ ٥٨ » (SIKORSKY S-58) وتجهيزات جوية اخرى لم تحدد انواعها[٥٦] .

ولما كانت اسرائيل لا تكتفي بكمية محدودة ومعينة من السلاح ، فقد ارتأت الحكومة الالمانية طرح الموضوع على البرلمان الالماني لنيل موافقة الاحزاب على الصفقة . غير ان هذه الاحزاب اشترطت الحصول على موافقة الولايات المتحدة ؛ نظرا لان السلاح ، مدار البحث ، هو سلاح اميركي كان من المفروض ان يقتصر استخدامه على دول حلف شمال الاطلسي للدفاع عن اوروبا الغربية . لهذا طار شمعون بيرس الى واشنطن في نيسان ١٩٦٢ ، حيث قابل الرئيس الاميركي جون كنيدي الذي اعطى موافقته[٥٧] ، وفي شهر كانون الاول ١٩٦٢ ، صادق البرلمان الالماني على الصفقة[٥٨] .

لم يسبق ان تسرب اي نبأ عن وجود تعاون عسكري بين اسرائيل والمانيا الغربية قبل اواخر العام ١٩٦٤ ، وظلت عملية توريد السلاح تتم بسرية مطلقة ، الى ان كشفت عنها بعض الصحف الالمانية في تشرين الاول ١٩٦٤ . فقد بينت هذه الصحف ان اسرائيل حصلت من حكومة بون على اسلحة ومعدات حربية تشمل طائرات نقل وهليوكبتر قدرت قيمتها بـ ٢٠٠ مليون مارك الماني بالاضافة الى مساعدة مالية للصناعة الحربية الاسرائيلية[٥٩] . كما سربت جريدة « الكريستيان ساينس مونيتور » في ٢/١٢/١٩٦٤ خبرا مفاده ان بعثة عسكرية اسرائيلية تتابع في السر دورة تدريبية في المانيا الغربية[٦٠] .

وعلى اثر هذه الانباء ، تعرضت حكومة بون لانتقاد عنيف من جانب المعارضة في المانيا ، ومن جانب الدول العربية التي هددت باتخاذ اشد الاجراءات ضد حكومة بون ، ومنها قطع

العلاقات معها والاعتراف بحكومة المانيا الشرقية . وفي هذا الجو المشحون ، ونتيجة للاتصالات التي تمت والضغوط التي مورست ، اضطرت حكومة بون الى التراجع ، لكن بعد فوات الوقت ، وبعد تسليم اسرائيل اكثر من ٨٠٪ من الصفقة .

وفي ١٤ شباط ١٩٦٥ ، ذكرت مجلة « دير شبيغل » الالمانية الغربية بعض التفاصيل عن الصفقة والاسلحة التي تسلمتها اسرائيل ؛ فذكرت انها اشتملت على مجموعة كبيرة من الاسلحة من ضمنها ٦٠ طائرة من مختلف الانواع ، منها طائرات نقل من نوع « نوراطلس » وطائرات هليوكبتر من نوع « يو هـ ـ ا ـ د » وطائرات تدريب من نوع « فوغا ماجستير » وطائرات تدريب ابتدائي واستطلاع جوي من نوع « دوريتر ـ ٢٧ »[٦١] .

وفي ١٩٦٥/٢/١٢ ، اعلنت حكومة بون وقف تزويد دول منطقة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بالاسلحة ، لكنها اضافت انها تنوي تعويض اسرائيل بوسائل اخرى غير عسكرية[٦٢] .

---

(١) انظر كتاب : *«The Arms Trade With The Third World»*, Stockholm International Peace Research Institute (sipri) Paul Elek Limited London (1971), P. 508.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٢٩ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) انظر كتاب : Robert Jackson, *«The Israeli Airforce Story»* london, Tom Stacey, Ltd, 1970, P. 62.

(٦) المصدر نفسه ، ص ٦٣ .

(٧) المصدر نفسه

(٨) المصدر نفسه .

(٩) المصدر نفسه .

(١٠) انظر : Shimon Peres, *« David's Sling »*, Weidenfield And Nicolson, Great Britain, 1970, pp. 45 - 47.

(١١) المصدر نفسه ، ص ٤٨ ـ ٤٩ .

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) انظر المصادر التالية : أ) المصدر نفسه ، ص ٥٤ . ٦٥

ب) Edward Luttwak And Dan Horowitz, *The Israeli Army*, Allen Lane, Penguin Books Ltd, London 1975, P. 124.

(١٤) Shimon Peres, *op. cit* ., p. 60.

(١٥) Luttwak And Horowitz *op.cit* p. 125.

(١٦) Shimon Peres, *op.cit* , pp. 62, 63.

(١٧) Luttwak And Horowitz, *op.cit*, pp. 125, 126

(١٨) Robert Jackson *op.cit*, pp. 77. 78

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٧٨ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٧٧ .

(٢١) انظر المصادر التالية : (أ) كتاب يشعياهو بن فورات واخرين ، « انشاء وتطوير سلاح الطيران الاسرائيلي » ، بيروت دار العودة ، ١٩٧٢ ، ص ، ١٨٧ ، ١٨٨ : (ب) Sipri, *op. cit* pp. 530, 531.

(٢٢) انظر : Shimon Peres, *op .cit*,

p. 129.

(٢٣) Robert Jackson, *op.cit* , pp. 128, 129.

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٠ .

(٢٥) المصدر نفسه .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ١٣٣-١٣٤ .

(٢٧) المصدر نفسه .

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ١٣٤-١٣٥ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٣٥ .

(٣٠) المصدر نفسه .

(٣١) يشعياهو بن فورات ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩٣-١٩٥ .

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ١٩٤-١٩٥ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ١٩٥-١٩٦ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٢٠٣ .

(٣٥) « الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٧ » ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٦٩ ، ص ٨١٣-٨١٤ .

(٣٦) انظر المصادر التالية :

(أ) Sipri, *«The Arms Trade With The Third World 1971»*, p. 264.

(ب) *«The Middle East Record 1967»*, The Shiloah Centre for Middle Eastern and African Studies 1971, p. 63.

(٣٧) المصدر نفسه .

(٣٨) انظر : (أ) Sipri Year Book 1973, *6 World Armaments and Disarmament»* , p. 306.

(ب) يشعياهوبن - فورات وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٦ .

(٣٩) Sipri, op. *Cit* p. 265 .

(٤٠) انظر المصدرين التاليين : (أ) المصدر نفسه . (ب) « الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ » ، ص ٦٢٨ .

(٤١) Robert Jackson, *op.cit., p. 222.*

(٤٢) يشعياهو بن فورات وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٧ .

(٤٣) « الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ » ، ص ٦٢٦ .

(٤٤) « الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩ » ، ص ٦٤٥-٦٤٦ .

(٤٥) المصدر نفسه ، ص ٦٤٨ .

(٤٦) Sipri Year Book 1973, *W. A. and Disarmamant»*, p. 306.

(٤٧) Robert Jackson, *op.cit,* p. 136.

(٤٨) المصدر نفسه .

(٤٩) Sipri *«the A.T.W.T.T. World»*, p. 844.

(٥٠) المصدر نفسه ، ص ٥٣١ .

(٥١) Shimon Peres, *op.Cit* , p. 66 ».

(٥٢) Shimon Peres, *op.cit.*, p. 66.

(٥٣) اللواء حسن البدري وآخرون، «العسكرية الصهيونية » ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، المجلد الاول ، ص ٢٢٩ .

(٥٤) المصدر نفسه .

(٥٥) المصدر نفسه ، ص ٢٣٠ .

(٥٦) Luttwak and Horowitz,*op . cit* p. 194.

(٥٧) حسن البدري وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٠ .

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ٢٣١ .

(٥٩) « الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٤ » ، ص ٢٦٦ .

(٦٠) المصدر نفسه ، ص ٢٦٧ .

(٦١) كراس سلسلة « حقائق وارقام » رقم (٦) ، للدكتور اسعد عبد الرحمن « المساعدات الاميركية والالمانية الغربية لاسرائيل » ، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الابحاث ، بيروت ، تشرين اول (اكتوبر) ١٩٦٦ ، ص ٥٤-٦٥ .

(٦٢) انظر : *«Journal Of Palestine Studies(16)»*, The Institute Of palestine Studies and Kuwait University, Beirut Summer 1975, p. 61.

محمد كامل الخطيب

عالم جبرا ابراهيم جبرا الروائي

مقدمة عامة

يقدم الجنس الروائي ، بشكل عام ، او هو يحاول ان يقدم ، امتلاكا جماليا ومعرفيا للراهن الذي تصدر الرواية اثناءه ـ زمنا ومكانا ـ وللواقع العام الذي يحاول الروائي اكتناه جوهره وتقديم رؤيته عنه وله . قد تستطيع رواية واحدة تقديم مثل هذا الامتلاك المعرفي الجمالي او الوصول اليه ، كما في « الحرب والسلم » لتولستوي ، والاخوة كرامازوف لدوستويفسكي ، وثلاثية نجيب محفوظ : فكل عمل من هذه الاعمال يقدم وجهة نظره في راهن مجتمعه وفي الواقع الانساني العام ، وفي حالة ثانية قد يقدم الكاتب رؤيته للراهن والواقع ، او تملكه المعرفي ـ الجمالي لهما عبر مجموعة من الروايات تقدم عالما موحدا ومتكاملا ، كما في مجموعة اعمال همنغواي او كازنتزاكي أو حنا مينه في الرواية العربية .

أ ـ امتلاك الراهن :

بشكل عام ، تتمثل الرواية ـ او هي تحاول ـ الحركة العامة في مجتمعها وعصرها .

ان الرواية تكاد تكون اكثر الاجناس الادبية حساسية تجاه المجتمع : فالنسيج الروائي ، كشبكة مؤلفة من شخصيات وحوادث ولغة ، انما يشابه نسيج الوجود الاجتماعي في تكونه من العناصر نفسها . شخصيات وحوادث ولغة ، ومن هنا ليس من التعسف ان يجري القارىء تشابها ، بل نوعا من المماثلة بين شخصيات وعلاقات رواية ما وبين شخصيات وعلاقات راهن اجتماعي ما ، خصوصا اذا كانت الرواية تقدم بعض القرائن الدالة ، أو كانت صادرة عن الراهن الذي تجري المشابهة به ومعه. فكثير من الروايات والعوالم الروائية هي نفسها التي تقود الى مثل هذه المشابهة ، لا مشابهة شخصية روائية بشخصية اجتماعية حقيقية ، او مشابهة حدث روائي بحدث اجتماعي حصل فعلا ، بل ان ما يتشابه هو دلالة جوهر الشخصية الروائية ، ونموذجها ، او دلالة جوهر الحدث الروائي ومضمونه ، مع جوهر الراهن والواقع والشخصية الاجتماعية . وحتى لو تركنا نظرية « الانعكاس » جانبا ، فاز النسيج الروائي ، باعتبار أنه يقدم وجودا فنيا له شكل الوجود الاجتماعي ـ الانساني ، هر الذي يقدم اغراء المشابهة .

ان هذه المشابهة من الواقع ـ النسيج الروائي للراهن الاجتماعي والواقع الانساني ، او للنسيج الانساني ، هي الامتلاك المعرفي ، أما الصوغ الادبي ، بما فيه من رموز واستعارات ونسيج وعلاقات شخصيات وطرائق سرد وبناء روائي ، فهو الامتلاك الجمالي للمعرفة التي هي الراهن الاجتماعي ، أو موضوع الجمال . ان الرواية كجنس ادبي ، وكأسلوب كتابة ، تصبح ، ضمن هذا الفهم ، امتلاكا جماليا للوضع الاجتماعي في مستوى أول هو « امتلاك الراهن » ، كما تصبح ، في مستوى ثان ، امتلاكا جماليا ، او مظهرا جماليا للواقع الانساني الشامل . الرواية تصبح المجتمع والعالم مكثفا ، ويصبح الوجود الاكبر كونا مصغرا مثلما تقدم الذرة نموذجا مصغرا للوجود ككل .

ب ـ امتلاك الواقع :

امتلاك الراهن في الرواية هو تقديم الحركة الاجتماعية روائيا . فالرواية مجتمع مصغر أو مقطع من مجتمع : انها ، تحديدا ، شبكة من العلاقات وتتالي الاحداث الروائية . لكن كما للراهن الاجتماعي ـ أي للحالة الاجتماعية ـ جوهره ودلالته وسياقه في الحركة الاجتماعية العامة ، كذلك للرواية ، وللراهن فيها ، دلالتهما وجوهرهما وسياقهما في مفهوم الروائي ورؤيته ككل . ان اشخاصا مختلفين قد يقدمون استنتاجات مختلفة بناء على ظاهرة واحدة ، وكذلك الرواية ، كشبكة علاقات مشابهة لشبكة العلاقات الاجتماعية ، تقدم امكانيات تفسير مختلفة لشبكة علاقاتها وشخصياتها . لكن في حالة الرواية ، كعمل فني يتدخل فيه الخيال والقصد حتما ، هناك شرط اساسي آخر هو أن تكون الرواية « صادقة » .واطلاق صفة الصدق هنا ليس اخلاقي القصد ، بل موضوعي الدلالة ، انه يعني الدقة والتناسق ، بل والمتانة في شبك العلاقات : انه يعني النمذجة الدقيقة للحالات والشخصيات . فالحركة الاجتماعية معطى مباشر وعياني وموثق بالتاريخ : أي انها غير خاضعة للكذب ، وان كانت خاضعة لهوى التفسير . أما الرواية ، فهي بناء اكثر تعقيدا : انها بناء مركب يشيد فوق الواقع واقعا آخر ينمذجه ، انها الواقع الحقيقي مكثفا ومضافا اليه الفن ، الجمال ، محتويا تفسير كاتب الرواية للواقع ، هذا التفسير الذي يقدم في الرواية لا بجملة او مشهد روائي ، بل يأتي عبر نوعية شبكة الحوادث والعلاقات ودلالة مثل هذه النسيج العام . ان هدف العمل الفني ينبثق من العمل الفني نفسه ، والتصوير الصادق للعلاقات الاجتماعية في الرواية هو الذي يشير الى الهدف الذي تتضمنه الرواية ، بل هو اياه ، لان التصوير الصادق للحركة الاجتماعية هو رؤية للحركة الانسانية في اتجاه حركتها ، هو امتلاك معرفي للواقع . والامتلاك المعرفي للواقع هو المستوى الأعمق والأشمل لامتلاك الراهن ، انه جوهر الراهن ودلالته وتفسيره .

تنسج الرواية بناء ذهنيا متمثلا لراهن اجتماعي ، وهي لذلك اكثر تعقيدا من الواقع الاجتماعي : لانها حصيلته وتكثيفه وتفسيره من وجهة نظر مغرضة . ففي الادب عموما ، والرواية منه ، مجال كبير للكذب ، لا بمعناه الاخلاقي ، بل الكذب بمعنى سؤ القصد والتفسير المتأتيين عن اسباب قد تكون ذاتية كضعف موهبة الكاتب ومعرفته ، وقد تكون موضوعية ، كالمصلحة الطبقية . اما عندما يكون الكاتب امينا في تصوير الواقع الاجتماعي ، أي دقيقا في وصفه وفي نقل شبكة العلاقات الاجتماعية بتعقيدها الى الرواية ، ونمذجتها في شبكة علاقات روائية كما في الثلاثية أو الأب غوريو مثلا ، فانه (الروائي) يقدم في هذه الحالة ، لا لنفسه

فقط بل للقارىء ايضا ، امتلاكا معرفيا للواقع ، يقدم معرفة ، ومن هنا يقال . ليس الادب مجرد متعة وشكل متقن ، بل هو معرفة بمعنى . علم .

الواقع وغناه :

معروف ان الواقع شديد التعقيد ، شديد الغنى ومتشابك ، انه كل ، شبكة من التناقضات المؤتلفة التي تصنع وتنسج في صدامها وتآلفها ، في تفرقها وتجمعها ، سيولة الزمن وشكل المجتمع او حالته .و بديهي ان أي تمثل او امتلاك معرفي علمي لهذه السيولة الزمنية الاجتماعية انما يجب ان يكون في سعة تدفق هذه السيولة الزمنية ـ الاجتماعية وفي غناها ، اي يجب ان يغوص ليلتقط الجوهر خلف المظهر ، ان لم نقل : يجب على مثل هذا التمثيل الممتلك للواقع ان يكون في سعة هذه السيولة ـ الحركة وفي غناها وتعقيدها ، في ائتلاف تضادها الواقعي وفي تشابكه . ان الامتلاك الجمالي الحق والرفيع لهذه المعرفة ، في تمظهرها ودلالتها ، هو الامتلاك الامين لتشابكات وتضادات وتعرجات الحركة وتعقيداتها ، اما تجزئة النسيج الاجتماعي وحركته عبر عمل جمالي ناقص ، اي تقديم جانب واغفال جانب آخر من الحركة الاجتماعية او الوضع الاجتماعي ، عن سوء نية أو قلة خبرة ، فهو اخفاق جمالي قبل ان يكون ، او مثلما هو ، اخفاقا معرفيا ، انه عدم ترابط في النسيج وعدم اتساق في اللحن العام : انه تمثال لم يكتمل ، ولوحة تنقصها خطوط والوان . فالشخصيات الاجتماعية الحقيقية ـ مثلا ـ شديدة الاختلاف في بيئتها ومتباينة ، واي عمل روائي لا يظهر هذا التباين وهذا الاختلاف عبر شخصياته الروائية ، او يقدم مجموعة من الشخصيات متشابهة في جوهرها ومظهرها ، لا يخسر صدق معرفته فقط ، بل يخسر كثيرا من قيمته الجمالية . ان اختلاف الشخصيات في الرواية ، ذلك الاختلاف العادل لاختلافها في الحياة ، لا يمنح الرواية الصدق فقط بل يمنحها الجمال كذلك : فالصدق المعرفي في نقل الواقع هو احساس جمالي كذلك ، والصدق الفني في مثل هذه الحالة هو صدق معرفي ، هو المعرفة ، وهذا هو الامتلاك المعرفي ـ الجمالي للحياة في حركتها وموارنها ، بهذا يصبح الجمال والمعرفة وجهي عملة واحدة .

الصفة الاجتماعية ـ الطبقية للشخصية الروائية :

لكل انسان دوره في عملية الانتاج الاجتماعي ، مثلما لكل شخصية روائية مكانها في النسيج الروائي . ان كل انسان يأخذ اهميته في المجتمع من الدور الاجتماعي الذي يقوم به : فالدور الاجتماعي للشخص يتحدد بنقطتين هما .

١ ـ دوره ـ مكانه في عملية الانتاج الاجتماعية ككل .

٢ ـ مدى وعيه لدوره : اي طريقة تفكيره ومفهوماته العامة .

ان الذي يجعلنا نصف شخصية اجتماعية او روائية ما بأنها شخصية برجوازي صغير ـ مثلا ـ ليس مجرد دخلها وعملها (وضعها المادي) ، بل ان الذي يجعلنا نطلق مثل هذه الصفة هو طريقة تفكيرها ، وطريقة حلها للمشكلات ، أي رؤيتها الفكرية ووعيها . واذا كانت الرواية استعارة ادبية ، المشبه به المحذوف فيها هو المجتمع ، والمشبه هو العمل الفني ، اي الرواية (الاستعارة تشبيه حذف أحد طرفيه) اذا كان ذلك كذلك ، فلم لا تطبق على الرواية

مفهومات المجتمع ما دامت مجتمعا مصغرا ، مكثفا ، منمذجا ؟ لم لا نطبق على الرواية مفهومات المجتمع ، ونطلق على شخصياتها صفات شخصياته دون ان ننسى انها فن ينمذج الواقع والمجتمع ، ودون ان ننسى انها « واقع جديد » ومركب فيه من الواقع الحقيقي ـ المجتمع ـ جوهره وروحه ؟

تأسيا على هذه المفاهيم ، تحاول هذه الدراسة ان تعيد بناء عالم جبرا ابراهيم جبرا الروائي ، وعدتها ومواد بنائها في ذلك هي المفاهيم التي تقدمت ، ثم روايات جبرا ابراهيم جبرا التالية :

١ ـ « صراخ في ليل طويل » (١٩٥٥) .

٢ ـ « صيادون في شارع ضيق » (١٩٦٠) .

٣ ـ « السفينة » (١٩٧٠) .

٤ ـ « البحث عن وليد مسعود » (١٩٧٨) .

* * *

١ ـ « صراخ في ليل طويل »

تنتهي رواية « صراخ في ليل طويل » هكذا :

« غير أن الطريق لم تظل خالية طويلا .. ما هي الا فترة قصيرة حتى كانت شوارع المدينة تمتد وتتشعب امامي تملؤها جموع الناس . ولم يكن من العسير علي حين حدقت في عيونهم أن ادرك ان الكثيرين منهم كانوا هائمين على وجوههم ، كما كنت هائما لسنتين مديدتين ، يبحثون عن نهاية لليل طويل وبداية لحياة جديدة »(ص ٩٥) .

واضح ، من خلال الرواية ، ان العلاقة بالماضي (الليل الطويل) وبداية حياة جديدة ، هي قضية جبرا ابراهيم جبرا في روايته الاولى ، فالمسألة كانت وقتها (في الخمسينات) مطروحة سياسيا وأدبيا . كان هناك حركة اجتماعية ، سياسية وادبية ناهضة ، وكان المجتمع ـ وقتها ـ يتفجر ليعاد بناؤه من جديد في كثير من الاقطار العربية ، وكانت العلاقة بالماضي وموروثه احدى المشكلات الاساسية التي واجهت المثقفين العرب آنذاك . فحركة الشعر العربي الحديث ـ مثلا ـ لم تكن إلا بعدا من ابعاد هذا الحوار مع الماضي. واذا كان الشعر العربي الحديث قد اختار رفض الماضي ، وذلك باتباعه طريق الحداثة والقصيدة الجديدة ، فان جبرا ابراهيم جبرا يرفض الماضي كذلك في « صراخ في ليل طويل » ، وذلك بجعله « ركزان » المرأة الشابة بالنسبة الى اختها ، تحرق القصر التاريخي الارستقراطي الذي تعيش فيه وتمزق وثائق الاسرة التاريخية « الاقطاعية » : ان الرمز نفسه يتأكد مرة ثانية برفض أمين العودة الى زوجته التي هجرته منذ عامين : انه بذلك يرفض « النظر الى الوراء » . لكن من يرفض الماضي في هذه الرواية ، وبأي اتجاه وكيف رفض هذا الماضي ؟ لننظر في بناء الرواية ، وفي شخصياتها اولا :

بناء الرواية :

د « صراخ في ليل طويل » بناء القصة القصيرة التي تتكشف في لحظة زمنية محددة ، لا بناء الرواية التي تمتد في الزمن . فالرواية « صراخ ... » تقوم على لحظة زمنية محددة ومكثفة هي : الزمن الذي يستغرقه امين في الطريق الى بيت عناية هانم (المرأة الاقطاعية التي يعمل في كتابة تاريخ اسرتها : آل ياسر) . وفي الطريق يلتقي بعض الاصدقاء ويجلس في المقهى ، وخلال كل ذلك يتذكر و « يسرد » تاريخ حياته ، ومنه نعرف انه (امين) صحافي وكاتب روائي نشأ نشأة فقيرة ، وعندما يصل الى بيت آل ياسر يعرف ان عناية هانم ماتت ، ثم تعرض عليه اختها « ركزان » ذات الخامسة والاربعين (هو في الثلاثين) الزواج ، وكأنها بذلك تعلن تعلقها بالمستقبل ، ثم تمزق وثائق الاسرة؛ هذه الوثائق التي تستخدم في كتابة تاريخها ، وبعدها تحرق القصر ، وعندما يصل امين الى بيته تعود اليه زوجته التي هجرته منذ عامين ، لكنه يرفضها . النقطة المكثفة التي تبنى من خلالها الرواية هي مسير امين الى بيت عناية هانم ، ومن هنا نجد في الرواية مستويين للزمن :

١ ــ المستوى المباشر والحاضر ، وهو المدة الزمنية من قرار أمين الذهاب الى بيت آل ياسر ، ثم عودته وعودة سميه .

٢ ــ مستوى تاريخ حياة امين الشخصية ككل ، وهو مضمن في المستوى الاول؛ لانه يتذكر خلاله . ومستوى الزمن الثاني هنا مستخلص من مونولوجات وتذكرات وحوارات امين في الطريق الى بيت آل ياسر ، وذكرياته في البيت .

اذا كان المستوى الاول للزمن يتسلسل ــ يستغرق ــ عبر نصف يوم تقريبا ، فان المستوى الثاني يمتد عبر ثلاثين عاما هي تاريخ حياة امين ، منذ أن كان طفلا شديد الفقر الى أن صار كاتبا مشهورا .

ان هذا التكثيف للزمن ، وابراز الرواية من وجهة نظر شخصية واحدة ، على الرغم من احتوائها شخصيات اخرى ــ كما سنرى ــ هو الذي جعل الرواية اقرب الى تعريف القصة القصيرة . فتكثيف الزمن عبر « لحظة » قصيرة ، وابراز شخصية محورية واحدة ، في لحظة واحدة ومركزة الحدث حولها ، كل ذلك من ركائز القصة القصيرة ، على العكس من الرواية التي يكون مدارها ــ عادة جماعة ما في مرحلة طويلة نسبيا ، وذلك هو الفصل بين القصة القصيرة والرواية ، لا عدد الصفحات . لكن هذا الكلام لا ينفي ان امين ، كشخصية روائية ، يمثل نموذجا اجتماعيا عاما في مرحلة تاريخية محددة . فمن هي هذه الشخصية ومن وماذا تنمذج ، وما هي علاقتها بباقي الشخصيات ؟

امين : صحافي وكاتب يتحدر من اسرة قروية فقيرة ضاقت بها الحال ، فهاجرت الى المدينة ، وعمل عند تاجر (ابو زوجته سمية فيما بعد) ، ثم يتزوج ابنة احد كبار التجار في البلد ، وبذلك ، وبالوضع المادي الجديد ، فان امين ينتقل الى طبقة جديدة . ان امين خلال الرواية يتذكر الفقر ولا يعيشه ، يصفه من بعيد ، من الذاكرة . وهذه الملاحظة مهمة جدا ستفيدنا في المستقبل حيث ستتذكر شخصيات جبرا الفلسطينية فلسطين دون أن تعيش حياة الفلسطينيين ، ستقدم شخصيات جبرا في المستقبل شخصيات مثل امين ، ومن موقع غناها

ونجاحها الاقتصادي وابتعادها عن اصولها الريفية الفقيرة او ماضيها الفلسطيني.ان امين بذلك،انما ينمذج البرجوازي الصغير ذا الاصول الريفية الفقيرة الذي ظهر على مسرح المجتمع في الخمسينات ثم سيطر في الستينات والسبعينات .

بالاضافة الى امين هناك « فارس » ، وهو رسام ، وهناك « ركزان » وهي سليلة اسرة اقطاعية ، و « دانية » (المرأة الشهوانية) ، « ورشيد » (زوجها) و « وعمر » ، وكلهم في مستوى مادي وثقافي واحد : ميسورون ويعرفون جيدا روبنز ورابلييه وفرجيل ودانتي ، ويقضون الوقت في نقاشات ذكية حول موضوع الجسد والروح ومشكلة الضجر في المدينة ، ولم تكن المشكلة في الخمسينات ملحة بالنسبة للمدينة العربية آنذاك .

ان هذا النوع من الشخصيات الغنية المثقفة والشهوانية في حالة المرأة ، وهذه الحوارات والمناقشات ، ستتحكم ، فيما بعد ، في روايات جبرا ابراهيم جبرا ، ولن ينسج شخصيات واحداث رواياته الا منها كما سنرى ذلك بالتفصيل في رواياته القادمة .

تنمذج شخصية امين ، وباقي الشخصيات الى حد ما ، في هذه الرواية ، ذلك الريفي المتبرجز حديثا في الخمسينات، ذاك الذي كان صعوده آنذاك جزءا من ، وتعبيرا عن ، الصعود الاجتماعي العام لطبقة جديدة تريد أن تزيح « الاقطاع » القديم عن طريقها ، ولهذا فهي ، في احراقها الماضي الموروث وعدم التفاتها الى الخلف ، انما كانت تحرق نمط الحياة القديمة الذي يمثله هذا الماضي وهذا الموروث الذي يمثله قصر آل ياسر وتاريخهم . ان الدعوة الى الحياة الجديدة في هذا السياق التاريخي والاجتماعي دعوة محكومة ومحددة بالظروف التاريخية آنذاك (الخمسينات) . فالحياة الجديدة كانت صعود وسيطرة البرجوازية الصغيرة التي ينمذجها مثقف ريفي كأمين . ولم يكن مجرد تواز شكلي أن تقرن ظهور الشعر العربي الحديث بموضوع هذه الرواية : فالشعر الحديث كان ، مثل « صراخ في ليل طويل » ، تعبيرا عن تحرك اجتماعي عام ، والظاهرة الاجتماعية ــ الادبية تتمظهر احيانا عبر اكثر من حركة سياسية واكثر من جنس ادبي . لقد كان جوهر التحرك الاجتماعي في الخمسينات وما بعدها ظهور وصعود ثم سيطرة البرجوازية الصغيرة مكان « الاقطاع الشرقي » الذي خلخله دخول الغرب (الرأسمالية) حياة المجتمعات الشرقية والعربية . لم يكن عبثا او مصادفة ان كل شخصيات جبرا ابراهيم جبرا في هذه الرواية ــ وفي الروايات القادمة ــ تحمل مفهومات وثقافة الغرب ، والغرب الرأسمالي تحديدا ، في وجه مفهومات الاقطاع والتخلف معبرة عن لحظة الراهن الاجتماعي ــ التاريخي .

إن النقاط المثارة هنا ستجد تفصيلها ، بل ومصداقيتها ، عبر عودتها والتأكيد عليها في روايات الكاتب التالية .

٢ ــ صيادون في شارع ضيق

مثل سابقتها « صراخ في ليل طويل » ، تدور رواية جبرا ابراهيم جبرا الثانية « صيادون في شارع ضيق » ، حول موضوع التخلف او المجتمع العربي المتخلف ، وان كانت الشخصيات مثقفة جدا ، لكن اذا كانت هذه الرواية الاولى مكرسة للهجوم على التخلف من وجهة نظر ريفي متبرجز ومثقف فرد ، فان هذه الرواية الثانية تقدم بيئة بغدادية في اواخر الاربعينات ، مؤلفة

من مثقفين برجوازيين واقطاعيين ، من شعراء سورياليين ودعاة للعودة الى حياة الصحراء ، من مثقفين في اللغة الانكليزية وآباء يرفضون ذهاب البنات الى الجامعة فيحضرون الجامعة (اساتذتها) الى البيت ، وخلال كل ذلك تدور نقاشات وحوارات عالية المستوى حول الشعر والمدينة والصحراء والالتزام والزمن والاساطير اليونانية ، ومن خلال كل ذلك فان جميل فران (شخصية الرواية الرئيسية) يكتشف بغداد ومجتمعها بمفاهيمه وعائلاتـه ونضالـه السياسي . فمن هو جميل فران هذا ، ومن هي باقي الشخصيات التي تنسج شبكة العلاقات والحوادث في الرواية ، والتي تقدم بغداد ، أواخر الاربعينات ؟

تبدأ الرواية بمشهد وصول جميل فران الى بغداد بعد ان احتل الصهيونيون القدس ودمروا منزله ومنزل خطيبته ليلى التي قتلت تحت الانقاض ، لكنها عاشت في ذاكرة جميل (كالفقر في ذاكرة أمين في « صراخ في ليل طويل ») « الصراخ » رمزا ومعادلا لفلسطين . وجميل استاذ في اللغة الانكليزية متخرج من كمبردج ، يعرف الثقافة العالمية جيدا (شأن كل شخصيات جبرا) من الاساطير اليونانية وبوذا مرورا بمايكل انجلو والخيام ووصولا الى برليوز وموسيقاه .

اضافة الى « جميل فران » هناك « عدنان طالب » ، سليل اسرة غنية ، مثقف ، وشاعر له رؤى تدميرية وقصائد سوريالية . كذلك « عبد القادر ياسين » محام وكاتب قصة قصيرة ويساري « له نظرياته في كل امر من امور الحياة من الشعر الى الثورة » (ص ٩٠) . هناك كذلك « توفيق خلف » ، بدوي عشائري هو نقيض الشخصيات المتمدينة المتغربة : انه يرفض المدينة وثقافتها ولا يرضى بأقل من العودة الى الصحراء ، لكن المفارقة في هذه الشخصية انها ــ كذلك ــ مثقفة ، خريجة جامعة تتحدث ــ في موضوعاتها وحواراتها ــ حديث المثقفين إياه ، ومن هنا تبدو دعوتها للعودة الى الصحراء ، وارتداؤها الملابس البدوية وحمل المسدس في تناقض صارخ مع حديثها عن الزمن والحضارة والشرق والغرب : انها شخصية كرتونية تتناقض، في سلوكها وكلامها ، مع الجوهر الذي أراده المؤلف لها . هناك كذلك الشخصيات الارستقراطية . « عماد النفوى » المثقف (بالطبع) والسياسي الرجعي ، وهو والد « سلافة » التي يعلمها « جميل فران » ويحبها . انه يرفض ذهاب ابنته الى الجامعة فيحضر لها المدرس « جفيل فران » الى البيت ليعطيها دروسا في الأدب الانكليزي (لماذا الادب الانكليزي تخصيصا ؟!) . وهناك كذلك السيدة « سلمى الربيضي » خالة سلافة : وهي سيدة صالون غنية ومثقفة ومتحررة تحب « جميل فران » ، وهي زوجة عضو في مجلس الاعيان : انها تشبه سيدات الصالون الاوروبيات المشهورات باهتمامهن بالحفلات والفنون والاداب والعشيق ، وكذلك توجد في الرواية شخصية انكليزية هي « برايان فلنت » المتخرج من جامعة اكسفورد والذي يعمل في البنوك ، وكل تلك الفسيفساء المتشابهة من الشخصيات تأتي لتقدم للمشهد ــ الوضع ــ الاجتماعي التالي :

لقد انتزعني المشهد المثير من خمولي ، مضت النساء ، ومعظمهم يرتدين العباءات السوداء ، ومشين عبر تلك الحركة الدائبة برشاقة عارضات الازياء وهيبة الراهبات . اما في السيارات فقد كان من الممكن رؤية الاذرع الانثوية العارية وهي تستند على الابواب . إما الرجال فلم يكن بينهم من يشبه غيره في الملبس ، فلباس الرأس يتباين ما بين

قبعة وعمامة وعقال بدوي اسود : اما الشباب فيرتدي اغلبهم السراويل والقمصان المفتوحة ، ورؤوسهم حاسرة . كانت العباءة العربية والبدلة الاوروبية تتحركان جنبا الى جنب ، وكانت عربات الخيل تجرى الى جانب سيارات البويك والكاديلاك ، بينما علا صوت اغنيتين مختلفتين على الاقل تنبعثان من جهازي راديو مرفوعين الى اعلى قوتهما فوق ذلك الضجيج كله » (ص ٢٨ ــ ٢٩) . انها حالة المجتمع العربي وقد دخلته الحضارة الحديثة (الرأسمالية) فمزقته ولم تبنه بعد . فالى اين يسير هذا المجتمع في هذه الرواية ؟ والى اين تسير الشخصيات الروائية المختلفة المتشابهة وأية رواية تنسج ؟

تنقسم شخصيات الرواية الى معسكرين متقابلين ، متداخلين هما .

١ ــ معسكر انصار الحياة القديمة (الاقطاعيين) ودعاة العودة الى الماضي في وجه نمط الحياة الوافد .

٢ ــ معسكر اصحاب العقلية الجديدة الداعين الى حياة جديدة .

ومن خلال العلاقة بين هذين المعسكرين تنسج الرواية احداثها وحواراتها لتبدو بمشكلتها وقضيتها الاساسية (والتي هي متابعة لموضوع « صراخ في ليل طويل ») وكأنها تعالج مشكلة المجتمع العربي وهو يتحرك جاهدا للخروج من نمط حياة وعقلية القرون الوسطى ، ويعبر عن ذلك بهتاف المظاهرات في الرواية : « يسقط الاقطاع ــ تحيا الحرية » .

« **جميل فران** » من المعسكر الثاني : معسكر الداعين للحياة الجديدة ، انه ، لكن بشكل اوضح ، « امين » في الرواية السابقة « صراخ ... » ، وهو يحب تلميذته « سلافة النفوي » ابنة « عماد النفوي » احد ممثلي المعسكر الاول ، وحبه لسلافة معادل رمزي لرغبته في تخليص مجتمعه (بتخليص سلافة) من عقلية القرون الوسطى (اب سلافة) . ان علاقة الحب بين سلافة وجميل هي تكثيف رمزي لمنحى حركة ومضمون الرواية ككل ، هذه الحركة المتجهة الى امام ، الى تغيير الحياة ، وربما من هنا اتى الزمن الروائي سرديا خطيا ، انه في اتجاهه الافقي يأخذ اتجاه ومجرى حركة المجتمع في اتجاهه نحو التغيير ، لكن جميل ليس وحده (مثل امين في الصراخ) : ففي معسكره عدنان وحسين واخرون ، وكذلك أبو سلافة ليس وحده مثل عناية هانم في « صراخ ... » . ان الرواية هنا اكثر شمولا ــ ضمن محدودية شخصيتها وتشابهها ــ واكثر تعقيدا : فمع ابي سلافة يقف احمد الربيضي وتوفيق خلف ، في معسكر الرجعية ، وان كان الأخير شهما يرفض سلافة لانها ترفضه . والخلاف في الرواية بين المعسكرين ليس حول سلافة : هل سيتزوجها توفيق خلف الرجعي كما يريد ابوها ، ام يتزوجها المتنور الجديد جميل فران ، ان الخلاف في الرواية ــ ولا نقول الصراع : فليس هناك صراع في الرواية كما سنبين ــ حول المجتمع بوضعه ومستقبله وبنائه ككل : فالمعسكر الاول يريد استمرار الحياة المتخلفة.ومارغبة أبي سلافة تزويجها لتوفيق خلف الا رمز ودلالة لذلك . وتوفيق خلف لا يرضى بأقل من تحطيم المدينة والعودة الى الصحراء على الرغم من انه خريج جامعة يحلل الحضارة العربية ومشكلة الموت والزمن فيها مثل اي مثقف متغرب . اما في المعسكر المقابل ، المتحرر ، فان عدنان يقول ، مخاطبا الانكليزي برايان ، وموضحا الامور وموقف معسكره كما يلي :

« لكننا لم نعد نقبل الامور كما نراها ، هذا ما قاله عدنان لبرايان اثناء احدى جولاتنا في السوق ، فان عدنان يريد برايان فلنت ان يتعرف الى بغداد من الداخل . لا مدينتك الخيالية التي تغص بالشيوخ والحريم ، بل المدينة الحقيقية ، الفقيرة ، المليئة بالناس الذين يجوعون ويحبون ويكرهون ويقتلون ، انت تعرف ما عانيناه خلال قرون . **قرن** هذا هو مفهومنا لأصغر وحدات الزمن ، كافحنا خلال سبعمائة سنة ارضا غير مُعطاء . نعم عندنا نهران عظيمان ، ولكن شبكات الري حطمتها الموجات المتعاقبة من الغزاة حتى انهكت ارضنا ، وتعلم شعبنا ان يقبل عبودية لا نهاية لها . جاءنا حكام من الخارج مع حشودهم ، واكتسحوا البلد ، جلبوا معهم خيرا قليلا وحيوية اقل ، وفي النهاية اوشكت حتى المفاخر التاريخية ان تمحى ، وتقلصت مدينة العباسيين حتى اضحت مكانا قميئا تخنقه من كل انحائه الاجمات التي لا تؤوي سوى الافاعي واللصوص » (ص ٧٠ ــ ٧١) .

وجميل فران يقول عن عدنان **الذي يقول الكلام السابق** : « انه يمثل خمسين مليونا من العرب » (ص ــ ١٦٨) وهو عدد العرب وقت احداث الرواية .

انه جيل جديد يريد حياة جديدة . وثمة تحرك اجتماعي جديد ، فكيف حصل هذا التحرك وكيف تمثل في الرواية بحركة الشخصيات والاحداث ، بحركة المعسكرين المتقابلين المتداخلين في نسيج الرواية ، وبعبارة ثانية : ما هو الاصل والاساس الاجتماعي والموضوعي الذي صدرت عنه الرواية فكانت احد وجوهه واحد تعبيراته ، وكانت جوهره : اي جوهر الاساس الاجتماعي ؟

في الرواية يحدد الخلاف بين المعسكرين وكأنه « صراع » بين الشرق والغرب ، بين عقلية شرقية تقليدية متخلفة وعقلية غربية جديدة متقدمة ، أو بين نمطي حياة : المعسكر الاول يتهم الثاني بأنه يريد جلب قيم الغرب ونمط حياته لتحطيم الشرق ، والمعسكر الثاني يرى فساد الحياة الشرقية ويريد تغييرها ، وعبر هذه الناحية تقارب الرواية مشكلة من اهم مشكلات الحياة العربية الجديدة ومن اهم مشكلات الادب العربي الحديث ، وهي مشكلة لقاء الشرق بالغرب ، لقاء نمط الانتاج ما قبل الرأسمالي بنمط الانتاج الرأسمالي ، او بالغرب الامبريالي ، لكن نمط الشخصيات وموقعها الاجتماعي ــ ضمن الرواية ــ والمرحلة التاريخية التي صدرت فيها وعنها هذه الرواية تجعل اجابتها ــ اجابة الرواية ــ محصورة بالحدود الواردة مسبقا ، وهي حدود الخمسينات ومرحلة صعود البرجوازية الصغيرة وسيطرتها فيما بعد .

ان « صراع » الشرق والغرب يتمظهر في هذه الرواية كصراع بين قيم وتفكير المعسكرين السابقين ، بين قيم القديم وعقليته ونمط حياته ، وبين قيم الجديد وتفكيره وعقليته ونمط حياته . والذي يحمل الجديد او « الغرب » هو البرجوازية المتعلمة التي تعود بأصولها سواء للاقطاع نفسه او لفئات من الفلاحين والبرجوازية المدينية التي تكونت آنذاك ، لكن ، وعلى الرغم من ان الموضوع يبدو « صراعا » ــ وهو في المجتمع العربي صراع حقيقي ولكن ليس في الحدود التي تعينها الرواية ــ فان الحقيقة هي ان شخصيات الرواية متماثلة جوهريا بحيث ينتفي الصراع وفكرته : فتطرف « توفيق خلف » الرجعي هو البعد الآخر لتطرف « عدنان » السوريالي التدميري ، و « عدنان » نفسه « ابن اخ » « عماد النفوي » ، والشخصيات

متماثلة في وضعها المادي وثقافتها . ان كل ذلك يبعد الرواية عن الدرامية والصراع ، ولا صراع بلا صدام بين مصائر وجيوات ؛ لذا يبدو الصراع في الرواية باهتا ، وبرودة الصراع في الرواية ما هي الا انعكاس لبرودة الصراع بين هذين المعسكرين في الرواية والمجتمع معا . فالحقيقة ان البرجوازية كانت وليدة الاقطاع في علاقته بالامبريالية بعد غزوها ، ولم تنم البرجوازية في بلادنا في مواجهة الاقطاع بل كانت حفيدته ، تماما مثلما « عدنان طالب » و « توفيق خلف » حفيدا اسرة اقطاعية على الرغم من مظهرهما المتمرد . لم يحصل صراع في المجتمع بين هاتين الطبقتين ليكون مهدا للصراع الروائي ومولدا له ، ولهذا فان ما يبدو عيبا فنيا في الرواية ــ عدم وجود الصراع ــ انما هو انعكاس للواقع الموضوعي ، ان هذا منح الرواية كذلك تناسقها العام : ذلك انها تعبر عن مجموعة غير منقسمة في جوهرها . من هنا كذلك أتى الزمن الروائي خطيا متطورا نحو الامام ، ومن هنا كذلك نقول ان « صراع » « عدنان طالب » مع عمه « عماد النفوي » كان صراعا بالكلمات وليس بالفعل . والطريف ان عدنان يقتل عمه في الرواية بالكلمات ، وذلك رمز كبير الدلالة وان لم يتقصده المؤلف . ان عدنان ، وبعد ان يخرج من السجن ويحاول الانتحار مع احد اصدقائه في النهر بطريقة تكاد تكون ساخرة ، يأتي الى بيت عمه المريض بالقلب آخر الليل ويخاطبه هكذا : « قلت بعد ان وقفت واخذت اقترب منه : « كنت مريضا طوال حياتك » وانحنيت فوق وجهه المصعوق : « لكنك لم تكن ضعيفا قط ، كنت اقوى مما يجب على الرغم من مرضك . انت النصف الآخر من حياتي الذي صارعته دائما . انت الشر ، القوة التي تقول دائما لا ، الطين ، القذارة ، روث الدهور المحفوظ في ثياب حريرية خلف جدران لا تقتحم ، وسط الاوراد المريضة . انت الظلام والمرض ، انت البلاء واللعنة في حياتنا » (ص ٢٥٣) .

ان مبارزة الكلمات هذه تنتهي بموت العم الاقطاعي على يد ابن اخيه الذي يعيش من ايجارات املاكه ، اي دون عمل انتاجي . ويكون تسويغ المؤلف لحادثة الموت الفجائي بطلقات الكلمات هذه ، ان العم مريض بالقلب ، قد يكون هذا الرمز (مرض القلب) قوي الدلالة عندما يستخدم كدلالة على عجز الاقطاع ، لكنه حتما سيبدو ضعيف الدلالة وهشا في الاستعمال عندما يستخدم كذريعة لموت العم الاقطاعي بعد « بهدلة » من ابن اخ متمرد . لكن العم يموت ، ويقول « عدنان » بعد موت عمه « موت عمي حادث هام ، انه نهاية عهد بأكمله » (ص ٢٥٦) . ويقول « جميل فران » عن هذا العم: « لعله لم ينته تماما ، لكنني اعرف ان هناك حياة جديدة تتفجر ، كما لو ان الصحراء تتحول فجأة الى جنينة ، خضراء بالعشب حمراء بالزهور » (ص ٢٥٦) .

يموت العم فتغلق دائرة ، ويفتح أفق جديد ، وينتظر « جميل فران » انصرام عام الحداد ليتزوج بسلافة ابنته ، فالمسألة باتت مسألة زمن ، ووقت القضاء على الاقطاع وتخليص المجتمع وسلافة منه بات قريبا وتنتهي الرواية هكذا :« خلال الاشهر الطويلة التي تلت ــ تلت موت النفوي ــ وبينما كنا ننتظر ، وبينما امثال عدنان وحسين وتوفيق يقذفون بأنفسهم على صفوف من السيوف السياسية والاجتماعية ، كانت الحدآت والغربان تطير اسرابا ناعقة فوق غياض النخيل التي تعمر أرضا تتجدد ببطء يوما بعد يوم » (ص ٢٦٣) .

ها هو الراهن في الرواية يتغير كرمز او كانعكاس لتغير الراهن في المجتمع ، لكن كيف

يتغير هذا المجتمع ، وفي أي اتجاه ؟ من الذي يغير ؟ ان نمط شخصيات الروائي وشبكة علاقاته وتحديده للاطراف الداخلة في العملية الاجتماعية عن طريق اظهارها في نسيجه الروائي ، ان كل ذلك هو الذي يحدد لنا اتجاه تطور الراهن وتغيره موضوعيا عبر الحدود والاشارات الموجودة في الرواية . لكن لننتظر قليلا حتى نرى باقي الشخصيات في باقي روايات جبرا ابراهيم جبرا ، وعندها ربما نستطيع تحديدا أدق لتخوم واتجاهات العالم الروائي لهذا الكاتب ، هذا العالم الذي هو تمثل للعالم الواقعي من وجهة ، ومن موقع ايديولوجية المؤلف من ناحية ، وفي ظروف تاريخية محددة ومن خلال رؤية فكرية واجتماعية وجمالية محددة من ناحية اخرى .

٣ ــ « السفينة »

بين بيروت ونابولي تسافر السفينة اليونانية « الهركيوليز » في رحلة سياحية ، وعلى متنها شخصيات الرواية : الدكتور فالح حسيب وزوجته لمى : وديع عساف الذي ستوافيه عشيقته الى نابولي : عصام السلمان عشيق لمى : اميليا عشيقة الدكتور فالح ، وشخصيات ثانوية اخرى كالدكتور محمود المسافر للتدريس في احدى الجامعات الاوربية .

« السفينة المسافرة » تعطي بعدا رمزيا هو عدم الاستقرار والبحث ، ان اهتزازها فوق الامواج هو الرمز لاهتزاز الشخصيات وفقدانها قاعدة صلبة تقف عليها ، لكن نوعية ــ ان لم نقل طبقة ــ الشخصيات التي تحملها السفينة او الرواية هي التي تعطي قلق الشخصيات مدلوله ، تعمقه أو تسطحه ، تعطيه بعده الانساني والرمزي او تحوله الى مجرد قلق مرفه (ان صح التعبير) فما هي نوعية شخصيات السفينة ، والى اي وضع اجتماعي تنتمي ، واي قلق هو قلقها ؟

كما في المسرح التقليدي ، وبحسب قواعد ارسطو تتحقق وحدة المكان في هذه الرواية ، فالشخصيات « محصورة » ضمن حيز ضيق هو سفينة في البحر ، وعلى ظهرها ، وكأنما لتروي الرواية ، او لتحققها ، اجتمعت الشخصيات التي عددنا ، والتي تجمعها كلها شبكة علاقة منسوجة من خيوط العشق أساسا . لقد اجتمعت هذه الشخصيات لا بمصادفة بل بترتيب هو اشبه ما يكون « مكائد العشاق » ، فعصام السلمان مهندس عراقي مسافر الى لندن ليلتحق بعمل جديد بعد ان « مل » العمل في بغداد ، على الرغم من دخله الوفير ومكتبه الهندسي المزدهر ، وقد قرر أن تكون رحلته نزهة ، وهكذا سافر بحرا ، فتعرف بذلك عشيقته لمى زوجة الدكتور فالح حسيب وتقنع زوجها بالسفر في الرحلة ذاتها . والدكتور فالح بدوره يقترح على عشيقته الايطالية اميليا ، التي تسكن في بيروت ، الذهاب على السفينة نفسها ، وللسبب نفسه يسافر الدكتور محمود الذي يعشق اميليا من طرف خفي .

هذه الشخصيات التي تربطها شبكة العشق هذه ، المسافرة في رحلة واحدة ، وضعها المؤلف في لحظة شبه درامية : اى في لحظة لقاء ومكاشفة بين بعضها البعض. ومن خلال هذه الرحلة ، وما يحدث على ظهر السفينة ، ينسج المؤلف روايته معتمدا اساسا على تقديم الشخصيات ، وعلى « اصوات » الشخصيات . فمن هي هذه الشخصيات ، وما هي سماتها واوضاعها ، وعلام تدل رحلة السفينة هذه ؟

لنقدم الشخصيات اولا :

١ ــ وديع عساف : تاجر فلسطيني ؛ مثقف جدا ؛ صاحب مغامرات عاطفية .

٢ ــ الدكتور فالح حسيب . طبيب عراقي ؛ مثقف جدا ؛ صاحب مغامرات عاطفية .

٣ ــ عصام السلمان . مهندس عراقي ؛ مثقف جدا ؛ صاحب مغامرات عاطفية .

٤ ــ لمى زوجة فالح . استاذة جامعية ؛ مثقفة جدا ؛ صاحبة مغامرات عاطفية .

٥ ــ اميليا . لا تعرف ماذا تعمل ، لكنها غنية ؛ مثقفة ؛ صاحبة مغامرات عاطفية .

٦ ــ الدكتور محمود : استاذ جامعي سوري ؛ مثقف .

وبالطبع ، هناك شخصيات اخرى تلاحم النسيج الروائي وتكمله وتوشيه ، ولكنها بشكل عام تحمل سمات الشخصيات المتقدمة ذاتها .ماذا نلاحظ على هذه الشخصيات ، وماذانستنتج من طبيعتها ؟

١ ــ الشخصيات جميعها تنتمي الى طبقة واحدة هي الطبقة البرجوازية الوسطى ، وجميع هذه الشخصيات البرجوازية ، وكما يرد في الرواية ، هي من اصول اقطاعية (لنتذكر رواية « صيادون في شارع ضيق ») ، والعلاقات البرجوازية ونمط السلوك والحياة البرجوازية لدى هذه الشخصيات مؤسسة على قيم اقطاعية وعشائرية ؛ فعلاقة الحب بين لمى وعصام السلمان ، منذ ان كانا طالبين في بريطانيا ، تحكمها قضية تأر بين ، عائلتيهما ؛ اذا ان ابا عصام السلمان قد قتل عم لمى ، وفالح حسيب ينتحر بعد ان يتأكد من علاقة زوجته بعصام السلمان على الرغم من انه كان مع اميليا عندما رأى زوجته لمى مع عصام السلمان ، هذا اذا لم نقل ان سبب انتحاره هو جنون وراثي عن الجد الذي مات في مصحة مجانين في اسطنبول . ان في هذه النقطة دلالة هامة على الطبقة التي يصورها المؤلف في اعماله الاخرى كذلك ، الا وهي البرجوازية العربية ذات الاصل الاقطاعي .

٢ ــ جميع شخصيات المؤلف تتمتع بثقافة رفيعة واحدة ومتشابهة هي ثقافة المؤلف بالذات كما هو معروف عنه ، وغالبيتها تلقت تعليما عاليا في الغرب ؛ فشخصيات هذه الرواية ، ورواياته الاخرى ، تخوض في الثقافة بدءا بالاساطير اليونانية ومرورا بتحليل ظاهرة الاطلال ــ المكان ــ في الشعر العربي الجاهلي ، وتعريجا على دانتي وسرفانتس ، ووصولا الى كافكا وسارتر ، والشخصيات كلها تتحدث بمستوى ثقافي ، بل وتحليلي للثقافة واحد .

٣ ــ جميع شخصيات الرواية ــ والروايات الاخرى تقريبا ــ غنية ، وتعيش مغامرات عاطفية مكلفة ماديا ، وهي ناجحة في حياتها .

هذه السمات الواحدة للشخصيات في الرواية ــ وباقي الروايات ــ ادت الى عيبين اساسيين هما .

أ ــ المستوى الواحد في اللغة والتفكير ، بل والبلاغة لجميع الشخصيات .

ب ــ بما ان جميع الشخصيات ذات مستوى واحد مادي وفكرى ، فقد انتفى عنصر الصراع بينها ، ومضى وقت الشخصيات في حوارات ثقافية أو منولوجات داخلية .

٤ ــ ان تقنية « السفينة » تقوم على « تعدد الاصوات » ، حيث تقدم كل شخصية شهادتها او رؤيتها للموضوع ، ومن مجموع الشهادات تنسج الرواية ، وهذه التقنية توجب ، بتعدد الاصوات ، تعدد مستويات السرد واللغة وتعدد وجهات النظر واختلافها من شخصية الى

اخرى ، لكن تشابه الشخصيات ووحدة مستواها ولغتها ادت الى تناقض واضح بين تقنية تفترض اختلاف الشخصيات وتعدد مستوياتها ، وبين واقع شخصيات روائية متشابهة ، ولهذا بدت تقنية « تعدد الاصوات » وكأنها لعبة شكلية دون اساس مضموني موجب لذلك .

٥ ـ ان تشابه الشخصيات ، من حيث الوضع الاجتماعي والثقافي ونمط الحياة ، ادى الى نتيجة واحدة هي رواية لا اختلاف فيها ولاصراع ولاشخصيات متعددة ، بل منولوج طويل تسرده شخصية واحدة ، وفي كل مقطع يسمي الكاتب الشخصية باسم مختلف ، فثمة اسماء : عصام ، لمى ، فالح ، وديع ، لكن هناك شخصية واحدة ، مادامت لمى مثل عصام وعصام مثل وديع في الصفات الجوهرية . فالحدود التي تعين الشخصية في هذه الرواية هي : الغنى ؛ الثقافة ؛ المغامرات العاطفية . وقضايا الشخصية تدور ضمن ذاتها ، عبر واحدة لاتتغير ، ولها عاداتها في شرب الوسكي وطريقة الحياة ، لا فرق بين دارس الهندسة عصام ودارسة الفلسفة لمى وبين التاجر وديع ، ان جميع هذه الشخصيات تلقت دراسات جامعية عالية في اوروبا وبريطانيا خصوصا ، لاتعاني اية ضائقة مالية وتناقش بعمق اعمق مشكلات الثقافة ، وتعاني ازمات عاطفية ووجودية . ان تحليل احدى هذه الشخصيات هو تحليل لها كلها ، وان سماها المؤلف بأسماء مختلفة.وقد اخترنا تحليل شخصية وديع عساف في « السفينة » لسببين : السبب الاول كونها تملأ المشهد الروائي في الرواية ، والسبب الثاني انها تظهر في اعمال اخرى ـ سابقة ولاحقة لـ « السفينة » ـ انها شخصية الفلسطيني اللاجيء .

وديع عساف :تاجر فلسطيني لاجيء يقدم نفسه كما يلي : اكاد اقول انني رجل اعمال رغما عن انفي . اورثت التجارة عن ابي ، دون ان اكون مهيأ لها . ومع ذلك ، فان عندي عملا طيبا ، مكتبي التجاري في الكويت ناجح (اكاد احسد نفسي ، والدهر قلب ، لقد نجحت شركتي هناك اكثر مما كنت اتصور النجاح ممكنا ، منذ اواسط الخمسينات) ، وللشركة فرع مهم في بيروت ، اضعت ارضي في القدس واكتسبت مكتبا للاستيراد في الكويت ، نفيت عن جنوري وكوفئت على نفيي بالبيع والشراء !» (ص ٤٣ ـ ٤٤) .

هذا التاجر بالوراثة والناجح على الرغم من انفه مثقف ومنذ الصغر: «كانت الحياة شاقة والاحوال في فلسطين في اضطراب دائم وثورة . ولكن الهواء البارد يعبر منطقة الظل ، ويمر بائع الكعك حاملا حلقاته السمسمية عابقة بالصعتر ، ويتحدث صديقي عن روعة الاصوات والوجوه والايدى وصمود الانسان الابدى . ثم نتناقش في « الام فرتر » و « فاوست » و« يوليوس قيصر » كنت معجبا بدهاء انطونيو ، اما فايز فكان معجبا بمثالية بروتس » (ص ٦٠) .

وبعد ان يكبر وديع عساف ويصبح تاجرا كبيرا فانه سيبقى ، مثقفا كبيرا كذلك ، يحلل الشعر الجاهلي (ص ٢٨ ـ ٢٩) وشعر المتنبي (ص ٤٩) ، ويتحدث عن دانتي وسرفانتس . اما عن الموسيقى فقط فانه يقدم هذه القائمة من اسماء الاسطوانات التي سيقتنيها ويضعها في الفيلا التي سيبنيها في القدس بعد عودته اليها : « طبعا سأزود نفسي بألف اسطوانة موسيقية ، فيفالدى وباخ وتلمان وجود سكان دوبرى وبرامز وسيبيليوس ،

وسترافنسكي وموسيقى الكترونية حديثة » (ص ٨٩) . ومع كل ذلك هل كان وديع عساف بعيدا عن النضال الفلسطيني ؟

يروى وديع عساف احدى مغامراته الحربية زمن الشباب مع صديقه فايز ضد الصهيونيين . لقد اشتريا رشاشا وقنابل يدوية وهاجما مصفحة صهيونية ، وبعد أن دمراها يقتل فايز فيعود وديع الى المصفحة المدمرة ليجد اربعة من الصهيونيين يقتلهم ثأرا لصديقه .

مع من كان الصديقان يحاربان ؟ لا نعرف وربما كانا يقاتلان لحسابهما الشخصي او أنها مغامرة ، والا فما هي علاقة « نضالهما » بالنضال العام ؟ لقد قدمت هذه الحادثة في الرواية وكأنها مغامرة شخصية لصديقين ، وبعدها يصبح وديع تاجرا كبيرا ، يفكر بفلسطين والقدس مثلما يفكر أي تاجر مهاجر ببناء فيلا في مسقط رأسه ليرتاح فيها من تعب حساباته ، وربما من المفيد عند هذه النقطة ان تقارن بين شخصيات « غسان كنفاني » الفلسطينية ، تلك التي تموت في قيظ الصحراء وهي هاربة الى الكويت تبحث عن عمل ، وبين فلسطيني « جبرا ابراهيم جبرا » ، التاجر الناجح في الكويت اياها والذي لا تعني له فلسطين هما معاشيا وحياتيا وفقدانا للعمل ، بل مجرد ذكرى طفولة وشباب مضى ، وحنين الى جنور قديمة في مسقط الرأس ان فلسطين لدى وديع عساف هي ماض شخصي ، بينما هي لدى شخصيات « غسان كنفاني » الهاربة الى الكويت حرمان من حق الحياة والعمل معا .

وديع عساف يتذكر مغامرة شبابه الحربية تلك وهو في رحلته على ظهر السفينة السياحية التي تتجول في المتوسط ، وبعد انتهائه من سرد ذكرياته تلك يقدم لنا الكاتب مباشرة المشهد التالي .

« اقيمت حفلة الرقص . كانت جاكلين بين ذراعي في خفة الريح رغم ازدحام القاعة ، وعندما اشتدت الموسيقى الحاحا ووحشية ، ارتمت على صدري كأنها تبغي ان تندس بين عظامي ، ذكرت فايز . ذكرت الصخور . ذكرت الموت والميلاد وفمي يمسد شعرها القصير ، ويتحسس اذنها الصغيرة . واذا هي تسحب اذنها عن شفتي وتهمس ضاحكة : « اوه ، انك تثيرني . هل حقا تفكر بي ؟ » (ص ٧٥) .

في اي عمل روائي او سينمائي يشكل تتالي مشهدين مونتاجا ، هذا المونتاج الذي هو وضع مشهد بعد مشهد يؤدي الى تصور جديد من تركيب المشهدين . فما الذي يمكن استخلاصه من تتالي مشهدى : الماضي المقاتل ، والحاضر الراقص ؟ مع ملاحظة المنحى العام للشخصية التي يتركب المشهد العام من ماضيها ، وحاضرها ، ان فلسطين في وعي وديع عساف هي ذاكرة مضت ؛ انه يتذكرها كشباب انقضى ، وهي تعيش في نفسه كحنين لا كقضية ؛ فقضيته تتحدد بنمط حياته الحاضر ، وبهذا فان حديث وديع عساف عن الارتباط بالارض ليس اكثر من حديث بلاغي عاطفي ، ثقافي . يخاطب وديع عساف عصام السلمان المسافر الى لندن قائلا : « نعم في بغداد . حريتك لن توجد الا فيها . انها لن توجد في الـ « هناك » الضبابي ، الوهمي ، المغرى ، في اوروبا او غيرها . هناك التلاشي في التفاهة . هناك الهزيمة الحقيقة ، اتعلمين يا لمى ان عصام ادعى انه كان هاربا منك ؟ اما انا فأقول انه كان هاربا من مدينته ، من ارضه ، وحريته لن تكون الا في مدينته ، في ارضه ، اتسمع يا عصام ؟ في ازقة بلدك في بساتينه . في صحاريه » (ص ٢٤٠) .

لكن ما الفرق بين العيش في بغداد او لندن او دمشق او موسكو مادامت الشخصية تعيش نمط الحياة والعلاقات ذاته . ان الارتباط بمكان ماهو الارتباط بقضية هذا المكان وليس مجرد ارتباط عاطفي او جغرافي . ان وديع وعصام ولمى واميليا وجميع الشخصيات في « السفينة » تعيش نمط حياة بينه وبين النمط العام لحياة المجتمع العربي مسافات ومسافات ، ولهذا فلا اهمية لوجود هذه الشخصيات في لندن او بغداد او غيرهما اذ انها في بلادها تعيش « الغرب » الذى تدعي في حواراتها الثقافية انها ترفضه ، شخصيات كولونيالية ، واذا اتفقنا على ان هناك « نمط انتاج كولونيالي » فهؤلاء ممثلوه ومحققوه حياتيا وفكريا .

ذات مرة يصرح وديع عساف : « اما كفاكم عشائريات؟ » (ص ٢٤٠) . ولكن نابذ العشائريات هذا ، اى حياة يعيش ، والى اية حياة يدعو ؟ انه يعيش حياة الطبقة الوسطى والى حياتها يدعو ، ومن هنا يأتي رفضه العشائريات لصالحه هو ، وليس للصالح العام ، وقد مر الحديث عن ذلك في اثناء تحليل رواية « صيادون في شارع ضيق » .

٤ ـ «البحث عن وليد مسعود »

تنسج رواية « البحث عن وليد مسعود »شبكة العلاقات ذاتها التي نسجتها « السفينة » . فالشخصيات الروائية بمواقعها ومواقفها وصفاتها الاجتماعية والفكرية هي اياها في « السفينة » ، وكما في باقي الروايات الاخرى ففي البحث عن وليد مسعود نجد الشخصيات التالية :

١ ــ وليد مسعود : صيرفي ؛ مثقف : له مغامرات نسائية ؛ فلسطيني .
٢ ــ سميرة اسماعيل : مثقفة ؛ تلقت تعليما عاليا في الغرب .
٣ ــ د . حسني جواد : استاذ جامعة ؛ كاتب .
٤ ــ مريم الصغار : استاذه جامعية ؛ مطلقة ؛ شهوانية .
٥ ــ د . طارق رؤوف : طبيب امراض نفسية .
٦ ــ عامر عبد الحميد : مقاول ؛ مثقف .
٧ ــ وصال رؤوف : موظفة بنك ؛ شاعرة .
٨ ــ سوسن عبد الهادى : رسامة .
٩ ــ ابراهيم الحاج نوفل : كاتب ؛ غني .

هذه الشخصيات التي هي : « كتاب ؛ شعراء ؛ صحافيون ؛ مصرفيون » كما يصف وليد مسعود اصدقاء : تنسج هذه الرواية التي مدارها وليد مسعود وعلى الاصح : اختفاء وليد مسعود : الذى ترك سيارته في الصحراء مع شريط سجل عليه كلاما اشبه بالهلوسة .

اذا كانت « السفينة » تبدأ في زمنها من نقطة الحاضر ، الذى هو الرحلة في البحر ، ثم تعود خلال ذلك الى الماضي كاشفة حياة شخصياتها ، فان « البحث عن وليد مسعود » تتبع خط الزمن نفسه : اذ انها تبدأ من نقطة حاضرة هي اختفاء وليد مسعود لتنسج تساؤلات واراء وشخصيات من خلالها تبني الرواية وحياة وليد مسعود معا . ان الزمن الروائي في العملين ينطلق من الحاضر عائدا الى الماضي وكاشفا عبر ذلك الحاضر . فماذا عن « وليد مسعود » الذي

تنطلق الرواية من اختفائه ؟ . مثلما تحمل « البحث عن وليد مسعود » ، كرواية ، الكثير من سمات « السفينة » ، فان « وليد مسعود » نفسه ، كشخصية روائية مركزية ، يحمل كثيرا ، بل وكثيرا جدا من صفات « وديع عساف » في السفينة ، بل ربما هو اياه ، ولا تغير الا في الاسم : كلاهما فلسطيني المولد ، وكلاهما له الطفولة اياها والنجاح في الحياة اياه : وكلاهما يعمل في حقل واحد هو حقل المال والاقتصاد : وكلاهما مثقف كبير ، وكلاهما ولوع بالنساء ومعشوق .ان وليد مسعود هو وديع عساف وقد اضاف له المؤلف صفة واحدة هي أنه « فدائي » : وتلك صفة لا تعدل شيئا من سياق هذه الشخصية الروائية ، وربما بدت زائدة ونافرة في السياق العام لهذه الشخصية .

اضافة الى تشابه شبكة العلاقات والشخصيات في الروايتين ، ثمة تشابه أخر في التقنية الروائية . فـ« البحث عن وليد مسعود » ، كـ « السفينة » ، تقوم على تقنية « تعدد الاصوات » ، حيث كل شخصية روائية تقوم بقسطها في سرد اونسج الرواية دون ان يكون هناك صراع في بنية الرواية او في وجهات نظر شخصياتها يوجب مثل هذه التقنية . فجميع شخصيات الرواية مجمعة على الاعجاب بوليد مسعود وليس هناك خلاف في وجهات النظر حول شخصيته ، بل ان ما يلاحم بين شخصيات « وليد مسعود » هو نفسه ما يلاحم بين شخصيات « السفينة » ، وهو العلاقات العاطفية . والجديد في « البحث عن وليد مسعود » هو « التمركز » حول شخصية وليد مسعود بالذات ، بحيث تشكل هذه الشخصية ، في اختفائها وفي حياتها ، العمود الذى رفع عليه البنيان الروائي . فمن هو وليد مسعود ، هذه الشخصية شبه الاسطورية ؟

كما تقدم ،لا جديد في شبكة العلاقات التي تنسج هذه الرواية ، بل لا جديد كذلك في الشخصيات : فشخصية وليد مسعود « تكرر »شخصية وديع عساف التي تعيد شخصية « جميل فران » في « صيادون في شارع ضيق » . ان أي تحليل لوليد مسعود سيكون تكرارا لتحليل الشخصيات السابقة : فجميع الشخصيات الروائية في « البحث ... » تتصف بالصفات نفسها التي تتصف بها الشخصيات في الروايات الاخرى . جميع الشخصيات غنية : ذكية : معشوقة : مثقفة : تناقش اعقد الامور وهي تشرب وتعشق : وهذا الكلام ينطبق على الشخصيات النسائية انطباقه على شخصيات الذكور : فالنساء لدى جبرا ابراهيم جبرا دائما « متعلمات وغنيات وبنات عائلة »وكل شخصية تملك سيارة وفيلا ومكتبة عامرة . ولنأخذ مثلا شخصية المقاول « عامر عبد الحميد » كما تقدمها رواية « البحث عن وليد مسعود » :

« عامر يعيش لحاضره فقط ، لهذه اللحظة بالذات ، العابرة سريعا كسحابة صيف في سماء بغداد ، وبغداد تعني له « داره التي ورثها عن ابيه وجددها »وحديقته الفسيحة ومكتبته الزاخرة بالكتب الاجنبية . فهو على عكس ابيه يكاد لايقرأ شيئا بالعربية ، اللهم الا ما يكتبه بعض اصدقائه كوليد مسعود مثلا . وفي السنوات الاخيرة اذا اراد قراءة كتاب بالانكليزية ، فانه يدفع بالكتاب الى زوجته لتقرأه وتعطيه خلاصته وتدله الى بعض الفقرات التي تحثه على قراءتها . بغداد تعني له مائدته العامرة ، ومطبخه العصرى المزود بمؤونة تكفي حيا في سنة مجاعة ، ومجموعة خموره الفرنسية والالمانية وانواع الويسكي الاسكوتلندي والياباني ،

وضروب الاجبان الفرنسية والانكليزية والسويسرية والدانمركية »(ص ١٩٨ ــ ١٩٩) .

لا نغالي اذا قلنا ان « عامر عبد الحميد » هذا ، في نمط حياته ، هو حسين عبد الجواد وطارق ومريم وسوسن عبد الهادي ووليد مسعود ايضا ، اضافة الى فلسطينيته . كلهم يعيشون هذا النوع من الحياة ، لا بل كل شخصيات الروايات الاخرى تعيشه . وهناك الاستثناء الفلسطيني لجميل فران في « الصيادون »ووديع عساف في « السفينة »ووليد في « البحث » . ان هذا التشابه في الشخصيات وطرائق حياتها هو الذى جعل روايات جبرا ابراهيم جبرا تتشابه ، وهو الذى جعل « البحث ... » كالسفينة ، وجعل وليد كوديع عساف ، وجعل وديع عساف كجميل فران ، هذا ما جعل الروايات تدور ضمن عالم روائي واحد متشابه ، مكرور ؛ ففي « البحث ... » مثل غيرها كلام عن الشرق والغرب ومناقشات ثقافية ومشاهد عشق لاهب وكلام عن التخلف مع تحليل له يكشف اتجاه رؤية الروايات لهذه المشكلة وغيرها .

يحلل د . جواد حسني المجتمع العربي من خلال كلامه عن وليد مسعود كما يلي :

« وبعد حصولي على الدكتوراه ، توثقت العلاقة فيما بيننا اكثر مما مضى ، فتكشفت لي تفاصيل في حياته لا يتحدث عنها الا في ساعات الاسترسال مع اقرب الناس اليه . ووجدتني بعد قليل انخرط في مجتمعه : ادخلني فيه وليد وكأنه يريدني ان اكون مؤرخا له ، وهو يعلم انه هو نفسه في الاصل غريب عنه . لست ادرى كم انسجم هو مع ذلك المجتمع ، الذى لم انسجم انا معه كثيرا لاسبابي الخاصة ، ولو انني ، مع الزمن ، صرت جزءا منه غير انه لم يجعل من ذلك قضية خاصة : فبحكم كونه فلسطينيا ، يستطيع الزعم دائما بأنه يتصل بمجتمع كهذا وينفصل عنه دونما عسر أو ألم ، لأن جذوره الحقيقية في جبال ووديان اخرى تغذية سرا وباستمرار . ولن يزعم ان مجتمعا عشائريا في جوهره ، زراعيا في افضل الاحوال ، غيبيا في معظمها ، لم يدخل المرحلة المدينية الا متأخرا وبعوامل تاريخية اقحمت عليه اقحاما بدخول الانكليز حكاما في بلد ارهقهم وارهقه . لن يزعم ان مجتمعا كهذا ابعد الاندثار الذى حل به لأكثر من خمسة قرون طويلة ، قد ثبت على قاعدة حضارية صلبة بنيت عليها قواعد لاحقة صلبة مثلها . وبانعدام قواعد كهذه ، كان يقول : من السخف ان نتصور المدينة ومجتمعها كأنهما قائمان في اقطار اوروبا ما بعد النهضة ، وما بعد نشوء الطبقة البرجوازية وما بعد الثورة الصناعية . مجتمع خام موزع ، مضطرب ،مائع ، ينطلق في كل اتجاه ، ولا ينطلق في أي اتجاه .هكذا رأيته أنا في اثناء دراستي له ، وهكذا رأيت وليد يعتبره دونما وعي منه . غير أنه بمثاليته العنيدة ، التي لم يتنازل عنها الا احيانا في احلك ساعاته بؤسا ، كان يريد لهذا المجتمع ان يحقق ذاته عن طريق العقل ، والحرية ، والابداع ، وهذه بعض الكلمات التي كانت تتردد على لسانه وقلمه اكثر من غيرها »(ص ٤٢ ــ ٤٣) .

ان هذا المقطع الطويل يفيدنا في ناحيتين :

أ ــ اعادة تقديم الوضع الاجتماعي للمجتمع العربي بالرؤية نفسها لشخصيات الروايات السابقة ، كما تقدم .

ب ــ القاء الضوء على شخصية « وليد مسعود »وعلى رؤيتها للخروج من هذا الوضع ، وهي كذلك رؤية شخصيات الروايات السابقة ، والتي هي رؤية البرجوازية التي ترفع مثل

غيرها من البرجوازيات مقولات العقل والحرية والابداع ، ودون أي تحديد اجتماعي لمضمون أية مقولة .

لكن وليد مسعود ، بالاضافة الى ذلك ، فلسطيني . فماذا تعني فلسطينيته ، وهل ينمذج « وليد مسعود » فلسطيني الزمن الحاضر ، اي فلسطيني الواقع ؟

النمذجة الادبية لوضع اجتماعي ما ، او نمط انساني تعني اخذ الجوهري ، وان في حالته القصوى ، من الوضع او الشخصية الكلية الاجتماعية . فما الجوهرى في الشخصية الفلسطينية وما الذى يجعلها تختلف عن غيرها من الشخصيات العربية وغير العربية ؟ لنطرح عدة اسئلة : هل يتميز الفلسطيني بالغنى ؟قطعا لا ! فثمة اغنياء غير فلسطينيين . هل يتميز الفلسطيني بالثقافة ؟ ثمة مثقفون غير فلسطينيين وثمة فلسطينيون غير مثقفين ، وهل يتميز الفلسطيني بوسامته ؟ الفلسطيني كغيره . اذن ما الذى يميز الفلسطيني ؟ ماذا يعني منطوق الفلسطيني ؟ ونعني بالفلسطيني هنا الفلسطيني النموذجي لا الاستثنائي . ربما قلة لا تتفق معنا في ان الفلسطيني النموذجي هو « اللاجىء في المخيم » . فكلمة « لاجىء » تعني انه مطرود من بلده ،« وكلمة مخيم » تعني انه يعيش عيشة غير انسانية ، والذين يعرفون المخيمات يعرفون فقرها ومشكلاتها . اما « اللاجىء » الفلسطيني الغني في الكويت والخليج فمثله مثل اي مهاجر سورى او لبناني يعمل في الخليج ، وهؤلاء هم « فلسطينيو جبرا ابراهيم جبرا » . انهم ينمذجون « المثقف الغني الفحل » واخيرا ، فان هذا المثقف الغني الفحل « فلسطيني » ، وتلك صفة لا تغير من جوهره الاساسي » . ولمزيد من الايضاح ، لنعد الى المقارنة بين فلسطيني غسان كنفاني الذى يموت في الطريق الى الكويت بحثا عن عمل ، وبين الاعمال المزدهرة لفلسطيني جبرا ابراهيم جبرا في الكويت نفسها كذلك .

تتساءل مريم ، احدى شخصيات « البحث عن وليد مسعود » قائلة : « هل تعتقد ان وليد مسعود فلسطينيا نموذجيا » (ص ٣٤٨) . ان سياق الشخصية ، وموقفها ضمن شبكة علاقات معينة ، بل وعلاقتها بباقي شخصيات الروايات السابقة ، هما الذان يقدمان الاجابة ؛ فالبحث عن وليد مسعود ارادت ان تقدم نموذجا شبه اسطوري للفلسطيني ، لكنها لم تنجح الا في تكرار نموذج جبرا ابراهيم جبرا الروائي المعروف في كل رواياته .

تعليق عام

تقدم روايات جبرا ابراهيم جبرا الاربع شبكة واحدة للعلاقات ونموذجا واحد للشخصية. وكما هو معروف ، فان شبكة العلاقات والشخصيات التي يتكون منها عالم روائي ما لا تقدم تفسير الكاتب للواقع ورؤيته له فقط ، بل انها ، في كثير من الحالات ، تعبر عن اختياره وموقفه بل وموقعه . وروايات جبرا ابراهيم جبرا ، بتقديمها صورة مجتزأة ومنحازة للواقع ، أى بتقديمها شبكة علاقات بينها وبين شبكة العلاقات الواقعية في المجتمع مسافات ، وكذلك بتقديمها شخصيات غير « نموذجية » بالنسبة لنمط الحياة العربي ككل . ان روايات جبرا انما تقدم بذلك صورة ناقصة ، امتلاكا معرفيا ناقصا ان لم نقل متحيزا للواقع ، ان هذا النقص في الامتلاك المعرفي ادى الى قصور في الامتلاك الجمالي ، بل كان اساسا لضعف التملك

الجمالي : هذا الضعف الذى يتبدى في تكرار العلاقات والشخصيات ، وفي انتقاء الصراع ، حتى بدت روايات جبرا وكأنها رواية واحدة ، وبدت شخصياته شخصية واحدة : فالنسيج الروائي لدى هذا الكاتب ، وفي كل الروايات قطعة قماش بلون واحد فقط . سواء أكانت الشخصية بدويا مثل توفيق خلف في « صيادون في شارع ضيق » أم تاجرا مثل وديع عساف في « السفينة » او امرأة مثل « مريم الصفار » في « البحث عن وليد مسعود » او كاتبا مثل « امين » في « صراخ في ليل طويل » ، سواء أكانت بهذا الوضع او ذاك ، فلها الميزات نفسها وطريقة السلوك والكلام والثقافة نفسها ، ان الجوهر واحد ، وهو جوهر شخصية البرجوازي المتعلم « ثقافة : غنى : مغامرات » ان هذه الشخصية التي يقدمها جبرا ابراهيم جبرا تطرح مسألة النموذج في الفن الروائي بعامة .

يقدم النموذجي او النمطي في الشخصية الروائية ، استقطابا وتكثيفا لجوهر الشخصية الاجتماعية المراد تقديمها ، ان هذا التكثيف وهذا الاستقطاب يتطرفان حتى يصلا حد النهاية ، اي النهاية القصوى لصفات طبقة ، شخصية ما في مرحلة تارخية محددة . فدون كيشوت بتطرفه هو التكثيف النهائي لشخصية الحالم ورافض الواقع ، ودون جوان هو بتطرفه في العشق ، تكثيف للعاشق ، والطروسي في رواية حنا مينه « الشراع والعاصفة » بتطرفه في المغامرة والحياة هو التكثيف للروح الشعبي .ليست الشخصية النموذجية حاصل جمع رياضي لميزات طبقة او مجتمع او خلق ، بل هي الجوهري ، والجامع المكثف لشخصية جماعة ، طبقة ،خلق . ان ما يبدو استثنائيا في الشخصية النموذج هو نوع من الاستثناء الذى يثبت القاعدة : فمحاربة دون كيشوت لطواحين الهواء استثناء والرمز الذى يدل على القاعدة في مثل هذه الشخصية ، الا وهي عدم رؤية الواقع ، نتيجة رفضه .

اذا اخذنا صفات شخصيات جبرا ابراهيم جبرا الاساسية رجالا ونساء (الغنى ، الثقافة ، العشق)، وضح انها تنمذج نمط الشخصية البرجوازية المتعلمة واذا دققنا في ثقافتها ، تبين لنا انها تمثل نمط الشخصية المثقفة « ثقافة غربية » في مجتمع متخلف ، والان نتساءل : هذه الشخصية ما هي علاقتها بالمجتمع العربي ، وهل تستطيع ان تكون شخصية عربية نموذجية ؟ هل تستطيع تمثيل واستقطاب قضايا المجتمع العربي ؟ ان الشخصية التي يراد لها ان تتمثل حالة او نمطا أو وضعا اجتماعيا ما انما يجب ان تعكس ، في وضعها ومعيشتها ووعيها، نمط حياة ومشكلات واشواق المجتمع الذى تنبثق منه (لنتذكر شخصية كمال عبد الجواد في ثلاثية نجيب محفوظ مثلا) . ولكن ، وكما هو معروف فالاغنياء قلة ، واقل منهم ــ ربما ــ المثقفون ، وخاصة في مثل ثقافة شخصيات جبرا ابراهيم جبرا ، ان هؤلاء الاغنياء المثقفين ، العشاق يمثلون فئة قليلة من طبقة في المجتمع العربي ، والاقتصار على عكس حياة هذه الفئة لا يستطيع ان يقدم شخصيات نموذجية ، بل هو فقط عكس لحياة هذه الفئة اياها ، والاقتصار على عكس حياة فئة واحدة متشابهة ، يفقد العالم الروائي عنصره الاساسي الا وهو الصراع والشمول ويحوله الى عالم انشائي بلاغي ، يعتمد على اللغة الانشائية وان كانت جميلة كما حصل مع جبرا ابراهيم جبرا . اضافة الى ذلك ، ان هذا الاقتصار على فئة واحدة يقطع صلات العالم الروائي بالواقع ، مقدما بذلك عكسا جزئيا لوضع فئة واحدة ، لا تمثلا ديناميكيا لحياة المجتمع ككل ، وهذا ما حصل مع عالم جبرا ابراهيم جبرا الروائي .

عرفات والوفد الفلسطيني في زيارة الهند

لبى وفد فلسطيني ترأسه الاخ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ، دعوة لزيارة الهند وجهتها السيدة انديرا غاندي ، رئيسة الحكومة الهندية ، بعد موافقة اجماعية صدرت عن الحكومة وعن البرلمان الهنديين ..وقد ضم الوفد الاخوة فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية ، وعبد المحسن ابو ميزر رئيس دائرة العلاقات القومية الناطق الرسمي باسم اللجنة التنفيذية ، وأحمد صدقي الدجاني عضو اللجنة رئيس المجلس الأعلى للعلوم والتربية ، وعبد الفتاح غانم عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الفلسطينية وعضو المجلس المركزي لـ . م.ت.ف ، وسليمان الشرفا (ابو طارق) مدير مكتب المنظمة في ليبيا وعضو المجلس الوطني ، وكذلك فيصل عضويه مدير مكتبها في الهند الذي انضم الى الوفد عند وصوله . ورافق عدد من المستشارين من الكوادر العسكرية والاعلامية .

ومنذ البداية لفت النظر الاستقبال الرسمي والشعبي الذي اعد للاخ عرفات والوفد ، والذي عبر بجلاء وصدق عن مشاعر الابتهاج بهذه الزيارة ، واعاد الى الهند اجواء السنوات الذهبية لحركة عدم الانحياز واستقبالاتها للرئيس الراحل جمال عبد الناصر ولقاءاته مع الرئيس الهندي الراحل جواهر لال نهرو والد السيدة غاندي . فعلى ارض المطار ، عند سلم الطائرة ، وقفت السيدة انديرا غاندي على رأس المستقبلين والى جانبها اعضاء الحكومة وزعماء البرلمان وقادة اسلحة الجيش وسفراء دول عدم الانحياز وبضمنهم سفراء الدول العربية والاسلامية ، وكذلك سفراء الدول الاشتراكية . في حين احتشد حول المطار المخصص لاستقبال كبار الضيوف عشرات الألوف من ابناء الهند وهم يحملون يافطات التحية ، مرددين : « تحيا الصداقة الهندية ـ الفلسطينية ؛ يحيا السيد عرفات ؛ أهلاً بعرفات في الهند ؛ الشعب الهندي يرحب بكم ؛ النصر لفلسطين ؛ الى الجحيم يا سادات ، والموت لاسرائيل » . كما اصطفت حشود المستقبلين على امتداد شوارع نيودلهي التي زينتها صور قائد الثورة الفلسطينية ويافطات الترحيب . كل هذا يترك انطباعاً حميماً وعميقاً بأن شعب فلسطين وقضيته تعيش في قلوب الجماهير الهندية المؤيدة للكفاح الذي تخوضه الثورة الفلسطينية ، مثلما هو شأنها بالنسبة لجماهير آسيا وكل الشرفاء في القارات الأخرى .

ان الطوفان البشري الذي استقبل عرفات والقادة الفلسطينيين الأخرين ، وكل مظاهر الحفاوة الرسمية والشعبية الأخرى تعبر عن حالة موضوعية ، في صلبها تكمن اسباب هذا النمو في التأييد العالمي لمطالب الشعب الفلسطيني الوطنية . ان مشاعر ٧٠٠ مليون مواطن هندي ليست شيئاً قليل الاهمية حين تجتمع على تأييد الشعب الفلسطيني ، وهي مشاعر عبر عنها ممثلو الجماهير الهندية السياسيون والاجتماعيون والدينيون خلال ايام الزيارة .

ولعل هذا كان بين الاسباب التي جعلت برنامج الزيارة حافلا ؛ فالايام الثلاثة التي استغرقتها (بين

١٩٨٠/٣/٢٨ و ١٩٨٠/٣/٣٠) لم تشهد لحظة راحة . وبالرغم من ان الطائرة التي اقلت عرفات ومرافقيه تأخرت ساعة ونصف الساعة ونصف الساعة عن موعدها ، بسبب سوء الاحوال الجوية ، فإن مستقبليه في المطار احتفظوا بتاجج حماسهم وحرارة عواطفهم الايجابية . اما مراسم الاستقبال الرسمية فقد حملت اقصى مظاهر التكريم . وقد انتقل عرفات من المطار الى القصر الذي يقيم فيه رئيس جمهورية الهند ، حيث عقد اجتماع عمل استغرق ساعتين ونصف الساعة ، وتركز البحث فيه على العلاقات الهندية ـ الفلسطينية وقضايا العالم المعاصرة والمسائل المتوترة التي تهدد الامن والسلام الدوليين ، ومنها الشرق الاوسط وفلسطين وافغانستان والمحيط الهندي ، والتبديدات الاميركية للخليج العربي وجنوب شرق آسيا ، وكذلك وضع حركة عدم الانحياز والوفاق الدولي .

وقد بدأ رئيس جمهورية الهند ترحيبه بالاخ ياسر عرفات قائلا : « انت هنا بدعوة من جميع شعب الهند ، ان شعب الهند يكن لكم الحب والتقدير ، وانتم تلقون الاحترام في قلوب الجميع . ان قضيتكم تربح اكثر فأكثر على الصعيد الدولي ، رغم انكم لم تستعيدوا ارضكم بعد ، الا ان ذلك شي مهم وعظيم ، وخصوصاً كسب تأييد الرأي العام الدولي » . وتمنى الرئيس الهندي للثورة الفلسطينية المزيد من الانتصارات ، كما تمنى ان يتوحد العرب : لأن مصدر قوتهم في وحدتهم . اما الوضع في افغانستان ، فقد وصفه بأنه دقيق وحساس للغاية . واشار الى التحركات العسكرية البحرية الاجنبية في المحيط الهندي ، خصوصاً في قاعدة ديبغو غارسيا ، وما يشكله ذلك من تهديد للسلام العالمي . كمااشار الى تدفق الاسلحة على الباكستان وما يحمله من مخاطر الاخلال بموازين القوى العسكرية في المنطقة .

وتولى عرفات شرح آخر تطورات القضية الفلسطينية والنضال الفلسطيني ، مركزاً على ظاهرة تزايد الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير ، ومشيداً بدور الهند وحركة عدم الانحياز في دعمها ، ومديناً اتفاقيات كمب ديفيد ومؤامرة الحكم الذاتي . كما شرح ابعاد واهداف الاعتداءات الاسرائيلية المستندة الى الدعم الاميركي الكامل ، وتطرق الى الوضع في جنوب لبنان حيث تتوالى الاعتداءات الاسرائيلية على ابناء الشعبين اللبناني والفلسطيني وتستخدم الاسلحة الاميركية للفتك بهم ، وحيث تصمد القوات المشتركة الفلسطينية والوطنية اللبنانية امام هذه الاعتداءات .

ثم انتقل عرفات واعضاء الوفد الى مقر رئيسة الحكومة الهندية ، حيث عقد اجتماع عمل استغرق قرابة ساعتين . وكان هذا الاجتماع الاول والرئيسي في محادثاتهم . واستعرضت نقاط جدول الاعمال ووضعت اسس الاتفاق بشأنها . اما اللقاءات الأخرى التي تكررت بين الوفد ورئيسة الحكومة ، فقد تطرقت الى تفاصيل هذه النقاط .

ويجدر ان نتوقف هنا لنشير الى ان الزيارة والمحادثات اكتسبت اهميتها الخاصة لاسباب عديدة نجملها فيما يلي :

● انها اتت بعد عودة السيدة انديرا غاندي وحزبها الى الحكم ، بعد فترة انقطاع احتفظت الثورة الفلسطينية خلالها بعلاقاتها واتصالاتها بزعيمة الهند .

● الصداقة المتينة التي تربط عرفات بالسيدة غاندي ، وتقدير الزعيمين المتبادل لدور كل منهما في النضال ضد الامبريالية من اجل حرية وتقدم شعبيهما وشعوب العالم .

● تاريخ السيدة غاندي بوصفها ابنة جواهر لال نهرو وحفيدة غاندي الملقب بابي الامة الهندية .

● طموح الهند الى زعامة حركة عدم الانحياز ، وطموح السيدة غاندي الى اكمال دور والدها بعد ان غيب الموت والمرض زعيمي عدم الانحياز الأخرين : جمال عبد الناصر وجوزيف بروز تيتو .

● موافقة البرلمان الهندي بالاجماع الكامل ، بلا أي اعتراض او تحفظ من اي من اعضائه او كتله ، على توجيه الدعوة الرسمية لعرفات لزيارة الهند .

ثم ان الزيارة جاءت مباشرة بعد جولة الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان والحديث عن مبادرة

اوروبية مرتقبة لحل ازمة الشرق الاوسط ، كما انها جاءت في ابان احتدام الصراع حول افغانستان ، مع التشابه الكبير بين موقفي الهند ومنظمة التحرير بشأنه . ويضاف لكل ما تقدم الارث المشترك في تاريخ نضال الشعبين ضد الاستعمار البريطاني ، والتعاون القديم بينهما في هذا المجال ، مما يجعل الزعيمة الهندية ، وارثة تقاليد الكفاح الوطني ، تتحلى بتفهم اعمق واوسع لمطالب الشعب الفلسطيني .

هذه الاسباب وغيرها جعلت الزيارة حارة والمحادثات حميمة ، وزاد من حرارتها وحميميتها المزايا الشخصية الفذة للسيدة غاندي التي تجمع الرقة والتفهم العميق والتواصل الانساني الودود الى جانب الحزم وكفاءة القيادة من المستوى الرفيع ، مما كان موضع اعجاب عرفات ومرافقيه كلهم .

وقد اكدت السيدة غاندي ، في الاجتماع ، تأييد الهند القوي والكامل لمطالب م . ت . ف ولتصورها للسلام العادل والدائم ولاهدافها المرحلية والاستراتيجية . ونوهت بأهمية تعاظم الاعتراف الدولي بالمنظمة ، وسجلت تقديرها لدور عرفات وحنكته السياسية واعجابها بالدور الذي لعبته الثورة الفلسطينية وبنجاحها في نقل الشعب الفلسطيني من اللجوء الى حالة الثورة المسلحة . وتحدثت عن مواقف اوروبا الغربية ، فميزت من بينها ثلاثة اتجاهات : **اولها** ، تطور تمثله فرنسا وهو يمضي نحو الاعتراف بالمنظمة وبحقوق شعب فلسطين ؛ **وثانيها** ، حذر تمثله المانيا الغربية ؛ **وثالثها** ، مرتهن للسياسة الاميركية وهو الذي تمثله بريطانيا . أما الموقف الاميركي ، فقد وصفته السيدة غاندي بأنه مرتهن للموقف الصهيوني . وقد اتفق الطرفان في تقييمهما قيادة الرئيس كارتر الضعيفة القائمة على الادعاءات غير الصحيحة ، مستشهدين بموقف ادارته عند مناقشة قضية الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة في مجلس الامن الدولي مؤخراً ، حين وافق المندوب الاميركي على شجب هذا الاستيطان ثم سحب كارتر هذه الموافقة .

أما دور الهند الدولي ، وخصوصاً ازاء ازمة الشرق الاوسط ، فإن العوامل التي تحدده هي :

● رغبة الزعامة الهندية في ان تلعب الهند دوراً مهماً في السياسة الدولية ، انطلاقاً من موقعها في قمة حركة عدم الانحياز ، ولانها اصبحت بلداً قيد التصنيع بما يفرضه هذا من علاقات وحاجات اقتصادية .

● احساس الهند بتأثيرات ما يجري في المحيط الهندي وبمخاطر تواجد الاساطيل الاميركية والاوروبية فيه ، وخصوصاً في جزيرة دييغو غارسيا ، مما يشكل تهديداً لامن الهند ولشعوب المنطقة واستقلالها وأمنها .

● حاجة الهند الى الطاقة ، وخصوصاً البترول ، في مواجهة احتكار الشركات الاميركية والاوروبية له والتضييقات المفروضة على بيعه لها .

● سياسة الهند الثابتة في دعم حركات التحرر الوطني ونضالات الشعوب من اجل الحرية والاستقلال .

● تأثيرات ازمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين على العلاقات والروابط التاريخية بين الأمتين العربية والهندية وتأثر الهند الدائم بالوضع في الشرق الاوسط ، واستعادة فعالية الدور الهندي في مساندة القضايا العربية وخصوصاً قضية فلسطين .

وقد وعدت رئيسة الوزراء الهندية بأن يلعب بلدها دوراً هاماً وملموساً على صعيد مجلس الأمن الدولي بالنسبة لقضية فلسطين ، كما وعدت بوضع ثقل الهند السياسي والدبلوماسي الى جانب الحقوق العربية . واشارت الى رضوخ عدد من البلدان العربية للضغوط الخارجية التي تستهدف حظر بيع البترول الى الهند ،والى ارتهان مواقف بعض هذه الدول للموقف الاميركي حيال قضية افغانستان والسياسة الخارجية بشكل عام .

بعد هذين الاجتماعين مع رئيس الجمهورية ورئيسة الوزراء ، التقى عرفات والوفد بوزير الخارجية الهندي مارا سيما راو ، حيث استكملت مناقشة التفاصيل ، وخصوصاً ما يتصل منها بالعلاقات الفلسطينية ـ الهندية وسبل التعاون المستمر بين الجانبين . وتم الاتفاق على تشكيل لجنة فلسطينية ـ هندية مشتركة للتنسيق . ثم جرى لقاء مماثل للغرض نفسه مع وزير الخارجية في اليوم التالي للزيارة .

وفي هذا اليوم ايضاً زار عرفات ومرافقوه ضريح كل من غاندي وجواهر لال نهرو ، كما زاروا متحف نهرو

وتفقدوا اجنحته . وفي غضون ذلك اتصلت اللقاءات الرسمية وغير الرسمية ، في الاجتماعات والمآدب واللقاءات الجماهيرية ، بين الجانب الفلسطيني والمسؤولين الهنديين،بحيث بلغت عشرة مع رئيسة الوزراء وثلاثة مع رئيس الجمهورية وستة مع وزير الخارجية .

وتخلل الزيارة خروج على برنامجها المقرر ، تمثل في اقامة مهرجان جماهيري كبير ، بمبادرة من جمعية الصداقة الهندية الفلسطينية ، حضره ايضاً وزير الخارجية الهندي وعدد من النواب ، كما حضره السيد روميش شاندرا رئيس مجلس السلم العالمي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الهندي . وكان الجو في هذا الحشد الجماهيري يذكر باجواء التحشدات الوطنية ، فيشعرك بأنك في مهرجانات الثورة الفلسطينية في مخيمات صبرا او شاتيلا . وجرى ايضاً لقاء مع وفد يمثل رابطة العلماء المسلمين في الهند ، فالقى فيهم رئيس اللجنة التنفيذية كلمة استعرضت العلاقات التاريخية العربية ـ الهندية ، كما استعرضت الظروف الراهنة لقضية فلسطين وكفاح شعبها . وقدم له الوفد هدايا رمزية تعكس التأييد والاستعداد لنصرة الكفاح الفلسطيني من اجل الحرية .

اما الزيارة التي تركت اعمق الاثر في نفوس الجانبين الهندي والفلسطيني ، فكانت زيارة لمصنع الدبابات الهندية ؛حيث تولى خبراء هنديون شرح مزايا الدبابة التي ينتجها المصنع ، واستمعوا الى الملاحظات المستقصية التي ابداها عرفات بشأنها ، واظهروا اعجابهم بسعة معرفته في هذا الميدان .

وكعادته عندما يزور دولة اجنبية صديقة ، التقى عرفات بالسفراء العرب في نيودلهي . والتقى كذلك بممثلي الصحافة واجهزة الاعلام الهندية والمراسلين الاجانب في ندوة صحافية دشن بها مكتب منظمة التحرير الذي اصبح سفارة لفلسطين .

وفي ختام الزيارة ، دعا عرفات الى حفل استقبال كبير فلبى الدعوة رئيسة الوزراء والوزراء وقادة الاحزاب والهيئات العامة الهندية كافة وزعماء البرلمان وعدد كبير من اعضائه ، الى جانب سفراء الدول العربية والاسلامية والصديقة الأخرى . وقد وصف السيد شاندرا هذا الحفل بأنه اضخم حفل استقبال عرفته الهند في تاريخ تكريمها لرجال الدولة العالميين الذين زاروها .

وفي الثلاثين من آذار غادر عرفات والوفد الهند متجهين لزيارة ابو ظبي ، بعد ان وقعوا مع الجانب الهندي بياناً مشتركا يعكس نتائج هذه الزيارة التاريخية (نصه في نهاية هذا التقرير) وهي نتائج يمكن اجمالها على النحو التالي :

- تكريس اعتراف الهند بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني .
- دعم مطلق للنضال الوطني الفلسطيني ، وخاصة في الصراع مع الصهيونية والامبريالية الاميركية .
- تنسيق الموقفين الهندي والفلسطيني في جميع المحافل الدولية .
- تنسيق مختلف مجالات التعاون بين الجانبين في الحقول السياسية والدبلوماسية والتعليمية والاجتماعية ، وغيرها .
- تأكيد رفض الهند وادانتها لاتفاقات كامب ديفيد والحكم الذاتي الذي يراد تمريره ضد مصلحة الشعب الفلسطيني .
- ادانة السياسة الاميركية ، وخصوصاً في مناطق الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا والمحيط الهندي والخليج العربي .
- حفز بواعث الصداقة الهندية ـ العربية وارساء قواعد سليمة وصحيحة في العلاقات بين الجانبين وتوسيع جسورها .

نيودلهي : عبد الحميد سالم ابو الفتوح

البيان الفلسطيني الهندي المشترك

بناء على دعوة رئيسة وزراء الهند السيدة انديرا غاندي قام سعادة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، بزيارة الهند في الفترة ما بين ٢٨ الى ٣٠ آذار ١٩٨٠ ، وضم الوفد الفلسطيني السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية : عبد المحسن ابو ميزر المتحدث الرسمي باسم اللجنة التنفيذية ورئيس دائرة العلاقات القومية : الدكتور احمد صدقي الدجاني عضو اللجنة التنفيذية رئيس لجنة التربية والثقافة والعلوم : السيد عبد الفتاح غانم عضو المجلس المركزي : السيد ابو طارق عضو المجلس الوطني .

وضم الجانب الهندي السيد نارا سيما راو وزير الشؤون الخارجية والسيد راشي بنداري سكرتير عام وزارة الخارجية والسيد سفير الهند في بيروت ..

اثناء اقامته في دلهي استقبل سعادة السيد عرفات والوفد الفلسطيني من قبل رئيس جمهورية الهند السيد سانجيفا ريدي ، والتقى سعادة السيد ياسر عرفات برئيسة وزراء الهند واجرى معها محادثات مطولة حول القضايا الثنائية المشتركة والوضع المتفجر في الشرق الاوسط الدولي بما في ذلك التطورات في المنطقة .

لقد جرت المحادثات في جو من الصداقة والود العميقين . أكدت رئيسة وزراء الهند دعمها المبدئي للقضية العربية بشكل عام وقضية فلسطين بشكل خاص .

كما اعربت رئيسة الوزراء بأن السلام الشامل والعادل لازمة الشرق الاوسط لا يمكن ان يتم الا بالاشتراك الفعلي لمنظمة التحرير الفلسطينية كشريك كامل لاية تسوية للأزمة ، وان تسوية كهذه لا بد وان يكون اساسها الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية بما في ذلك القدس ، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في العودة الى وطنه وحق تقرير المصير وتأسيس دولة مستقلة في فلسطين : ففي هذا الاتجاه اكد الطرفان على القرارات الخاصة بالشرق الاوسط وقضية فلسطين .. وشجب معاهدة كامب ديفيد الصادر عن مؤتمر القمة الثاني للدول غير المنحازة في هافانا . كما يدين الطرفان خرق اسرائيل المستمر لقرارات الامم المتحدة وتعنتها وتوسعها وعدوانها في الاراضي المحتلة وعلى جنوب لبنان ، بما في ذلك بناء المستوطنات واستغلال المصادر الطبيعية في الارض المحتلة ..

وقد ناقش السيد عرفات ورئيسة الوزراء السيدة غاندي القضايا الدولية والوضع في منطقة جنوب آسيا ، واتفق الطرفان على ان الحد من التوتر الدولي لا يمكن ان يتم الا من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية وليس بالمتابعة العسكرية او استعمال السلاح .

ولقد اعرب الرئيس عرفات عن تقديره لدور الهند الملتزم والبناء وتعاملها المتواكب مع الوضع في هذا الوقت الحرج الذي تمر فيه المنطقة .

وقد اعرب سعادة السيد ياسر عرفات عن عميق تقديره للدور الذي تعلنه الهند في دعم القضية العربية والنضال الفلسطيني عبر العقود الثلاثة الماضية .

كما اشاد بالروابط التاريخية للهند مع منظمة التحرير الفلسطينية والعالم العربي . كما رحب سعادة الرئيس عرفات بالدور الذي تلعبه الهند في النضال ضد الاستعمار والامبريالية العنصرية بكافة اشكالها ، وبالاسهام الايجابي والمؤثر الذي تلعبه رئيسة الوزراء السيدة انديرا غاندي في حركة عدم الانحياز . لقد ابدى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، سعادة السيد ياسر عرفات اعجابه بالتقدم الذي حققته الهند على المستوى الصناعي والتكنولوجي والعلمي وبالامكانيات الواسعة المدى والبناء الداخلي الذي تم تحقيقه .

واعرب لرئيسة الوزراء عن قناعته بأن الخبرة والتكنولوجيا الهندية يمكن استعمالهما في دوام التطور والبناء للعالم العربي . وفي الوقت نفسه فقد اعرب الطرفان عن ارتياحهما لمستوى التعاون الهندي ـ الفلسطيني والهندي ـ العربي ، وشعرا بأن هناك مجالاً واسعاً لتطوير التعاون في مختلف المجالات ، كما ان هناك تكاملات موجودة بين اقتصاد البلدان العربية والهند يمكن استخدامها لتشجيع الاعتماد المتبادل وتنمية القدرة الجماعية

المشتركة ، ولهذا الغرض تم الاتفاق على ايجاد الاطار لتبادل الاراء والمشاورات بصورة خاصة ودورية بين منظمة التحرير الفلسطينية والهند والجامعة العربية .

لقد شكر سعادة السيد عرفات ، بحرارة ، رئيسة الوزراء السيدة غاندي لدعوته لزيارة الهند .

كما أعرب عن تقديره بمنح بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في نيودلهي وضعا دبلوماسيا .

يصدر قريبا

عن مركز الابحاث

الفكر السياسي الفلسطيني

١٩٦٤ ـ ١٩٧٤

دراسة في الوثائق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية

تأليف

فيصل حوراني

القمّة الرابعة لدول جبهة الصمود والتصدّي

إعلان عن نوايا طيّبة، تنفيذها ضرورة وطنيّة

عقدت الجبهة القومية للصمود والتصدي قمتها الرابعة في طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية . وبدأت القمة أعمالها في ١٢/٤/١٩٨٠ وانتهت في ١٥/٤/١٩٨٠ ، وسبقها اجتماع تحضيري لوزراء الخارجية. ونتيجة المداولات التي جرت بين رؤساء الاطراف المشاركة في الجبهة والوفود ، المرافقة لها ، صدر بيان سياسي في ختام أعمال المؤتمر ، تناول في مقدماته تحليلاً للاوضاع السياسية الراهنة في المنطقة العربية وما ينعكس عليها من اوضاع العالم . وحدد البيان ان مخطط اطراف كامب ديفيد يستهدف ، فيما يستهدف ، « تصفية قضية فلسطين ، وتمزيق الشعب العربي الفلسطيني وطمس شخصيته الوطنية والنيل من وحدة تمثيله . وكذلك القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها قائد كفاح الشعب الفلسطيني المسلح والممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني . ومن هنا يأتي تصميم اطراف معسكر داوود على تنفيذ مؤامرة تصفية الثورة الفلسطينية والاستمرار في بناء المستوطنات الصهيونية وتنفيذ مؤامرة الادارة الذاتية للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين وتهجير الشعب الفاسطيني من وطنه » (نص البيان الختامي ، « **السفير** » ، ١٦/٤/١٩٨٠) واعتبر البيان ان تصفية القضية الفلسطينية هدف رئيسي من أهداف « المخطط الامبريالي الصهيوني » . كما رأى ، المؤتمرون ان سوريا هي « الحلقة الرئيسية المطلوب ضربها وتصفيتها باعتبارها قاعدة الصمود والتصدي بحكم موقعها الجغرافي والقومي من قضية فلسطين ، ولكونها القوة العسكرية والسياسية الرئيسية في مواجهة العدو الصهيوني وحلفائه . ومن هنا تفسر الهجمة الشرسة التي يتعرض لها القطر العربي السوري في محاولة يائسة لانهاء دوره القومي بقصد ضرب جبهته الداخلية باعتبارها السند الاساسي لقوة وصمود سوريا ، مستخدمة في ذلك ادوات مرتبطة بأطراف معسكر داوود » (المصدر نفسه) . كما ذكر البيان المحاولات الاميركية « لبسط الهيمنة على بعض الدول العربية واقامة قواعد عسكرية فيها للدفاع عن المصالح الغربية تحت ستار الدفاع عن استقلال هذه الدول ضد خطر مزعوم »

وقد اتفق المؤتمرون على «استمرار سياسة الصمود والتصدي للصهيونية والامبريالية الاميركية باعتبارهما العدوين الرئيسيين للامة العربية ، ويدعو الحكومات العربية الى اعادة النظر في علاقاتها مع الولايات المتحدة الاميركية ، ويعتبر اقامة اي قاعدة اميركية في الوطن العربي عدواناً مباشراً على اطراف الجبهة والامة العربية ، الامر الذي يستوجب مقاومته » . وقد اقر المؤتمر تشكيل قيادة عليا للجبهة ومؤسسات تنفيذية لها ؛ حيث تتشكل القيادة العليا للجبهة من رؤساء الاطراف المشتركة فيها ، وتلتقي هذه القيادة بشكل دوري كل ستة اشهر ، وبناء على دعوة اي من اعضائها اذا دعت الحاجة . « وتتخذ قراراتها بالاكثرية على ان تكون ملزمة لجميع الاعضاء » .

اما اللجنة السياسية ، التي اقر المؤتمر تشكيلها ، فتتكون من وزراء خارجية دول جبهة الصمود والتصدي ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ، وتتولى هذه اللجنة :

أ ـ متابعة تنفيذ قرارات القيادة العليا .
ب ـ اقتراح خطط العمل السياسي
ج ـ تنسيق العمل السياسي بين اعضاء الجبهة .
د ـ القيام بالمهام التي تكلفها بها القيادة العليا .

« وتجتمع اللجنة السياسية دورياً مرة كل ثلاثة اشهر في احدى الدول الاعضاء وبالتناوب » .كما تقرر

تشكيل لجنة اعلامية من وزراء اعلام دول الجبهة ورئيس دائرة الاعلام في م.ت.ف. تتولى وضع الخطط الاعلامية ومتابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بالنشاط الاعلامي ، وتجتمع اللجنة دوريا كل ستة اشهر .واهم ما اتفق عليه هو « تشكيل قوة عسكرية مشتركة خاصة بالجبهة ترتبط بالقيادة العسكرية » . ويضع البيان الختامي للمؤتمر الخطوات التي ستعتمدها دول الجبهة في تنفيذ سياستها لمواجهة مخطط اطراف كمب ديفيد . وتوزعت هذه الخطوات الاجرائية على عدة مستويات ، منها ما له علاقة بأطراف الجبهة كـ « دعم صمود الشعب العربي الفلسطيني في الوطن المحتل وخارجه مادياً وسياسياً » . و « الوقوف الى جانب القطر العربي السوري في وجه الهجمة الامبريالية الصهيونية التي يتعرض لها » . وعلى الصعيد العربي ، تقرر الضغط لاستخدام القوة الاقتصادية العربية سلاحاً سياسياً ، على ان « تتقدم اطراف الجبهة ببرنامج اقتصادي لاجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيري للقمة العربية من اجل استخدام الاقتصاد العربي في المواجهة السلبية والايجابية » .

اما بالنسبة لحرية النشاط العسكري للمقاومة الفلسطينية ، فقد اكد المؤتمر على « حق الثورة الفلسطينية في العمل من جميع الجبهات العربية ، ويدعو حكومة الاردن الشقيق الى تمكين الثورة الفلسطينية من ممارسة دورها ومسؤولياتها النضالية ضد العدو الصهيوني عبر الجبهة الاردنية » .

أما على الصعيد الاقليمي ، فقد اعلن المؤتمرون تضامنهم مع الثورة الايرانية « في صراعها ضد تآمر الولايات المتحدة الاميركية ، ويعتبر اي اجراء عدواني اميركي عليها يشكل تهديداً للأمن والسلام في المنطقة وفي العالم » .

وعلى الصعيد العالمي ، ميز المؤتمرون بين الأصدقاء والاعداء « وقرر المؤتمرون ان يقوم الاخ العقيد معمر القذافي بالاتصال بالاتحاد السوفياتي باسم الجبهة لبحث امكانية تطوير العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والجبهة بما يؤدي الى مزيد من الدعم العسكري والسياسي لجبهة الصمود واعادة التوازن العسكري والسياسي الى المنطقة » .

هذه ، تقريباً ، اهم النقاط التي اقرها المؤتمر وأهم الخطوات التي قرر تنفيذها ، اضافة الى انه اتخذ بعض القرارات الاخرى ، كالاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، واقرار تقديم الدعم للحركة الوطنية المصرية في مواجهتها لنظام الرئيس السادات .

جبهة الصمود والتصدي رد فعل على زيارة السادات للقدس

لقد تشكلت الجبهة القومية للصمود والتصدي ، كرد فعل على مبادرة السادات الشهيرة بزيارته الى القدس في تشرين الثاني ١٩٧٧. وتنادت يومها الدول العربية لمواجهة خطوة السادات تلك ، فتريث بعض الدول العربية، وبعضها سارع الى الالتقاء للبحث في الخطوة وتطويقها ، واجتمعت تلك الدول في ليبيا في الفترة الواقعة بين ٢ و ٥ كانون الاول ١٩٧٧ ، وهي : الجزائر وسوريا وليبيا واليمن الديمقراطية والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية . لكن العراق اعلن في نهاية جلسات المؤتمر عدم مشاركته في الجبهة . بينما اعلنت الاطراف الخمسة المتبقية عن ولادة الجبهة القومية للصمود والتصدي « تأكيداً على اهمية العلاقات النضالية والقومية السورية الفلسطينية ، فقد اعلنت كل من الجمهورية العربية السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية تشكيل جبهة موحدة بينها لمواجهة العدو الصهيوني والتصدي لمؤامرة الامبريالية بكل اطرافها واسقاط كل محاولة للاستسلام ، وقد قررت كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الانضمام لهذه الجبهة باعتبارها نواة لجبهة قومية للصمود والتصدي يتاح للدول العربية الاخرى الانضمام اليها (البيان الختامي لقمة الصمود الأولى، **البعث** ، دمشق في ١٩٧٧/١٢/١٥) ولم تنضم الى هذه الجبهة اية دولة عربية اخرى .

ثم عقدت الجبهة قمتها الثانية في الجزائر ، ضمن اطار اجتماعاتها الدورية التي كانت قد اتفقت عليها ، في الفترة الواقعة بين ٢ و ٤ شباط ١٩٧٨ . وقد جاء هذا الاجتماع رداً على دعوة السادات الى عقد مؤتمر السلام في القاهرة بدلاً من جنيف . فاعتبر المؤتمر ان تلك الخطوة التي ايدتها الولايات المتحدة خطوة تستهدف « ايجاد اسس حل منفرد صهيوني ـ مصري على حساب الاراضي العربية المحتلة ، كذلك على حساب حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، كما يسعى هذا المحور الى جر بعض الدول العربية نحو هذا المشروع تغطية للسادات (البيان الختامي لقمة الصمود الثانية ، « **النهار** » ، ١٩٧٨/٢/٦) .

اما القمة الثالثة لدول جبهة الصمود والتصدي ، فقد عقدت في دمشق في الفترة الواقعة بين ٢٠ و ٢٣ ايلول ١٩٧٨ ، رداً على اتفاقيات كامب ديفيد التي توصل اليها الرئيس الاميركي مع الرئيس السادات ومناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي في ١٧ ايلول ١٩٧٨ . وقد قرر المؤتمرون، في حينه، «رفض وادانة اتفاقات ونتائج

معسكر داوود وتاكيد التصميم على التصدي لها والعمل من اجل اسقاطها ومواصلة الكفاح بمختلف الوسائل ضد العدو الصهيوني والامبريالي (البيان الختامي ، « السفير » ، ١٩٧٨/٩/٢٤) . وقد تقرر في ذلك المؤتمر « اعلان مبادىء واهداف ومؤسسات الجبهة القومية للصمود والتصدي ، وتحديد استراتيجية المرحلة المقبلة » (المصدر نفسه) . لكن لم يحدث شيء من ذلك ، وانقطعت بعد ذلك المؤتمر اجتماعات دول الجبهة ، على الرغم من ان مصر واسرائيل توصلتا الى توقيع اتفاقية السلام في فترة لاحقة في ٢٦ آذار ١٩٧٩ .

الأحداث التي وقعت في المنطقة بين القمة الثالثة والقمة الرابعة للصمود والتصدي

١ ـ اتصل العراق بسوريا ، والقمة الثالثة في اوج انعقادها ، يدعوها الى الاتحاد ولمواجهة الحلف المحتمل بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، واستجاب السوريون لدعوة العراق ، ثم اعلنت الدولتان عن تشكيل قيادة عليا موحدة ولجان اعداد عملية التوحيد ، وبدأت سلسلة من الزيارات المفتوحة بين وفود من كافة المستويات الحكومية والشعبية . لكن حفلة الخطوبة السورية ـ العراقية لم تطل ولم تؤت اكلها . وعادت الامور بين الدولتين الى سابق عهدها وان لم تصل بعد الى مستوى تبادل التهم عبر وسائل الاعلام ، لكن الرئيس السوري حافظ الاسد كشف في مؤتمر قمة الصمود الرابعة عن « ان السلطات السورية أحبطت مؤخراً مؤامرة تهدف الى اسقاط النظام . وقال ان المؤامرة وضعها مخربون بينهم عملاء عراقيون » . (السفير » ١٥/٤/١٩٨٠)

٢ ـ وقعت مصر واسرائيل اتفاقية السلام فيما بينهما في ٢٦/٣/١٩٧٩ ، ووضعت جدولاً زمنياً لانسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء في مقابل بدء تطبيع العلاقات بين الدولتين . وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ تدريجياً ، فأقامت الدولتان سفارتيهما في القاهرة وتل ابيب وفتحت الحدود فيما بينهما ، كما استمرتا في مباحثات تهدف الى اقامة حكم ذاتي للسكان العرب في المناطق المحتلة ، وتحدد تاريخ ٢٦/٥/١٩٧٠ موعداً للتوصل الى نتائج في هذا الشأن .

٣ ـ استطاعت الدول العربية ، بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية ، التوصل الى اتفاق عقد قمة عربية في بغداد ، اتخذت فيها بعض الخطوات العملية ضد مصر ، كان اهمها قطع العلاقات الدبلوماسية معها ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة الى تونس ، كما اتفقت الدول العربية على تشكيل صندوق للدعم القومي تموله دول النفط وتتوزع مساعداته على كل من سوريا والاردن و م.ت.ف. ولبنان بصفتها أطراف مواجهة مباشرة .

٤ ـ على الصعيد الاقليمي ، انتصرت الثورة الايرانية في ١١/٢/١٩٧٩ ، وحقق انتصارها دعماً جديداً للموقف العربي في معركته مع اسرائيل بشكل عام ، وشكل قوة خاصة عززت وضع الثورة الفلسطينية بشكل خاص . وانتصار ثورة شعب ايران خلخلت معادلة ترتيب القوى في المنطقة . فبعد ان كانت ايران الشاه قوة لصالح اسرائيل ، انقلبت ايران الثورة لتصبح قوة الى جانب الثورة الفلسطينية .

٥ ـ الخلاف الليبي ـ الفلسطيني ، الذي بدأته ليبيا باغلاق مكاتب م.ت.ف. فيها ، وطرد عدد من الفلسطينيين من اراضيها ، فتح معركة اعلامية جانبية في صفوف القوى المناوئة للسادات .

٦ ـ اعلان العراق ميثاق العمل القومي وفتح معركة مع الثورة الايرانية ، وصلت حد التصادم المسلح بينه وبين ايران .

٧ ـ الخلاف العراقي مع اليمن الديمقراطية ، الذي بلغ حد قطع العلاقات الديبلوماسية بين الدولتين .

هذه المستجدات التي حدثت في المنطقة بعد انعقاد قمة الصمود الثالثة ، فرزت مرة اخرى المنطقة العربية الى عدة محاور ، تختلف فيما بينها على قضايا قومية وعالمية . مما دفع دول الصمود والتصدي مجدداً الى الدعوة والالتقاء لاحياء جبهة الصمود ، التي كاد ينساها الناس .

فهل تشكل قمة الصمود الرابعة خطوة جادة على طريق تحديد سياسة فاعلة لمواجهة مشروع ترتيب المنطقة الذي تعده الامبريالية الاميركية ؟ ام انها ستبقى كغيرها من الممارسات العربية اعلاناً اعلامياً تحقق عبره هذه الدولة او تلك بعض الاهداف التكتيكية التي تخدم مصالحها القطرية الضيقة ؟

ان الاجابة على كلا السؤالين ، سلباً او ايجباً ، متروكة لعاملي الوقت والتطورات التي قد تحدث على كافة المستويات في اقطار جبهة الصمود والتصدي وفي المنطقة العربية ككل .

والمهم في الأمر ان نسجل ايجابية تماسك فصائل المقاومة الفلسطينية وانضباطها ، عندما حاول الرئيس القذافي تجاهل رئيس الوفد الفلسطيني . ثم ايجابية المحددات التي رسمتها القمة الرابعة ، شرط ان تنتقل هذه المحددات من الاعلان الى حيز التنفيذ العملي ، وبشكل خاص ما له علاقة مباشرة بطبيعة نشاط المقاومة الفلسطينية العسكري والسياسي .

احمد شاهين

المؤتمر العالمي الثاني للتضامن مع فلاحي وشعب فلسطين
(بغداد : ٣٠ آذار - ٢ نيسان ١٩٨٠)

المؤتمر العالمي للتضامن مع فلاحي وشعب فلسطين تظاهرة عالمية تعقد مرة كل سنتين في الثلاثين من آذار الذي يصادف يوم الأرض الفلسطينية ، تعبيرا عن تضامن فلاحي العالم مع فلاحي وشعب فلسطين . وقد إنعقد المؤتمر الأول في دمشق في ٣٠ آذار ١٩٧٨ وشاركت فيه ٤٧ منظمة فلاحية عربية ودولية . وإستناداً الى قرار اللجنة التحضيرية المجتمعة في فارنا (بلغاريا) في ١٩٧٩/٣/٣٠ ، والمكونة من : الاتحاد العالمي لعمال الزراعة والغابات والبستنة ، وإتحاد الفلاحين العرب ، والاتحادات الفلاحية في كل من الاتحاد السوفياتي وبلغاريا وبولونيا وكوبا وبلجيكا وايطاليا والهند وغانا وسوريا والعراق والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وفلسطين ، وتأكيداً لقرار اللجنة نفسها في طرابلس (ليبيا في ١٩٧٩/١٠/٥ ، إستضاف الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية في العراق المؤتمر العالمي الثاني للتضامن مع فلاحي وشعب فلسطين . وقد إنعقد المؤتمر في بغداد في الفترة ما بين ٣٠ آذار و٢ نيسان ١٩٨٠ ، في الذكرى الرابعة ليوم الأرض الفلسطينية . ورئس المؤتمر الأمين العام لاتحاد الفلاحين الفلسطينيين نوح أبو الهيجا . وقد قدمت للمؤتمر وثيقتان باللغات العربية والفرنسية والانكليزية والألمانية والروسية : الأولى اعدتها الأمانة العامة للاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين ، والثانية قدمت من قبل الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية في العراق ، الى جانب التقرير الأساسي المقدم من اللجنة التحضيرية . وساهمت هذه الوثائق في تزويد الوفود المشاركة بالخلفية التاريخية لنضال الشعب الفلسطيني وفلاحيه ضد الاستعمار البريطاني والاستعمار الاستيطاني الصهيوني معا ، قبل العام ١٩٤٨ وضد الكيان الصهيوني العنصري لاحقاً .

اقتصر جدول أعمال المؤتمر على سماع كلمات الوفود على مدى أربعة أيام متتالية ، خرج بعدها ببيانه الختامي الذي إستوحى في نصوصه المواقف التي عبرت عنها كلمات الوفود المشاركة . فالمؤتمر ليس أكثر من مهرجان خطابي تضامني تعبر فيه الوفود ، من خلال كلماتها ، عن مواقفها ووجهات نظرها بالنسبة للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني .

وقد بلغ عدد الوفود المشاركة في هذا المؤتمر ١٨١ وفداً تمثل في أغلبيتها أحزاباً فلاحية واتحادات فلاحية وعمالية زراعية وتعاونيات زراعية ، بالاضافة الى بعض القوى والأحزاب والمنظمات السياسية والشخصيات العالمية في آسيا وأفريقيا واميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية والغربية والولايات المتحدة وكندا . ومن المنظمات الدولية غير الفلاحية التي حضرت المؤتمر : النادي العالمي للصحافيين الزراعيين، ومنظمة الصحافيين العالمية، والجمعية العالمية للحقوقيين الديمقراطيين . ومن مندوبي الصحف : مندوب مجلة « اليوم » التشيلية ، ومندوبة مجلة « مشروع الشرق الاوسط للبحوث والمعلومات » (M.E.R.I.P.). ومن والاحزاب والمنظمات السياسية غير الفلاحية : حزب اليسار الاشتراكي الدانمركي ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي في النروج ، والحزب الاشتراكي اليساري النروجي ، والحزب الاشتراكي الياباني ، والحزب الاشتراكي الاندلسي (أندلوسيا) ، والحزب

الاشتراكي في بورتوريكو ، والحزب الاشتراكي القبرصي ، والحركة الاشتراكية في اليونان ، والحزب الشيوعي القبرصي ، والحزب الشيوعي السويدي ، والحزب الشيوعي البرتغالي ، وحزب العمال الثوري البريطاني ، وحزب العمال الاسباني ، وحزب العمال الأميركي ، وحزب المؤتمر العمالي (غامبيا) ، وحزب الدولة الغيني ، وحزب المؤتمر الهندي . ومن أهم الشخصيات العالمية التي حضرت المؤتمر الأديب السويدي شتورا كارلون العقيد السابق في قوات الطوارىء الدولية في الشرق الاوسط خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ ، والذي ألف كتابين عن القضية الفلسطينية ، بالاضافة الى كتابته لعدد من المقالات والأبحاث المتفرقة ، وممثل مجلس السلم الاميركي فيليب ألتوف . أما الأحزاب الفلاحية ، والاتحادات الفلاحية والعمالية الزراعية والتعاونيات الزراعية ، فهي عديدة ولا مجال هنا لحصرها . غير أنه يمكن القول بأن التمثيل كان شاملاً معظم بلدان العالم ، ولا سيما بلدان آسيا وأفريقيا واميركا اللاتينية .ومجتمعات هذه البلدان هي في الغالب مجتمعات فلاحية ، يشكل فيها الفلاحون قوة إجتماعية وسياسية لها دورها الفعال في حركات التحرر الوطني . ومن المهم أن ننوه بحضور جبهة السود المتحدة وممثلي الهنود الحمر في الولايات المتحدة . تلك القطاعات من المجتمع الأميركي التي بدأت تتفهم أبعاد النضال الوطني الفلسطيني في أعقاب إستقالة اندرو يونغ الشهيرة .

استمع المؤتمر في جلسة الافتتاح إلى كلمة السيد عزت إبراهيم ، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في العراق ، وكلمة منظمة التحرير الفلسطينية التي ألقاها محمد زهدي النشاشيبي ، أمين سر اللجنة التنفيذية ، وكلمة اللجنة التحضيرية التي ألقاها ضياء الحاج علي، الأمين العام لاتحاد الفلاحين العرب، وكلمة الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية في العراق التي ألقاها كريم الجاسم رئيس الاتحاد ، وكلمة الاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين التي ألقاها أمان حمدان . كما استمع المؤتمر الى الرسالة التي وجهها رئيس اللجنة التنفيذية الأخ ياسر عرفات التي تحدث فيها عن يوم الأرض ونضال فلاحي وشعب فلسطين والممارسات القمعية التي يمارسها الكيان الصهيوني على فلاحي وشعب فلسطين . وبالاضافة الى كلمة أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، ورسالة عرفات ، استمع المؤتمر الى كلمة فلسطينية أخرى هي كلمة حركة التحرير الوطني الفلسطيني.(فتح) التي ألقاها رئيس وفد « فتح إلى المؤتمر الأخ أحمد كلش .

وبعد ان استمع المؤتمر الى كلمات الوفود المشاركة شكلت لجنة صياغة من عشرة أعضاء روعي في تشكيلها التوزيع الجغرافي ـ السياسي للوفود ، وضمت : الاتحاد العالمي لعمال الزراعة والغابات والبستنة ، والاتحاد العام للفلاحين العرب ، ونقابة عمال الزراعة في الاتحاد السوفياتي ، واتحاد عمال البرتغال ، واتحاد الفلاحين في كوبا ، واتحاد البنوك لتنمية الريف في الهند واتحاد الفلاحين في توغو ورابطة المنتجين الزراعيين في جمهورية مصر العربية والاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين والاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية في العراق . وبعد أن تدارست هذه اللجنة التقرير المقدم الى المؤتمر من قبل اللجنة التحضيرية ، والوثيقتين المقدمتين من الاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين والاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية في العراق، انتهت الى صياغة بيان ختامي عرضته على المؤتمر الذي أقره بالاجماع . وقد جاء في مقدمة البيان ما يلي :

« انطلاقاً من أن قضية النضال من أجل تحرير فلسطين هي قضية ذات أبعاد انسانية ولا تقف عند حدود فلسطين فحسب أو الوطن العربي فقط بل تتعدى ذلك الى آفاق عالمية حيث أن الشعب الفلسطيني والأمة العربية عندما يناضلان ضد الصهيونية والامبريالية الاميركية انما يقومان بواجب انساني يهم شعوب العالم كلها لانهما يناضلان ضد عدو شعوب العالم الامبريالية والصهيونية .لهذا فقداعتبر المؤتمر التضامن والتأييد الذي يحظى به النضال الفلسطيني والعربي من قبل شعوب العالم المحبة للسلام والحرية والاستقلال والانتصار للقضية الفلسطينية ودعم الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني في المحافل الدولية وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها انما هو موقف انساني عميق يعبر عن تضامن العالم كله مع قضية الحق والعدل والسلام ومقاومة العدوان والظلم والاضطهاد » .

وفيما يلي نص القرارات والتوصيات التي تضمنها البيان الختامي :

« في المجال الفلسطيني

« ١ ـ ان حق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وحقه في الاستقلال والسيادة قائم قبل قيام

الكيان الصهيوني وقبل قيام هيئة الامم المتحدة . وعليه لا يجوز ان يفرض على الشعب الفلسطيني اي شرط مقابل ممارسته لحقوقه الوطنية .

« ٢ ـ يدين المؤتمر الحركة الصهيونية باعتبارها شكلا من اشكال العنصرية والتمييز العنصري ، ويدين الاحتلال العنصري الصهيوني للأراضي العربية والفلسطينية ويطالب بانسحاب الكيان الصهيوني من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة .

« ٣ ـ يعتبر المؤتمر الكيان العنصري الصهيوني قاعدة متقدمة للأمبريالية الأميركية في الوطن العربي .

« ٤ ـ يدين المؤتمر اجراءات الكيان العنصري الصهيوني وممارساته القمعية ضد فلاحي وشعب فلسطين وأعمال السيطرة على الأراضي ومصادرة الممتلكات واعمال الاستيطان الصهيونية واغتصاب موارد المياه ، كما يؤيد نضال فلاحي وشعب فلسطين من أجل الحفاظ على أراضيهم وممتلكاتهم ويعلن عن تضامنه مع هذه النضالات .

« ٥ ـ يعلن المؤتمر عن تضامنه مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني والنضال الذي تخوضه من اجل تحرير فلسطين من الاحتلال العنصري الصهيوني .

« ٦ ـ يدعو المؤتمر كافة القوى في العالم الى تأييد نضالات جماهير فلاحي وشعب فلسطين ماديا ومعنويا في اطار منظمة التحرير الفلسطينية ، بقيادة الأخ المناضل ياسر عرفات ، في سبيل نيل الشعب العربي الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة ، بما فيها حقه في العودة وتقرير مصيره بنفسه واقامة دولته الفلسطينية المستقلة على كامل تراب وطنه ودون قيد أو شرط . ويطالب الامم المتحدة وجامعة الدول العربية بتقديم المساعدات الضرورية لهم .

« ٧ ـ يدعو المؤتمر الى دعم التعاونيات الزراعية العربية الفلسطينية في الأرض المحتلة ، كما يدعو الى فتح الاسواق العالمية امام منتجات فلاحي وشعب فلسطين بما يمكنهم من الصمود في وجه الاعتداءات الصهيونية على ارضهم وممتلكاتهم ، على ان يتم ذلك من خلال الاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين . كما يدعو الى مقاطعة منتجات الكيان العنصري الصهيوني .

« ٨ ـ يدعو المؤتمر الى انشاء صندوق خاص يسهم في تقديم المساعدات لفلاحي وشعب فلسطين داخل الأرض المحتلة لدعم صمودهم في وجه سياسة القمع والاضطهاد وسلب الأراضي واغتصاب الممتلكات .

« ٩ ـ يدعو المؤتمر الى ايلاء القضية الفلسطينية الأهمية البارزة في المؤتمرات وكافة المجالات العربية والدولية باعتبارها القضية المركزية في الثورة العربية .

« ١٠ ـ يدين المؤتمر جميع المحاولات السياسية الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية ، ويرفض كل الصيغ والممارسات التي تنبع او تصب في هذا الاطار .

« ١١ ـ يحيي المؤتمر شهداء يوم الأرض في فلسطين المحتلة وكافة شهداء الثورة الفلسطينية والعربية .

« ١٢ ـ يدعو المؤتمر الى اقامة دورات تدريبية وتقديم منح علاجية ودراسية لفلاحي فلسطين وابنائهم .

« ١٣ ـ يؤكد المؤتمر ما اقر في المؤتمر الأول بخصوص اعتبار يوم الثلاثين من آذار ، يوم الأرض في فلسطين المحتلة ، يوما للفلاحين في العالم باعتباره يمثل تصدي الفلاحين للمعتدين والمغتصبين .

« في المجال العربي

« ١ ـ يدين المؤتمر العدوان الصهيوني الأميركي على الوطن العربي والعالم ، كما يدين اتفاقات كامب ديفيد والحلف الثلاثي الاميركي ـ الصهيوني ـ الساداتي وتطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني ونظام السادات ومؤامرة الحكم الذاتي ، كما يؤيد نضال الشعب العربي لاسقاط هذه الاتفاقات وجميع ما يترتب عليها من نتائج .

« ٢ ـ يحيي المؤتمر الحركة الوطنية والتقدمية المصرية ويدعم نضالها لاسقاط نظام السادات العميل واعادة

مصر الى الصف العربي ، ويشيد بتلاحمها مع الثورة الفلسطينية والقوى القومية التقدمية في الوطن العربي .

« ٣ ـ يدين المؤتمر الاعتداءات الصهيونية الاميركية المتكررة على جنوب لبنان ، ويشيد بصمود فلاحي وشعب لبنان في وجه الاعتداءات الصهيونية ، كما يشيد بالتلاحم النضالي بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية والقومية التقدمية في لبنان .

« ٤ ـ يحيي المؤتمر مقاتلي الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية والقومية التقدمية في لبنان في نضالهم المشترك ضد العدوان الاميركي الصهيوني الانعزالي .

« ٥ ـ يطالب المؤتمر بدعم فلاحي وشعب جنوب لبنان ، ويعتبر قضيتهم ومعاناتهم لا تنفصل عن قضية ومعاناة فلاحي وشعب فلسطين .

« ٦ ـ يدين المؤتمر الممارسات الفاشية للانعزاليين عملاء الصهاينة ، ويؤيد نضال الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية والقومية التقدمية في لبنان للحفاظ على عروبة لبنان ووحدة اراضيه .

« ٧ ـ يشيد المؤتمر بالموقف القومي المبدئي لقوى الثورة العربية ودعمها المتواصل للثورة الفلسطينية في اداء مهماتها النضالية ، ويدعو الى تلاحم القوى العربية ووحدة صفوفها في وجه الخطر الصهيوني الامبريالي الذي يحيط بالوطن العربي .

« ٨ ـ يدين المؤتمر التحشدات الصهيونية على الجبهة السورية وجنوب لبنان ، ويدعو الى تعزيز القدرة الدفاعية للجبهة الشمالية وتعميق التلاحم النضالي بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية والقومية التقدمية في لبنان وسوريا والعراق والشعب العربي في الاردن الذين يواجهون العدوان الصهيوني .

« في المجال العالمي

« ١ ـ يدين المؤتمر السياسة الاستعمارية والامبريالية العالمية بزعامة الامبريالية الاميركية ، ويعتبرها عدوة لشعوب العالم . ويدين التواجد الاستعماري والامبريالي في الوطن العربي ، وخصوصا التواجد الامبريالي الاميركي ، ويدعو الى انسحاب الاساطيل وتصفية القواعد العسكرية الاستعمارية من جميع اجزاء الوطن العربي ، وخصوصا من منطقة الخليج العربي .

« ٢ ـ يشيد المؤتمر بالدور الكبير الذي تقوم به الدول الاسلامية ودول عدم الانحياز والدول الاشتراكية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي ، في مساندة الشعب العربي الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية والأمة العربية من أجل تحقيق اهدافها العادلة والمشروعة .

« ٣ ـ يحيي المؤتمر نضال شعوب العالم وحركات التحرر الوطني ضد الامبريالية والصهيونية والتمييز العنصري .

« ٤ ـ يدعو المؤتمر المنظمات الفلاحية والعمالية الزراعية والتعاونيات الزراعية الى تحديد علاقاتها مع المنظمات العالمية في ضوء موقفها من القضية الفلسطينية » .

وبجانب القرارات والتوصيات السابقة اتخذ المؤتمر قراراً بتوجيه رسالة دعم وتأييد الى الأخ ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية ، ورسالة الى السيد كورت فالدهايم السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة حول الممارسات الارهابية للكيان الصهيوني ضد فلاحي وشعب فلسطين ، وابلاغه قرارات المؤتمر وتوصياته ومطالبته بتعميمها على الدول الأعضاء في هيئة الامم المتحدة .

وشكل المؤتمر لجنة دائمة لمتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنه. وبالنسبة لتشكيل هذه اللجنة برزت في المؤتمر ثلاثة اتجاهات رئيسية : الأول ، يدعو الى تكريس اللجنة التحضيرية نفسها لجنة دائمة للمؤتمر ؛ والثاني ، يدعو الى انتخاب لجنة دائمة من المؤتمر من بين الوفود التي ترغب في ترشيح نفسها لهذه اللجنة . وبحصيلة النقاش رجح المؤتمر الاتجاه الثالث الداعي الى اعتبار جميع أعضاء اللجنة التحضيرية أعضاء في اللجنة

الدائمة ، مع ابقاء الباب مفتوحاً أمام الوفود الأخرى التي ترغب في الانضمام للجنة ، على أن تعطى اللجنة التحضيرية صلاحية الاتصال بالوفود بهذا الخصوص .

وبعد هذا العرض لوقائع أعمال المؤتمر العالمي الثاني للتضامن مع فلاحي وشعب فلسطين نود أن نسجل عدداً من الملاحظات في معرض تقييمنا لأعمال المؤتمر :

● ازداد عدد الوفود التي شاركت في أعمال هذا المؤتمر ، مقارنة بالمؤتمر الأول الى أربعة أضعاف . وتعكس هذه الحقيقة في أحد جوانبها حجم التأييد والاحترام المتزايدين اللذين يحظى بهما النضال الفلسطيني في الأوساط العالمية الرسمية والشعبية . لقد شكل هذا المؤتمر حشداً عالمياً كبيراً ، يعبر بحق عن الرأي العام الفلاحي العالمي المتضامن والمتعاطف مع نضال فلاحي وشعب فلسطين ، مما يعطي لقراراته وتوصياته وزناً سياسياً ، يضاف الى الرصيد النضالي الذي حققه الشعب الفلسطيني على أكثر من صعيد .

● جاءت قرارات المؤتمر وتوصياته منسجمة تماماً مع روح الكلمات التضامنية الحارة للوفود ،ومتجاوزة الحد الأدنى المطلوب فلسطينياً في مثل هذه التظاهرات العالمية .

● تتطلب مهمة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر ،و خصوصاً المتعلقة منها بالدعم المادي، متابعة دؤوبة من قبل الاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين ، عن طريق اقامة علاقات ثنائية كفؤة وفعالة مع التنظيمات الفلاحية التي شاركت في المؤتمر ، سواء منها التنظيمات التي للاتحاد علاقة بها ، أم تلك التي لم يقم معها الاتحاد علاقة بعد : اذ لا يكفي تشكيل لجنة دائمة لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر وتوصياته للقيام بهذه المهمة ، خصوصاً أن البنود المتعلقة بالدعم المادي لفلاحي فلسطين أخذت طابع التوصيات .

● كان ينبغي ألا يتولى رئاسة مهرجان تضامني مع الشعب الفلسطيني طرف فلسطيني كالاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين ، وكان من الانسب أن تترك رئاسة المؤتمر لأحد الوفود المشاركة في اللجنة التحضيرية .

● بالرغم من الجهد الكبير الذي بذله الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية في العراق لانجاح المؤتمر فان الضغوط التي مارسها هذا الاتحاد المضيف في اللجنة التحضيرية أدت الى منع وفد الأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي من القاء كلمته أمام المؤتمر . ومن الجدير بالذكر هنا ان الاتجاه الغالب في اللجنة التحضيرية قبل افتتاح المؤتمر كان أن تعطى الكلمات للوفود الفلاحية فقط ، وبان تحجب عن المنظمات والأحزاب السياسية لكثرة الوفود ولضيق وقت المؤتمر . غير أن الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية في العراق هو الذي أصرَّ على أن تعطى الكلمات لكافة الوفود دون استثناء . الا ان موقفه هذا لم ينسحب على وفد الأمانة الدائمة . ونتيجة لذلك انسحب وفد الأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي من قاعة المؤتمر . ورضخت اللجنة التحضيرية لرغبة الوفد المضيف ، حرصاً منها على انجاح المؤتمر والسير بأعماله حتى النهاية دونما عقبات . غير أن رئيس اتحاد الفلاحين العرب سجل تحفظه على الموقف العراقي في كلمة وجهها للمؤتمر في أعقاب انسحاب وفد الأمانة الدائمة .

وبعد تسجيل هذه الملاحظات نذكر بأن اللجنة التحضيرية للمؤتمر ستعقد اجتماعا لها في وارسو (بولونيا) في آذار عام ١٩٨١ ، تمهيداً لعقد المؤتمر العالمي الثالث للتضامن مع فلاحي وشعب فلسطين .

جابر سليمان

مراجعات

عيسى الشعيبي،
« الكيـانيـة الفلسطينية ـ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي »
« ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧ »

بيروت، مركز الابحاث ، م.ت .ف . ١٩٧٩

مرة أخرى نحتفي بنتاج جديد متعمق لمركز الابحاث الفلسطيني الذي يشهد هذه الايام حركة فكرية ناشطة تبشر بنهضة جديدة في عمله وانتاجه . فالكتب الهامة تثرى ، والمجلة الدورية تنهض بانتظامها وبمستوى تناولها للمواضيع التي تعتبر حاسمة وضرورية في حياتنا النضالية المعاصرة . وطبيعي ان تكون كل معضلات النضال الفلسطيني المعاصر في بؤرة اهتمامات هذه الحركة النشيطة لمركز بحثي وباحثين ملتزمين في الثورة الفلسطينية ، يحاولون من خلالها تحريرنا من الوصاية الفكرية التي يفرضها علينا الجهل والانحيازات المسبقة .

في هذا الزمن المشبع بالقطرية التي غدت المستشار العام للكثير من القوى العربية الوطنية المنكفئة على همومها الداخلية ـ ناهيك عن الحكام ـ والتي باتت تتخذ اكثر من شكل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، وتتحرك في اكثر من إطار ايديولوجي، أصبحت الاقليمية والكيانية الضيقة وكأنها نزعة « مشروعة » بمضامينها وترجماتها السياسية والممارسات المترتبة عليها .

في ظل انتكاسات الوعي الوحدوي باشكاله ومضامينه المختلفة، وفي ظل تفشي مقولات العمل السياسي القطري في الوطن العربي ، وفي ظل كل انواع الاستلاب الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني في فلسطين وخارجها ، وفي ظل محاولات امتلاك الفلسطيني لذاته ولزمنه ولمصيره ، وفي ظل الخلل القائم الان في التوازن بين العمل السياسي والعمل العسكري الفلسطيني والمحاولات الجارية لاستثماره ، كانت القطرية الفلسطينية تثير الخوف منها وعليها ، وكثيرا ما كانت تثير التساؤل عن الحدود الفاصلة بين القطرية الاختيارية والقطرية الاضطرارية الدفاعية كما يحلو للبعض ان يقول . فوحدها الثورة الفلسطينية ، في هذا الزمن ، قادرة على الأذان في مالطه دون ان يكون أذانها كالنفخ في القرب المقطوعة . فهي بظروفها الذاتية القطرية وبمتطلباتها الموضوعية واحتياجاتها النضالية القومية ، قادرة ومؤهلة لأن تكون جسر التواصل بين خصوصية الثورة وعمومية القضية العربية وسماتها المشتركة ، ولأن تكون جسر التواصل بين القطرية والقومية في النضال الدؤوب الذي يشهده الوطن العربي والعالم من حوله .

في ظل هذه الخشية المشروعة ، وهذه الاسئلة الملحاحة ، إنهمر علينا الاخ عيسى الشعيبي بمحاولة جريئة ذات ايقاع مضبوط لفهم « الكيانية الفلسطينية ـ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي منذ عام ١٩٤٧ حتى العام ١٩٧٧ » . فطارد ترسانات من التفاصيل ، باحثا عن حقيقة مشكلة قد تتنوع وجهات النظر فيها . مستعينا في هذا العمل الشاق باسلوب شائع في سرد التاريخ ، هو الاسلوب التسجيلي الحدثي الذي يجعل من حدث مهم وقع مرتكزا أساسيا له ، مستعيرا بروجكترات النظرة الشخصانية لالقاء اكبر كمية من الاضواء على

الحدث الذي يعتمده ، متحاشيا بتعسف ، بل متهربا من الاكثار في التفسير بربط الحدث الآني ـ الاقليمي بابعاده الاجتماعية ـ الاقتصادية التاريخية . هذه الاستعارة وهذا الاسلوب في رواية التاريخ شائعان لانهما يُغنيان الذاكرة ، ولكنهما غير كافيين بالتأكيد لانهما لا يغنيان العقل في تفسير التاريخ وفهمه .

وما دام المستقبل ليس صفحة مفتوحة او قدرا محتما ، بل هو احتمالات واختيارات نضعها نتيجة وعينا اياها ، فإن كتاب الشعيبي هذا ، ليس تأريخا لاحدى مسائل مرحلة مضت بوصفها أحد أشد مراحل النضال الفلسطيني ، بل هو محاولة طموحة لتكون دليل مرحلة آتية ترتسم ملامحها في الافق الفلسطيني المنظور ، الذي لا بد من ان تتعايش فيه جميع وجهات النظر المخلصة للاهداف الاستراتيجية للنضال الفلسطيني المستمر .

اذن ، اهمية هذه المحاولة التي تريد لنفسها أن تضع بعضا من النقاط على بعض حروف النضال الفلسطيني المعاصر ، تنبع من كونها أول محاولة شجاعة على طرق باب موضوع كبير ، ومن كونها محاولة تثير من القضايا والمشاكل اكثر مما تقدم من إجابات قطعية . والكتاب الذي بين ايدينا قادر على طرح نقاش واسع من اجل وضع تصور عام من حول هذا الموضوع ، وكشف القانون الذي حكم مساره منذ مدة طويلة ، والذي سيحكم مساره القادم . كتاب الشعبي يدخل في صلب هذا الطموح ، قد نأخذ منه وقد نرد ، ولكن ذلك لا يلغي كونه محاولة جادة ومفيدة للسباحة في بحر الحقيقية . فكل المراكب مفيدة في هذا البحر بعيداً عن دوافع الشهرة كما يفعل بعض الشكلانيين ، من « الكتاب » الفلسطينيين الذي ارتجلتهم الظروف ، فملاوا الارفف كتبا وكراريس على طريقة التفريخ الارنبي الشائع .

ماذا يقول الكتاب ؟

والان ، وقبل ان نناقش محتوى الكتاب ونبدي ملاحظاتنا عليه ، نرى ان نقدم موجزا له . فماذا يحتوي هذا الكتاب في صفحاته الـ ٢٧٠ الموزعة على مقدمة ومدخل وفصول خمسة وعدد من الملاحق الهامة ؟.

على الرغم من ان بحث موضوع « الوعي الذاتي» وغيره من أشكال الوعي الاجتماعي، يفترض تحليلا شاملا لهذا الوعي في مستوييه المعرفي والسوسيولوجي من خلال تفسير حوامل هذا النوع من الوعي ومحتوياته ودوره في الحياة الاجتماعية ومراعاة القوانين العامة والخاصة التي تحكم عملية التأثير المتبادل بين التشكيلات الاقتصادية ـ الاجتماعية والوعي الاجتماعي في مرحلة تاريخية معينة لمجتمع معين ، فان الشعيبي يدخل رأساً الى موضوعة البحث في الفصل الاول من كتابه والتي تدور حول :**التجربة الكيانية المهيضة** ،فيشير المؤلف الى ان العروبة ببعديها الجغرافي والايديولوجي كانت تعويضا كبيرا للفلسطينيين بعد أن خسروا وحدهم من دون حركات التحرر العربية معركتهم الاستقلالية وبناء كيانهم الوطني . فلم يجدوا غضاضة في اللجوء الى العروبة والانخراط في صفوف مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فتوزعوا ، بعد اقتلاعهم من وطنهم فلسطين عام ١٩٤٨ ، على كافة الولاءات القومية عبر مختلف الاحزاب والمنظمات والاتجاهات القومية المعروفة ، وعبر مساهماتهم المختلفة في معارك توطيد استقلال وبناء بعض الكيانات العربية المختلفة ، والمشاركة البارزة في تنمية وتطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية للبعض الآخر .

بالاضافة الى عمق الاتجاهات العروبية التي شدت الفلسطينيين بعد التشريد مباشرة الى اشقائهم في حركة التحرر الوطني العربية ، شهدت تلك الفترة محاولتين متزامنتين ومتضادتين لتقرير المستقبل الكياني للشعب الفلسطيني ، تركتا أثرا متفاوتا ، ولكنه واضح ، على هذا المستقبل ، لارتباطهما بمجمل التطورات والاحداث السياسية والعسكرية التي انتهت بكارثة ضياع جزء من فلسطين وتشريد سكانه . وفي محاولة من المؤلف لاعادة قراءة النشأة الكيانية وتطوراتها اللاحقة في ميدانيها الفلسطيني والعربي ، نراه يحاول وضع كل من هاتين المحاولتين في المجرى الاساسي لمجمل التطورات التي عبرت بها تلك المرحلة. ولذلك نجده يؤكد أن قرار الامم المتحدة الذي اصدرته في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤٧ بشأن تقسيم فلسطين ، كان بمثابة إقرار دولي بحق الشعب الفلسطيني باقامة دولة مستقلة بغض النظر عن الغبن الذي تضمنته تلك الوثيقة الدولية التي يعتبرها فاتحة كبرى لكل التطورات الفلسطينية اللاحقة ، ومنها بالطبع التطورات الكيانية .

فبناء على هذا القرار الدولي ، طالبت الهيئة العربية العليا باعلان دولة عربية فلسطينية عقب اعلان نهاية الانتداب البريطاني على غرار ما فعلت الحركة الصهيونية . الا ان هذه المطالبة لم تجد اذنا صاغية ، بفعل عوامل عديدة وعلى رأسها المداخلات والمواقف العربية التي حالت دون الحكومة الفلسطينية والاراضي الفلسطينية التي كانت تحت سيطرة الجيوش العربية في ذلك الوقت ، على الرغم من قرار اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية في العاشر من تموز عام ١٩٤٨ باقامة ادارة فلسطينية مؤقتة لتسيير شؤون الاقسام التي تحتلها الجيوش العربية .

ولكن ضرورة تقديم ممثلين رسميين للشعب الفلسطيني امام الجمعية العامة في دورتها في باريس في اوائل العام ١٩٤٩ ، جعلت اللجنة السياسية تبحث في ايلول ١٩٤٨ فكرة اقامة كيان فلسطيني سياسي ومدني معاً على ارض فلسطين ، وتعثرت الفكرة بسبب معارضة الاردن آنذاك . فسارعت الهيئة العربية العليا ـ كما يقول المؤلف ـ في الاول من تشرين الاول عام ١٩٤٨ الى عقد مؤتمر وطني فلسطيني في غزة ، أعلن في اختتام أعماله مجموعة من القرارات ، كان أهمها تشكيل حكومة عموم فلسطين وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة . فسارعت دول الجامعة العربية ، باستثناء الاردن ، للاعتراف بتلك الحكومة . وكرست الجامعة العربية إعترافها بهذه الحكومة حينما دعت أحمد حلمي عبد الباقي رئيس الحكومة ووزير خارجيتها لحضور اجتماعات مجلس الجامعة في الثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٤٨ .

ثابر الاردن على معارضته انشاء كيان فلسطيني وقيام ممثلين فلسطينيين معتمدين له ، وكان موقفه من قيام حكومة عموم فلسطين ، واغتصاب حق تمثيل الشعب الفلسطيني والتحدث باسمه من خلال ضم الضفة الغربية وتجنيد الفلسطينيين في الجيش الأردني ، سببا أساسيا من اسباب موتها المبكر ، بالاضافة الى ان حماس الدول العربية التي ايدت هذه الحكومة سرعان ما بدأ يخبو رويدا رويدا ، حتى امتنعت الجامعة العربية عن دعوتها لحضور اجتماعاتها اللاحقة، كما امتنعت الحكومة المصرية ـ والقاهرة هي المقر الرئيسي لهذه الحكومة ـ عن السماح لها بممارسة مهماتها في قطاع غزة الذي كان الجيش المصري يحتله .

وبذلك ـ يقول المؤلف ـ تكون المسألة الكيانية الفلسطينية قد دخلت في طور من الركود الكامل ، فرضت فيه على الفلسطينيين بأجمعهم تكيفا قسريا مع الواقع بكل معطياته وافرازاته . فغابت الحركة الوطنية الفلسطينية وفقدت كل سماتها الخاصة . ولم تحدث عملية مجابهة فلسطينية شاملة لهذا التغييب والاستلاب القسري ، وانما حدثت اعتراضات جزئية ومتفرقة ومحدودة لم تستطع احراز اجماع فلسطيني من حولها بحكم عوامل موضوعية عدة ، منها عدم تجذر الوعي الكياني لدى الفلسطينيين الذين لم يمارسوا في تاريخهم الحديث حكمهم لانفسهم ، وبالتالي فهم عندما سلموا بالاحراءات الاردنية ، لم يكن يساورهم الشعور بأنهم مقدمون على التنازل عن تجربة كيانية منفصلة ، لها تراثها الاستقلالي ولها امتيازاتها السلطوية المادية منها والمعنوية . والى جانب ذلك ـ يقول المؤلف ـ جاءت اجراءات الضم هذه في سياق انصراف الاهتمام الفلسطيني نحو العمل على الحد من امتداد الرقعة المحتلة من فلسطين بوقف التقدم الصهيوني أكثر منه نحو مستقبل الاوضاع القانونية . وقد ضاعف من خطورة الوضع في فلسطين ، إبان فترة الضم، ازدياد عدد اللاجئين واشتداد حالة الفقر والاضطراب الاجتماعي في الضفة الغربية على وجه التحديد .

وبانقضاء تلك التجربة الكيانية المهيضة الجناحين (جناح الواقع الذاتي الفلسطيني وجناح الواقع العربي) ، اسدل الستار على اول محاولة سياسية فلسطينية باتجاه خلق تعبير كياني مستقل وسط تعقيدات شديدة على كلا الواقعين .

البدايات الكيانية الاولى (١٩٥٧ـ١٩٦٣)

على الرغم من ركام الواقع العربي المدجج بالعجز والتخلف والتجزئة المنهال فوق الذاكرة الفلسطينية ، حافظ الفلسطينيون على وعيهم بفلسطينيتهم وتحسسوها في مناسبات عديدة حفلت بها تلك الفترة .

وفي هذا الفصل من الكتاب (الفصل الثاني) نجد المؤلف باحثا ومنقبا عن البدايات الكيانية الاولى عند الفلسطينيين . وفي هذا المجال ، وبعد التعامل مع ركام من التفاصيل محاولا النفاذ من شباكها ، يجد المؤلف ما يمكن تسميته بالارهاصات الاولى للكيانية الفلسطينية بعد طول غياب ، خلال السنوات القليلة

الاولى التي تلت انسحاب قوات العدو الاسرائيلي من قطاع غزة عام ١٩٥٧ . بعض هذه الارهاصات استطاع أن يجتاز آلام المخاض ويحافظ على استمراريته ، وبعضها الآخر عجز عن ذلك واصبح جزءا من التاريخ .

في استعراضه هذه المؤسسات الكيانية التي استطاعت اجتياز الام المخاض نجد المؤلف قد أحسن الظن كثيرا بقدرته على الموضوعية دون أن نسيء الظن به ، خصوصاً عند تناوله « فتح » كاول حركة فلسطينية بحصر المعنى كما يقول ، منذ التشرد عام ١٩٤٨ . إن زمام التفاصيل ، وتفاصيل التفاصيل لا تفلت من قبضته اثناء ملاحقته المتحمسة لتقصي الضوابط الكيانية في فكر هذه الحركة ، والمدى الذي بلغه الوعي الكياني لديها في السنوات السابقة على قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، على عكس مستوى تعامله كماً وكيفاً وحماسة مع فكر الحركات السياسية الأخرى الحافل بالتفاصيل التي اغفلها الباحث دون ان يبين سببا وجيها لذلك .

يمضي الشعيبي ، اعتمادا على إفتتاحيات اول وأهم مرجع مكتوب ويعني به مجلة « فلسطيننا » التي كانت تصدر في بيروت منذ تشرين الاول عام ١٩٥٩ عن حركة « فتح » ، الى القول بأن فكر « فتح » قبل انصرام عام ١٩٦٠ كان مفعما بفكرة الكيان ونشر الوعي الكياني الفلسطيني . وان خلق مثل هذا الكيان سيكون أحد العوامل الموضوعية المساعدة على بدء عملية التحرير العربية لفلسطين .

ويستنتج الشعيبي عبر قراءة الافكار والمناقشات والآراء التي طرحتها « فتح » خلال سنوات النشأة الاولى ، عندما دخلت طرفا في الحوار الذي كان دائرا ، بمعزل عن الشعب الفلسطيني ، في الجامعة العربية مسألة ابراز الكيان الفلسطيني منذ عام ١٩٥٩ ، ان « فتح » كانت تسبح ضد التيار عندما بشرت بأفكارها الكيانية بعيداً عن الوصاية العربية في ظروف سياسية غير مؤاتية . وفي هذه السباحة يرى المؤلف سببا كافيا لتفسير البطء الشديد في نمو الحركة وفي عزلتها شبه التامة عن الشعب الفلسطيني في اماكن تجمعاته في تلك المرحلة . ولكن انهيار الوحدة في ايلول عام ١٩٦١ ، واستقلال الجزائر في تشرين الثاني عام ١٩٦٢ ، مثلا صدمة وأملاً حقيقيا للفلسطينيين ومنحا الفلسطينية والكيانية التي تمثلها وتدعو لها « فتح » ، فرصة كبيرة للنمو السريع .

لقد نال الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي كان في أواخر عام ١٩٥٩ أول مؤسسة كيانية علنية للشعب الفلسطيني، حظة هو الآخر من اهتمام الباحث . فتتبع نشأته وتطوراته لا بوصفه منظمة نقابية وانما باعتباره إطارا سياسيا ينظم قطاع الطلاب الجامعيين الفلسطينيين . فقد اكد دستور هذا الاتحاد ، لدى تأسيسه ، أن الاعتراف بشخصية فلسطينية مستقلة دعامة أساسية لنضال شعبنا في سبيل العودة ، وبقوة الترابط بين الوحدة العربية الشاملة وتحرير فلسطين .

اما تشكيل الاتحاد القومي العربي الفلسطيني في غزة وسوريا ، فقد كان ـ كما يقول المؤلف ـ نتيجة لتجدد حركة الانبعاث الفلسطينية بعد العام ١٩٥٦ ، ولم يزد دور حكومة الوحدة فيه عن عملية التصديق على هذه الصيغة وفتح الطريق أمامها . ولكن ما ان انقضت تجربة الوحدة عام ١٩٦١ حتى قضي نهائيا على هذه التجربة دون ان تترك أية آثار ملموسة في الحياة السياسية الفلسطينية .

اما على الشاطىء الآخر من الوطن ، فقد كانت حركة « الارض » مختزنة بنبض كياني مميز . فعلى الرغم من عدم طرحها مباشرة في برنامجها السياسي حق العرب في تقرير مصيرهم بوصفهم اقلية قومية ـ كما يقول المؤلف ـ فان هذه المطالبة كانت كامنة بوضوح في طبيعة تشكيل حركة « الارض » وفي حيوية تحركها السياسي الذي امتد ما يقارب الخمس سنوات ، والذي اسهم بفعالية ملموسة في اعادة تأسيس الوعي الكياني لدى احد تجمعات الفلسطينيين المهمة .

البدايات على الصعيد العربي الحزبي

حاول المؤلف رصد تحسس فصائل حركة التحرر الوطني العربية لدور خاص للفلسطينيين في الاطار القومي الشامل ، خصوصا لدى حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب ، باعتبارهما أوسع منظمتين قوميتين على الساحة العربية واكثرهما التصاقا وتأثرا بالقضية الفلسطينية ، وفوق ذلك، فقد اتسعت صفوف هاتين المؤسستين القوميتين لفلسطينيين عديدين اسهموا في نضالاتهما واثروا تأثيرا ملموساً ومتفاوتا في ترتيب سلم الاولويات النضالية لكل منهما .

لقد اسهم حزب البعث في نشر الوعي الفلسطيني

بالكيانية بشكل واضح منذ العام ١٩٦١ ، عندما تقدم بمذكرة الى مجلس وزراء الخارجية العرب الذي عقد في بغداد ، يطالب فيها بتأسيس جبهة تحرير فلسطينية وبتأسيس كيان سياسي مستقل لشعب فلسطين ، وبعدم زج قضية فلسطين في السياسات الاقليمية المتصارعة . ومنذ ذلك التاريخ واصل البعث طرح تصوره للكيان وواصل الدعوة له بوضوح وتصميم ملحوظين . وتنبع أهمية هذا الموقف البعثي من كونه جاء مترافقا مع حالة تكون جنيني بالوعي على الفلسطينية في إطار الشعب الفلسطيني المفتت ، سواء عبر الاتحاد العام لطلبة فلسطين او حركة « الارض » او حركة « فتح » .

اما تجربة حركة القوميين العرب ، فقد اعتبر المؤلف انها تميزت بسمات فلسطينية واضحة ومركزة ، إن لجهة النشأة او لجهة برامج العمل او الغايات السياسية (قامت كرد فعل مباشر لاحداث ١٩٤٨) . فقد كان الفلسطينيون هم العنصر الرئيسي فيها ، ومحور الاستقطاب الرئيسي في صفوفها ، وصبغوا اهتماماتها بهمومهم السياسية ؛ فغدت درجة انشغال الحركة بالهموم الفلسطينية على قدر كبير من الوضوح والتركز ، انتهت عام ١٩٦٠ الى تكوين جهاز فلسطيني خاص في الحركة ، عرف باسم اقليم فلسطين . وهكذا يمكن القول ، بأن فلسطينية حركة القوميين العرب التي كانت لسنوات طويلة في وجدان مؤسيسها الاوائل والنزعة الفلسطينية الكامنة وراء هذا البناء برمته ، قد اخذت بالافصاح عن نفسها وبلورة سماتها الخاصة بتعبيرات سياسية فلسطينية ناجزة ، وذلك بايقاع زمني متوافق هو الآخر مع حالة المخاض الكياني الشامل التي كان يعيشها الفلسطينيون في ذلك الوقت .

البدايات على الصعيد العربي الرسمي

ابتدأت الدعوة لتنظيم الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٥٩ في اوساط جامعة الدول العربية ، بناء لطلب الجمهورية العربية المتحدة . واستمر الحوار والجدل والمناورات بين مندوبي الدول العربية بعيداً عن الشعب الفلسطيني حتى ايلول عام ١٩٦٣ ، حين قرر مجلس الجامعة اختيار مندوب لفلسطين يحل محل احمد حلمي المتوفي . فاختاروا أحمد الشقيري ؛ فلم يوافق الاردن والسعودية . الا أن هذه المعارضة لم تحل دون صدور قرار جدي حول الكيان الفلسطيني . وما ان جاء شباط من عام ١٩٦٤ حتى قررت اللجنة السياسية ، على مستوى وزراء الخارجية العرب . بعث الكيان الفلسطيني .

البناء الكياني الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٦٧

هذا هو موضوع الفصل الثالث من الدراسة التي بين ايدينا . فبعد ان خلص المؤلف من استعراض ظروف النشأة والبناء والسياسات والاهداف التي اعلنتها اهم القوى السياسية الفلسطينية والعربية ، الى القول ، بأن اواسط الستينات قد شهدت مرحلة البناء الفعلي للكيان الفلسطيني . وكان قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ ايذانا ببدء هذه المرحلة الهامة والاساسية في الحياة السياسية للشعب الفلسطيني ، وفاتحة عهد من التطورات الكيانية في مراحل لاحقة ، ومركز استقطاب الوعي الكياني الفلسطيني فيما بعد . فمنذ البدء ـ كما يقول الشعيبي ـ كان دور المنظمة حاسماً في كل التطورات الكيانية التي أخذت تعبيراتها السياسية المحددة فيما بعد .

وما دام المؤلف قد اعتبر ان تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية بكليته هو تاريخ النضال الكياني للشعب الفلسطيني ، فان من الطبيعي الاستطراد بالقول ، ان دور جامعة الدول العربية في قيام هذه المنظمة لم يكن دورا مركزيا على الاطلاق ، على الرغم من قيام منظمة التحرير في إطار الرسمية العربية وبترغيب منها ؛ فلم يزد الأمر ـ حسب قول المؤلف ـ عن استجابة عملية لحالة قائمة في الواقع الفلسطيني ذاته . وهي نتيجة لارهاصات كيانية قائمة آنذاك في الحياة السياسية الفلسطينية التي كانت تزخر بشتى المواقف والاتجاهات . تراوحت مواقف القوى السياسية الفلسطينية المنظمة من تأسيس المنظمة ومضمونها ما بين معارض ومتحفظ ومرحب . الا ان المنظمة مضت على الرغم من الانتقادات الفلسطينية الموجهة لاستقلاليتها ولمضمونها ولمرتكزاتها ، مستفيدة من دعم الرئيس جمال عبد الناصر والقوى الناصرية لها . وفي اواخر هذه الحقبة من سنوات البناء الكياني ، واجهت المنظمة متاعب حقيقية نجمت عن انفراط عقد التضامن العربي من جهة ، وتعزيز الحضور المادي لحركة « فتح » من جهة أخرى .

الاختمارات الكيانية ١٩٦٧-١٩٧٢

وسط النتائج المدمرة لهزيمة حزيران ١٩٦٧ كانت

منظمة التحرير الفلسطينية مرشحة للتلاشي لولا الكفاح المسلح الفلسطيني الذي انطلق بقوة بعد الهزيمة ، عبر مؤسسات عسكرية فدائية جماهيرية استقطبت اوسع القطاعات الشعبية والوطنية الفلسطينية ؛ فازدادت اهمية منظمة التحرير وتعززت مكانتها في الحياة السياسية الفلسطينية .

تحت هول النتائج المادية والعاطفية لهذه الهزيمة ، توقف الوعي الكياني الفلسطيني على الذات الخاصة ، كما غابت الدعوات الكيانيه حتى لدى منظريها الاوائل . وعندما كان يروج لبعض تلك الدعوات في ظل هذا المناخ السائد ، كانت تتم محاصرتها وعزلها ومقاطعة مروجيها واقامة الحجر الوطني على اصحابها . الا ان هذه العينة للوعي الكياني لم يصحبها توقف في تطور البناء الكياني الفلسطيني واكتسابه المزيد من المشروعية العربية .

ويرجع عدم الانسجام هذا في نمو الوعي الكياني مع وتيرة البناء الكياني الفلسطيني ذاته الى عدة اسباب من أهمها :

١ ـ حداثة سن المؤسسة الكيانية الفلسطينية .

٢ ـ فقر التراث الكياني الاستقلالي للفلسطينيين .

٣ ـ التمسك بحل صحيح لمعادلة العروبة والفلسطينية .

٤ ـ الانتصار لمعركة عروبة الارض والحيلولة دون تهويدها .

٥ ـ ضخامة برنامج التحرير الفلسطيني وصعوبة انجازه في المدى المنظور .

في ظل هذه الخلفية اللاكيانية للجماهير الفلسطينية في الارض المحتلة وخارجها ، وفي ظل السياسات اللااستقلالية لمنظمات وقيادة المقاومة الفلسطينية ، عملت دولة العدو والاردن وقيادة المقاومة ـ كما يقول المؤلف ـ كل بحسب ذرائعه وفهمه المستقل ، على وأد بعض الدعوات الكيانية التي تم ترويجها في الضفة الغربية من قبل بعض ابنائها ، وعملوا معاً أيضا على منع تبلور قيادة سياسية محلية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة .

الا أن أحداث أيلول (كما يحلو للمؤلف ان يسميها) في الاردن عام ١٩٧٠ ، قد ايقظت في الفلسطينيين كل مشاعر التفرد والوحدانية والغربة والاستلاب . فقد كانت ردة الفعل حادة لدى فلسطينيي الضفة الغربية على وجه الخصوص . فنمت فوقها تيارات انفصالية (أيضا كما يحلو للمؤلف ان يسميها) خطرة ، لتأسيس دولة فلسطينية مستقلة عن الاردن ، تمت مواجهتها بمعارضة صارمة من المقاومة وحكمت بموتها مبكرا ، بالاضافة الى معارضة الاردن واسرائيل لهذه الدعوات . الا ان مجازر ايلول وسياسة الاردن الاقليمية كانت قد تركت آثارا عميقة في النفس الفلسطينية وآثارا فعلية على عملية التطور الكياني الفلسطيني وأثرت في عملية تشكل هذا الوعي بالكيانية . فبعد مجازر الاحراش عام ١٩٧١ أخذت مسألة تمثيل فلسطينيي الضفة الغربية تظهر بحدة على سطح العلاقات بين الاردن والمقاومة ، وتطبع كل مراحل وأشكال الصراع بينهما خلال الفترة اللاحقة .

طرح الاردن في سوق التداول السياسي مشروعه لمملكة عربية متحدة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية كمحاولة عملية لتجريد منظمة التحرير الفلسطينية من صفتها التمثيلية ، ولقطع الطريق على المحاولات الانفصالية الداعية الى إقامة دولة فلسطينية ؛ فدعت المقاومة عقب مجازر الاحراش والاغوار صيف عام ١٩٧١ الى التكافؤ الكياني او إعادة تجديد وحدة الضفتين . وهذا برأي المؤلف مؤشر على درجة متقدمة نسبيا في عملية تراكم الوعي الكياني الفلسطيني برمته . وقد تأكد هذا التوجه الى التكافؤ الكياني لدى قيادة المنظمة رسميا في البيان السياسي الذي اقره المجلس الوطني في دورته الحادية عشرة ، والتي عقدت في القاهرة في ١٩٧٢/١/٦ . وجاءت حرب تشرين عام ١٩٧٣ لتدفن مشروع المملكة المتحدة دون ان يحظى بتأييد او دعم اي من الاتجاهات الفلسطينية في الضفة او خارجها .

اكتمال الوعي الكياني ١٩٧٣ـ١٩٧٧

ويختتم المؤلف بحثه بمحاولة تحديد ابرز المؤشرات الدالة على اكتمال الوعي الكياني . فمع نتائج حرب تشرين عام ١٩٧٣ إنقضت مرحلة من مراحل تطور الوعي الكياني ، لتبدأ مرحلة أخرى من اهم مراحل النهوض الوطني الفلسطيني . فعبر سنوات هذه المرحلة تحقق من الانجازات الكيانية ما

يفوق كل ما انجزه الفلسطينيون على هذا الصعيد خلال سنوات نضالهم الكياني السابق . فقد انجز بناء الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة ، وتم إرساء دعائم حضورها الدائم فلسطينيا وعربيا ودوليا . وفوق ذلك تمت بلورة اهداف كيانية اكثر وضوحا وتحديداً من ذي قبل . واقتربت مفاهيم الكيانية لدى منظمات المقاومة من محددات الكيان الاساسية ، وهي السلطة والارض والشعب .

ففي هذه المرحلة ، تم لاول مرة في تاريخ النضال الكياني تبني شعار اقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة كهدف نضالي مركزي .

وفي هذه المرحلة ، جرى كذلك الحديث عن الضفة الغربية كأرض فلسطينية تخص الشعب الفلسطيني وحده ومشروع سلطته السياسية ، وتركز النضال السياسي لمنظمة التحرير على هدف منع عودة الحكم الاردني للضفة الغربية . والى جانب ذلك حسمت ، بشكل كلي ، مسألة التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني ، وتم اعتماد منظمة التحرير على المستويين العربي والدولي كممثل شرعي وحيد غير منازع ، وسلم الاردن لاول مرة للمؤسسة الكيانية الشرعية الفلسطينية بهذا الحق .

وتوجت هذه الخطى الكيانية ، بالخطوة الكبرى والاساسية عندما تبنى مؤتمر القمة العربي ، الذي عقد في الرياض عام ١٩٧٦ ، رسميا شعار الدولة الفلسطينية المستقلة .

وهكذا ، وفي وهج هذه الانتصارات الكيانية ، تبنت رسميا كل قيادة العمل الفلسطيني الممثلة في الهيئة الاشتراعية الاساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، المنعقدة في شهر آذار ١٩٧٧ في القاهرة ، اعلانا سياسيا مكوناً من خمس عشرة نقطة قرار مؤتمر القمة العربي في الرياض ، الذي نقل منظمة التحرير الفلسطينية من منظمة تساوي حركة وطنية كما يقول المؤلف ، الى منظمة تساوي دولة ومرجعا سياسيا قاطعاً في كل الشؤون والتفاصيل الفلسطينية . وبذلك صارت الدولة الفلسطينية المستقلة بوصلة العمل الهادية للتطبيقات الدبلوماسية والعسكرية المتصاعدة لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وتبقى لنا ملاحظات

بعد هذا الجهد المضني والهام الذي بذله المؤلف في هذه الدراسة ، وقبل أن نناقش محتوى الكتاب ونبدي ملاحظاتنا عليه ، لا بد من القول بأن الشعيبي قد تجاوز بهذه الدراسة كثيرا مرحلة التجريب والولادات القيصرية في الكتابة ، ولم يضيع شاطئه في هذه السباحة الطويلة ، فوصل وهذا هو المهم .

اما عن ملاحظاتنا فنبدأ بالعام منها وهي كالتالي :

١ ـ الاقتباسات الكثيرة والطويلة والمكررة تنهك القارىء وتتربص به في كل زواريب وازقة البحث لتنتصب امامه كالمتاريس فيتشتت احسابها ، ويبحث عن المؤلف فلا يجده . لقد إختفى الشعيبي خلف هذه الاقتباسات التي تشكل ثلاثة ارباع الكتاب . وهي طريقة مألوفة لدى البعض ، ولكنها غير مقبولة في تهريب وجهات النظر المترتبة على استقراء هذه الاقتباسات التي لا يجوز لها ان تبهت شخصية الكاتب . فالاقتباسات والاستشهادات في اي بحث يجب ان تبقى طفيفة هامشية كالظلال في اللوحة الفنية ، كلها من الكماليات التي لا يتم الكمال الا بها .

٢ ـ لست من اتباع المدرسة التي تبيع وهما إسمهُ الحياد في البحث باسم الموضوعية . وفيما أظن ، فان الشعيبي كذلك . فقد اختار كما يقول منذ البدء موقفا دون ان يفقد رؤية المواقف الأخرى . أما اختياره لموقف فبعد قراءتنا للكتاب لا نشك بذلك ، واما عن رؤيته لمواقف الآخرين فهي امنية لديه ولدينا لم تتحقق على ما يبدو ، بل بقيت معلقة وبقينا نعج بالاحباط .

فالكتاب متخم بالاقتباسات الشيقة ولكنها متحيزة واحادية الجانب بشكل فاقع ، إن بمصادرها أو بعددها او بطولها او بمواقعها في صلب البحث ، حيث اعاد الكاتب ترتيب المشاهد من خلال هذا التحيز ، مما افقدها مقتضيات الاستقراء الحصري . فمن بين ٣٦٢ اقتباسا وردت في الكتاب والتهمت ثلاثة ارباعه ، نجد أن المؤلف قد تمكن من استقراء مواقف « فتح » من اكثر من مصدر أصيل مطبوع وشخصي عبر خمسين اقتباساً . اما تجربة حركة القوميين العرب الغنية بالارهاصات الكيانية فقد اكتفى بخمسة اقتباسات منها فقط ومن مراجع ثانوية . اما فكر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، فقد استقاه المؤلف من ست اقتباسات ومن مصدرين فقط على الرغم من سيل الادبيات الرسمية الاصيلة للجبهة . لقد تعامل المؤلف مع جريدة « الحياة » اللبنانية ست

مرات وجريدة « النهار » ٩ مرات . أما مجلة « الحرية » اللبنانية وهي المجلة الرسمية لحركة القوميين العرب سابقا والناطقة باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فيما بعد ، فتعامل معها مرة واحدة فقط . رحم الله الشقيري الذي كان والكيان الفلسطيني وعيا وعملا توأمان ، فلم ينل فكره وتجربته وانجازاته بعجرها وبجرها من اهتمام الشعيبي الذي خانته قدرته على الانصاف ، الا أقل مما نالته جريدة « الحياة » او جريدة « الاهرام » وحتى الصحف الصهيونية بل وحتى الاخ ابو طعان . أيمكن لدراسة جادة لمثل موضوع كهذا ان تكون منصفة (كما وعدنا الكاتب في مقدمته ، ولم يفلح) لمراحل تطورات الوعي الكياني وحملته ، باعتمادها على مصادر ثانوية مثل الجرائد اللبنانية والمصرية والاردنية والصهيونية ، والمكتبات الخاصة والعامة متخمة بالمصادر الاصيلة لكل الاطراف ، واصحابها الفاعلون لا زالوا أحياء يرزقون ؟ الامانة تقتضي من المؤلف الاقتراب من كافة الآراء والاتجاهات والوقائع التي يقدمها الواقع الفعلي والتعامل معها دون ان يجد حرجا في ذلك ، لان هذا الاقتراب وحده هو الذي ينقله من مضائق التحيز الى رحاب الموضوع .

٣ ـ والملاحظة السابقة تقودنا فورا الى التساؤل عن مدى صلاحية الادبيات السياسية الرسمية المنشورة وحدها لقياس تطور واتجاهات الوعي الكياني او اي وعي آخر لشعب من الشعوب . فالوثائق السياسية المنشورة ليست كل الوثائق الصادرة عن كل الاطراف اولا ؛ وثانيا ، فإن بعض هذه الادبيات السياسية المنشورة والمقابلات الشخصية تفوح برائحة الرياء السياسي الذي يُهبطها من مرتبة الوثيقة الى مرتبة المنشور الدعائي . وبالتأكيد فإن الخلل في كفاية المصادر اللازمة لتتبع الوعي محتوى واتجاها وعمقا ، يزداد وضوحا عندما نعلم أن الكاتب لم يقترب إطلاقا من الادب الفلسطيني نثرا وشعرا ولا من الفن الفلسطيني بكافة أشكاله ، وهي اكثر من الكثير واغنى من الغنى بموضوع البحث . كل هذا المنجم اهمله الشعيبي ، بل أفلت من قبضته اثناء ملاحقته التطورات وإعادة توجيهها . حتى تكون لدى الكاتب حقائق ومعلومات تكفيه لابداء الرأي عليه التعامل بانصاف مع المصادر الرئيسية لموضوعه ، وهي الادبيات السياسية المنشورة وغير المنشورة ، الادب والفن الفلسطيني ، وتدعيم كل ذلك بالمقابلات المقننة مع عينة عشوائية من عامة الفلسطينيين ومع ممثلين رسميين لكافة التيارات السياسية الفلسطينية العاملة في المرحلة موضوع الدرس ، وكل تلك المصادر يجب ان تشمل كل اماكن تجمعات الشعب الفلسطيني سواء في وطنه او في الشتات . او فليتواضع عنوان الكتاب ؛ كالقول مثلا : « الكيانية الفلسطينية والوعي .... في الادب السياسي الفلسطيني » فقط ، الخ ... والا فإن النتائج تهبط دون مستوى الغرض .

٤ ـ لقد تحاشى المؤلف دور الاساس الواقعي الاجتماعي ـ الثقافي للوعي بالذات ، وسواه من النماذج المطابقة لوعي الجماعات . فعلى ما يبدو فان الشعيبي من انصار المدرسة المثالية الذين يقولون بالذات العارفة التي لا تخضع لأي تأثير اجتماعي ـ اقتصادي ـ ثقافي ، والتي هي بالضرورة من صنع النخبة بين الجماهير . ليس تكرارا القول هنا ، بأن عجز هذه المدرسة واضح عن الوصول الى نتائج منهجية دقيقة يمكن على أساسها معرفة الروابط التي تشد على ارضية علمية الاشكال المختلفة والمعقدة للوعي الى الشروط الاجتماعية المشخصة المطابقة لها . كان هذا ممكنا للباحث لو درس موضوعه من منظور سوسيولوجي ؛ لان وعي اي جماعة لا يمكن ان يدرس تحليليا الا بربطه مع الانتاج المادي والفكر الخاص به ، ومع التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية المحيطة بها . فالوعي وتجسيداته من هذا المنظور يفهم كنتاج لجملة تلك الظروف المؤثرة في نشوئه وتطوره . فالى جانب الوسط الاجتماعي بانتاجه المادي والفكري كعامل محدد ، هناك أيضا الوسطان الطبيعي والتاريخي .

وما دام الفلسطينيون كغيرهم من الجماعات ، فإن هذا المنظور الى وعيهم الواقعي كان لا بد من ان يغني فهمنا بواعث الفعل لديهم، ولا بد بالتالي من ان يعطينا فكرة واضحة عن الوعي الجماهيري الحقيقي في اوساطهم ، والذي غدا مع الايام قوة مادية جارفة . إن هذا التقصير في دراسة الظاهرة موضوع البحث ، في مستوييها المعرفي والسوسيولوجي ، سرعان ما يظهر حينما كان يضطر الكاتب الى تفسير حوامل هذا النوع من الوعي الاجتماعي ومحتواه ودوره في الحياة الاجتماعية للفلسطينيين . فمن المعروف ان قوة الوعي لا تكمن فيه ، بقدر ما تكمن في حامليه ، اي اولئك الذين إكتسبوه ليقودهم . فدور هذا الوعي في حياة البشر لا يبقى هو نفسه في كل

المراحل التاريخية . ولمعرفة هذا الدور في حياة الفلسطينيين ، يجب التوغل أعمق فاعمق في طبيعته وتحليل نماذجه المختلفة وتعدد روابطه وعلاقاته مع ظواهر الواقع الأخرى . وهذا النقص في الدراسة ، بحد ذاته ، سبب كاف لجعل ضرورة الاستكمال قضية راهنة ، فالمشوار طويل وضعب .

٥ ـ اما خامس ملاحظاتنا العامة ، فتدور حول طريقة تعامل الشعيبي مع المصطلحات والوقائع المشهودة في التاريخ الفلسطيني . فهو (على سبيل المثال لا الحصر) يصف مذابح ايلـول وجرش والاحراش في الاردن بـ « الصدامات » وبـ « الاحداث » كما يسمي مجزرة فردان بالحادثة أيضا وهو يسمي الفلسطينيين في وطنهم بـ « العرب في اسرائيل » ، وبـ « الاقلية العربية في اسرائيل » ، ويسمي فلسطين بـ « الارض المحتلة » . اما ردود فعل اهلنا في الضفة الغربية على مجازر ايلول فيصفها الكاتب بالانفصالية الخطرة ، واغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨ يسميه الكاتب « احداث عام ١٩٤٨ » . إن هذا النهج في التعامل مع الوقائع قد اوقع الشعيبي في اخطاء فاحشة كان في غنى عنها بالتأكيد . فاختيار موقف ما في التحليل الملتزم الذي يستدعي الموقفية شيء ، وهو حق وواجب ، اما الحياد الميكانيكي فهو شيء آخر .

٦ ـ على مايبدو، ودون ان نسيء الظن ، فإن حمى التطبيـع المصري مـع العدو قـد وصلتنا نحن الفلسطينيين ، بل اخشى ان تكون قد وصلتنا دون وعي . والا فكيف يجوز لكاتب مناضل ان يستخدم لغة العدو ومصطلحاته السياسية في كتاباته الملتزمة ؟ ففلسطين سيبقى اسمها في اذهان كل المناضلين فلسطين لا الاراضي المحتلة ، والحكومة الاسرائيلية ستبقى حكومة العدو الاسرائيلي . والفلسطينيون في فلسطين المحتلة لا يجوز لنا ان ننساق وراء الاعلام الصهيوني فنسميهم بالعرب او بالاقلية العربية داخل اسرائيل ، كما فعل الاخ الشعيبي في ثنايا بحثه هذا ، ووقع طائعا مختارا في شرك مصطلحات العدو الزائفة .

وبعد ، فهذه نصف كلمة او ربع كلمة في ملاحظاتي العامة على الدراسة ، لان ثمة ملاحظات كثيرة فيها تحتاج الى نقاش ، الا ان اسباباً كثيرة تضطرني الى التوقف دونها والانتقال الى بعض الملاحظات الخاصة بصورة سريعة لاننا لسنا بصدد وضع دراسة مضادة :

١ ـ موضوع مجلة « فلسطيننا » : إن حماس الشعيبي ـ وليس في مثل هذا الامر غضاضة ـ لبعض قناعاته المسبقة ، دفعه الى تضخيم اعتماده على افتتاحيات هذه المجلة ، باعتبارها اول مطبوعة علنية لـ « فتح » . وهنا لا بد من كلمة توضيح ضرورية : فهذه المجلة التي كان يشرف عليها الحاج توفيق حوري (لا الاخ «ابو عمار » ولا الاخ «ابو جهاد »)، كان هو كاتب كل افتتاحياتها ، وقد قام بتوقيعها باسمه الصريح (ما عدا افتتاحية العدد الاول) ، وقد كان الحاج توفيق يصدر في كتاباته تلك عن قناعاته الشخصية لا عن فكر « فتح » الذي لم يكن قد تبلور ولا تحددت خياراته النهائية آنذاك . فهل يجوز اعتبار هذه الافتتاحيات ، بل وكل هذه الوثيقة ، التي لم تكن سوى إطار فكري تكتب فيه اكثر من مجموعة دون ان ترسم جهة سياسية موحدة او هيئة تحرير تابعة لهذه الجهة او تلك سياسة اعلامية رسمية لها ، مصدراً وثائقيا رسميا لـ « فتح » بحصر المعنى ؟ إن الحماس وحده هو الذي يدفع في بعض الاحيان الى تضخيم اهمية المصدر والى الاسترسال في الكتابة على الموضوع وعقد سلسلة من المقارنات نقلا عنه ، دون الالتفات او المراعاة لحجمه الفعلي في التاريخ .

٢ ـ يحاول الشعيبي ، في الصفحة ٥٧ من كتابه ، تفسير البطء الشديد في نمو حركة « فتح » وفي عزلتها التامة عن الشعب الفلسطيني ، بكونها كانت تسبح ضد التيار عندما بشرت بافكارها حـول الكيان الفلسطيني . ونحن نرى أن هذا التفسير مجاف للحقيقـة ؛ فـ « فتح » في تلـك الفترة (اواخـر الخمسينات وأوائل الستينات) بطرحها الكياني كـانت تسبح في صلب التيـار الرسمي العـربي والجماهيري . فالظروف كانت مواتية ، لأن اروقة الجامعة العربية كانت تعج بالفكرة الكيانية التي اطلقها عبد الناصر ضمن التوجه القومي له ، والتي دعا لمثلها عبد الكريم قاسم في العراق وحزب البعث العربي في سوريا وحركة القوميين العرب في تزامن ملفت للانتباه . امـا على الصعيـد الجماهيـري الفلسطيني ، فقد كان للاتحاد العام لطلبة فلسطين ، ومن قبله للروابط الطلابية الفلسطينية في القاهرة ودمشق وبيروت وللمجلس التشريعي في غـزة ، وللاتحاد القومي العربي الفلسطيني في غزة وسوريا ،

دلالات كيانية تعتز بها جماهير الفلسطينيين في الشتات ، وقد لعبت دورا بارزا في تلوين وعيهم بذاتهم . أما حركة « الارض » في فلسطين المحتلة ، المتزامنة في ايقاعها مع بقية الايقاعات الكيانية السابقة، فتؤكد ان دعاوى «فتح» لم تكن معلقة في الفراغ، ولم تأت بما لم يات به الاخرون رسميا او شعبيا . وأما القول بشروط «فتح» لكيانية فلسطينية بعيدة عن الوصاية العربية ومقاتلة ، ففيما نعتقد (وهذا ما اشار اليه المؤلف في ثنايا اقتباساته) ، أن هذه الشروط كانت من شروط الجميع رسميين وغير رسميين. فليس لاحد شرف ادعائها ونسبتها اليه ؛ فالكل كان يطالب بعزل العمل الفلسطيني عن العمل العربي وتناقضاته المعيقة . أما السبب في ضمور حجم « فتح » في تلك الفترة ، فيكمن ، فيما نظن ، في توهج عبد الناصر في أعين الجماهير الفلسطينية في ذروة صعوده الجماهيري ، وفي الشكوك التي كانت تدور حول نشأة حركة « فتح » وعلاقتها بحركة الاخوان المسلمين المعادين لعبد الناصر ، وفي ضعفها التنظيمي لا في طبيعة افكارها كما حاول الكاتب ان يدعي . وبقي الأمر على حاله ، الى أن جاء انهيار الوحدة المصرية ـ السورية التي قلصت الى حد ما من طغيان الوهج الناصري في ايلول ١٩٦١ .

٣ ـ اما في الصفحة ٨٢ ، فيقول المؤلف ان موقف حزب البعث عام ١٩٦١ ، قد ساهم في نشر الوعي الفلسطيني بالكيانية التي كانت في حالة تكون جنيني . والصحيح : لا حزب البعث ولا عبد الناصر ولا « فتح » ، الخ .. يمكن له ان يدعي انه هو اب هذا الوعي وباعثه . فالفلسطيني الذي كان يعيش داخل المخيمات او خارجها في غربة عما يحيطه ، كان في كل يوم يذوق مرارة كونه فلسطينيا . انتظاره امام مبنى وكالة الغوث للحصول على اغاثة ؛ سكنه داخل مخيم معزول ؛ حالة عدم الاستقرار والتعاسة التي يعيشها ؛ انتظاره ساعة الرجوع الى بلده ، كلها عوامل اساسية فعلت فعلها دون غيرها في عملية اعادة إنتاج الذات الفلسطينية ؛ فكانت الارض وحدها في البدء ، هي الثبات الوحيد في مسيرة الوعي الفلسطيني . ان الذات الفلسطينية عبر الفقر والاحوال السيئة والنكسات المتلاحقة والخيانات المتكررة بدأت تعي نفسها وهي في عجزها المنتظر والممتد الى سنوات طويلة . فأدركت في ظل انتصار الثورة الكوبية والثورة الجزائرية اللتين كانتا مصدر الهام لهذه الذات ، ان وعيها ضعيف لانه ما زال يخطو بعيدا في عالم الفكر ، فيما الواقع يخطو بعيدا عن هذا الوعي . فها هو عبد الناصر زعيم التقدميين والملك سعود بن عبد العزيز زعيم الرجعيين آنذاك قد خاطبا الشعب الفلسطيني مباشرة لكي يلتفت الى نفسه لانه ليس لدى التقدميين ولا عند الرجعيين خطة منظورة لاستعادة فلسطين لاصحابها ، فتعمق الادراك لدى الفلسطينيين بأن لا حل سوى البندقية ، وازداد التحامه بالارض وبالسلاح . وكما كانت الارض الثبات الوحيد في مسيرة وعيه ، فقد صار الكفاح المسلح هو الثبات الثاني في هذا الوعي ، الذي حول الصرخة الرافضة العاجزة الى بدء ادراك ان الثورة هي الطريق ، فبدأ بتأسيس مرتكزاتها المادية الاساسية مع الايام .

٤ ـ وعندما نضج العامل الذاتي الفلسطيني ، بالاضافة الى العامل الموضوعي العربي ، كان لا بد من تقدم طلائع للعمل تستفيد بشكل سريع من هذا التزاوج بين العاملين . ومن الكويت جاءت هذه الطلائع . فهناك ، حيث لم يكن للكويت مصلحة في تغييب الشخصية الفلسطينية ، وصلت البرجوازية الصغيرة الفلسطينية الى تحقيق مكاسب اقتصادية واضحة ، ومن أجل الحصول على مكسب سياسي يوازي مكاسبها الاقتصادية آنذاك ، سارعت بعض شرائحها الى التقاط زمام المبادرة على رأس الصفوف الجماهيرية الهادرة ، وحولت طموحاتها الذاتية والوطنية الى أداة تنظيمية مسؤولة وقادرة على استيعاب هذا الواقع وتعبئته وقيادته في معركة التحرير الطويلة . فأسست عشرات من التنظيمات الفلسطينية المتفاوتة الحجم ، بعضها مات وهو جنين وبعضها تطور مع الايام .

٥ ـ صحيح ان الحركة الفلسطينية ، كما يقول الشعيبي ، لم تخض معركتها وحيدة ومنفردة في لبنان ، كما كان حالها في الاردن . ولكن الصحيح الآخر الذي فات المؤلف ، هو ان هؤلاء الحلفاء الذين قاتلوا واستشهدوا في خندق واحد مع الفلسطينيين في لبنان لم يكونوا سببا بتخليص تلك الحركة من مركبات الشعار الفلسطيني الشهير « ياوحدنا » . فالحرب اللبنانية ببعض فصولها ، كمجازر الاردن بكل فصولها ، كانت ذات تأثير انقلابي في المفاهيم الكيانية الفلسطينية . والا فكيف نفسر صدور كتاب عن الاعلام الموحد الفلسطيني عام ١٩٧٨ ،وقدكتبه

الاعتماد الكلي على الولايات المتحدة ، بعبارة الاستعانة بها فقط ، لتوفير الموارد المالية الكافية لحصول اسرائيل على الاسلحة المطلوبة لاعوام الثمانينات . ولكن يهوشفاط هرامابي كان اكثر جرأة وصراحة في هذا المجال ، حين قال ان على اسرائيل ان تقامر بكل شيء باستثناء علاقاتها بالولايات المتحدة ، لان الاخيرة هي مصدرها الاول والوحيد عسكرياً وسياسياً واقتصادياً . ويرى رابين انه « عملياً » ، وبالنسبة للسبعينات « وصل طرفا النزاع العربي ـ الاسرائيلي الى مستوى من التسلح ، من حيث الكم والكيف ، يفوق قدراتهما المالية ، وهو مستوى لم يكن الحصول عليه ممكنا دون الاستعانة بالمساعدات الخارجية » . وفي هذه المقارنة قدم رابين مبرراً قوياً ضد بعض الهيئات الاسرائيلية التي تطالب بالاعتماد على النفس حتى يتسنى للقرار الاسرائيلي الاستقلال التام . وهو يقول : « ان الانتاج العسكري الذاتي لاسرائيل لا زال يشكل نسبة قليلة من مركبات وعناصر القوة العسكرية الرئيسية لدينا ، والمبنية في الاساس من اسلحة الطيران والمدرعات والمدفعية التي نحصل عليها بشكل رئيسي من الولايات المتحدة . وبالمقابل فإن معظم الاسلحة التي تصل الى دول المواجهة هي من المصدر السوفياتي ، وهي اسلحة ، تستطيع كماً ونوعاً ، أن تبني قوة عسكرية تشكل خطراً على اسرائيل » .

لقد قرر رابين ، وبشكل صريح ، أن الانتاج الحربي الاسرائيلي ـ رغم كل التبجحات الاسرائيلية ، وبشكل خاص تلك منها التي تقول إن اسرائيل قادرة بعد فترة زمنية على الاعتاد كلياً على انتاجها العسكري ـ لا يشكل الا جزءاً صغيراً جداً من عناصر القوة ، وهذا الجزء سيبقى دون اية فعالية اذا لم يستند الى الاسلحة الاميركية المتطورة . واهمية هذا يفصح عنها قول رابين : « اما العنصر الذي قيد الجيش الاسرائيلي في الماضي وسيقيده في المستقبل عن بناء قوة عسكرية كبيرة ، فهو عنصر وسائل القتال ، وليس العنصر البشري . اقصد أن عنصر وسائل القتال كما وكيفاً هو الذي حدد قوة جيشنا ، اكثر من العنصر البشري » .

ويبدو ان رابين ، نتيجة لخلافات مع دافيد بن ـ غوريون تعود الى أواخر الاربعينات ، اراد ايجاد ثغرة ينفي بها مقولة بن ـ غوريون التي يلخصها قول الآخير : « ان العنصر البشري هو الاساس في أية معركة وليس وسائل القتال ، لذا يجب ان يتركز همنا الأول في تنشيط عملية الهجرة الى الدولة وخاصة الشباب » . واذا كان رابين قد ركز على وسائل القتال ووضعها في المكانة الاولى مقدماً اياها على العنصر البشري ، فانه قد أخل بالمبدأ والمبرر الاول لوجود اسرائيل ، وهو جمع الشتات . اما اذا كان ينظر للامر من وجهة النظر العسكرية البحتة ، فانه قد يكون محقاً لان الاسلحة الحديثة والمتطورة لا تتطلب قوى بشرية كبيرة لتشغيلها واستثمار الفائدة القصوى منها .

القوة العسكرية واهدافها السياسية

ولنفرض ان القوة العسكرية الاسرائيلية التي يطالب رابين ببنائها من اسلحة اميركية متطورة قد وجدت فعلاً ، فما هي الاتجاهات والاهداف السياسية التي يبغي تحقيقها ، وكيف تستطيع المراتب السياسية استغلال هذه القوة ، للحؤول دون نشوب حرب اخرى ؟

للاجابة على هذا السؤال استعرض رابين نظريات كبار المحللين العسكريين امثال فون كلاوزفيتس ، التي تقول : الحرب ليست سوى استمرار للسياسة وبوسائل اخرى . ففي الحرب يجب تدمير القوة العسكرية للطرف الاخر ، من اجل فرض ارادة سياسية عليه . اي يجب استعمال القوة العسكرية الى درجة الحسم الشامل في الحاق الهزيمة بالخصم ، بهدف فرض حل سياسي عليه . وذلك ، بالضبط ، كما فعل الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ضد المانيا النازية ، وكما فعلت الولايات المتحدة باستعمالها القنابل الذرية ضد اليابان ، الامر الذي جعل الخصم يستسلم في الحالتين دون قيد او شرط ، وبالتالي استطاع الحلفاء واستطاعت الولايات المتحدة فرض ارادة سياسية على المانيا واليابان . وهنا يقول رابين : « تجدر الاشارة الى ان لاسرائيل قيوداً اساسية ، من حيث قدرتها على تجسيد وابراز القوة العسكرية ، واستثمار اكبر فائدة منها لجهة انجاز الاهداف السياسية . فدولة اسرائيل لا تستطيع وضع الاهداف التي وضعها الحلفاء ضد المانيا والولايات المتحدة ضد اليابان ، لجيشها ، وهذا ليس لان اسرائيل غير قادرة على القيام بجهد قومي شامل لبناء قوة عسكرية تستطيع احراز حسم عسكري

شامل ضد معظم الجيوش العربية ، بل لان النزاع العربي ـ الاسرائيلي مرتبط ومدموج بشكل وثيق بالوضع الدولي ومع الدول الكبرى . وحتى لو كان الجيش الاسرائيلي قادراً على ذلك ، او سيكون في المستقبل ، فانه لن يكون قادراً على احراز حسم في المستقبل ضد الدول العربية الرئيسيـة ، بسبب تهديدات الدول الكبرى وربما تدخلها المباشر » .

وقد ضرب رابين مثلين عن مدى حرية استعمال الجيش الاسرائيلي كما تجسد في حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧ ، وعن الظروف السياسية السهلة والمريحة التي مكنت من الاحتفاظ بانجازات الحربين حتى الان . من ناحية اخرى تجاهل رابين افتقار اسرائيل الى العنصر البشري : اذ فرضنا ان الدول الكبرى لن تتدخل ، فهل يستطيع الجيش الاسرائيلي حقاً تحقيق الحسم في حربه مع الدول العربية كما يوحي بذلك كلام رابين ؟ وهل يملك هذا الجيش القوة البشرية الكافية لتوزيعه على المساحات الشاسعة التي تشغلها هذه الدول ما دام من المتفق عليه ان الحرب ليست الانتصار في المعركة العسكريـة .. بل الاحتفـاظ بالانجازات ؟ وهنا خلط رابين ، عن قصد او بدون قصد ، بين امانيه وبين التحليل العلمي العسكري . واذا كان هذا التحليل صحيحاً فما هي الاهداف الرئيسية للقوة العسكرية الاسرئيلية ؟ يقول صاحب المقال : « الهدف الاول هو بناء قوة عسكرية تمكن من الدفاع عن الدولة ضد اي هجوم عربي ؛ والهدف الثاني هو نقـل معالجـة حل النـزاع العربي ـ الاسرائيلي من ميدان المعركة الى مائدة المفاوضات .. فالقوة الاسرائيلية هي الضمانة الوحيدة لاقناع العرب بأن طريق الحرب لن تكسبهم الا الهزائم العسكرية ؛ والهدف الثالث هو ضمان استمرار معاهدة السلام مع مصر ، والمعاهدات الاخرى اذا وقعت مستقبلاً .

معنى هذا ان اسرائيل تترك للدول العربية ، وخصوصاً دول المواجهة ، خياراً واحداً ، هو حل النزاع بالطرق السياسية ، اي بالطريقة التي تقبل بها اسرائيل ، وبالشروط التي تلائمها ، وتبقي لنفسها كل الخيارات مفتوحة : السياسية منها والعسكرية . اي السلام في ظل القوة الاسرائيلية ، وفي ظل عجز الطرف الاخر . ومن كل هذا خلص رابين الى النتيجة التالية : « لضرورة ضمان واستمرار مسيرة السلام والمحافظة على انجازاتها ، يجب ألا نقبل اي خفض للقوة العسكرية الاسرائيلية في الثمانينات » .

العمق الاستراتيجي ومشاكله

اما العميد (احتياط) **اهرون ياريف*** ، فقد ركز على مشكلة العمق الاستراتيجي ، في مقال مطول في المجلة ، مبيناً تفاصيل هذا العمق الاستراتيجي والمشاكل التي قد يتسبب بها في حال غياب اتفاقيات سلام مع الدول المجاورة . ويقول ياريف بعد ان عرض برسوم بيانية مفهوم اسرائيل لهذا العمق والمخاطر الناجمة عنه في حال شن اي هجوم عربي : « ان العمق الاستراتيجي هو الخط الأمامي الذي يمكن للدولة ان تحتفظ فيه بقوات عسكرية للدفاع عن نفسهـا . خصوصـاً ان الـوضـع الطبـوغـرافي لاسرائيل ، يتيح للطرف الاخر اقتطاع اجزاء من الدولة ، وبشكل خاص الاطراف ، مثل اصبع الجليل ورأس ايلات ومنطقة القدس » . ولا بد من ان ياريف ، الذي اشتهر بمواقفه الحمائمية ، يريد عن طريق هذا المقال ترويج القناعة بأن المناطق العربية المحتلة تشكل عمقاً استراتيجياً ضرورياً لاسرائيل وان « الاحتفاظ بها » او على الاقل الاحتفاظ بقوات عسكرية اسرائيلية فيهـا أمر ضـروري وحيوي لاسرائيل ، وهذا ما سيتضح بجلاء من خـلال تحليله . فقد قسم ياريف الحدود الى مناطق حسب مواقعها الجغرافية ، وقال : « في الشمال [لبنان] لا تشكل الحدود حواجز طبيعية ، كما ان طبيعة المنطقة غير سهلة وغير مريحة لعمل قوات كبيرة فيها . وهذه الطبيعة يمكن ان تعطي تفوقاً للخصم . اذا كان مستعداً لمواجهة اي هجوم اسرائيلي ضده ، واذا اقام التحصينات والخنادق المناسبة سلفاً ، اضافة الى كل هذا تعطي المنطقة للطرفين سهولة التسلل وعمل القوات المدرعة باحجام معقولة » .

اما بالنسبة للحدود الشمالية الشرقية [مرتفعات الجولان] فإن وادي الرقاد ونهر اليرموك يشكلان

---

* رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية التابـع لجامعة تل ـ ابيب ، وسابقا : رئيس الاستخبارات العسكرية .

« حاجزاً طبيعياً معيناً في هذا القطاع ، لكن المنطقة تفتقر الى حواجز وعوائق طبيعية متصلة ومتواصلة ، وتمكن من استعمال اسلحة المدرعات بشكل واسع » . وبالنسبة للحدود مع الاردن في الجبهة الشرقية ، « فان نهر الاردن يشكل عائقاً طبيعياً محدوداً ، خصوصاً ان المنطقة الواقعة غربي نهر الاردن تمكن من استعمال قوات مدرعة كبيرة وبكميات ضخمة » .

اما في الجبهة الجنوبية مع مصر ، « فالحدود تمر في منطقة صحراوية ، جبلية ، واحياناً منبسطة ، لذا تتوفر في بعض اجزاء هذه الحدود سهولة في الدفاع ، وفي بعضها صعوبة » . ولم تعد الجبهة الجنوبية (مصر) تشكل مخاطر كبيرة على اسرائيل ، خصوصاً في مجال العمق الاستراتيجي ، وذلك لعدة اسباب اهمها : ان الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي ـ حتى لو عادت السيادة المصرية الى كل سيناء حتى الحدود الدولية ـ قد حدد وقيد الجيش المصري بعدم التواجد في المنطقة الشرقية غربي ممري متلا والجدي . وفي المنطقة المتاخمة لهذه الممرات يجب ان تكون القوة المصرية محدودة ومراقبة بعناية . بعد ذلك تأتي المنطقة العازلة ، اي منطقة القوات الدولية او أية قوات من طرف ثالث ، ثم المناطق المنزوعة السلاح ابتداء من منطقة العريش حتى الحدود الدولية . هذا الى جانب اقامة محطات انذار مبكر أميركية واسرائيلية ، لمراقبة تحرك القوات . ومن نقطة العريش حتى الحدود الدولية هناك مئة كيلو متر ، وهي مستباحة للقوات الاسرائيلية ، امام الدوريات وعمليات التفتيش والمطاردة في حال حدوث اية عمليات حربية غير رسمية . وهذه الترتيبات التي وصفت في الاتفاق بأنها ترتيبات امنية ، تخرج ، عملياً ، الجيش المصري من حلبة الصراع وتشله عن القيام بأي عمل اذا اراد ذلك .

اما عن الحدود البحرية ، فهو يقول انها « ليست طويلة جداً ، ويجب ألا تطرح امامنا اية مشكلة دفاعية صعبة » . وهنا تجدر الاشارة الى أن لاسرائيل تجمعات سكانية ، ومصالح حيوية كبيرة ومن الدرجة الاولى متاخمة للحدود ، وهذه تحمل في طياتها مخاطر كبيرة ، حيث انها معرضة للضرب . « وهذا الامر قد يشكل صفعة قاسية تلحق الضرر بالمصالح الحيوية وبالروح المعنوية الاسرائيلية ، وهذه الخطورة لا تكمن ، فقط ، في حرب شاملة او نظامية ، بل في حرب محدودة على غرار غارات وهجمات [الفدائيين] أيضاً .

ثم تحدث ياريف عن المشاكل التي يمكن ان تزيد من حدة خطورة انعدام العمق الاستراتيجي لاسرائيل ، معدداً منها :

« أ ـ حجم الجيوش العربية وطابعها ؛ فهي جيوش كبيرة ، تستند الى قوى نظامية ذات قدرة كبيرة على الحركة والمناورة ، ولديها القدرة على توجيه ضربات واسعة ، مع غزارة نيران كبيرة جداً (مدرعات قوات ممكننة ومدفعية) وصواريخ ارض ـ ارض طويلة المدى ، اضافة الى قوة هجوم جوية كبيرة وحديثة . حتى ان نسبة القوى بيننا وبين الدول العربية ـ بدون مصر ـ ليست في صالحنا ، كما انها ليست مريحة وسهلة لنا حتى بعد تجنيد قواتنا الاحتياطية ، وهي صعبة جداً بدون تجنيد الاحتياطي » .

ويحاول ياريف اثبات هذه الحقيقة سلفاً ، لخدمة اهداف ونظريات معينة . فكما لاحظنا ، فان صاحب المقال يتحدث عن الجيش السوري والعراقي والاردني ، اضافة الى الجيوش والقوات التي يحتمل ارسالها من السعودية ودول الخليج وليبيا والجزائر والمغرب ، وذلك لتبرير المطالبة بالاحتفاظ بمرتفعات الجولان السورية (حتى ان لم يكن بالخط الحالي) . كذلك يطالب بأن يكون نهر الاردن في الجبهة الشرقية هو الحد الامني ، حتى لو لم تبسط اسرائيل سيادتها على معظم اجزاء الضفة الغربية . ويقول : « الاحتفاظ بهذه الحدود يحسن من وضعنا الاستراتيجي ، ويحول دون استعمال هذه المناطق خشبة قفز مريحة لشن هجوم ضدنا » . ثم تابع ياريف تعداد المشاكل الناجمة عن فقدان العمق الاستراتيجي ، والامور التي تزيد من خطورتها على اسرائيل .

« ب ـ ارتباط اسرائيل بعملية تجنيد الاحتياط ، بشكل واسع ، من اجل الصمود والدفاع فقط . وهذه عملية ، حتى وان كانت سريعة ، تأخذ وقتاً طويلاً نسبياً ، وقد يكون هذا وقتاً مصيرياً بالنسبة لنا » .

« جـ ـ التعاظم العسكري النشيط في العراق ، وكذلك في سوريا (بمساعدة الاتحاد السوفياتي) ، كل هذا يعطي وزناً اكبر للجبهة الشمالية ، حيث

ضعفنا في العمق الاستراتيجي اكبر منه في الجنوب » .

ثم يعدد الكاتب نقاط الضعف لجهة افتقار اسرائيل الى العمق الاستراتيجي او احتمالات بقاء هذا الوضع ، ما دامت الدول العربية المجاورة ، لم تعقد اتفاقات سلام مع اسرائيل ولم تقض على مشاعر العداء الشديد لها . ويشير ياريف الى « ان هذا الخطر الكامن في انعدام العمق الاستراتيجي ، يشكل اغراء للعرب بمهاجمة اسرائيل ، لاضعافها واعادتها الى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ ، ومن ثم الى حدود التقسيم عام ١٩٤٧ » .

والحل الذي يطرحه اهرون ياريف لمشكلة العمق الاستراتيجي لاسرائيل ، هو معاهدات سلام ، على غرار المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ، ثم المطالبة « بترتيبات امنية على غرار تلك التي تم التوصل اليها مع مصر ، اي مناطق منزوعة السلاح ومناطق تحدد فيها القوات العربية ، ثم منطقة عازلة فيها قوات دولية » .

الارهاب الدولي

من مجموعة المقالات في « معرخوت » مقال للعميد (احتياط) جاييم هرتسوغ ، يتحدث فيه عن الارهاب الدولي ، ويحدد العمليات التي يصفها بالارهابية ، التي حدثت في كل عام ، ابتداء من عام ١٩٧٠ . ويقرر ان هذه العمليات في تصاعد مستمر . وقد قال : « ان عام ١٩٧٧ شهد ١٢٥٦ عملية ارهابية » . ثم يتطرق الى تعداد المنظمات التي تقوم بهذه العمليات ، فيدرج في سياقها الالوية الحمر في ايطاليا ، والجيش الاحمر في اليابان ، والمنظمات الفلسطينية ، وغيرها في تركيا وايرلندا واميركا الجنوبية . وهنا قرر هرستوغ « ان الخطر الاكبر ، يكمن في حصول الدول الصغيرة على اسلحة ذرية ، خصوصاً تلك الدول التي لا يتحمل قادتها اية مسؤولية تجاه العالم ، امثال ليبيا والمنظمات الفلسطينية » .

والكاتب لا يفرق في مقاله هذا بين الثورات الشعبية التي تتبع الكفاح المسلح اسلوباً لها في النضال ضد الغزاة والمحتلين ، أو ضد الانظمة الفاشية . وهو يعتبر أن كل حركة تناضل ضد الانظمة الغربية ، او الموالية للغرب ، هي حركة ارهابية يجب القضاء عليها بكل الطرق والسبل ، وتصفيتها تصفية جسدية . اما اعمال اسرائيل من خطف الطائرات واسقاطها ، والاستيلاء على البواخر في عرض البحر وعمليات السرقة والاغارات على الامنين فإنه لا يعدها عمليات ارهابية .

ويعترض هرتسوغ على طريقة الرد المتبعة في دول العالم ضد الارهاب ، فيقول : « ان هذا الرد لا يكفي ولا يفي بالغرض المطلوب » . وقد عاد فعدد وسائل مكافحة الارهاب ، واستعرض الوحدات الخاصة التي اقيمت في بعض الدول مثل المانيا الغربية G . S . G . q . ، وتساءل : هل تكفي السبل العسكرية للحؤول دون عمليات الارهاب والقضاء عليها ، ام ان هناك حاجة لاتخاذ وسائل اوسع واشمل لهذا الغرض ؟ ولاحظ ان بعض الدول تكتفي بالصمت ، وبعضها يؤيد الارهاب ويمده بالمساعدات المالية وبالاسلحة لاعتبارات معينة . ولم يكتف هرتسوغ بمهاجمة الدول العربية والاتحاد السوفياتي وبعض دول اوروبا الغربية ، بل هاجم أيضاً الامم المتحدة ووصفها بالعجز التام ، لانها لم تتخذ حتى الان مواقف حازمة وحاسمة ضد الارهاب الدولي .

وفي تعداده للدول التي يرى انها تؤيد الارهاب يبدأ بليبيا فيقول : « عندما نبحث هذا الموضوع ، لا يمكن الا ان نفكر بالدور الرئيسي الذي تلعبه ليبيا ، فنظام القذافي يؤيد منذ عدة سنوات وبشكل علني ومكشوف العنف الثوري ، ويبدو ان القذافي يقف على رأس قائمة المؤيدين للارهاب في العالم » . وبعد ليبيا يأتي في القائمة الاتحاد السوفياتي . وقد اشار هرتسوغ الى انه « منذ عام ١٩٦٩ والاتحاد السوفياتي يدفع الاموال ويرسل الاسلحة الى المجموعات الفدائية بواسطة عدد من الوسطاء . وكل الدلائل تشير الى انه لا زال مستمراً في هذا الوضع حتى الان ، اضافة الى دورات التدريب للمخربين في موسكو » . وبعد ان استعرض الكاتب الدول المؤيدة للارهاب في العالم ، واماكن تدريب الارهابيين والدول التي تسهم في هذا المجال بشكل فعال قال : « اننا نبحث في المشاكل التي تشكل من وجهة نظرنا الخطر الحقيقي على تراثنا وثقافتنا ، خصوصاً أن الاجهزة الذرية التي يمكن ان تحمل في حقيبة على الظهر ، اصبحت موجودة ومتوفرة فعلاً ، واستعمال هذه الاجهزة لا يكلف سوى التدريب » . فاوروبا تعاني من محاض ولادة ارهاب خطر ، اخذ بالنمو والازدياد ،

وكذلك اميركا اللاتينية ، وجنوب شرق آسيا ، والشرق الاوسط بطبيعة الحال . ويقول هرتسوغ : « هكذا ينمو خطر كبير وجديد يهدد المجتمع الغربي ، مثل الصورة المتطرفة في الاسلام المحافظ والعنيف والمتطرف في ايران ، التي تسعى الى نشر هذه المبادىء في بعض الدول ، وقد يحدث في الباكستان ، ودول اخرى يهددها الاسلام المتطرف » .

ثم عاد الكاتب فطالب بتسخير التكنولوجيا للقضاء على الارهاب ، وعدم تسخيرها لمساعدة الدول التي يمكن ان تكون مراكز للارهاب ، مثل الباكستان التي تبني مفاعلات ذرية بمساعدة الولايات المتحدة ، والعراق يسعى للهدف نفسه بمساعدة فرنسا .

وهنا انتهى الكاتب الى نتيجة ، وهي المطالبة بوحدة دول العالم لتجريد الارهاب من صفة القانون ، والقضاء عليه . ومن يقرأ مقال العميد (احتياط) حاييم هرتسوغ ، يمكنه ان يخرج بشعور واحد ، هو ان اسرائيل تطالب ، وبشدة ، وكأن هذا حقاً تاريخياً او مكتسباً لها ، بتسخير جميع دول العالم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً لخدمة اغراض اسرائيل ، ومن ثم خدمة اغراض حلفائها وشركائها .

انعكاسات دخول الاسلحة الذرية الى المنطقة

لم تستبعد الاسلحة الذرية ايضاً عن آفاق التفكير الامني لاسرائيل في الثمانينات . فقد كرس العقيد (احتياط) د . مئير باعيل * في مجلة « معرخوت » مقالاً شرح فيه انعكاسات دخول الاسلحة الذرية الى منطقة الشرق الاوسط ، على النزاع العربي - الاسرائيلي . وقبل ان يبدأ في شرح هذه الانعكاسات ، تطرق الى احتمالات مقدرة دول الشرق الاوسط على انتاج اسلحة ذرية بقواها الذاتية ، خلال الفترة القريبة المقبلة . ووفقا « لتقرير اللجنة الاميركية للطاقة الذرية في عام ١٩٦٨ ، فإن الموارد المطلوبة لانتاج عدد صغير من الاسلحة الذرية ، بما في ذلك طاقم ونوعية العلماء والمهندسين الاكفاء والاساس الصناعي ، كل هذا ، متوفر في اسرائيل لبناء فرن ذري ومنشآت ذرية اخرى ، لانتاج المواد لهذه الاسلحة ، مثل مادة البلاتونيوم . واضافة الى اسرائيل ، هناك سبع دول اخرى ، هي الهند ، وقد اجرت تفجيراً ذريا عام ١٩٧٤ ، واليابان واستراليا وكندا والمانيا الغربية وايطاليا والسويد » .

وفي اسرائيل يعمل الان مفاعلان للابحاث الذرية . كذلك « يسود العالم افتراض ، مفاده أنه اذا قررت اسرائيل انتاج سلاح ذري ، فالامر في مجال الممكن ، اي ان لاسرائيل خياراً ذرياً .

اما بالنسبة لاحتمالات الدول العربية في انتاج السلاح الذري ، فان باعيل يقول : « ان الدول العربية تسير في اتجاه تصنيع أسلحة ذرية او الحصول عليها اي في اتجاه تحقيق الخيار الذري » . وقد اورد صاحب المثال تصريحاً للرئيس الليبي ذكر فيه أن اهداف مدينة العلماء العرب ، هي تحويل ليبيا الى دولة ذرية . والعراق مثلاً وقع اتفاقاً مع فرنسا لشراء مفاعلات ذرية في تشرين الاول ١٩٧٥ . كذلك تونس والجزائر فهما بصدد اقامة مشروع مشترك هو محطة ذرية لانتاج الكهرباء . « ان بناء القاعدة والاساس الصناعي للمصانع الذرية في دول مثل مصر والعراق ، وربما ليبيا ، وسوريا ، يستغرق من ٧ الى ١٠ سنوات » .

ويقول باعيل : ان تقديراً حذراً ، يجب ان يأخذ بعين الاعتبار احتمال حصول بعض الدول العربية عام ١٩٨٢ - ١٩٨٥ على خيارات ذرية ، وربما اسلحة ذرية بعد ذلك . واذا حدث أن حصلت الدول العربية على خيار ذري او اسلحة ذرية ، فالى اي حد سينعكس هذا على قدرة وحرية اسرائيل في العمل والمناورة ؟

جواباً على هذا السؤال يقول باعيل : « ان ميزان الرعب المتبادل بين اسرائيل والدول العربية ، سيكون شبيهاً بميزان الرعب النووي القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على المستوى الاستراتيجي » . وهنا يستعرض الكاتب قدرة الدول العربية على توزيع السكان ، وعلى توزيع مراكز انتاج واطلاق هذه الاسلحة ، اضافة الى الموارد الضخمة . وقد اشار الى ان اسرائيل تفتقر لكل هذا . « اما اذا دخلت الاسلحة الذرية دول منطقة الشرق الاوسط ، فسيكون من الاستخفاف ، أن نفترض ان ديناميكية الردع والردع المتبادل ، القائم بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، ستكون مشابهة

---

* نائب في الكنيست عن حركة « شيل »

للردع والردع المتبادل الذي سيسود منطقة الشرق الاوسط . وبالتأكيد ، ستكون لدى الدول العربية قدرة اكبر بكثير لردع اسرائيل خصوصاً ان اسرائيل كلها ستكون واقعة تحت الخطر الذري ، بينما ستكون بعض اجزاء من الدول العربية ، فقط ، في خطر » .

لذا فان دخول الاسلحة الذرية لن يحول دون استمرار النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، ولن يحول دون نشوب حروب اخرى بالأسلحة التقليدية بين الدول العربية واسرائيل : « خصوصاً اذا كان ميزان الرعب متوازناً بنسبة معقولة . والنزاع العربي ـ الاسرائيلي سيستمر ما دامت الدول المعنية لم تصل الى حالة سلام دائم وثابت » .

بناء على هذا يريد باعيل ان تبادر اسرائيل ، باقتراح تجريد الشرق الاوسط من الاسلحة الذرية ، وربما كان هذا هو الحل الافضل بالنسبة لها كما يعتقد باعيل ، خصوصاً أنها تملك تفوقاً في الاسلحة التقليدية ، كما ثبت في حروبها حتى الان .

اتجاهات التطور في المنطقة والنزاع العربي ـ الاسرائيلي

كتب الاستاذ شمعون شامير * في مجلة « معرخوت » ، عن توقعاته لآفاق التطور في العالم العربي وتأثير هذا على النزاع العربي الاسرائيلي . ويقول شامير : في بداية السبعينات كتب « ارنولد هوتنغر » ، وهو خبير دولي معروف في شؤون الشرق الاوسط . تحليلاً تحت عنوان « صعود الراديكالية » ، ضمنه فكرة اساسية تتلخص بالتالي : فشل الوحدة العربية والقومية العربية الناصرية بكل ظواهرها المختلفة ، وبعد هذا الفشل لا بد من ان تأتي في فترة السبعينات طروحات بديلة وهي الراديكالية بمختلف اشكالها .

وهنا يوافق شامير على التحليل الذي قدمه هوتنغر ، ويتعارض معه في النتائج المترتبة عليه . فالتحليل كان صحيحاً لان الانعطافة حدثت في العالم العربي ما بين نهاية الستينات وبداية السبعينات ، وهي حقاً انعطافة وتحول جوهريان؛ لكن المجتمعات التي ملت وتعبت من القومية العربية والطروحات الناصرية ، كما يقول شامير ، لم تتجه نحو التطرف والراديكالية ، بل نحو العكس ؛ ففي بداية السبعينات ، بدأت فترة « البراغماتية » التي مهرت بخاتمها ظواهر عديدة في السنوات العشر الاخيرة .

ويعدد الاستاذ شامير الاسباب التي دفعت البراغماتية الى اجتلال مكان الصدارة :

أ ـ فشل التيار الذي ساد في فترة القومية العربية الناصرية في الخمسينات والستينات ، وتجلت في الناصرية وحزب البعث في خطواته الاولى . والتيارات الناصرية والبعثية لم تستطع انجاز الوحدة العربية ، ولم تنجح في احداث تحول اجتماعي ، وقد فشلت كذلك في مجال التحديث والتطوير وفي المشاريع الاقتصادية الكبيرة ، كما فشلت في مد ايديولوجيتها الى دول العالم الثالث ، كذلك بالنسبة لسياسة « الحياد الايجابي » . اما الاختبار الاهم فهو فشل الحركات الناصرية والبعثية في مجال النزاع العربي ـ الاسرائيلي . ففي ١٩٦٧ حصدت اكبر هزيمة سياسية وعسكرية .

ب ـ التحول في موقف الاتحاد السوفياتي وتعاونه مع التيار الثوري القومي لدى العرب . ولقد كان هناك تجانس ايديولوجي بين الاتحاد السوفياتي والحركات العربية ، خصوصا حول معاداة الغرب .

جـ ـ تزايد تأثير الدول العربية النفطية ؛ فبعد ان كانت الاخيرة هدف الضغط العربي ـ في فترة عبد الناصر ـ تحولت واخذت مكانها في صف الدول العربية ، وربما اصبحت قيادية ، كالسعودية مثلاً . فالامور التي لم تنجزها الانقلابات والثورات والايديولوجية ، انجزها النفط العربي ، الامر الذي سهل صعود رجال البيروقراط ورجال الاعمال الى مرتبة صانعي القرار ومشكلي السياسة ، وهم الذين يمثلون « البراغماتية » العربية .
وتجدر الاشارة هنا الى ان الكاتب يندفع بشكل خفي ، كي يصور للقارىء ان النفط عامل اقوى من الايديولوجية والثورات العربية . وهو يقول : « اذا كان هذا التحليل صحيحاً ، فأعتقد ان النتائج بالنسبة للمستقبل غير مشجعة ؛ فالنظام الذي بني عليه التغيير الحاسم في العلاقات الاسرائيلية المصرية ، يبدو الان مهزوزاً الى حد بعيد ، وفي مصر

---

* رئيس قسم تاريخ الشرق الاوسط وافريقيا في جامعة تل ـ ابيب ، وباحث كبير في معهد شيلواح .

لم يحدث تبدل نحو السلام ، فهناك المخاوف والشكوك والتصدع بالنسبة لخط السادات » .

وما حدث في ايران ، كما يعتقد صاحب المقال ، اضعف النفوذ والهيمنة الاميركية ، وبعد عمليات القضم من قبل الاتحاد السوفياتي والثورات الماركسية في افغانستان واليمن الجنوبي والقرن الافريقي ، ضاعت فرص البراغماتية العربية ، كذلك الضغط الليبي لاسقاط بعض الانظمة . كل هذا شكل خطراً كبيراً وضغطاً متزايداً على البراغماتية الموالية للاميركيين ، وهذه الضغوط نفسها تدعم جبهة الرفض لاسقاط السلام المصري الاسرائيلي والحيلولة دون تثبيت الطروحات الاميركية ، وبالتالي الهيمنة الاميركية .

ويتضح من تحليلات شامير انه يضغط باتجاه وقف عملية السلام مع باقي الدول العربية والاكتفاء بمصر فقط ، كدولة يخفف الصلح معها اعباء الامن الاسرائيلي مما يهيء لاسرائيل ان تتفرغ للجبهة الشرقية الشمالية والجبهة الفلسطينية . والنتيجة التي وصل اليها الكاتب تقول : « ان الراديكالية العربية في حالة نضوج ، وان خطأ ارنولد هوتنغر انه صنف الراديكالية في خانة السبعينات ، وهي في الواقع في خانة الثمانينات . وعليه فان فترة الثمانينات ستشهد صعود نوعين من القوى الراديكالية : اليسار الماركسي من جانب ، والاخوان المسلمين من جانب اخر » .

وبعد ان استعرض شامير مختلف الجوانب التي تحيط بمنطقة الشرق الاوسط ، ونمو التيار الراديكالي ، خلص الى النتيجة الاخرى التالية : « بعد ان اعطيت الفرصة لتجربة « البراغماتية » ، التي فشلت حتى الآن ، فإن القوى الراديكالية هي التي ستصعد منذ الان . ومعنى هذا اضعاف لمكانة الولايات المتحدة في المنطقة ، وتوغل اكثر للاتحاد السوفياتي من الاطراف في اتجاه المركز وانعدام الاستقرار في انظمة العالم العربي وزيادة الخلافات العربية ، وامكانية حدوث تحول في دول النفط ، وخلل في امدادات النفط من الشرق الاوسط ، وفشل محاولة تثبيت السلام الاسرائيلي المصري ، وزيادة في حدة النزاع العربي ـ الاسرائيلي » .

ثم ينهي الاستاذ شمعون شامير مقاله مستدركاً :«إلا ان نسبة نجاح شركاء معاهدة السلام في بلورة المعاهدة والدفع بها الى الامام ، سيكون لها تأثير كبير في الحد من صعود الراديكالية العربية » .

لقد قسم الكاتب الحقبة الزمنية الى ثلاثة اقسام : الناصرية (طروحات الوحدة والقومية العربية) ؛ البراغماتية وتأثير دول النفط ؛ والتوجه نحو السلام . وبالتحليل ، وصل الى ان الناصرية فشلت وخيبت آمال الامة العربية ، والبراغماتية في طريقها الى الفشل بعد عشر سنوات من التجربة ، ثم الراديكالية ، التي قال شامير انها في حالة نضوج ، وان الثمانينات ستشهد انظمة راديكالية ذات سياسة متطرفة تزيد من حدة النزاع العربي ـ الاسرائيلي .

مكرم يونس

صدر حديثاً
عن مركز الابحاث

المجلد الحادي والعشرون من « اليوميات الفلسطينية » ، الذي يسجل الاحداث المتصلة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني ، بين ١٩٧٥/١/١ و١٩٧٥/٦/٣٠ .

شهريات

المناطق المحتلة

مهرجانات بذكرى يوم الأرض وتصدٍ لمحاولات تهويد الخليل

يوم الأرض

يوم الأرض في ٣٠ آذار (مارس) ، كان بحق يوم كل فلسطين : من الجليل في الشمال الى النقب بأقصى الجنوب ، مروراً بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .

لقد أكد الشعب الفلسطيني في ذلك اليوم ، انه قادر على الصمود والبقاء ، وأنه أقوى من محاولات سلطات الاحتلال طمس هويته القومية ، وحقه في كامل أرض فلسطين . وأثبت الفلسطينيون قدرتهم العالية على التنظيم ، وشمولية التحرك لاثبات وحدة المصير المشترك للارض ، والشعب تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ففي الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ، أصدرت لجنة الدفاع عن الاراضي العربية نداء الى الجماهير الفلسطينية ، دعت فيه للمشاركة في المهرجانات ، التي تحددت اماكنها وأوقاتها ، والخطباء الرئيسيين فيها . وطلبت من أصحاب السيارات الخاصة المساهمة في نقل الوفود المشاركة الى المهرجانات في يوم ٣٠ آذار . فوفود مدينة القدس والمناطق الجنوبية تشارك بمهرجان قرية اللقية في النقب ، ووفود المنطقة الوسطى تشارك في مهرجان المثلث في قرية الطيبة أما وفود حيفا وقضاء الناصرة ، ومناطق الشمال الفلسطيني فتشارك في مهرجان كفركنا . وتشارك وفود الجليل الغربي بمهرجان البطوف في قرية عرابة .

وقررت المؤسسات ، والهيئات والنقابات الوطنية في الضفة الغربية ، اعتبار يوم ٣٠ آذار يوم احياء للذكرى الرابعة ليوم الارض ، واعلان استنكار سياسة التوسع الاستيطانية وتهويد الارض واقتلاع شعبها . ولاحظت الاوساط الاسرائيلية من جهتها ، مدى استعداد الضفة الغربية للمشاركة بأحداث يوم الارض ، أكثر من السنوات السابقة ، لأن الشخصيات الوطنية ترى أن الاحتجاج في يوم الارض « يتعلق بعرب المناطق المحتلة أكثر مما يتعلق بعرب اسرائيل ، في ضوء قرارات الحكومة في السنة الاخيرة فيما يتعلق بالاستيطان ومصادرة الأراضي » (« معاريف » ، ١٩٨٠/٣/٣٠) .

واعلنت بلدية غزة التوقف عن العمل في مكاتبها لمدة ساعتين ، ودعت سكان المدينة للاضراب العام . وجاء في بيان اذاعته البلدية « أن غزة التي تعتبر جزءا من الارض المحتلة ستشارك في احياء يوم الأرض . وان الأرض ليست خاصة بالجليل وحده حيث يتعرض السكان العرب منذ عام ١٩٤٨ الى عمليات مصادرة الأراضي ، والاستيلاء عليها لاقامة المستوطنات » . وأضاف البيان : « ان قضية الارض هناك ، هي قضية الأرض هنا ، حيث تواصل سلطات الاحتلال الاسلوب نفسه بمصادرة الأرض لخلق واقع جديد فيها ، وتغيير طابعها وملكيتها » (« **وفا** » ، ١٩٨٠/٣/٢٧ ص ٨) .

في يوم ٣٠ آذار ١٩٨٠ ، الذي تحول الى « رمز في حياة عرب اسرائيل » حسب تعبير صحيفة « عل همشمار » الاسرائيلية ، بدأت الوفود المشاركة في

المهرجانات تتوافد الى الاماكن المحددة . حيث قامت اولاً بزيارة أضرحة الشهداء ووضعت عليها أكاليل الزهور ، وتتابعت احداث ذلك اليوم كما يلي :

في الطيبة : كان مهرجان منطقة المثلث في قرية الطيبة . واحتشد الآلاف من العرب ومن اليهود التقدميين ، وقدمت وفود الطلاب في مظاهرات ودخلت الى القرية « وهي ترفع لافتات في استعراض جرى في شوارع القرية ، وانتهى في الساحة الرئيسية . واطلقت شعارات عبر مكبرات الصوت تقول : لا للتهجير؛ لا للتهويد : لن نترك ارضنا وحضر الاحتفال قيادات من « راكح » ، ورؤساء مجالس الطيبة وأم الفحم ، والنائب توفيق زياد وأخرون . وأكدت كل الكلمات التي القيت ، على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وطالب المحتفلون بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للفلسطينيين ، وأقامة دولة فلسطينية ، واعربوا عن معارضتهم تهويد الجليل ، واقترح تحويل يوم الأرض من يوم ذكرى الى يوم كفاح » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٣١) .

مهرجان كفركنا : كان الخطيب الاساسي في المهرجان النائب توفيق طوبي ، الذي أكد أن هذه التظاهرة الوطنية الضخمة تؤكد « صحة طريقنا ، طريق جماهيرنا العربية من أجل البقاء والصمود في وطنها » . وأشاد النائب طوبي بالدور القيادي الذي تلعبه لجنة الدفاع عن الاراضي العربية ، في الجليل والمثلث ، وقال : « أن معاركنا ليست في يوم الأرض فقط ، بل على مدى الأيام » (« **فلسطين الثورة** » ، ١٩٨٠/٤/١) .

وخلال المهرجان ، جرت محاولات للتشويش من قبل بعض الجماعات ، وتفويتاً لفرصة الاضرار بمسيرة المهرجان ، سمح مؤيدو « راكح » لممثلي تلك الجماعات بالقاء كلمات من فوق منصة الخطابة . ولفت طوبي الانظار الى تلك المحاولات ، وانها تهدف الى « تفريق الصفوف ومساعدة اعداء المواطنين العرب ، وربما عن غير قصد » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٣١) .

مهرجان عرابة : وهو المهرجان الرئيسي في الجليل . ففي الساعة الثانية من بعد الظهر ، خرجت مظاهرتان باتجاه مركز المهرجان : الأولى ، من قرية سخنين ؛ والثانية من دير حنا . وحمل المشاركون لافتات ، ورفعوا الاعلام « واجتمع في وسط عرابة ٢٠ الف عربي غالبيتهم من الفتيان والفتيات ، ورفعوا شعارات مقتطفة من أقوال رؤساء المجالس المحلية في المنطقة » (« **عل همشمار** » ، ١٩٨٠/٣/٣١) . وألقى كلمة الافتتاح فضل نعمه ، رئيس مجلس عرابة ، فوجه تحية تضامنية الى شعب الاراضي المحتلة ، ودعا الى « وحدة الصف التي تتحدى الموت كزيتون الجليل » ، وأكد « اننا باقون هنا على ارض وطننا ، وعلى الغرباء أن يرحلوا » ، (« **فلسطين الثورة** » ، ١٩٨٠/٤/١) .

وتحدث في المهرجان نفسه ١٢ خطيبا آخرون ، وكان من بينهم النائب مئير فلنر، الأمين العام للحزب الشيوعي (راكح) ، وقال : « اننا نحافظ على أرضنا كما نحافظ على حدقات عيوننا لأنها جزء منا ، وقد رويناها بعرقنا ودماء شهدائنا » (**المصدر نفسه**) . ووجه المؤتمرون ، في ختام اجتماعهم ، التحيات النضالية الى جماهير الشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده ، والى القوى اليهودية التقدمية واحرار العالم .

مهرجان النقب : أشترك بمهرجان النقب في قرية اللقية ، مئات من البدو الذين صودرت أراضيهم مؤخراً . وتحدث في المهرجان ممثلو البدو في النقب ، والنائب شارلي بيطون ، والسيد أميل حبيبي عضو المكتب السياسي لـ « راكح » . وأكد جميع الخطباء على ضرورة « توحيد كافة عرب اسرائيل في معركة الدفاع عن الأراضي العربية ، كما طالبوا بعض الجهات اليهودية بالتضامن مع العرب في هذه المعركة » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٢٤ ، ٣٠ - ١٩٨٠/٣/٣١ ص ٨) .

ووصف مراسل اذعة اسرائيل المهرجان بأنه « كان حماسياً ، وان معظم الآراء التي طرحت في الاجتماع كانت متطرفة ، وترددت كلمة فلسطين أكثر من مرة في كل خطاب . وحظيت دائماً بتصفيق حاد عند ذكرها » (**المصدر نفسه**) .

الضفة الغربية وقطاع غزة : شهدت مدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة اضراباً شاملاً ، حيث اغلقت المدارس ابوابها ، وتعطلت الحركة التجارية وجميع الأعمال الأخرى . وحصلت اشتباكات واسعة بين طلاب جامعة النجاح في نابلس وطلاب جامعة بيرزيت من جهة ، وقوات الاحتلال

الاسرائيلية من جهة أخرى . وقام الطلاب بقذف قوات الأمن بالحجارة ، واغلقوا الشوارع باطارات السيارات المحترقة والحجارة الضخمة . ومن جهتها ، اغلقت قوات الأمن الاسرائيلية الطرق المؤدية الى المدن الكبرى ، وأقامت الحواجز « لمنع العناصر المعادية من الانتقال من مدينة لأخرى ، والقيام بأعمال التحريض . وقبل ذلك منع الحكم العسكري رؤساء البلديات من الخروج من مجال مدنهم . وحذر مسؤولو الأمن بعض الشخصيات من شرقي القدس المعروفين بعدائهم ، من الاشتراك بالأعمال المخلة بالنظام » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٣١) .

وأصدرت جميع الهيئات والمنظمات والنقابات والجمعيات الوطنية بيانات هاجمت « سياسات الحكومة في كل ما يتعلق بالاستيطان ، ومصادرة الأراضي ، ودعت لجمع الصفوف من أجل استمرار الكفاح » (**المصدر نفسه**) .

استيطان الخليل ، وردود الفعل

بعد اسابيع كثيرة من تأجيل اتخاذ القرار الرسمي باستيطان الخليل ، قررت حكومة بيغن أخيراً وفي ١٩٨٠/٣/٢٣ ، البدء رسمياً باستيطان الخليل ، عندما رفض بيغن تأجيل ذلك متسائلاً حتى متى ؟

ويبدو أن حكومة بيغن اتخذت قراراً وسطاً لاءمت فيه بين ضغوطات جماعة غوش ايمونيم ومستوطني كريات أربع ، وبين الحاجة لاتخاذ مواقف معينة عشية سفره الى الولايات المتحدة لاجراء مباحثات مع الرئيس كارتر بشأن مفاوضات الحكم الذاتي . وهو باتخاذه مثل هذا القرار « يعزز موقف الحكومة الاسرائيلية باجراءات عملية على أرض الواقع » (ر.إ.إ ، العدد ٢٠١٨ ، ١٩٨٠/٣/٢٤،٢٣ ص ٩) .

ويشتمل قرار الحكومة على اقامة مدرسة دينية ومعهد تطبيقي ، حسب خطة قدمها دافيد ليفي وزير الاسكان . وسيقيم في المدرسة ٨٠ طالباً و٢٠ من المساعدين . ويقع المبنى المعد لذلك « بالقرب من كنيس ابونا ابراهيم ، ويشتمل على عيادة وغرف للتعليم . وسيقام المعهد التطبيقي في الطابق الثالث من مبنى هداسا ، حيث سيقيم فيه ٥٠ طالباً ، وسيخصص مكان لسكن المساعدين » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٢٤) .

ورحبت المجموعات الاستيطانية في كريات اربع بقرار الحكومة ، وقال الحاخام موشي ليفنغر « انه خلال وقت سنتمكن من اسكان بعض عائلات كريات اربع في الخليل » . وارسلت نواة الخليل الاستيطانية برقية الى رئيس الوزراء جاء فيها : « ان اليوم الذي أتخذ فيه قرار استيطان الخليل هو يوم عظيم للشعب اليهودي ، ولدولة اسرائيل ، وحكومة اسرائيل ، ولمدينة الآباء » (**المصدر نفسه**) .

وتميزت ردود فعل المواطنين العرب في الأرض المحتلة بشموليتها ، وحدتها . واعترفت المصادر الاسرائيلية بأن حدة ردود الفعل لم تشهدها المناطق منذ ١٣ سنة وأنها ظاهرة خطرة يجب الحذر من نتائجها .

وبلغت ردود الفعل الذروة في الاجتماع الذي عقد في مبنى بلدية الخليل ، والذي وصفه المراسلون الاسرائيليون بأنه لم يختلف عن أي « اجتماع فلسطيني يعقد في بيروت أو دمشق » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠١٩ ، ٢٤ و ١٩٨٠/٣/٢٥ ص ٣) . وكان المتكلم الاساسي في الاجتماع فهد القواسمة رئيس البلدية ، فدعا الى فرض مقاطعة كاملة للمحتلين ، وقال : « تستمر حكومة بيغن في الاجحاف بنا ، والاضرار بحقوقنا ، والاستهانة بكرامتنا ، وانا اقترح عليكم قطع كل اتصال مع المحتلين المتغطرسين لفرض مقاطعة عليهم ، وعدم التعامل معهم ، وعدم الشراء منهم ، وان لا نعمل عندهم » . وفضل قواسمة الطرد على البقاء والسكوت على قرار الحكومة الاسرائيلية . وأضاف : « ان سجن نابلس يستوعب ٢٥٠ معتقلا وبامكانهم أن يضعوا فيه ٥٠٠ آخرين أو ١٠٠٠ معتقل ، ولكن ابداً لن يستطيعوا ادخالنا جميعاً الى السجن ، ولا كل سكان الخليل ، والضفة الغربية ، وقطاع غزة » . ثم هاجم سياسة القوة ، والعجرفة الصهيونية وقال : « لقد زالت الامبراطورية البريطانية ، وسحق النازيون في ستالينغراد ، وسوف يسحق هؤلاء المتغطرسون . لن تخيفنا السجون ولا المعتقلات ولا الأبعاد ، ويجب استعمال جميع الاساليب حفاظاً على كياننا » (« **دافار** » ، ١٩٨٠/٣/٢٥) .

اما رئيس بلدية حلحول ، محمد ملحم ، فقال في الاجتماع : « تكفينا الثرثرة ، انظروا ماذا فعلتم

حتى الآن، ماذا فعلت أنا ، ها هو الحرم الابراهيمي يتحول أمامنا من مسجد اسلامي الى كنيس يهودي ، ماذا فعلنا ؟ أننا نتكلم فقط ، بينما هم يهودون الخليل ، أوقفوا الصمت ، وابدأوا العمل » (**المصدر نفسه**) .

وأكد الشيخ رجب التميمي ، قاضي الخليل ، الذي القى كلمة في الاجتماع ، ان أهالي هذه البلاد لن يسمحوا بأن تهود بلادهم » وأعني بهذه البلاد : الخليل ، والأقصى وما حوله من المدن يافا وحيفا وعكا . ولو صفا لهم الجو ، ولو ظنوا انهم قد تمكنوا من كل شيء ، ولو ظنوا أنهم ثبتوا ، فهل يعلمون ان هذه البلاد لها أهلها ! لقد زرعتم في هذا البلد كل معاني الحقد والعداء الدائم حتى تزولوا » (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠١٩ ، ٢٤،٢٥/٣/١٩٨٠ ص ٣) .

وعم الاضراب العام جميع مدن الضفة الغربية وقطاع غزة يوم ١٩٨٠/٣/٢٥ احتجاجاً على قرار الحكومة أقامة مدرسة دينية ومعهد تطبيقي في الخليل « ونشرت جميع البلديات بيانات ادانت فيها قرار الحكومة، الذي يهدف الى طرد السكان والسيطرة على الاراضي العربية » (« **عل همشمار** » ، ١٩٨٠/٣/٢٦) .

ودعا العميد بنيامين بن ـ اليعيزر ، حاكم الضفة الغربية العسكري ، رئيس بلدية الخليل الى مكتبه ، وحذره من خطورة اقواله التي ادلى بها في اجتماع البلدية يوم ٣/٢٤ . وابلغه ان الحكم العسكري لن يسمح « بالهجوم غير المتوازن على اسرائيل » . ومن جهته ابلغ القواسمة الضابط الاسرائيلي ان « السيل قد بلغ الزبى ، وان سكان الخليل لا يستطيعون ضبط النفس ازاء استيطان جماعة غوش ايمونيم لمدينتهم » (**المصدر نفسه**) .

وأذاعت لجنة التوجيه الوطني ، الممثلة لجميع القوى السياسية في المناطق المحتلة ، بياناً تضامنياً مع الخليل ، ادانت فيه قرار الحكومة الاستيطان في الخليل ، وربطت هذا « بمرحلة خطرة في استراتيجية الاستيطان الصهيوني ، الذي يهدف الى تهويد الخليل .. وان قرار الحكومة هو نتيجة مباشرة لمبادرة كامب ديفيد . وان الولايات المتحدة هي المتهم الرئيسي بالتطورات الخطرة في سياسات الاستيطان وعدوانية حكومة اسرائيل » (« **عل همشمار** » ، ١٩٨٠/٣/٢٧) .

وكعادة سلطات الاحتلال دائماً ، لجأت هذه المرة كذلك الى محاولة تهديد الشخصيات الوطنية بالطرد أو الاعتقال ، بهدف تحويل الانظار عن معركة تهويد الخليل . ووضع القوى الوطنية في موقف الدفاع عن حرية وبقاء الشخصيات والقيادات الوطنية . وفي هذا الاطار ، اعتدى جنود الاحتلال بالضرب على الدكتور احمد حمزة النتشه اثناء مشاركته اهالي الخليل في التظاهرات . واعتقل بعد ذلك للتحقيق معه . وقال الناطق باسم الحكم العسكري أن النتشه « وقف بجانب الحرم الابراهيمي محرضاً الناس ، وبعد أن انذر ورفض الاستجابة للانذارات ، اعتقل للتحقيق معه » (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٢٥ ، ٢و٣/٤/١٩٨٠ ص ١٠) .

وطرحت بعض الاوساط الامنية الاسرائيلية ، التي تهتم بالمناطق المحتلة فكرة طرد فهد القواسمة ، بسبب الاقوال التي ادلى بها في اجتماع بلدية الخليل . وباعتقاد تلك الاوساط « أنه يجب الامساك بقوة بهذه الظاهرة ، والتي تعتبر حقيقة دعوة للعصيان ، وبذلك فقط يمكن اسكات الاضطراب المتوقع » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٣٠) . وأضافت تلك المصادر ، ان عيزر وايزمن وزير الدفاع الاسرائيلي ، رفض الاقتراح ، ورفض اقتراحاً آخر يدعو الى تقديم القواسمة للمحاكمة « خوفاً من العودة لقضية بسام الشكعة. وقرر الاكتفاء بتوبيخ أو تحذير رئيس بلدية الخليل ، والشيخ رجب التميمي الذي كانت كلماته الأكثر تطرفاً في ذلك الاجتماع » (**المصدر نفسه**) .

وفي تطور آخر ، ضمن خطة تهويد مدينة الخليل ، وفي اطار مؤامرة الحكم الذاتي الاسرائيلي والاسنعدادات لتطبيقه على الاراضي المحتلة ، من قبل اطراف كامب ديفيد ، طلب وزير المالية الاسرائيلي من اللجنة المالية التابعة للكنيست ، المصادقة على ميزانية قدرها مليون و٩٠٠الف شيكل لاقامة مشروع مياه جديد في منطقة جبل الخليل . وتقول المصادر الاسرائيلية ، ان المشروع « سيزود المستوطنات اليهودية والقرى العربية في منطقة جبل الخليل بالمياه . واعد هذا المشروع بسبب مشكلات تأمين المياه ، والنقص المتوقع لكميات المياه في المنطقة » (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠١٣ ، ١٨/١٧/٢/١٩٨٠ ص ١٣) .

وتنظر بعض الاوساط الاسرائيلية بخطورة الى الوضع الناتج عن تصرفات حكومة بيغن في الأراضي المحتلة ، حيث يزداد الغضب عند من اعتبروا سابقا من المعتدلين في اوساط السكان العرب . واصبحت كلمة الحكم الذاتي عبارة حقيرة وسخيفة في المناطق ، وان غالبية السكان لا يريدون سماع ولو نصف كلمة عن الحكم الذاتي . وان مناحيم بيغن يريد ، تحت غطاء الحكم الذاتي واتفاقيات كامب ديفيد ، تثبيت حقائق كثيرة في المناطق المحتلة . هذه الحقائق التي تمنع ، حسب قول مؤيديه ، اقامة دولة فلسطينية . وفي هذه الايام التي تعترف فيها دول العالم أثر بعضها « بحق تقرير المصير للفلسطينيين ، وبمنظمة التحرير الفلسطينية ، يتخذ قرار اقامة مدرسة دينية ، ومعهد تطبيقي في وسط مدينة الخليل . وان نقل السكان من الساحل ، وترك بيوتهم للاقامة في الضفة الغربية ما هو الا أثبات حقائق . حيث يبلغ كل المستوطنين في الضفة الغربية ، بمن فيهم مستوطنو غور الاردن ١٠.٥٥٠ مستوطناً ، نصفهم من الاولاد . فهل ستمنع المدرسة الدينية في الخليل قيام دولة فلسطينية ؟ وهل يضمن المعهد التطبيقي ابقاء الخليل في مجال دولة اسرائيل ؟ ... ان استمرار هذا التحدي بين سكان المناطق ، وبين سلطات الاحتلال سيؤدي الى توتير الوضع بين اليهود والعرب ، لانه لا يمكن ضبط مسيرة التطرف سواء بين سكان المناطق ، أو السلطة صاحبة القرار في اسرائيل . ويبدو الآن ، ان هذه دائرة سحرية . وان الانتخابات وسقوط حكومة الليكود تستطيع السيطرة عليها » (يهودا ليطاني ، « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٢٨).

وكتب أحدهم يناقش قرار استيطان الخليل من زاوية الفائدة الامنية . وأظهر ان الاستيطان في الخليل على العكس من كافة الادعاءات يزيد من الاحتكاك بين اليهود والعرب ، مما يضاعف من الاعباء الأمنية . ويستسخف الاراء التي تنادي « بأرض اسرائيل الكاملة ، حيث يعيش فيها الشعبان المتجاوران ، بينما يضطهد أحدهم من قبل الحكومة ». (زئيف شيف ، « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٣٠) . ويرى شيف ، ان الدوافع الحقيقية لقرار حكومة بيغن استيطان الخليل ترجع لأحد الاسباب التالية :

« ١ ـ تحدي الولايات المتحدة بسبب الكلمات القاسية التي رددها المبعوثون الاميركيون .

« ٢ ـ ان بيغن كان مهتماً بمثل هذا القرار عشية سفره للقاء الرئيس كارتر بشأن مفاوضات الحكم الذاتي ، لأن مثل هذا القرار يخدم تكتيكه في المناطق ، وردّ على خطوات السادات الأخيرة .

« ٣ ـ هناك توقعات ، ترى ان بيغن لم يكن متحرراً من الضغوط الداخلية ، خصوصاً داخل حزبه ، حيث قال المقربون منه ان القرار كان حلاً وسطاً ، عندما تقرر الاكتفاء بمدرسة دينية ، ومعهد تطبيقي بدلاً من فتح كل الحمي اليهودي القديم للاستيطان » (**المصدر نفسه**) .

التآمر على التعليم في الضفة الغربية

كان من نتيجة العقبات الكثيرة التي تعترض خريجي الشهادات الثانوية في استمرار دراستهم العليا في جامعات الدول العربية ، او الجامعات الاجنبية، أن تزايدت الحاجة لانشاء جامعات في مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة . وهكذا انشئت ، قبل ثماني سنوات ، كلية الشريعة والآداب في الخليل ، وتحولت كلية بيرزيت الى جامعة تمنح درجة جامعية اولى . وقامت في عام ١٩٧٣ جامعة بيت لحم . واعلن قبل عامين عن تأسيس جامعة النجاح الوطنية في نابلس تطويراً لكلية النجاح .

وفي السياق ذاته ، تقرر اخيراً اقامة جامعة القدس الكبرى ، وكانت نواتها تأسيس صف في قرية أبو ديس بالقرب من القدس . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/١٦ ، اصدر الحاكم العسكري للضفة الغربية قراراً ينص على اغلاق الصف خلال اسبوعين ، وتوزيع طلابه على الكليات القائمة في الضفة .

واستقبل قرار الحاكم العسكري بموجة من الاستنكار والشجب في كافة انحاء الضفة الغربية . واصدرت لجنة التوجيه الوطني بياناً اعتبرت فيه ان اغلاق الصف « جزء من سياسة الحكومة الاسرائيلية التي تمنع التعليم والتأهيل لسكان الضفة الغربية . وان اغلاق الكلية ، شأنه شأن مصادرة الأراضي في شمال القدس ، والسيطرة على شركة الكهرباء العربية ، بهدف الغاء الطابع العربي لمدينة القدس » (« **دافار** » ، ١٩٨٠/٣/١٩) .

وشجب فهد القواسمة تصرف السلطات الاسرائيلية باغلاق كلية أبو ديس ، وقال : « ان

اسرائيل لا تملك اي حق في اغلاق الكلية . فهي لم تنشئها ، ولم تبنها ، ولم تمولها » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٢٠) .

وبتاريخ ١٩٨٠/٣/١٩ ، اجتمع مجلس التعليم العالي وناقش موضوع اغلاق الكلية . وقرر الاجتماع بقائد منطقة الضفة الغربية العسكري ، والطلب منه « النظر من جديد بهذا القرار ، كما أرسل اعضاء مجلس امناء كلية ابو ديس برقيات احتجاج الى الامم المتحدة ، والاونيسكو ، والقنصليات في القدس ، والصليب الاحمر » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٢٠) .

ومن جهة أخرى ، تحرك طلاب المرحلة الثانوية في الضفة الغربية ، بعد أن اطلعوا على نتائج امتحانات تلك المرحلة . حيث وصلت نسبة الرسوب الى ٤٠٪ تقريباً . « ويعتقد الطلاب واساتذتهم ان هذه النسبة نابعة من سياسات السلطة الاردنية ، التخفيض ، ما أمكن ، من عدد حاملي الشهادات الثانوية الذين يرغبون بمواصلة دراستهم في مؤسسات التعليم العالي » (« **معاريف** » ، ١٩٨٠/٣/١٦) . وتعتقد بعض الشخصيات انه على الرغم من الشكل التربوي للمسألة ، ظاهرياً ، فان انعكاساتها سياسية .

وكشف مراسل الاذاعة الاسرائيلية عن وثيقة تتعلق بموقف الاردن من معدلات الطلاب . وتقول الوثيقة التي وقعها ابراهيم صنوبر ، رئيس لجنة الامتحانات العامة ، « ان طلاب الضفة الغربية حققوا في العام الماضي تفوقاً ملحوظاً ، وأن وزارة التربية والتعليم الاردنية اتخذت ، على كره منها ، اجراءات للتقريب بين معدلات طلاب الضفة الشرقية ، ومعدلات طلاب الضفة الغربية ، ويحذر صنوبر ، في نهاية الوثيقة ، من أن وزارة التربية والتعليم الاردنية ، قد لا تصادق على شهادات الثانوية العامة هذا العام ، اذا رفضت الشروط التي وضعتها » (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠١٥ ، ١٩ و١٩٨٠/٣/٢٠ ص ١٥) .

الاستيطان ومصادرة الأراضي

استمرت السلطات الاسرائيلية في وضع خططها الاستيطانية ومصادرة الأراضي العربية ، لتثبيت الحقائق ، تمهيداً لتحقيق الحكم الذاتي حسب صيغة اتفاقيات كامب ديفيد .

وفي اطار خطة تطويق مدينة أريحا بالمستوطنات اليهودية ، يجري تمهيد الأرض « لاقامة مستوطنة جديدة تسمى متسبي يريحو - ب . وبعد بضعة اسابيع سيباشر باقامة المباني المؤقتة » (ر.إ.إ. ، العدد ٢٠٢٥ ، ٢ و ١٩٨٠/٤/٣ ص ١١) . وسيستوطن في متسبي يريحو - ب العائلات العلمانية من متحدّبي يريحو - ا ، لأن هذه العائلات لم تستطع أن تتعايش مع العائلات المتدينة الموجودة معها في المستوطنة نفسها . وتقع المستوطنة جنوبي مدينة أريحا ، بالقرب من مخيم عقبة جبر ، وهي تتبع حركة اتحاد المزارعين .

وتعتبر متسبي يريحو - ب واحدة من ست مستوطنات ستحيط بمدينة أريحا وفق مشروع وضعه فرع الاستيطان بالوكالة اليهودية « كما تمت الموافقة على اقامة مستوطنتين هما : بنيما - أشمالي أريحا ، والمدغ - جـ بجوار بيت عرافا » (**المصدر نفسه**) .

وفي منطقة القدس ، قدم ٣٦ من أصحاب أراضي بيت حانينا استئنافاً الى محكمة العدل العليا ، ضد قرار وزير الدفاع والحاكم العسكري لرام الله ، مصادرة اراضيهم المزروعة لاقامة مستوطنة يهودية عليها . ومثلت المستأنفين المحامية فيليتسيا لانغر التي قالت : ان الحكم العسكري اصدر ، قبل شهرين ، قرار المصادرة للحاجات العامة لاراض يبلغ طولها ٦.٦٥٠ م ، وعرضها ١٠٠ م » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٢١) .

وكشف سكان المنطقة ان الأراضي صودرت بهدف اقامة مستوطنة يهودية ، أو لشق طريق لمستوطنة يهودية يخطط لاقامتها في المنطقة .

وصودرت من أراضي قرية الخضر القريبة من بيت لحم أراض تبلغ مساحتها ١٥٠٠ دونم « بهدف أقامة مستوطنة افرات ، وبذلك يصل مجموع الأراضي المصادرة من هذه القرية الى ما مساحته ٤٠٠٠ دونم تقريباً . وبدأت الجرافات بتسوية الاراضي واقامة المباني في الموقع » (« **عل همشمار** » ، ١٩٨٠/٣/١٧) .

وفي الاراضي الواقعة شرقي بيت لحم بدأ الحكم العسكري تسييج أراضي مزروعة تبلغ مساحتها ٢٠٠٠ دونم في منطقة قريبة من مستوطنة تكوع . وعارض اصحاب الاراضي العرب مصادرة أراضيهم التي « يحرثونها منذ أجيال ، وصودرت لحاجات

الأمن . ولكنها ستستخدم لمستوطنة تكواع المجاورة » (**عل همشمار** » ، ١٩٨٠/٣/٢٠) .

وكشف مختار قرية حوسن الواقعة غربي بيت لحم عن نوع جديد من أساليب الاحتيال الصهيونية لانتزاع الاراضي العربية من أصحابها . وشكا المختار ضابطاً بالحكم العسكري في بيت لحم « انتزع منه خاتمه الرسمي لكي يوقع صفقة لبيع ٣٨٨ دونم من أراضي القرية ، لوسطاء شراء اراض اسرائيليين » (« **دافار** » ، ١٩٨٠/٣/١٩) .

وأوضحت الصحيفة الاسرائيلية حقيقة هذه الصفقة ، وأنها عقدت بين سماسرة اسرائيليين ، وبين سالم حمامرة ، احد كبار السن في القرية ، ممن لا يملكون الأرض . اما المالك الحقيقي للأرض فهو المختار نفسه، وآل سالم المذكور الذين رفضوا بيع الأرض . وأكد مختار القرية أنه « رفض التوقيع على تلك الصفقة ، بناء على طلب الحكم العسكري ، وأن أحد الضباط هناك وقع بدلاً عنه » (**المصدر نفسه**) .

محمد عبد الرحمن

اسرائيليات

زيارة السادات لواشنطن
وتعثر مفاوضات الحكم الذاتي

اهتمت الدوائر السياسية الاسرائيلية ، خلال الفترة الأخيرة ، بعدد من القضايا السياسية ، وعلى رأسها مفاوضات ما يسمى بـ « الحكم الذاتي » بمختلف جوانبه ، وما تخلل تلك المفاوضات من اجتماعات وجولات ، وكان آخرها جولة المبعوث الاميركي سول لينوفيتش واجتماع الاسكندرية . وقد أشارت معظم المصادر الاسرائيلية الى فشل تلك المفاوضات ومراوحتها في مكانها دون تحقيق اي تقدم يذكر . وكذلك لوحظ اهتمام بذلك الموضوع الذي لا يزال يقلق بال الاسرائيليين ، وهو المتعلق بتعديل القرار ٢٤٢ ، وما يسمى بالمبادرة الاوروبية . كما عالج بعضها موضوع زيارة السادات الى واشنطن وما يمكن ان تحققه على صعيد الضغط الاميركي على اسرائيل لابداء مزيد من المرونة والتنازل بشأن المفاوضات على الحكم الذاتي ، وكذلك الاستيطان في المناطق المحتلة .

زيارتا السادات وبيغن لواشنطن

ترى بعض الاوساط الاسرائيلية ان دعوة الرئيس الاميركي كارتر ، لكل من السادات وبيغن ، لزيارة واشنطن ، لم تكن مفاجئة ؛ فقد كانت تلك الاوساط تعتقد ان الرئيس كارتر ، سيضطر ان عاجلاً أو آجلاً ، الى التدخل المباشر في مفاوضات الحكم الذاتي ، وذلك لكي يحول دون حدوث الجمود او الانفجار . ولكن تبدي هذه الاوساط مخاوفها من مواقف كارتر وتعتقد انه « سيوجه ضغطاً على اسرائيل ، خصوصا ان موقفه اصبح قوياً في الانتخابات الاولية ، وأنه ليس بحاجة بصورة خاصة

الى الصوت اليهودي » (دانييل بلوخ ، « **دافار** » ، ١٩٨٠/٣/٢٠) .

وأشار المعلق السياسي لصحيفة « هآرتس » الى ان الاعتقاد السائد في القدس هو ان ضغطاً اميركياً ينتظر بيغن في واشنطن ، وان الدعوة قد جاءت لخلق الاطار الرسمي لتوجيهه . ويعتقد المعلق نفسه أن الرئيس كارتر لن يحمل زعماء مصر واسرائيل على توقيع اتفاقية مفصلة من عشرات البنود ، وانما سيحاول الحصول على موافقتهم على مجموعة من المبادىء، وان الفترة ما بين منتصف نيسان ونهاية ايار، يمكن ان تكون كافية لترجمةتلك المبادىء الى اتفاقية، او على الاقل الى حل وسط.

وأنه في حال قبول السادات لهذا الحل ، فانه سيكون من الصعب على بيغن رفضه (فولص ، «**هآرتس**» ١٩٨٠/٣/٢١) . وحذر المعلق كلاً من بيغن وشارون وشامير ، من أنهم اذا تسببوا في جمود المفاوضات حول الحكم الذاتي ، فانه لا توجد اي ضمانة للاستمرار بها بعد السادس والعشرين من أيار . وأنه اذا لم يتم ، حتى التاريخ المذكور ، الوصول ، ولو على الاقل الى حل وسط ، فان هناك احتمالاً بأن تبدأ الدول الاوروبية بالعمل الجدي من اجل اضافة بند جديد على القرار ٢٤٢ ، الذي يحدد قضية الفلسطينيين بأنها قضية سياسية ، ويجب حلها عن طريق الاعتراف بحقهم في تقرير المصير . وان أحداً لا يشك في ان معنى الاعتراف بهذا الحق : « اقامة دولة فلسطينية ـ عربية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وعاصمتها القدس الشرقية . وانه اذا لم يتم التوصل الى اتفاق حول الحكم الذاتي ، فانه لمن المشكوك فيه ان تستعمل الولايات المتحدة حق « الفيتو » اذا ما قدم اقتراح بهذا الشأن الى مجلس الأمن » (**المصدر نفسه**) .

وحذر البعض من مغبة الوصول بالمفاوضات الى الفشل ؛ لأن ذلك سيؤدي الى تحرك الجهات المعادية لاتفاقية كامب ديفيد حتى داخل الادارة الاميركية نفسها . ففي حينه عارض بعض كبار المسؤولين في الادارة الاميركية اتفاقية كامب ديفيد ، كما أنها اعتبرت زيارة السادات الى القدس عملاً معرقلاً لمخططاتها وسعيها لعقد مؤتمر جنيف ثانية ، حيث كان البيان الاميركي ـ السوفياتي الذي صدر في شهر تشرين الاول ١٩٧٧ ، تمهيداً له . « ويحب الاعتقاد بأن هؤلاء سيكونون مسرورين اذا ما عرفوا ان هذه العملية ـ التي ادت الى اتفاقية كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية ـ قد فشلت وأنه ليس باستطاعتها تجاوز عقبة « الحكم الذاتي الكامل» « لعرب المناطق المحتفظ بها » (**المصدر نفسه**) .

ومن جهة أخرى ، ردت مصادر سياسية مقربة من رئيس الحكومة بيغن ، على اقوال السادات التي ادلى بها قبل سفره الى واشنطن ، فيما يتعلق بالقدس وبالحكم الذاتي ، فأشارت الى ان هدف الافكار التي يقترحها السادات ، هو الضغط على اسرائيل لتغيير مواقفها . وقالت هذه المصادر انه لا يوجد اي جديد فيها ، اذ أنها كانت قد طرحت خلال المفاوضات للتوقيع على اتفاقية الاطار وقد رفضتها اسرائيل في حينه ، بما في ذلك فكرة شمل القدس الشرقية في اطار الحكم الذاتي . كما عارض بيغن يومها ، اعطاء صلاحيات تشريعية لمؤسسات الحكم الذاتي ، كما عارض اي تدخل مصري بموضوع حاجات اسرائيل الامنية في [الضفة الغربية] ، بعد اقامة الحكم الذاتي. « وتمهيدا للمحادثات التي سيجريها رئيس الحكومة في واشنطن ، فان الموقف الجديد الذي يمكن لبيغن طرحه هو أنه اذا عرض السادات افكاراً تتعارض واتفاقات كامب ديفيد ، ستفكر اسرائيل بفتح الاتفاقيات وبحثها من جديد » . (ر إ . إ ، العدد ٢٠٢٧ ، ٤ و٥/٤/١٩٨٠ ، ص ٨) .

ومن جهته أشار مناحيم بيغن ، قبل سفره الى واشنطن ، الى الخلافات في وجهات النظر بين اسرائيل والولايات المتحدة ، فقال : « اقول صراحة ان هناك خلافات في وجهات النظر بيننا وبين الولايات المتحدة بهذا الصدد . فمنذ اليوم الأول الذي اجتمعت فيه بالرئيس كارتر عام ١٩٧٧ ، أعرب لي عن اعتقاده بان الاستيطان في [المناطق المحتلة] غير قانوني ويشكل عقبة في طريق السلام . وعلى اية حال ، فالخلافات في وجهات النظر مع الولايات المتحدة قائمة منذ قيام الدولة ، وقد مرت بفترات اكثر صعوبة . واذكر انني عندما كنت عضواً في الكنيست وفي لجنة الخارجية والأمن ، هددت الولايات المتحدة بمطالبة مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات علينا ، وطلب منا الانسحاب بعد حرب ١٩٥٦ دون سلام ودون اي اتفاق . وكانت تلك الفترة اصعب بكثير من أيامنا هذه » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٢١ ، ٢٦

و١٩٨٠/٣/٢٧ ، ص ٥) .

وأشار السفير لينوفيتش الى انه سيتم طرح خمسة مواضيع خلال اللقاءات التي سيجريها كارتر مع السادات وبيغن ، وهي موضوع أمن اسرائيل والعلاقة بين حاجاتها الامنية واتفاق الحكم الذاتي ، ومسألة المياه ، ومسألة الاراضي والمستوطنات ، ومسألة وضع العرب في القدس الشرقية وصلاحيات مجلس الحكم الذاتي . وعلى حد قوله ، لا يعتزم الرئيس كارتر التوسط بين الزعيمين ، بل سيسعى الى اقناعهما بالعمل لاحراز تقدم في المحادثات ، عبر اتخاذ قرارات سياسية جديدة (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٢٥ ، ٢ و١٩٨٠/٤/٣ ، ص ٦) .

السادات يوافق على تمديد المفاوضات

تشير كافة التقديرات الى ان الاطراف الثلاثة : اسرائيل ومصر والولايات المتحدة ، تبذل كل جهدها لتلافي مواجهة ازمة مفاوضات الحكم الذاتي . لذا تهدف المحاولات التي ستبذل في واشنطن الى منع حصول الازمة بأي ثمن . الا اذا طرأ ما هو غير متوقع؛ كأن يقوم احد الرؤساء الثلاثة ، السادات مثلاً ، بالاعلان عن عدم استعداده للاستمرار في اللعبة على هذا النحو . ولكن التقديرات تشير الى ان السادات لن يفعل ذلك ، لسبب بسيط هو ان له في الولايات المتحدة ، حالياً ، اهدافاً محددة جداً . فأهدافه لا تقتصر على ما يريد تحقيقه للفلسطينيين في [الضفة الغربية] فحسب ، بل أنه يحمل معه قائمة طويلة من المطالب الاقتصادية والعسكرية . وكعادته ، يقوم السادات بالمناورات بشكل متطور جداً ، من اجل تحقيق هذه الأهداف . وتقدر اوساط في الادارة الاميركية ، ان السادات سيوافق على تأجيل الموعد المحدد لانجاز مفاوضات الحكم الذاتي ، لتلافي خلق الازمة في المرحلة الراهنة ، في مقابل الموافقة على الجزء الاكبر من مطاليبه . (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٢٧ ، ٤ و١٩٨٠/٤/٥ ، ص ٩) .

ويؤكد البعض ان الرئيس كارتر لن يطرح مقترحات اميركية محددة ، رغم أنه يحمل معه الى كامب ديفيد مقترحات معينة ، تمت بلورتها على المستويات المختلفة في الادارة الاميركية . ولكن هذه المقترحات لن تعرض بوصفها مقترحات اميركية ، بل ستعرض كمقترحات لدمج وتقريب بين موقفي مصر واسرائيل . ويمكن القول بأن الولايات المتحدة لن تلقي بثقلها ، هذه المرة ، لا الى جانب اسرائيل ، ولا الى جانب مصر ، بل ستحاول لعب دور الوسيط الكبير والموضوعي ، المعني باحراز تقدم آخر في سياسته الشرق اوسطية . لذلك يعتقد بأنه لن تحدث اية مفاجآت او مقترحات اميركية او اسرائيلية او مصرية جديدة ، بل المرجح هو موافقة الاطراف الثلاثة فيما بينها على تأجيل الموعد المحدد لانجاز مفاوضات الحكم الذاتي (**المصدر نفسه** ، ص ١٠) .

وتشير كافة التقديرات الى ان للاطراف الثلاثة ، اسرائيل ومصر والولايات المتحدة ، مصلحة في التأجيل . فاسرائيل معنية بالتأجيل ، لان البديل لذلك سيكون نشوء أزمة ، ومن المستبعد ان يكون رئيس الحكومة معنياً بنشوئها . فبالاضافة الى انعكاساتها الداخلية وما يمكن ان تؤدي اليه من مواجهة مع الولايات المتحدة ، فانها ستعني ، في نهاية الامر ، أنه من غير الممكن تطبيق مشروع الحكم الذاتي « الذي يعتبر المفخرة الكبرى لسياسة بيغن الشرق اوسطية » . كذلك فان السادات غير معني بفشل المحادثات ، لان الامر يعني بالذات ، ان دول الرفض العربية كانت محقة عندما قالت أنه من غير الممكن التوصل الى اتفاق مع اسرائيل . واذا واجه السادات ازمة في هذا المجال ، فذلك يعني خسارته لجزء هام من المساومة مع الولايات المتحدة . اما الرئيس كارتر ، فانه بالتأكيد غير معني بوصول المحادثات الى الازمة ؛ لان وضعه حساس جداً . لذا فان الاطراف الثلاثة ، انطلاقاً من حرصها على تلافي نشوء الازمة ، ستحاول التوصل لاتفاق حول اية صيغة تساعد على احراز التقدم (**المصدر نفسه** ، ص ١١) . وتشير التقارير التي وصلت من واشنطن الى ان محادثات كارتر والسادات لم تؤد الى شيء ، ولم تشق الطريق لايجاد خاتمة ناجحة لمحادثات الادارة الذاتية (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٢٩ ، ٩ و١٩٨٠/٤/١٠ ، ص ٨) .

جولة المبعوث الاميركي سول لينوفيتش

قبل بدء هذه المحادثات بين كارتر وبيغن والسادات ، كان المبعوث الاميركي لينوفيتش قد أنهى جولة أخرى من المحادثات في اسرائيل ، حاول خلالها تحريك ودفع مفاوضات الحكم الذاتي الى الأمام ، فطلب ، على حد تعبيره ، أن توافق اسرائيل

على وقف اقامة المستوطنات حتى السادس والعشرين من أيار ، وهو الموعد المحدد للانتهاء من المفاوضات . وقد أجاب رئيس الحكومة على هذا الاقتراح بالرفض ، لكن لينوفيتش نجح في فتح ثغرة صغيرة في موقف اسرائيل ، باقتراحه اقامة لجنة لدراسة حاجات اسرائيل الامنية في [المناطق المحتلة] بعد اقامة الحكم الذاتي . وكان الموقف الاسرائيلي من هذه النقطة يبدو ، حتى الأونة الأخيرة ، غير قابل للاختراق . فقد اقترح السفير لينوفيتش ، في البداية ، ان توافق اسرائيل على تشكيل هيئة برئاسة وزيري دفاع مصر واسرائيل ، لمناقشة شكل انتشار الجيش الاسرائيلي في [المناطق المحتلة] . وكبديل اقترح لينوفيتش أن تقدم اسرائيل خارطة يتحدد عليها الانتشار الجديد لقوات الجيش الاسرائيلي (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٢٠ ، ٢٥ و١٩٨٠/٣/٢٦ ، ص ٦) . كما اقترح لينوفيتش ، ان توافق اسرائيل على بحث موضوع الأمن وتجميد اقامة مستوطنات جديدة ، في مقابل استثناء القدس من جدول المباحثات . وعندما سئل عن موضوع القدس قال : « ان القدس ليست موضوعاً من مواضيع البحث في الحكم الذاتي ، وأشار الى ان الرئيس كارتر اكد أن سياسة الولايات المتحدة لم تتغير ، وهي تستند على قرارات الامم المتحدة بهذا الشأن . « غير ان مصر طلبت بحث موضوع العرب في القدس الشرقية ، وسوف نعمل وفقاً لهذا الطلب » (**المصدر نفسه** ، ص ٨) . وكان الرئيس كارتر قد صرح بأنه لا ينوي الآن الاعتراف بالقدس كعاصمة لاسرائيل ، ولكنه أكد أنه لا يؤيد إعادة المدينة اوجزء منها الى العرب . واشار الى أنه يجب تأجيل البحث في مشكلة مستقبل القدس الى المراحل النهائية من عملية السلام (« **هارتس** » ، ١٩٨٠/٣/٢٣) .

وتقول بعض المصادر الاسرائيلية ان السفير لينوفيتش حمل معه بعض المقترحات بشأن صلاحيات مؤسسات الحكم الذاتي : حيث اقترح ان يكون لمجلس الحكم الذاتي صلاحية لتحديد الانظمة . وقد جاء هذا الاقتراح كحل وسط بين الموقف المصري ، الذي يطالب بصلاحيات تشريعية للمجلس ، وبين الموقف الاسرائيلي ، الذي يعطي مؤسسات الحكم الذاتي فقط صلاحيات ادارية - خدماتية (« **دافار** » ، ١٩٨٠/٣/٢٦) . وأشار البعض الى ان السفير المذكور ، قد حذر وزير الزراعة الاسرائيلي اريئيل شارون ، من ان اقامة مستوطنات جديدة يمكن ان تؤدي الى انهاء المفاوضات بشأن الحكم الذاتي في شهر أيار .

وبالمقابل ، فقد لمحت بعض المصادر الى الضغوط الاميركية المحتملة بهذا الصدد ، والتي ترمي كلها الى توجيه ضغط على اسرائيل لمزيد من المرونة والتنازل . فأشار السفير لينوفيتش ، الى أنه اذا لم يتوصل الطرفان الى حل في التاريخ المحدد ، « فان دول اوروبا تزيد من ضغطها على الولايات المتحدة للانضمام اليها لتغيير القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن » (مردخاي بركائي ، « **دافار** » ، ١٩٨٠/٣/١٢). كما بحثت اللجنة الخارجية التابعة للكونغرس ، مسألة ضم فقرة الى قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٨١ ، تمنع اسرائيل من استخدام أموال المساعدات لاغراض الاستيطان . وقد نصت الفقرة على ما يلي : « يجب ان تتعهد حكومة اسرائيل بأن تتماثل سياستها الاستيطانية في المناطق مع اهداف تحقيق السلام ، وألا تمس عملية السلام عن طريق القيام بخطوات أخرى » (« **هآرتس** »، ١٩٨٠/٣/١٢) .

ومن الممكن تلخيص الرسالة التي حملها لينوفيتش من القدس الى القاهرة في نهاية محادثاته مع المسؤولين الاسرائيليين، بجملة واحدة قالها له رئيس الحكومة بيغن ، وهي : « اذا تركزت المفاوضات على إقامة الحكم الذاتي ، وليس حول المسائل المتعلقة بالوضع النهائي [للمناطق المحتلة] ، فأن المحادثات ستسير بشكل حسن . اما اذا طرح المصريون والاميركيون مسائل تخرج عن هذا الأطار ، فان مصير المحادثات هو الفشل » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٢٠ ، ٢٥ و١٩٨٠/٣/٢٦ ، ص ٧) . ومن جهتها أكدت صحيفة «هآرتس » (١٩٨٠/٣/٢٦) في تعليق لها حول زيارة لينوفيتش ، الى أنه قد غادر اسرائيل خالي الوفاض ، وذلك بعد أن قررت اللجنة الوزارية لمفاوضات الحكم الذاتي ، رفض طلباته بشأن تشكيل لجنة عسكرية وتجميد الاستيطان . وقد كانت هناك خلافات في الرأي داخل تلك اللجنة، إذ أيد رئيس اللجنة ، الوزير يوسف بورغ ، من جهته تشكيل لجنة مشتركة (اسرائيلية - اميركية - مصرية) تهتم بالقضايا الامنية داخل مناطق الحكم الذاتي . واما الوزيرين شارون وتامير ، فقد رفضا هذه الفكرة رفضاً قاطعاً ، كما انضم اليهما كل من رئيس الحكومة ووزير الخارجية في هذا الرفض .

مفاوضات الحكم الذاتي

انتهت الجولة العاشرة من مفاوضات الحكم الذاتي في الاسكندرية ، دون تحقيق اي تقدم . وقد واجه الوفدان المصري والاسرائيلي ، ازمة علنية خلال المفاوضات ، ولم يكن ذلك بسبب الرؤية المتناقضة لكلا الدولتين بالنسبة للحل الفلسطيني فحسب ، وانما بسبب نظرتهما المختلفة لمستقبل تواجد اسرائيل في الضفة الغربية ، حتى بعد انقضاء المرحلة الانتقالية . حيث ترى اسرائيل ان تواجدها هناك سيكون ابدياً ، وهو ، حسب تعبير الاسرائيليين ، « شيء مفهوم تلقائياً » ، ومن هنا تأتي طلبات اسرائيل بتقاسم الصلاحيات مع سلطة الادارة الذاتية الفلسطينية ، اذا ما اقيمت . وأما مصر ، فهي ترفض هذا التواجد ، ومن هنا يأتي سعيها الى خلق اطارات قانونية واجهزة ادارية ، تؤدي الى اقامة كيان فلسطيني مستقل ، يمكن ان يرتبط باتحاد كونفدرالي مع الاردن . وبسبب هذا التناقض المبدئي ، فقد واجهت اسرائيل ومصر ، قبل المفاوضات في الاسكندرية ، السؤال عما اذا كان هناك اي مبرر لاجراء هذه المفاوضات ، قبل سفر السادات وبيغن الى واشنطن . ولكن التدخل الذي قام به السفير الاميركي لينوفيتش ، أدى الى عقد الاجتماع (شموئيل سيغف « **معاريف** » ، ١٩٨٠/٣/٣٠) .

ويشير المعلق نفسه الى أنه يوجد لدى مصر نموذج للحكم الذاتي في الضفة الغربية ، ولكنها لم تطرحه بصورة علنية حتى الآن . وهذا النموذج هو الحكم الذاتي الذي منح للقبائل المسيحية في جنوب السودان . وقد مضى على تطبيق الحكم الذاتي هناك ثماني سنوات ، حيث تتمتع القبائل المسيحية ايضاً بالصلاحيات التشريعية المحلية ، دون المساس بالشؤون الخارجية والأمنية والعملة والضرائب . وتعتقد مصر ان هذا « النموذج » يلائم فترات السنوات الخمس الانتقالية . ولكن اسرائيل تعارض اعطاء صلاحية تشريعية لـ « سلطة الادارة الذاتية » ، « وهي تخشى من اتساع هذه الصلاحيات في نهاية الفترة الانتقالية ، بحيث تمهد الطريق الى انشاء دولة فلسطينية » (**المصدر نفسه**) .

وقد ابدى بيغن كعادته موقفاً متشدداً ازاء المفاوضات المتعلقة بالحكم الذاتي ، فأشار الى : « أنه اذا أصر المصريون على مطالبهم الثلاثة المتعلقة بالحكم الذاتي ، وهي تشكيل مجلس تشريعي وحق سكان القدس الشرقية بالتصويت للمجلس وان تواجد الجيش الاسرائيلي في المناطق سوف يتحدد بناء على موافقة الطرفين ، فان المفاوضات لن تنتهي حتى السادس والعشرين من أيار ، لأن اسرائيل لن تتنازل بشأن المواضيع الثلاثة المذكورة » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/١٩) كما رفض بيغن الرأي القائل بأن السادس والعشرين من أيار سيكون آخر موعد للمفاوضات ، وأشار الى أن الطرفين تعهدا خلال المفاوضات بشأن اتفاقية السلام ، بتوقيعها خلال ثلاثة أشهر ، ولكن التوقيع لم يتم الا بعد ستة أشهر . ويشير ايضاً ، الى أنه تم خلال المفاوضات طرح شروط جديدة لا يمكن لاسرائيل ان توافق عليها ، حيث أنها ايضاً مناقضة لاتفاقيات كامب ديفيد . وقد اعطى مثلاً لذلك المطالبة باشراك عرب القدس في انتخابات الحكم الذاتي . وقال بيغن في نهاية تصريحه : « ان الحكم الذاتي سيدار من قبل ادارة ذاتية وليس من قبل مجلس تشريعي، يعني ، عملياً ، اقامة دولة فلسطينية .. وان الجيش الاسرائيلي سيبقى في [الضفة الغربية] وغزة . وسيتم ايضاً وضع قوات في مناطق امنية على طول الحدود » (« **دافار** » ، ١٩٨٠/٣/١٨) .

الحكم الذاتي في غزة

يطرح البعض أنه خلال الفترة القريبة ستتم بلورة مواقف رئيسية بشأن اتفاقية ـ إطار لتحقيق الحكم الذاتي ، وكذلك تجربة تطبيق الحكم الذاتي في غزة اولاً . ولهذا يحذر البعض بيغن ووزراءه ، من ان الوقت لا يعمل لصالح السلام الاسرائيلي ـ المصري . فالقوى العاملة في العالم العربي ـ الاسلامي ، ومن قبل الاتحاد السوفياتي واوروبا ، وحتى لدى بعض الجهات المسؤولة في الادارة الاميركية ، كلها تسعى الى تسوية النزاع : كلها معنية بتسوية سلمية شاملة ، بما في ذلك الاتفاق لاقامة دولة فلسطينية « تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية » ، وهي التي ستحطم اتفاقيات كامب ديفيد وتعيد الوضع الى ما كان عليه ايام مؤتمر جنيف ، او الى اطار آخر في الامم المتحدة ، وسيحدث ذلك حسب رأيهم بدون سيناء ، وان الدلائل حول ذلك ، ما يصرح به زعماء دول اوروبا الغربية . كما أن كارتر بعد الانتخابات سيكون مختلفاً عما هو عليه الآن . وقد حذر البعض : « من

أنه سيكون تقصيراً تاريخياً اذا لم تتفهم حكومة بيغن خطورة الوضع ، وتمسكت بقضايا هامشية ، مثل حق الاستيطان ، وبهذا تعرض مستقبل اسرائيل للخطر » (يهوشواع تدمور ، « دافار » ، ١٩٨٠/٣/٢٥) .

ولكن وزير الداخلية يوسف بورغ ، يعارض تطبيق الحكم الذاتي في غزة . فقد صرح أثناء لقائه بوفد من لجان مستوطنات غوش قطيف : « أنه يحبذ عدم تطبيق مشروع الحكم الذاتي في قطاع غزة قبل [الضفة الغربية] . وأنه يعارض اقامة مكتب ارتباط مصري في قطاع غزة ، لأن ذلك يعطي مصر موطىء قدم على مقربة من الحدود مع اسرائيل . وان تأثيراً مصرياً قوياً في قطاع غزة يعيد مصر للوضع الذي كان قبل حرب الايام الستة » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٢٩ ، ١٠,٩/٤/١٩٨٠ ، ص ٩) .

نقاط الخلاف حول الحكم الذاتي

تحدث اسحاق شامير ، وزير الخارجية الاسرائيلي ، للمرة الاولى امام اعضاء لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست ، فأشار الى الخلافات بين مصر واسرائيل بشأن مفاوضات الحكم الذاتي ، وقال : « اتضح خلال الجولة الاخيرة لمفاوضات الحكم الذاتي ، ان مصر واسرائيل تختلفان في كل المواضيع المتعلقة بالحكم الذاتي ، باستثناء تلك التي تتناول الانتخابات » (**المصدر نفسه** ، العدد ٢٠٢٨ ، ٨ و٩/٤/١٩٨٠ ، ص ٨) . واشار البعض الى نقاط جوهرية تتمركز حولها الخلافات في تلك المفاوضات ، فذكر : « ان اسرائيل تتحدث عن مجلس اداري ، بينما تتحدث مصر عن سلطة حكم ذاتي . وكذلك تتحدث اسرائيل عن مجلس مؤلف من احد عشر عضواً ، بينما تتحدث مصر عن ثلاث سلطات ، تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وترغب اسرائيل في تحديد صلاحيات المجلس الاداري ، بينما تطالب مصر بمنحه [المجلس] كافة صلاحيات الحكم العسكري . وترى اسرائيل ان قضايا الامن في [الضفة الغربية] تخضع فقط لاعتباراتها ، بينما تعتقد مصر ان هذه المسألة هي احدى المشاكل التي تخضع للمفاوضات . وتسعى اسرائيل لكي تحتفظ بمصدر الصلاحيات (قوانين الحكم العسكري) لكيفية عمل مجلس الحكم الذاتي ، بينما تتحدث القاهرة عن ايجاد مصدر صلاحيات جديد » (عوزي بنزيمان ، « هآرتس » ، ١٩/٣/١٩٨٠) .

ومن جهة أخرى يتحدث بعض المعلقين الاسرائيليين عن الاختلافات بين مشروع الحكم الذاتي الذي تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد ، والمشروع الاساسي الذي طرحه بيغن على الجمهور الاسرائيلي ، في خطابه امام الكنيست يوم ٢٨/١٢/١٩٧٧ . وقد اعتبر البعض ان مناحيم بيغن ، قد قدم تنازلات كثيرة بموافقته على المشروع الجديد ، وأنه لم يتقيد بالنص الاساسي الذي طرحه هو نفسه ، وفيما يلي اهم نقاط الاختلاف كما طرحها نكبو آدار (« **حوتام** » ، ، ٢٨/٣/١٩٨٠) .

● تحول هذا المشروع من مشروع دائم الى مشروع انتقالي لحل وسط ، لفترة لا تزيد عن خمس سنوات .

● تحول مشروع الحكم الذاتي في كامب ديفيد ، من ادارة ذاتية للسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الى مشروع للاجابة عن « ضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » ، كما أظهر بيغن ، استعداداً للموافقة على ضم « فلسطينيين آخرين » الى الوفدين المصري والأردني ، بالأضافة الى هؤلاء الذين يعيشون في المناطق (المحتلة) .

● حسب ادعاء بيغن ، ان حكومة اسرائيل والحكم العسكري هما مصدر الصلاحيات للحكم الذاتي ، واما اتفاقيات الاطار (كامب ديفيد) فتنص على ان صلاحيات الحكم الذاتي تأتي من اتفاقية دولية تشترك فيها مصر والولايات المتحدة واسرائيل .

● جاء في مشروع الحكم الذاتي الاساسي ، ان الجيش الاسرائيلي هو الذي سيقوم بكافة المهمات الامنية والنظام العام ، ولكن تم في كامب ديفيد نقل تلك الصلاحية الى « قوة شرطة محلية قوية » ستضم أيضاً مواطنين اردنيين ، وستعمل بالتنسيق مع اسرائيل بكل ما يتعلق بمحاربة الارهاب . كما وافقت اسرائيل على « انسحاب قوات اسرائيلية مسلحة واعادة توزيع القوات الاسرائيلية المتبقية هناك على مناطق امنية خاصة » .

● اعطى مشروع الحكم الذاتي الاساسي السكان الخيار بين الجنسية الاردنية والاسرائيلية .

ولكن هذا الخيار لم يظهر في اتفاقيات الاطار ، وان سكان الحكم الذاتي سيحتفظون بجنسيتهم الحالية .

● اختفى في اتفاقيات كامب ديفيد البند المتعلق بالحق المتبادل لشراء الاراضي .

● تم الاتفاق في كامب ديفيد ، على أنه خلال الفترة الانتقالية سيتم تشكيل لجنة دائمة ستقرر ، بناء على الاتفاق ، عودة الاشخاص الذين تركوا اماكن سكنهم في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ، وبعد ذلك بفترة ، كشف وزير الخارجية في ذلك الوقت موشي دايان ، ان المقصود هو موافقة اسرائيلية لعودة ١٥٠ألف لاجيء .

● جاء في المشروع الاساسي أنه سيتم اعادة دراسة مبادىء الحكم الذاتي من جديد بعد مرور خمس سنوات . واما حسب اتفاقيات الاطار ، فان المفاوضات ستبدأ حول التحديد النهائي لوضع الضفة والقطاع في مرحلة متقدمة قدر الامكان ، بشرط الا يتأخر عن السنة الثالثة من تحقيق الحكم الذاتي ، وذلك من اجل الوصول الى اتفاقية سلام والى حل نهائي في نهاية المرحلة الانتقالية .

● جاء في المشروع الاساسي أن اسرائيل فقط هي المسؤولة عن تحديد طرق تشكيل مؤسسات الحكم الذاتي ، وتحديد صلاحياتها ومجالات مسؤوليتها، في حين تنص اتفاقية كامب ديفيد على ان هذه الأمور يتم تحديدها بناء على اتفاق بين مصر واسرائيل والاردن وممثلين فلسطينيين . وهكذا وافقت اسرائيل على وقف الاستيطان ؛ لأنه يجب عدم افتراض أن الشركاء في اقامة مؤسسات الحكم الذاتي سيوافقون على ان يعطوا اسرائيل لوحدها قرار استمرار اقامة المستوطنات .

ويستنتج المعلق من المقارنة السابقة ، ان مناحيم بيغن قد عاد من واشنطن ، في حينه ، وهو يحمل خيار اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية ؛ وأنه لمن الصعب الاعتقاد بأن بيغن لم يدرك عندما وقع اتفاقية كامب ديفيد ، أنه وافق على تنازل اسرائيل عملياً عن الضفة الغربية وقطاع غزة . لأن الحكم الذاتي ، حسب رأيه ، « هو الذي سيقرر وجود اسرائيل في المناطق ، حيث ان المستوطنات الضعيفة ستزداد ضعفاً تحت الحكم العربي ، او أنها ستفكك نفسها بنفسها . وبعد مرور خمس سنوات لن تكون هناك ضرورة لاتخاذ قرار من قبل الكنيست لتصفيتها . وحيث ان حكومة بيغن لم تضم الضفة والقطاع عندما تولت الحكم ، فكيف تستطيع ان تفعل ذلك بعد خمس سنوات من الحكم الذاتي الكامل ؟ » (**المصدر نفسه**) .

وقد دعا المعلق ، في نهاية مقاله ، الحكومة الى ان تعلن بصراحة أنها بهذا تتنازل عن الضفة الغربية ، ولكنه يفسر سبب عدم قيام الحكومة بذلك بأنها لم تقصد مطلقاً تنفيذ مشروع الحكم الذاتي الكامل . والدليل على ذلك ، ان الحكومة الاسرائيلية منذ ان اعلن بيغن مشروعه في ١٩٧٧/١٢/٢٨ وحتى مؤتمر كامب ديفيد في ١٩٧٨/٩/٤ ، لم تقم هي او اي لجنة من قبلها بدراسة تفاصيل المشروع . كما انه لم يكن واضحاً ، حتى اليوم ، للجمهور الاسرائيلي ، ماهية الحكم الذاتي بالمفهوم الاسرائيلي ، ما عدا بعض الخطوط العامة التي رسمها بيغن في مشروعه . وهذا ما يدعو الى الاعتقاد ، حسب رأي الكاتب ، بأن زعماء الحكومة يأملون في عدم تحقيق الحكم الذاتي ؛ لأن سياستها المتبعة حالياً لا تؤدي الى انضمام الاردن الى المفاوضات ، كما ان الفلسطينيين في الضفة وخارجها لن يتعاونوا في هذا المجال ، وهكذا يتم سقوط فكرة الحكم الذاتي . وانتقد الكاتب موقف الحكومة الاسرائيلية ووصفها بالكذب والخداع ، خصوصاً عندما يدعي الوزراء ان الولايات المتحدة ومصر تؤيدان اقامة دولة فلسطينية مستقلة تحت حكم م . ت . ف . واعتبر ذلك أنه حيلة لاقناع الجمهور بأنه لا يوجد بديل سياسي لـ « المصيدة » التي دخلت اليها اسرائيل بواسطة حكومة مناحيم بيغن (**المصدر نفسه**) .

الحل مع الاردن

تحدث النائب أمنون لين (ليكود) عن احتمال انضمام الاردن للتسوية ، فأشار الى انه على الرغم من وجود فرضية تقول بعدم وجود اساس لانضمام الملك حسين ، الا ان المفآجات تنتظر من يعتقد ذلك . ويعتقد لين ، « ان الملك حسين في هذه الاوقات ، ولأسباب تتعلق بالعالم العربي والاردن نفسه ، يميل الى التوصل الى اتفاقات معنا » . واما عن الحكم الذاتي ، فاشار الى أنه عندما عاد بيغن من كامب ديفيد ، كان قد وقع على أمر يتجاوز الحكم الذاتي بكثير ، ويتجاوز ما تطالب به مصر من حق تقرير المصير ، « والذي نرفضه الآن بعناد » ، « لقد وقع

بيغن على وثيقة ، تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وتشتمل على الحكم الذاتي ، وعلى حق تقرير المصير ، وأيضاً على حقهم في العودة » ، (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠١٦ ، ٢٠ و١٩٨٠/٣/٢١ ، ص ١٢ ـ ٣) . وهكذا يريد ان يثبت لين ، أن ما اتفق عليه سابقاً ، في كامب ديفيد وغيرها ، انما هو حبر على ورق .

ومن جهته دعا آبا ايبن الى اقامة اتحاد كونفدرالي بين اسرائيل والاردن و [المناطق المحتلة] ، كما توقع شمعون بيرس ، زعيم حزب العمل ، انضمام الاردن الى مسيرة السلام ، شريطة توفر قاعدة لتشجيعه على الانضمام الى المحادثات . واشار الى ، « ان الاردن على اتصال دائم ومستمر [بالضفة الغربية] وشخصياتها » . وسئل بيرس عن تأييده لانضمام الملك حسين للمفاوضات ، فقال : « بالتأكيد اؤيد ذلك ، وأعرف أن الملك حسين اتخذ بعض الاجراءات في هذا الصدد . وباعتقادي أنه طرأ تقدم في الأيام الأخيرة على العلاقات بين مصر والأردن ، كما يظهر الملك اهتماماً متزايداً بما يجري في [الضفة الغربية] لسببين : الاول ، التدهور المتزايد في الوضع السوري ؛ والثاني نظراً لشهية العراق المتزايدة » . (المصدر نفسه ، العدد ٢٠١٩ ، ٢٤ و١٩٨٠/٣/٢٥ ، ص ٥ و١٣) .

وسئل فيكتور شيمطوف ، السكرتير العام لحزب العمال الموحد (مبام) ، عن امكانية الحل الاقليمي الوسط ، فأشار الى أنه عندما يصل المعراخ الى الحكم ، وينصرف الى حل القضية الاساسية وهي القضية الفلسطينية ، فأن العرب والفلسطينيين والاردنيين سيطرحون مطلب العودة الى حدود ١٩٦٧ ، ولكن المعراخ سيفاوض وفقاً لتفسير المعراخ لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، بهدف التوصل الى حل اقليمي وسط . واشار ايضاً الى مشروع آلون ، وكذلك مشروع مبام للسلام . وحدد شيمطوف الموقف الحقيقي لحزبه ، فقال : « اننا مستعدون لاعادة معظم اراضي [الضفة الغربية] الى السيادة العربية ، في مقابل سلام حقيقي ، وفي سبيل ايجاد حل للقضية الفلسطينية » . وعندما سئل عن مدى اعتباره لمشروع الحكم الذاتي كحل لتلك المشكلة ، قال : « لا أعلم اي نوع من الحكم الذاتي تقصد . فصيغة بيغن ـ بورغ للحكم الذاتي لا يقبل بها اي طرف عربي او دولي ... انني لا ارفضه ، ولكن ارفض اعتباره حلاً نهائياً للقضية الفلسطينية ، لان هذا الأمر لن ينجح . انني اوافق على الحكم الذاتي كتسوية مؤقتة يتم في نهايتها التفاوض مجدداً بشأن حل اقليمي وسط » (المصدر نفسه ، العدد ٢٠١٧ ، ٢١ و١٩٨٠/٣/٢٢ ، ص ١٣ و ١٤) .

الدولة الفلسطينية

كشفت صحيفة « معاريف » (١٩٨٠/٣/١٨) ، عن تقرير سري اعده خبراء وكالة المخابرات المركزية في الولايات المتحدة ، يدعو الادارة الاميركية الى السعي الى اقامة دولة فلسطينية ، اذا ما ارادت الحصول على تأييد العالم العربي لخطتها المعروفة بـ « المظلة الامنية » للشرق الاوسط . ويشير التقرير الى ان اغلبية الدول العربية لن تكتفي بمشروع الحكم الذاتي كحل للقضية الفلسطينية . وقد تم اعداد هذا التقرير منذ فترة ، وحظي بانتشار واسع بين كبار موظفي الادارة الاميركية الذين يهتمون بشؤون الشرق الاوسط .

وتحدث البروفيسور يهوشفاط هركابي ، عن الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين ، فأشار الى أنه اصبح مبدأ أساسياً تعتمده السياسة الدولية هذه الايام، ويمكن تسميته «المقياس او الميزان الدولي» وسئل هركابي عما اذا كان الاعتراف بحق تقرير المصير سيؤدي بالضرورة الى اقامة دولة فلسطينية ، فقال : « ان الامرين متشابهان . وعلينا الكف عن خداع أنفسنا . فحق تقرير المصير يعني الحق باقامة دولة ، لكني لا أرى ان الدولة الفلسطينية نتيجة حتمية لهذا الحق ، وأستطيع افتراض ان ما لا يمكن تجنبه هو اضطرار اسرائيل الى الانسحاب من الضفة . لكني لا أعتقد ، ان الأنسحاب من الضفة سيؤدي بالضرورة الى اقامة دولة فلسطينية هناك » (المصدر نفسه ، العدد ٢٠٢٧ ، ٤ و١٩٨٠/٤/٥ ، ص ١٢ و١٣) . وأشار هركابي الى احتمال اقامة دولة فلسطينية ضمن الدولة الاردنية ، وهو حسب رأيه ، ما يسعى اليه المصريون ، « الذين يسمونه التقدم على طريق التوصل الى الحكم الذاتي » . كما أنه أشار الى ان قيام دولة فلسطينية يعتبر أمراً خطيراً ، ولكن الاخطر منه هو « البقاء من غير سيناء ودون سلام » . وناشد الحكومة الكف عن مناقضة نفسها . « فمن جهة نعلن اننا قادرون على كل شيء ، ومن الجهة الثانية نعلن

ان دولة فلسطينية يعيش فيها ٧٠٠ ـ ٨٠٠ ألف فلسطيني تشكل خطراً على وجودنا » . (**المصدر نفسه** ، ص ١٤) .

المبادرة الاوروبية

حذرت بعض الجهات الاسرائيلية من التدخل الاوروبي المتزايد في قضية الشرق الاوسط ، ووصفت هذا التدخل بأنه يعرقل عملية السلام في المنطقة . وقد تحدث مناحيم بيغن عن هذه القضية ، فأشار الى : « ان التدخل الاوروبي في النزاع الشرق ـ اوسطي ، يعرض عملية السلام للخطر » . ودعا بيغن من جهته ، دول اوروبا الغربية لعدم التدخل في العلاقات الاسرائيلية ـ العربية ، وترك دول المنطقة تحل النزاع بقواها الذاتية . وفي حديثه مع وزير الطاقة في المانيا الغربية ، أشار بيغن الى ان تدخل دول اوروبا الغربية ، وتهديدها بتعديل القرار رقم ٢٤٢ انما يعطيان نتيجة عكسية . وأكد بيغن أنه لا يوجد تاريخ محدد لانهاء مفاوضات الحكم الذاتي (« **هآرتس** » ، ١٩/٣/١٩٨٠) . وعندما سئل عن خطر قيام دول اوروبا الغربية بمبادرة لتغيير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، او تعديله بحيث ينص على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، أجاب بقوله : « وردتنا معلومات مختلفة عن هذا الموضوع . فهناك خبر مفاده ان الولايات المتحدة كانت وراء جميع المبادرات الاوروبية الأخيرة . وقد دققت في الأمر ، وتأكدت من ان لا علاقة للولايات المتحدة به ، ولو أنني اعتقدت غير ذلك في البداية ، ولا شك ان المبادرات الاوروبية سلبية . وان تصريحات الرئيس الفرنسي بشأن حق تقرير المصير خطرة جداً ، لان ذلك يعني قيام دولة فلسطينية » (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٢١ ، ٢٦ و٢٧/٣/١٩٨٠ ، ص ٦ـ٧) .

كما انتقد وزير الخارجية اسحاق شامير ، موقف الدول الاوروبية ، لا سيما النمسا لاعترافها رسمياً بممثل م . ت . ف . في فينا ، وقال « ان النمسا يجب ان تكون آخر دولة تقوم بمثل هذا العمل ، الذي يعرض وجود اسرائيل للخطر » . وتطرق عضو الكنيست آبا ايبن، الى الموضوع نفسه ، فأشار الى أنه لم يحدث في تاريخ اسرائيل ان وصلت علاقاتها مع دول اوروبا الغربية الى هذا المستوى المتدني ، وخاصة فيما يتعلق بتصريحاتها حول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، واعتبر ذلك أنه يشير الى ظاهرتين خطيرتين : « الاولى ، عدم أخذ رؤساء اوروبا بالحسبان حق اسرائيل ومصالحها ؛ والثانية ، الضعف السياسي المقلق الذي زجت به اسرائيل تحت قيادة الحكومة الحالية»(« **دافار** » ، ٢٠/٣/١٩٨٠) . واما وزير الزراعة **اريئيل** شارون ، فقد قال ان الدول الاوروبية والولايات المتحدة قد قررت اعادة اسرائيل الى حدود عام ١٩٦٧ ، وإقامة دولة فلسطينية . واشار الى ان الاميركيين بذلوا محاولات كثيرة لتغيير ما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد . وانهى شارون كلامه بقوله : « من المؤكد لي شخصياً ان الاميركيين يمهدون الطريق لاقامة دولة فلسطينية » (**يديعوت احرونوت** » ، ٢١/٣/١٩٨٠) .

وفي حديثه امام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست ، أشار يوسف بورغ الى ان الولايات المتحدة تعتقد أن على اسرائيل التوصل الى اتفاق مع مصر قبل الموعد المقرر ، اي السادس والعشرين من أيار ، لأنه ، حسب رأيه ، اذا لم يتم ذلك فان اوروبا الغربية ستطرح مبادرة جديدة ، الأمر الذي سيؤثر على اتفاقية كامب ديفيد . وقال بورغ ان الولايات المتحدة تقصد من وراء ذلك ، أنها لن تكون قادرة على الاستمرار في تعطيل نوايا دول السوق المشتركة ، لاضافة بند على قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، الذي يحدد قضية الفلسطينيين ، بأنها قضية سياسية وليست فقط انسانية . « وأنه اذا لم يتم التوصل الى اتفاق حتى تحت وطأة هذا الضغط ، فانه سيكون من الصعب على الولايات المتحدة الحيلولة دون العودة الى مؤتمر جنيف ، او بلورة « اطار دولي » آخر على غرار جيسكار ـ ديستان » . (افتتاحية « **هآرتس** » ، ١٩/٣/١٩٨٠) .

أما بالنسبة لموقف بعض الدول الاوروبية في هذا الشأن ، فقد صرح رئيس مجلس وزراء السوق الاوروبية المشتركة ، غرسون تورم ، في واشنطن ، بأن المجموعة الاوروبية ستقترح تغيير القرار ٢٤٢ ، اذا لم تتوصل اسرائيل ومصر لاتفاق بشأن القضية الفلسطينية حتى نهاية شهر أيار القادم . وأشار الى أن التعديل الاساسي الذي سيدخل على القرار المعني ، سيدعو الى وطن للفلسطينيين . وأكد تورم : « أنه حتى لو لم يوافق الاسرائيليون ، فان الدول الاوروبية لا تستطيع الجلوس مكتوفة الايدي ، وترك المهمة كاملة للولايات المتحدة » . (ر . إ . إ . ، العدد ٢٠٢١ ، ٢٦ و٢٧/٣/١٩٨٠ ، ص ٩) .

كما عقد دوغلاس هيرد ، نائب وزير الخارجية البريطانية ، اجتماعاً مع زعماء الجالية اليهودية البريطانية ، قال فيه : « ان السياسة البريطانية ليست نتيجة حسابات براغماتية ، مثل النفط والتجارة ، لكن المصالح البريطانية تتطلب السلام في الشرق الاوسط » . واعترف بأن بريطانيا تدرس مسألة تعديل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وأن هذا التعديل في مصلحة م . ت . ف . ، حيث يحتمل ان توافق المنظمة عليه (**المصدر نفسه** ، ص ١٠) .

وقد رفض وزير الخارجية الاميركي . سايروس فانس ، محاولة اوروبية تقدم بها وزير خارجية لوكسمبورغ ، دعا فيها الى اشراك الولايات المتحدة في القيام بمبادرة جديدة حول الشرق الاوسط . وقال وزير خارجية لوكسمبورغ ، : « ان دول السوق الاوروبية ستطرح هذه المبادرة لدى انتهاء الفترة المحدده لمفاوضات الحكم الذاتي » (« **دافار** » ، ١٩٨٠/٣/٢٨) .

حمدان بدر

قضايا دولية

كامب ديفيد .. المأزق الالاميركي

خلال الأسابيع الأربعة الأخيرة بلغ مأزق « كامب ديفيد » ذروته ، أي بلغ عنق الزجاجة ، وبلغت ـ بالتالي ـ الجهود الرامية إلى إخراج هذه السياسة من ورطة الفشل المطلق درجة قصوى من النشاط .

وقد انعكس هذا المأزق ـ الاميركي ـ في الأساس ـ على مجالات عدة : الاتصالات الأميركية المباشرة مع أطراف « كامب ديفيد » ، والاتصالات الأميركية مع « الحلفاء الأوروبيين » ، ومناقشات مجلس الأمن للقضية الفلسطينية ، والتحركات العسكرية الأميركية حول المنطقة تحت ذريعة مشكلة الرهائن الأميركيين في ايران .

وقد حملت تطورات الأسابيع الأربعة الأخيرة من كافة اتجاهاتها مؤشرات نحو نتيجة واحدة تبدو شبه مؤكدة هي أن الولايات المتحدة تخفق في إيجاد مخرج نهائي ومضمون وناجح من مأزق « كامب ديفيد » ، وأنها قانعة بمحاولة جعل الواقع الراهن محتملاً لفترة أطول . والواقع الراهن هو استمرار الاتصالات بين أطراف « كامب ديفيد » ومواصلة محادثات « الحكم الذاتي » بين هذه الأطراف ، والتغاضي عن المهلة المحددة للتوصل الى اتفاق بشأنها ، وهي المهلة التي تنتهي يوم ٢٦ آيار (مايو) الحالي .

لكن هذه النتيجة نفسها ـ التي يتعلق جانب منها باخفاق سياسة « كامب ديفيد » في أساسها ، ويتعلق جانب آخر منها بالاعتبارات المقيدة للسياسة الأميركية في سنة انتخابات الرئاسة ـ هذه النتيجة نفسها ترتبط بتسليم ضمني لدى الأطراف الثلاثة لسياسة « كامب ديفيد » ، وخصوصاً الولايات المتحدة ـ بأن كل ما تم محكوم عليه بالانهيار التام ما دام لم يفض إلى حل للمشكلة الفلسطينية . فلا قيمة

لاطار السلام ولا للمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ، ولا فرصة حياة لأي منهما اذا توقفت عجلة «عملية كامب ديفيد » الأميركية عند جدار المشكلة الفلسطينية . وهذا هو ما حدث في الواقع .

لقاءان في واشنطن

وقد تأكدت حدة شعور الادارة الاميركية بالمأزق بمجرد أن « وضع الرئيس الاميركي كارتر مكانته في الميزان مرة أخرى بمحاولة شخصية اخرى لكسر الجمود بين مصر واسرائيل » ، وهو ما وصفت به مجلة « يو . إس . نيوز آند وورلد ريبورت » الاميركية (١٤/٤/١٩٨٠) دعوة كارتر لكل من الرئيس المصري أنور السادات ورئيس وزراء العدو الصهيوني مناحيم بيغن لاجراء محادثات معه في واشنطن كل على حدة . لم يكن ذلك فقط مجرد تعريض لمكانة كارتر للخطر ، انما كان تأكيداً بأنه وسط تعقيدات مشكلتي الرهائن الاميركيين في طهران والقوات السوفياتية في أفغانستان ، واشتداد حدة المنافسة في المراحل الأولية لانتخابات الرئاسة الأميركية ، اضطر كارتر للدعوة إلى هذين الاجتماعين مع السادات (٧ ـ ١٠ نيسان/ أبريل) وبيغن (١٥ ـ ١٧ من الشهر نفسه) ، وهو ما اعتبر بمثابة مغامرة من كارتر يراهن فيها على « دبلوماسية القمة » في محاولة لانقاذ « سلام الشرق الاوسط » .

وقد طرحت « يو . إس . نيوز ... » هذا التساؤل : لماذا يضع كارتر يده شخصياً في المحادثات المصرية ـ الاسرائيلية في وقت يواجه فيه مشكلتي ايران وأفغانستان ؟ وأجابت على السؤال مباشرة : « إذا انهارت مفاوضات السادات ـ بيغن فان اميركا ستخرج الخاسر الأكبر بين الجميع . ان مأزقاً بشأن الفلسطينيين يأتي في وقت يتهدد الشرق الاوسط كله وموارد النفط الحيوية المسار الخاطىء لثورة ايران الاسلامية وغزو روسيا لأفغانستان . ويحاول كارتر ان يواجه التحدي السوفياتي برص صفوف الأصدقاء والحلفاء والقواعد في العالم العربي . ومن شأن أزمة جديدة في الشرق الأوسط أن تنسف هذه الاستراتيجية » .

وتكشف هذه الاجابة أن الولايات المتحدة لا ترى فصلا بين سياسة « كامب ديفيد » وموقفها من الثورة الايرانية ، ولا موقفها من الوجود السوفياتي في أفغانستان . وتكشف بالمعنى نفسه أن كل الجهود التي بذلتها في الآونة الاخيرة للحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية في المنطقة المحيطة بالخليج العربي لا تتصل فقط بأزمتي أفغانستان وايران ، انما ترتبط بالمثل برغبتها في فرض سياسة « كامب ديفيد » .

وقد دل على « سياسة الربط » الأميركية هذه أن الناطق باسم البيت الأبيض الاميركي جودي باول كان قد أعلن أن لقاءات كارتر مع كل من السادات وبيغن ستكرس كلية للمفاوضات حول الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة . إلا أنه في أثناء محادثات كارتر والسادات في واشنطن أكدت تصريحات المسؤولين الاميركيين أن مشكلتي ايران وافغانستان (ومن ضمنهما « مخاوف » الولايات المتحدة على أمن الخليج العربي وتدفق النفط منه الى الغرب) شغلت جانباً كبيراً من المحادثات . كذلك تناولت المحادثات مسألتي منح تسهيلات عسكرية مصرية للولايات المتحدة ومنح مساعدات عسكرية أميركية لمصر . وكان من النتائج المحسوسة لهذه المحادثات ـ بعيداً عن مسألة مفاوضات « الحكم الذاتي » ـ الاتفاق على قيام هارولد براون ، وزير الدفاع الاميركي ، بزيارة لمصر وعدة دول في الشرق الأوسط ، تكون بمثابة الخطوة الاولى في الاجراءات التنفيذية لما أسماه زبيغنيو بريجنسكي ، مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي ، خلق نظام أمني جديد للمنطقة .

أما محادثات كارتر ـ السادات على صعيد اخفاق مفاوضات « الحكم الذاتي » ، فانها لم تخرج عن نتيجتين شكليتين : الأولى : الموافقة على ان المهلة المحددة لانتهاء هذه المفاوضات هي غير ملزمة ويمكن تجاوزها ؛ والثانية إحتمال عقد قمة « كامب ديفيد » ثانية بين كارتر والسادات وبيغن خلال شهر أيار (مايو) الحالي ، اذا لم تتمكن مفاوضات الحكم الذاتي من تحقيق تقدم كبير لكسر الجمود قبل ذلك الموعد ؛ أي قبل ٢٦ آيار (مايو) .

وقد عبرت صحيفة « التايمز » البريطانية (٨/٤/١٩٨٠) عن حدود القدرة الاميركية على اخراج سياسة « كامب ديفيد » من المأزق الذي دخلت فيه ، في مقال افتتاحي لها عن « السادات في واشنطن » ، قالت فيه : ان افضل ما يرجى من محادثات واشنطن هو انها لن تعطي اكثر من اشارات على التحرك تكفي للإبقاء على وجود كامب ديفيد . اذ

لا يوجد لدى اي من الأطراف المعنية الآن ـ بما في ذلك كارتر ـ القوة الكافية لكسر الجمود . فقد كانت المراحل الاولى سهلة نسبياً لانها كانت تنطوي على مشكلات كشبه جزيرة سيناء والعلاقات الدبلوماسية . ولكنها لم تتعرض للقضايا التي يعتبرها الطرفان حيوية . أما بالنسبة للقضية الفلسطينية فان الطرفين يتفاوضان دون تفويض مباشر من أولئك المعنيين مباشرة ، ودون وجود سلطة كاملة لديهما لتطبيق اي اتفاق يتوصلان اليه . وهكذا فان التوصل الى اتفاق بينهما امر في منتهى الصعوبة .

وهكذا ، فان ما اتفق عليه في « محادثات » كارتر ـ السادات بشأن « محادثات » الحكم الذاتي » الثلاثية هو مزيد من « محادثات » بين مصر واسرائيل ثم بين أميركا ومصر واسرائيل اذا اقتضت الضرورة . ومن الواضح أن الدخول في هذه الحلقة المفرغة من المحادثات يرجع الى صيغة عجز الولايات المتحدة (الشريك الكامل في اتفاقات « كامب ديفيد ») عن ممارسة أي ضغط على الجانب الاسرائيلي بشأن اي من المسائل التي « أصابت محادثات « الحكم الذاتي » بالجمود ، وفي مقدمتها سياسة الاستيطان الاسرائيلية ، وبشكل عام التزام الادارة الاميركية الحالية الكامل بتبني موقف اسرائيل حرصا على اصوات اليهود في انتخابات الرئاسة .

الفيتو الاميركي ... مرة أخرى

وقد انعكس الموقف الأميركي بهذا الحرص على الالتزام بتأييد اسرائيل في مناقشات مجلس الأمن خلال شهر نيسان (ابريل) للقضية الفلسطينية .

فعندما بدأت مناقشات مجلس الأمن للحقوق الفلسطينية (١٩٨٠/٣/٣١) صرحت مصادر دبلوماسية غربية في واشنطن بأن الولايات المتحدة أكدت أنها ستستخدم حق « الفيتو » لمنع اقرار مشروع قرار أمام المجلس ـ تدعمه دول أوروبا الغربية ـ يتعلق بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني ، قبل الموعد المحدد لانهاء مهلة مفاوضات الحكم الذاتي . وقالت هذه المصادر أن الولايات المتحدة طلبت رسمياً من دول أوروبا الغربية عدم المضي في دعم الاجراءات الخاصة بطرح هذا المشروع على مجلس الأمن ، والتريث انتظاراً لنتائج لقاءات كارتر مع كل من السادات وبيغن .

وعبر سايروس فانس ، وزير الخارجية الاميركي ، عن هذا الموقف نفسه في حديث مع التلفزيون الفرنسي في (١٩٨٠/٣/٣١) ، حيث سئل عن السبب في تردد الولايات المتحدة في قبول السياسات الفرنسية المستقلة بشأن القضية الفلسطينية ، فقال « ان مفاوضات الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة تمر بمرحلة دقيقة ويتعين على الجميع الاحجام عن اتخاذ اجراءات من شأنها اعتراض او تعويق ما نتوقعه من نجاح ممكن لهذه المفاوضات » .

وتحدث فانس في المقابلة نفسها ـ عن موقف الولايات المتحدة من الفلسطينيين ، فقال انه « يتعين علينا ان ندخل الفلسطينيين الى حلبة المفاوضات ، الا ان منظمة التحرير الفلسطينية قد رفضت الاعتراف بوجود اسرائيل ، ونحن من جانبنا لن نعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية او ندخل في مفاوضات معها في مثل هذه الظروف » .

وتعرض فانس لسياسة الاستيطان الاسرائيلية ، فقال « ان المستوطنات الاسرائيلية تظل عقبة في سبيل السلام ، الا ان هناك عقبات على كلا الجانبين » . ولم يوضح وزير الخارجية الاميركي ما يقصده بالعقبات على الجانب العربي . اما الموعد المحدد لأنقضاء محادثات الحكم الذاتي ، فقد قال أنه « ليس التاريخ النهائي الذي يتوقف بعده كل شيء . انما هو مجرد تاريخ يستهدف ، وباستطاعتنا المضي بالمفاوضات بعده » .

ونتيجة للتهديد الأميركي باستخدام « الفيتو » ، فان الدول الغربية الخمس الأعضاء في مجلس الأمن (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، النرويج والبرتغال) أعلنت ، على لسان مصدر غربي (١٩٨٠/٤/٢) ، اصرارها على ارجاء النظر في مشروع قرار يعطي الفلسطينيين حقهم في اقامة دولتهم المستقلة ، الى ما بعد انقضاء أجل المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتي . وقال المصدر الغربي : « لقد استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ضد هذه الفكرة من قبل في مجلس الامن عام ١٩٦٧ . ومن المؤكد أن تفعل ذلك ثانية ، اذا ما أعيد طرح الموضوع في خلال حملة الرئاسة الأميركية الحالية » .

وهكذا ، وعشية زيارة مناحيم بيغن لواشنطن

(١٤/٤/١٩٨٠) صرح فرانك تشيرتش ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي ، بان امكان التوصل الى انجازات في مفاوضات الحكم الذاتي يجب ان يتم دون ممارسة ضغوط على اسرائيل . وقال تشيرتش ـ الذي كان يتحدث في برنامج تلفزيوني ـ : « عندما يتعلق الأمر بالمصالح الحيوية لاسرائيل لن نمارس ضغوطا عليها . وطريقة تأثيرنا على اسرائيل هي أن تقف الى جانب الولايات المتحدة في المستقبل كما وقفت في الماضي ... انك لا تستطيع أن تضغط على اسرائيل وأن تصل الى وضع تحملها فيه على التنازل عن أمور حيوية لوجودها كدولة حرة مستقلة » .

في الوقت نفسه ، انتقد السناتور هنري جاكسون ، المعروف بميوله الصهيونية الصارخة (١٤/٤/١٩٨٠) ، حكومة اسرائيل « لوضعها موضوع المستوطنات موضوعا مركزيا في محادثات الحكم الذاتي » . وقال أن الموضوع الرئيسي هو اعطاء اسرائيل حدودا آمنة ومنع اقامة دولة فلسطينية ، « لأن اقامتها تعني دمار اسرائيل » .

الرأي العام الأميركي

ان ما يعبر عنه زعماء الكونغرس والمسؤولون في ادارة كارتر من آراء ومواقف ضد ممارسة الضغط على اسرائيل ، خاصة في السنة الانتخابية الأميركية لا يلتقي تماما مع موقف « الشارع الأميركي » في مجمله . وقد عبرت عن هذا الأختلاف نتيجة استطلاع للرأي العام الأميركي نشرته مجلة نيوزويك (١٤/٤/١٩٨٠) حول الموافقة أو عدم الموافقة على ممارسة ضغط على اسرائيل لاجبارها على التوقف عن انشاء المستوطنات في المناطق المحتلة . فقد جاءت النتيجة تؤكد أن ٤٤٪ من الأميركيين يرغبون في أن تزيد الأدارة الأميركية الضغط على اسرائيل لتحقيق هذا الهدف ، بينما ترى نسبة ٣٢٪ عدم زيادة الضغط على اسرائيل . ومن المؤكد أن مثل هذه النسبة لم تكن متصورة منذ عشر سنوات مثلا . كما أنها تعطي مؤشرا الى انفصال في الرأي بين « المؤسسة » الحاكمة في الولايات المتحدة ـ بمخاوفها الأنتخابية ـ و« الرأي العام » ، مما يؤكد وقوع تأثيرات « اللوبي » الصهيوني ، في الأساس ، على السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام الأميركي بدرجة أقوى من وقوعها على الجماهير التي تشكل الرأي العام في مجموعه .

وفي خط موازٍ لنتيجة استطلاع الرأي العام الأميركي بازاء الضغط على اسرائيل يمكن أن ننظر الى « رسالة مفتوحة الى بيغن » نشرتها صحيفة « التايمز » البريطانية (٩/٤/١٩٨٠) . وقد كتب هذه الرسالة المفتوحة الصحافي البريطاني وليام فرانكل بمناسبة مرور ثلاث سنوات في الشهر القادم على تولي مناحيم بيغن رئاسة الحكومة في اسرائيل . وبطبيعة الحال ، فان رسالة فرانكل مليئة بالمديح لبيغن وحرصه على أمن اسرائيل ، ومليئة بالمديح أيضا لسياسة السادات . الا انها تسجل ، الى جانب هذا وذاك ، عاملين أساسيين معارضين لسياسة حكومة بيغن ، ويمكن اعتبارهما تعبيرا عن قناعة أصدقاء اسرائيل في العالم الغربي بأنها ، او بالاحرى بأن مناحيم بيغن يتجاوز الحدود المعقولة التي تمكن أصدقاءه في الغرب من تأييده بالكامل .

هذان العاملان كما عبرت عنهما الرسالة المفتوحة الى بيغن هما : أولاً ، تنبيه بيغن الى انه عندما « واصلت انتهاج سياسة اقامة المستوطنات في الضفة الغربية بدأت الشكوك تثور حول نواياك ومقاصدك . اذ كيف يمكن أن توفق بين اعلانك أن كل شيء قابل للتفاوض ، بينما أعلنت في الوقت ذاته « حق اسرائيل بالقدس » في كل ارض التوراة ـ مهما كانت حدودها، لأن التوراة لا تحددها ولا ترسمها ـ وعملت على خلق حقائق جديدة ومشكلات جديدة أضيفت الى المشكلات المعقدة الموجودة أصلاً ؛ ثانيا ، ان اصدقاء اسرائيل « شعروا بالقلق عندما اتضح أن المستوطنات تهدف ، على ما يبدو ، الى التوسع بدلا من الدفاع ... بل أن يهود العالم ـ وهم شركاء اسرائيل في خلق الدولة اليهودية ـ لم يقطعوا بآرائهم بعد في الحدود النهائية لاسرائيل ، لان الاسرائيليين انفسهم هم الذين ينبغي ان يقرروا ضرورات امنهم . ولكن العقيدة الصهيونية أمر مختلف . فاليهود يشعرون بأنهم أحرار في أن يختلفوا مع جهودك لتنفيذها دون وجود أدنى نوع من الاجماع ... وما أذهل اصدقاء اسرائيل هو تصميمك على تحويل افكارك الى أعمال في هذه المرحلة . فوضعك حفنة من اليهود في الخليل تحتاج الى حماية عسكرية دائمة وفي هذه المرحلة الحرجة من المفاوضات أمر لا يمكن أن يفهمه أي عاقل . ولربما تكون العوامل الداخلية قد جعلتك تخضع لسلطة المتطرفين . فاذا كان الأمر كذلك ، فهو يعني تخليك عن الزعامة . واذا كان ردا على قرار الأمم المتحدة ،

فهو تصرف صبياني وغير مسؤول في الوقت ذاته ... ان أصدقاء اسرائيل الذين يتضاءل عددهم من الدول والأفراد معا أخذوا يبتعدون عنها .. ولكن زعماء اليهود لا يميلون الى التخلي عن اسرائيل علنا . ولربما تفسر عدم النقد العلني من جانبهم بأنه تأييد لك ، اذ أنك قد لا تكون مطلعا على القلق العظيم الذي ينتاب يهود العالم ، أو لربما أصبحت معزولا عن الحقائق ... » .

أزمة مع أوروبا

ويبدو مأزق « كامب ديفيد » مصدر متاعب ليس للولايات المتحدة والطرفين الآخرين المنفذين لهذه السياسة فحسب ، بل أيضا مصدر متاعب لحلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين ، وبصفة أكثر تحديدا فان مأزق « كامب ديفيد » ينعكس ، بصورة سلبية للغاية ، على علاقات واشنطن على أوروبا الغربية .

لقد كتبت صحيفة « نيويورك تايمز » في رسالة لها من لندن (١٥/٤/١٩٨٠) ، تقول أنه « عبر اوروبا الغربية كلها يستخدم السياسيون والمعلقون كلمة « أزمة » لوصف الهوة التي حدثت بين الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين بشأن أفضل السبل لمواجهة حالة الاضطراب في الشرق الأوسط » . وقالت الصحيفة الأميركية أن من المرجح ان تشتد حدة التوترات بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية خلال الأسابيع القادمة ، مما يجعل من المستحيل قيام تنسيق سياسي بينهما .

وما يلفت النظر ان الصحيفة استخدمت تعبير « الشرق الأوسط » في الاشارة الى « الازمة » بين الولايات المتحدة وحلفائها ، الأمر الذي يؤكد أن واشنطن تنظر الى ازمة الشرق الأوسط برمتها ، ولا تفصل ايران عن الصراع العربي الاسرائيلي . وقد ذكرت « نيويورك تايمز » أن « الأوروبيين يتخذون خطا متزايد الاستقلالية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي . وهم يتحركون سريعا نحو اعتراف صريح بمنظمة التحرير الفلسطينية ... وتنبع المواقف الجديدة ـ في جانب منها ـ من اعتقاد بأن الأمور قد أفلتت من سيطرة واشنطن ، الأمر الذي يقود الأوروبيين الى النظر الى أي اقتراح جديد من البيت الأبيض بقدر من الشك أكبر مما يشعرون به عادة في التعامل مع حليف قوي يعتمدون عليه نهائيا لأمنهم » .

وقد بلغ خلاف أميركا مع حلفائها ذروته في اللحظة التي بدأت فيها تهديدات « التدخل العسكري » المباشر في ايران ومنطقة الخليج تصدر عن الادارة الأميركية ، الأمر الذي يهدد بانقطاع النفط الايراني عن أوروبا الغربية ، التي تحتاج الى هذا النفط أكثر من حاجة الولايات المتحدة اليه . وكتبت صحيفة « انترناشيونال هيرالد تريبيون » (١٤/٤/١٩٨٠) ، مقالا افتتاحيا في هذا الصدد ، قالت فيه أن الرئيس كارتر ـ وقد فشل في ايجاد حل لمشكلة الرهائن في ايران ـ جعل من نفسه جزءا من المشكلة . فهو يريد حلفاءه وايران أن يقلقوا من فعل أميركي اشد قوة ، دون أن يكون مدركا تماما لما يمكن أن يكون هذا الفعل أو متى يكون . وليس هذا تحولا سعيدا بالنسبة لبلدان اعتادت على التفكير في الرهائن باعتبارهم هما اميركيا » . ولاحظت الصحيفة الأميركية في مقالها ذاته « أن الحلفاء ـ في ردود فعلهم على ايران وكذلك أفغانستان والفلسطينيين ـ يتنافسون لتهدئة القوى نفسها التي يتوقعون من الولايات المتحدة أن تواجهها بجسارة ... واذا كان الحلفاء يريدون المساعدة في توجيه السياسة الاميركية فانهم بحاجة اولا لأن يظهروا استعدادا للمشاركة في المخاطر والنفقات » .

لكن السؤال هو الولايات المتحدة نفسها : فهل اتخذت موقفا حاسماً بقبول « المخاطر والنفقات » التي تترتب على « فعل قوي » في الشرق الأوسط ؟

لقد اظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة « هاريس » الأميركية ونشرت وكالات الانباء نتائجه (٩/٤/١٩٨٠) ، أن ٥١٪ من الاميركيين يحبذون أي عمل عسكري ضد ايران .فيما قال ٦٨٪ ممن أجابوا على اسئلة الاستطلاع أن الاجراءات التي اعلنها الرئيس كارتر ضد ايران (قطع العلاقات الدبلوماسية وطرد الدبلوماسيين والمقيمين الايرانيين ، الخ ..) هي اجراءات « قليلة وجاءت متأخرة » . وكان استطلاع للرأي مماثل جرى في كانون الأول (ديسمبر) الماضي في الولايات المتحدة ، قد أظهر أن ٦٦٪ من الأميركيين يعارضون أي عمل عسكري ضد ايران . ويمكن تفسير هذا الأختلاف بالجو العام الدعائي الذي خلقته الادارة الأميركية على أثر دخول القوات السوفياتية أفغانستان ، والحديث عن خطر هذا مباشرة على الخليج والموارد النفطية . ولم يكن هذا مجرد موقف

دعائي أميركي ، انما كان سياسة أسفرت عن تحركات عسكرية محددة وكثيفة في المنطقة وحولها . وبالنتيجة أعلنت وزارة الدفاع الأميركية (١٥/٤/١٩٨٠) أن الأدارة الأميركية « طلبت من حلفائها في حلف شمال الأطلسي زيادة قواتهم في أوروبا الغربية ، لأن الولايات المتحدة منهمكة في مواجهة التهديد السوفياتي في منطقة الخليج » . ووجه طلب بهذا المعنى الى دول الحلف خلال الجلسة التي عقدتها في بروكسل لجنة التخطيط العسكري التابعة للحلف والتي تحضر لمؤتمر وزراء دفاع حلف شمال الاطلسي في بروكسل في أيار (مايو) الحالي .

سمير كرم

النشاط الفدائي ومقاومة الاحتلال في الداخل والتحركات العسكرية الاسرائيلية والانعزالية في الجنوب

كانت الفترة ما بين ١٠/٣/١٩٨٠ و ١٠/٤/١٩٨٠ حافلة بالنشاط الفدائي والعسكري في داخل الاراضي المحتلة من فلسطين وفي جنوبي لبنان . وهذه طغت على احداث اخرى هامة شغلت العالم لفترة من الزمن . ويمكننا في هذه الحالة ابراز عناوين اهمها الآتي :

١ ـ المقاومة بعد مرور ١٢ عاماً على ذكرى « الكرامة » .

٢ ـ المقاومة في الداخل والاوضاع العسكرية في الجنوب .

٣ ـ عملية مسغاف عام .

١ ـ المقاومة بعد مرور ١٢ عاماً على ذكرى « الكرامة »

دخلت معطيات جديدة على اوضاع الثورة الفلسطينية منذ العام ١٩٦٨ ، وكان ابرزها تلك التي استجدت على اوضاع القوات العسكرية وشملت القيادة والمقاتل والسلاح نوعاً وكماً ، بالاضافة الى التطور الذي طرأ على مستوى التخطيط والتنظيم والتجهيز .

ان اجراء مقارنة بين اوضاع الثورة العسكرية في العام ١٩٦٨ والعام ١٩٨٠ يعطينا الدليل على ذلك . ففي العام ١٩٦٨ لم تكن قوات الثورة الفلسطينية العسكرية لتزيد عن بضع مئات من الرجال المسلحين الذين مروا بدورات تدريبية عسكرية سريعة في قواعد الثورة . وكان تسليحهم يتألف من عدد محدود من البنادق السوفياتية الصنع ، نوع كلاشنكوف وسيمينوف ، واخرى غربية الصنع من نوع ناتو وكاربين وغيرها ، وبضع مئات من المسدسات العسكرية من مختلف الانواع المستخدمة في المنطقة ، وبضع عشرات من الرشاشات السوفياتية والاميركية الخفيفة والمتوسطة نوع دكتوريوف وغرينوف ودوشكا و (٠,٥٠٠) التي كانت تقوم بالمهام القتالية ومقاومة الطائرات في آن واحد ، وانواع مختلفة من مدافع الهاون ٦٠ ملم و٨١ ملم ومجموعة من صواريخ كاتيوشا وغراد ، وبضع عشرات من الآليات العسكرية المختلفة الاحجام . اما التخطيط الذي كانت القيادات الميدانية تتبعه ، فلم يستند على معلومات دقيقة مؤكدة حديثة عن العدو الاسرائيلي ، ولا على تقدير جيد للموقف العسكري ، وغالباً ما كان يتم بطريقة مرتجلة وبأساليب وطرائق الحروب القديمة . بالاضافة الى انه لم يستند الى مفاهيم واسس استراتيجية وتكتيكية ثابتة تأخذ في الاعتبار ظروف واوضاع وامكانات الثورة وظروف وامكانات وطاقات العدو الاسرائيلي . ولم تكن نشاطاتها وعملياتها العسكرية بأحسن حالا ، وكانت تنفذ حسب نظريات قديمة بعيداً عن المفاهيم الحديثة بدافع من الغضب والانفعال لحوادث معينة وتحت تأثير العاطفة الجياشة والنظرة المغلوطة عن مدى قوة وقدرة العدو ، والمعلومات غير الدقيقة عن اوضاعه وامكاناته وطاقاته ومواقعه ومشاكله ، الخ .. وخلاصة الامر ان العمليات في حد ذاتها كانت مكلفة

مالياً وبشرياً ومرهقة ، ولم تكن غالباً لتحقق غاياتها ، ولم تشكل اي خطر على العدو ، اللهم الا انها كانت تزعجه فقط ، لخشيته من ان تلحق هذه العمليات ضرراً بالمواطنين وسكان المستوطنات الامامية .

وفي العام ١٩٦٨ كانت الثورة محاصرة في الاردن . وكان العرب منقسمين على بعضهم بين مؤيد ومعارض لها ، حتى انه كان منهم من يطالب بتصفيتها نهائياً . اما في المحافل الدولية ، فلم يتعد عدد الدول التي كانت تتعاطف معها عدد اصابع اليدين . وعلى الرغم من كل ذلك ، حققت الثورة الفلسطينية معجزة في معركة الكرامة بالتعاون الفعال مع الجيش الاردني الباسل ، وتحركا معاً لمواجهة القوات الاسرائيلية التي اندفعت عبر الجسور والمخاضات على نهر الاردن مستهدفة مخيم الكرامة ، في عملية عسكرية واسعة اشتركت فيها مجموعة كتيبتين محمولتين وكتيبة دبابات وسرية مظليين محمولين بطائرات الهليوكوبتر يساندها حوالى ٦٠ طائرة حربية الهدف منها محاصرة الفدائيين في الكرامة وابادتهم نهائياً . وقد نفذ الاسرائيليون عملية الكرامة بعد اشهر معدودة من انتصارهم الكبير في حرب حزيران ١٩٦٧ ، وعلى الرغم من ذلك فشلت القوات الاسرائيلية في تحقيق مهامها وتكبدت خسائر فادحة في الارواح والمعدات والاسلحة .

واليوم ، وبعد مضي ١٢ عاماً ، تقف الثورة على عتبة عامها الثالث عشر وهي اقوى وانظم واحسن تجهيزاً وتسليحاً مما كانت عليه في السابق . فقد تطورت ونمت وازدادت عدداً وعدة ، وزاد عدد المؤيدين لها في الساحتين العربية والعالمية . فعلى الساحة العربية اعترفت جميع الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً شرعياً للشعب الفلسطيني ؛ وفي المجال الدولي زاد عدد الدول التي تعترف بالمنظمة وتتعامل معها عن ١٠٥ دول ؛ وقامت دول عديدة بفتح مؤسساتها وكلياتها ومدارسها وقواعدها لتدريب الضباط والافراد الفلسطينيين لحساب منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها العسكرية النظامية وشبه النظامية . فهذه القوات تعمل اليوم بأمرة قيادة عسكرية فلسطينية ذكية واعية لمسؤولياتها ، تضم في صفوفها نخبة جيدة من كافة الاختصاصات العسكرية ، وتستخدم احدث الخطط والاساليب والتكتيكات الحربية ، وتتعامل مع العدو في حدود الامكانات والطاقات المتوفرة لها ، آخذة بعين الاعتبار الاوضاع السياسية في الساحة الفلسطينية وفي المنطقة العربية وفي العالم ، وتأثيرها على نشاطاتها وممارساتها وخططها . فهي تمضي قدماً للنهوض بقواتها المسلحة حسب احدث النظم والمفاهيم العسكرية ، هادفة الى ايجاد قوات حسنة التدريب والتجهيز بالحجم الذي تسمح به قدراتها المالية وظروفها السياسية وطاقاتها البشرية . ان اهم الانجازات التي حققتها هو نجاحها في توحيد الصف الفلسطيني وتمثيل كافة التنظيمات في المجلس العسكري الاعلى للثورة الفلسطينية ، وايجاد قدر كبير من التفاهم والتجانس والتنسيق بين كافة القيادات العسكرية التابعة للتنظيمات الفلسطينية ، وانشاء غرفة العمليات المشتركة والتنسيق عسكرياً وسياسياً مع الاحزاب والقوى والتنظيمات الوطنية اللبنانية . ومن امتلاكها للسلاح المحدود قفزت عدة قفزات لتمتلك الاسلحة الثقيلة الحديثة المتطورة . فبالاضافة الى البنادق والاسلحة الخفيفة والمتوسطة ومدافع الهاون ٦٠ و٨١ ملم ، ضمت في ترسانتها مدفعية ثقيلة من مختلف العيارات التي تستخدمها احدث الجيوش في العالم ، وهي الان تسعى لان تضم في صفوفها مدافع من عيارات اكبر واحدث . ولما كان الطيران الاسرائيلي العدو الاول بالنسبة لقوات الثورة ، فقد نشطت القيادة العامة بتجهيز القوات بأنواع وعيارات مختلفة من المدفعية المضادة للطائرات . فهذه ضمت مدافع عيار ١٤,٥ وحتى ٧٥ ملم . وعلى صعيد آخر ، حصلت على صواريخ موجهة ضد الطائرات تحمل على الكتف من نوع « ستريلا » السوفياتي الصنع . اما الصواريخ التقليدية ارض - ارض ، فهي تضم في صفوفها انواعاً متقدمة ومتطورة من نوع «كتيوشا» كما ضمت الى تشكيلاتها المقاتلة اسلحة ثقيلة لم يكن بوسعها استيعابها لولا انها تملك النوعية الجديدة من المقاتلين القادرين على التعامل مع احدث الاسلحة والتجهيزات الحربية . فهي تمتلك دبابات وطائرات من انواع مختلفة . وبامكاننا القول انها قطعت شوطاً متقدماً في تجنيد وتدريب الكوادر الفنية لهذه الاسلحة ، وفي اعداد تشكيلاتها المقاتلة . اضافة الى انها قطعت مرحلة متقدمة في اعداد تشكيلاتها البرية المقاتلة . الى جانب ذلك كله تبذل الجهود لتطوير القوة البحرية الصغيرة العدد التي بدأت تشق طريقها هي الاخرى لتنضم الى الوحدات والتشكيلات الاخرى، التي ستشكل نواة

الجيش الفلسطيني الموحد .

وإذا كانت الدورات العسكرية قد اقتصرت في السابق على الدورات المحلية وعلى عدد محدود للغاية من الدورات التي تمت في عدد من الدول العربية ، فإنها اليوم تشمل قطاعاً واسعاً من الدول العربية والصديقة في العالم ، حيث يتم الحاق الضباط وضباط الصف والمناضلين بدورات نظامية في كافة الاختصاصات الجوية والبرية والبحرية ، ويتلقى منتسبوها دراساتهم وعلومهم وتدريباتهم على الاسس نفسها التي تعطى وتدرس لمنتسبي احدث الجيوش واعرقها . ولم يقتصر ذلك على الاسلحة التقليدية . فقد تعداها ، واصبحت الثورة تتعامل ايضاً مع الاسلحة المتطورة الحديثة المعقدة . اما في مجال الالكترونيات والاجهزة السلكية واللاسلكية ، فنستطيع القول بأن قوات الثورة تمتلك شبكة منظمة حديثة في هذا المجال . والحق ان امتلاكها لشبكة لاسلكية متقدمة تستخدم احدث الاجهزة ، قد اعطاها القدرة على متابعة ما يجري في جبهات القتال ، ومكن القادة باستمرار من أن يظلوا على اتصال بغرف العمليات والوحدات العسكرية الاخرى وحري بنا ان نعترف بأن شبكة كهذه لم تدخل لحد الان في استخدام عدد كبير من الجيوش في دول العالم الثالث . ان المؤشرات تبين ان قيادة الثورة تعمل بجد ونشاط لكن بصمت وبهدوء ، واستناداً الى تخطيط دقيق ، معتمدة اسلوباً علمياً وعملياً ، لبناء جيش صغير منظم ومدرب ومجهز ، بحيث يكون قادراً على تحمل مسؤولياته النضالية .

٢ ـ المقاومة في الداخل والاوضاع العسكرية في الجنوب

قبل عام مضى ، جردت اسرائيل حملة عسكرية في جنوب لبنان ، قصدت بها كسر شوكة الفدائيين وتحطيم ارادتهم على القتال واخراجهم من مواقعهم في الجنوب ، وبالتالي منعهم من العودة اليها ، بالاضافة الى الاهداف الاخرى التي استهدفت قتل وابادة اكبر عدد منهم وتحطيم اسلحتهم وعلى الاخص مدفعيتهم التي كانوا من وقت لآخر يوجهونها نحو اهداف اسرائيلية في عمق الارض المحتلة . واذا كانت اسرائيل قد تمكنت من اخراج الفدائيين من المنطقة واقامة ما يعرف بدويلة الشريط الحدودي لمساعدتها في منع تسللهم عبرها وعبر الشريط الالكتروني الذي اقامته على طول الحدود البالغة ٧٦ كلم ، واذا كانت قد نجحت قبل انسحابها من المنطقة في اقناع الامم المتحدة بارسال قرابة ٦٠٠٠ جندي تابعين لحوالى سبع دول اعضاء فيها ، فانها لم تستطع وقف النشاط الفدائي والمقاومة في داخل الارض المحتلة .

ففي ١٩٨٠/٣/١٧ ، افادت التقارير الواردة من الارض المحتلة ، ان عبوة ناسفة انفجرت في شارع غور دون في كريات يوفيل ، وهي ضاحية في القدس المحتلة . وقد اسفر الحادث عن الحاق اضرار في شبكة الكهرباء ، الا انه لم تقع خسائر في الارواح (ر. إ. إ. ، ١٦ ، ١٩٨٠/٣/١٧) . الا ان وكالة الانباء الفلسطينية « وفا » في بيروت افادت ان الحادثة ادت الى وقوع خسائر بشرية ، لكنها لم تورد ارقاماً ، كما افادت ان الشرطة قامت باعتقال عدد من الذين اشتبهت بأن لهم علاقة بالحادث ، في حين ذكرت ان شبكة الكهرباء قد تعطلت (« وفا » ، ١٩٨٠/٣/١٧)

وفي ١٩٨٠/٣/١٨ ، القيت قنبلة يدوية على سيارة عسكرية اسرائيلية في ساحة مخيم جباليا في قطاع غزة ، وقد اسفر الحادث عن اصابة عدد من افراد العدو (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٠/٣/١٨) . وعلى صعيد آخر ، وفي اليوم نفسه ، تبادلت قوات الثورة الفلسطينية مع قوات الشريط الحدودي اطلاق قذائف المدفعية الثقيلة . وقد استهدف الفلسطينيون في قصفهم بعض قرى الشريط ، ثم وسعوا رماياتهم فسقط بعضها على مستوطنات في الجليل الاعلى . وعلى الفور ردت قوات الشريط على النار بالمثل مستهدفة اهدافاً في منطقتي صور وصيدا . وقد اسفر القصف عن وقوع اضرار في الارواح والممتلكات لكلا الطرفين ، غير انه لم يبلغ عنها (ر. إ. إ. ، ٢١ ، ١٩٨٠/٣/٢٢) . وفي يوم ١٩٨٠/٣/١٩ تجدد القصف المدفعي بين الطرفين ، في حين استهدف القصف الاسرائيلي ـ الانعزالي مناطق دير عامس وصديقين ، ثم توسع ليشمل المنطقة الواقعة بين رشاف وتبنين بمعدل قذيفتين كل دقيقة .

وقد افادت التقارير ان العدو الاسرائيلي ابدى انزعاجه من حادث المتفجرة التي وضعت في شركة الكهرباء في القدس ، بسبب كبر العبوة وشدة انفجارها ودقة اعدادها .

وفي ١٩/٣/١٩٨٠ ، قصفت قوات الشريط الحدودي لليوم الرابع على التوالي قضاء صيدا ؛ فسقطت خمسة قذائف عند تقاطع جنسنايا - القرية - كفر حتى ، ولم تقع خسائر بالارواح (« السفير » ، ٢٠/٣/١٩٨٠) . ومهما تكن الاسباب ، فإن قصف اهداف في قضاء صيدا يدخل في اطار التصعيد من جانب اسرائيل - والميليشيات الموالية لها . وان وراءه غايات ، ابرزها تحريض اهالي مدينة صيدا ضد الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية المتواجدة في المدينة من جهة ، ومحاولة الضغط على القوات الفلسطينية والقوى الوطنية لاجبارها على وقف قصفها لاهداف في داخل الشريط واسرائيل ، ولفت نظرها الى ان قصفها سيتم الرد عليه ، ثم يعتبر ذلك محاولة لضرب عملية الوفاق اللبناني - اللبناني . ومن المرجح ان تكون المدفعية الاسرائيلية هي التي قامت بالقصف من مواقع متقدمة داخل الاراضي اللبنانية المحتلة . والاعتقاد السائد انها استخدمت مدافع من عيار ١٧٥ ملم ومداها الاقصى ٣٢ كلم او مدافع من عيار ١٣٠ ملم ومداها ٢٧ كلم .

وبتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٠ ، ذكر قائد الشرطة العسكرية في الجيش الاسرائيلي، الجنرال باروش ارينيل ، ان كميات كبيرة من قطع السلاح ، قدرها بالالاف ، اختفت في الآونة الاخيرة من ثكنات الجيش الاسرائيلي. وذكر في صحيفة «الجيروزاليم بوست» انه يخشى ان تنتقل هذه الاسلحة الى ايدي رجال المقاومة الفلسطينيين . وذكر أن الجنرال ايتان رئيس الاركان يتابع القضية شخصياً . وما تجدر الاشارة الى ذكره ان السلطات الاسرائيلية كانت قد سمحت لعدد من المنظمات المدنية الاسرائيلية في اسرائيل بحيازة الاسلحة ، ويخشى ايضاً ان تكون هي التي تقوم بهذه الاعمال . (« وفا » ، ٢٠/٣/١٩٨٠) . ومهما تكن الدوافع والجهات التي تقف وراء ذلك ، فإن اعتراف ضابط كبير في الجيش له اهميته ، بوصفه مسؤولاً عسكرياً كبيراً ، وان اختفاء السلاح بهذه الكميات ، لظاهرة جديرة بالاهتمام ويجب استغلالها من جانب رجال المقاومة في الداخل وتشجيعها وبأي اسلوب ممكن . ذلك لان توفر السلاح لرجال المقاومة من مصادر داخلية سيخفف عنهم اعباء كثيرة وجهود كبيرة ، وهذا سيتيح لهم امكانية للحصول على كميات من السلاح بسهولة ، ومن ثم سيتيح لهم ذلك القدرة على مهاجمة الاهداف العسكرية والحيوية بأعداد اكبر ، مما ستكون له نتائج عسكرية أحسن .

وفي ٢٠/٣/١٩٨٠ ، سلطت المدفعية الاسرائيلية ومدفعية المليشيات القذائف على وسط مدينة صيدا ، فسقطت ٩ قذائف في حي الحارة . وقد ادان رئيس الوزراء اللبناني الدكتور سليم الحص عملية القصف التي استهدفت مناطق مدنية آمنة ، واعتبره تصعيداً خطراً من جانب اسرائيل والمليشيات يقصد به التأثير على المحاولات الجادة الجارية للتوفيق فيما بين القوى اللبنانية المختلفة ، وعملية تحريض مناطق سكانية جديدة للوقوف في وجه الثورة الفلسطينية ، وابراز الفلسطينيين من الجهة الاخرى على انهم السبب المباشر للمآسي التي تحل بالسكان المدنيين في الجنوب نتيجة تواجدهم في القرى والمدن (« السفير » ، ٢١/٣/١٩٨٠) .

وفي ٢٢/٣/١٩٨٠ ، وسعت اسرائيل قصفها المدفعي ، بالتعاون مع قوات سعد حداد ، فشمل ذلك عدة اهداف في أقضية صور وصيدا والنبطية . وفي هذه الاثناء كانت الطائرات المقاتلة الاسرائيلية تحلق فوق بيروت والبقاع والجبل والجنوب ، على حين ردت القوات المشتركة الوطنية اللبنانية الفلسطينية بقصف مرجعيون والقليعة وكفر كلا بالمدفعية الثقيلة . والجدير بالذكر ان التقرير الاسبوعي الذي تصدره الامم المتحدة عن الوضع في جنوب لبنان افاد ان « قوات الأمر الواقع » ، وهو التعبير الذي يطلق على قوات سعد حداد ، اطلقت في ٥ ايام ٢٦٥ قذيفة ، وان القوات المشتركة اطلقت ٢٧٥ في الفترة ذاتها (المصدر نفسه ، ٢٢/٣/١٩٨٠) . وفي ٢٣/٣/١٩٨٠ ، اشارت صحيفة « النهار » الى ان قصف صيدا جاء في اعقاب التهديد الذي اطلقه الرائد سعد حداد قائدميليشيات الشريط الحدودي ، مطالباً الحكومة اللبنانية بالاستجابة لمطالبه السياسية ، بدفع المال وانشاء فرع للجامعة اللبنانية في منطقته ، جاء ذلك في بيان لناطق رسمي في وزارة الخارجية الاميركية رداً على سؤال وجه لوزارته في واشنطن وتم توزيعه في بيروت من قبل السفارة الاميركية . واذا كان برأي الولايات المتحدة ان الدوافع والاسباب تكمن في تلبية بعض المطالب التي اوردها نص البيان ايضاً ، فإن الحقيقة ابعد من ذلك بكثير ؛ ذلك لان الاسباب التي لم يعلن عنها تظل الجوهر والهدف الاستراتيجي الذي تسعى اسرائيل

لتحقيقه من خلال اللعب بورقة سعد حداد ، واظهارها الاهتمام بحماية مسيحيي الجنوب وكل لبنان ، على حد قول بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي في احد تصريحاته المعتادة . وعلى صعيد آخر ، واصل الطيران الاسرائيلي تحليقه فوق الجنوب وبيروت والبقاع والجبل . فمن وجهة نظر عسكرية ، تدخل هذه التحليقات الجوية المنخفضة والمرتفعة في اطار عمليات الاستطلاع والتصوير الجوي الذي تقوم به طائرات الاستطلاع الاسرائيلية من وقت لآخر ، لمتابعة ومراقبة واستطلاع ما يجري خلف الحدود ، وتصوير بعض الاهداف التي تطالب القيادة واجهزة الاستخبارات العسكرية في سلاح الجو او الجيش او البحرية تصويرها عندما يتطلب الموقف العسكري ذلك ، وهذا يشمل بدرجة اساسية القوات السورية وقوات الثورة الفلسطينية : قياداتها ؛ تحركاتها ؛ مرابض مدفعيتها ودباباتها وصواريخها الموجهة ، الخ ..

وفي بيروت صرح ناطق باسم الامم المتحدة ان قذائف قوات حداد سقطت في تبنين، واستهدفت مقر القوات الايرلندية . واضاف ان الامم المتحدة تقدمت باحتجاج شديد اللهجة للرائد حداد (**المصدر نفسه**) . وفيما كانت وكالات الانباء تواصل نقلها الاخبار عن التطورات الجارية في الجنوب ، بسبب الموقف المتدهور الذي برز في اعقاب تصعيد الموقف من جانب اسرائيل والميليشيات نتيجة للقصف المدفعي واسع النطاق الذي استهدف مدن صور وصيدا والنبطية والمناطق المحيطة بها ؛ فقد هددت اذاعة « صوت الامل » الناطقة باسم الميليشيات، بقصف بيروت بالمدفعية بعيدة المدى ، بقولها : « ان الولايات المتحدة الاميركية ستزود « لبنان الحر » بأسلحة ثقيلة وبعيدة المدى من عيار ٣٠٦ ملم » . واضافت : « ان قسماً من هذه الاسلحة وصل الى ميناء حيفا وهو في طريقه الينا ، وبهذه المدفعية اصبح بالامكان قصف مدينة بيروت » (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٣/٢٣) . ومهما تكن خلفية هذه التهديدات واسبابها ودوافعها ، فإن مدافع من هذه العيارات قد بطل استخدامها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لاسباب عسكرية وفنية عديدة . ان الدول التي انتجت انواعاً منها في العالم هي المانيا الهتلرية ، والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي واليابان . وكان الالمان هم اول من ادخلها واستخدمها في الحرب العالمية الاولى لضرب مدينة لندن ثم كرروا ذلك في الحرب العالمية الثانية . ومع مرور الوقت توصلت دول اخرى بعد الحرب العالمية الاولى الى انتاجها وادخالها في الخدمة مع تشكيلات مدفعيتها . وقد اتمت الولايات المتحدة فيما بعد تسليح عدد من بوارجها البحرية الحربية بمدافع منها عيار ٢٨٠ ملم ، استخدمتها الولايات المتحدة لآخر مرة في حرب فيتنام في اواخر الستينات لفترة قصيرة عندما قررت قصف ميناء « هايفونغ » في فيتنام الشمالية لمنع تدفق الامدادات عليه . كما يمتلك الاتحاد السوفياتي انواعا منها عيار ٣٠٠ ملم اتم تثبيتها على هيكل دبابة من نوع « ستالين » ، ولكن لم يسمع انه استخدمها لحد الان . ان هذه الانواع كانت تستخدم في السابق في القصف المدفعي بعيد المدى ٦٠ ـ ١٠٠ كلم لضرب اهداف استراتيجية كان يصعب بلوغها بواسطة الاسلحة الاخرى. ولكن مع مرور الوقت بطل استخدامها لأسباب عديدة كما ذكرنا ، اهمها صعوبة نقلها وتحريكها . ان مدفعية من هذا النوع تتطلب مواقع ثابتة ، ويجري تثبيتها على قضبان سكة حديد خاصة ، ولكن لم يعد لها اية قيمة عسكرية هذه الايام نظراً لتطور مفاهيم استخدام الطائرات عموماً والصواريخ الموجهة بعيدة ومتوسطة المدى والتي بامكانها بلوغ أكثر الاهداف صعوبة وبعداً وتعقيداً ، فضلاً عن قوتها التدميرية الهائلة . ثم ان مفاهيم استخدام المدفعية تتطلب من المدفعية سرعة الحركة وسهولة نقلها من موقع الى موقع ، فضلاً عن ان المدفعية تستخدم هذه الايام في تدمير اهداف تكتيكية صغيرة لا تبعد اكثر من ٢٠ ـ ٤٠ كلم على الاكثر من مواقعها ؛ اي ان الغاية من وجودها هي تقديم الاسناد المدفعي لقوات المشاة والدبابات . لذلك يستبعد حصول قوات سعد حداد على انواع منها ، كما ان اسرائيل لا يمكن ان تدخلها في خدمة سلاح مدفعيتها ؛ لان اسس استخدام المدفعية الاسرائيلية قامت اصلاً على اساس سرعة الحركة لتلبية مطالب قواتها البرية التي تتشكل اساساً من قوات مدرعة وميكانيكية هجومية سريعة الحركة . لهذا تظل هذه التصريحات والتهديدات في اطار سياسة اللعب بأعصاب المواطنين الابرياء البسطاء حيث تسعى اسرائيل من خلال سعد حداد الى ان تدفعهم للقلق والخوف ، وهما عاملان سيدفعان المواطنين بالتالي الى المطالبة باخراج الفدائيين من الجنوب وبيروت والجبل حتى لا تتعرض مناطقهم للقصف من جانب اسرائيل وسعد حداد .

وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٣ ، صرح ناطق باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية ، بأن عبوة ناسفة موقوتة انفجرت في شقة تشغلها اجهزة الامن الاسرائيلية في رامات تسفي جنوبي مدينة حيفا . وقد ادى الانفجار الى الحاق اضرار مادية بالمبنى ، كما اصيب عدد من الموجودين بداخله . وعلى الاثر قامت قوات الشرطة باعتقال المشتبه بهم (« وفا » ، ١٩٨٠/٣/٢٣) . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٤ ، انفجرت عبوة ناسفة موقوتة اسفل الكابل الرئيسي لشبكة الهاتف في مدينة ايلات . وقد نجم عن الانفجار اتلاف جزء كبير من الكابل ، مما تسبب في تعطيل الشبكة (**المصدر نفسه** ، ١٩٨٠/٣/٢٥) . وعلى صعيد آخر ، نشطت الزوارق المسلحة الاسرائيلية قريباً من الساحل بالقرب من مدينة صور في دورياتها الاعتيادية ، كما حلقت الطائرات المقاتلة فوق المنطقة الجنوبية (**المصدر نفسه**) . وهذه تدخل في اطار الاجراءات الاحترازية التي تقوم بها البحرية الاسرائيلية لمراقبة النشاط البحري قريباً من الساحل اللبناني فيما بين صيدا ورأس الناقورة ، ومنع تسلل الفدائيين بواسطة الزوارق الى اسرائيل عن طريق فرض قيود على النشاط البحري على امتداد الساحل الاسرائيلي . كما انها ، من وقت لآخر ، تستخدم في قصف بعض المواقع الفدائية الساحلية في منطقتي صور والصرفند .

وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٤ ، تعرضت ضاحية صيدا لقصف مدفعي من قبل قوات الشريط الحدودي ، على حين قصفت الزوارق الاسرائيلية مخيم الرشيدية في صور . وقد ابدت السلطات اللبنانية قلقها من جراء هذا القصف والتصعيد في الموقف العسكري وتخوفها من اتساع رقعته (« النهار » ، ١٩٨٠/٣/٢٥) . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٤ ، هاجم رجال المقاومة في الداخل هدفاً حيوياً جديداً ، هو محطة الكهرباء الفرعية في كريات موشي بالقدس ، وفجروا عبوة ناسفة في احد المحولات التابعة للشركة المذكورة . وقد ادى الانفجار الى الحاق ضرر بالمحول ، مما تسبب في قطع التيار الكهربائي عن المنطقة الشمالية من القدس ، وذكرت التقديرات الاولية ان الاضرار كبيرة جداً (ر. إ. إ. ، ٢٤ ، ١٩٨٠/٣/٢٥) . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٥ ، عادت الزوارق فقصفت منطقة البقبوق في صور . اما في القاطع الشرقي ، فقد هدد سعد حداد القرى الجنوبية وقرى العرقوب ، وخصوصاً حاصبيا وابل السقي ، التي رفض مخاتيرها الاجتماع به (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٣/٢٦) . وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٧ ، تصدى ثلاثة مسلحين مجهولين لأربع باصات تابعة لشركة دان بالقرب من قرية عبود قضاء رام الله ، وكانت في طريقها لنقل عمال عرب لاماكن عملهم في اسرائيل . فقد اقام هؤلاء حاجزاً من الحجارة وكمنوا بالقرب منها . ولدى وصول الباصات اطلقوا النار في الهواء لارهاب الركاب والسائقين ، وارغموهم على مغادرتها ، ثم اشعلوا النار باحدها بأن القوا زجاجات مولوتوف حارقة على الباص . وتمكنوا ايضاً من الحاق اضرار بباصين آخرين ، غير انه لم يبلغ عن وقوع اية اصابات ، وبعد ذلك انسحب رجال الكمين . ولا زالت قوات الامن توالي بحثها عنهم (ر. إ. إ. ، ٢٦ ، ١٩٨٠/٣/٢٧) . ان كمائن من هذا النوع تدل على مستوى جيد من ناحية التخطيط ، كما تدل على هدوء اعصاب الذين نفذوا العملية ، بالاضافة الى ثقتهم العالية بأنفسهم . يضاف الى ذلك الناحية الانسانية ، حيث لم يعتد على اي من ركاب او سائقي الباصات . ان فن مقاومة المحتل الاسرائيلي هو جعل احتلاله للارض مكلفاً ، ثم اشاعة البلبلة والاضطراب والفوضى في صفوفه ومحيطه ، وبالتالي توتير اعصابه واقلاق راحته ، ومهاجمة اهداف عسكرية وحيوية ومؤسسات عامة مهمة ذات علاقة بالامور العسكرية .

وبتاريخ ١٩٨٠/٣/٣٠ خرج قطار الشحن الذي يعمل على خط سكة حديد وادي تسين في النقب ومصنع الفوسفات في نحال تسين عن الخط وتحطمت معظم عرباته التي استقرت في الوادي المحاذي بعد خروجها عن الخط . فقد تمكن رجال المقاومة العاملون في الداخل من تفكيك اجزاء من الخط الحديدي مما تسبب بخروج القطار عن السكة . هذا وقد اعترف العدو بالحادث ، واعلنت اذاعته ان الخسائر المادية بلغت مليوني ليرة ، وان اصلاح الخط يحتاج الى مدة طويلة (« وفا » ، ١٩٨٠/٣/٣٠) . وعلى صعيد آخر ، ابلغ رئيس الاركان الاسرائيلي مراسل صحيفة « معاريف » في القدس المحتلة ، « ان فترة طويلة من التوتر نتجت عن تحركات الجيش السوري في جنوب لبنان » ، ثم اضاف قائلاً : « كانت هناك حالة تأهب امنية على طول خطوط اسرائيل مع لبنان وسوريا بسبب تغييرات عدة في المواقع السورية في لبنان ، وفي ضوء

ذلك اجرينا تقويماً لاحتمالات مختلفة ، وبعدما اتضح الموقف نتيجة لاجراءات اتخذناها زال التوتر » (« **النهار** » ، ١٩٨٠/٣/٣١) . وفي حديث آخر بهذا المعنى ادلى به لصحيفة « دافار » اعلن « ان قوات الاحتياط لم توضع في حال تعبئة عندما استنفر الجيش على الحدود الشمالية » . وذكر ايضاً « ان السوريين تحسسوا جيداً ما قمنا به ؛ اذ حشدنا قوات كبيرة في الشمال جعلتهم غير قادرين على ان يفعلوا شيئاً . اذ اصبحوا عاجزين حتى عن اجتياز الحدود » . واضاف : « ان السوريين منشغلون الآن بمشاكلهم الداخلية ، وقد سحبوا من المنطقة الحدودية فرقة مدرعة اضافة الى فرق اخرى . ومهما يكن من امر فإننا ابقينا على تعزيزات الشمال » (« **المصدر نفسه** » ، ١٩٨٠/٤/١) . لقد حققت اسرائيل من وراء توتيرها الاجواء في الجنوب خلال الشهر الفائت عدة امور ابرزها :

١ ـ حققت من خلال تحليق طائراتها بشكل متواصل فوق الجنوب والبقاع والشمال والجبل وبيروت الحصول على المعلومات والصور الجوية عن تحركات القوات السورية ، وقد امكن بواسطتها تقييم الموقف بصورة دقيقة وهذه مكنتها من اتخاذ الاجراءات والتحركات المناسبة الضرورية ، وقد استندت هذه على معلومات مؤكدة .

٢ ـ تمكنت من خلال استخدامها لسعد حداد من توتير الاوضاع في جنوب لبنان وتحقيق الآتي : أ ـ اشغال الفدائيين عن طريق تصوير الوضع لقيادة الثورة الفلسطينية وكأنه على وشك الانفجار ، وهذا دفع الثورة لاتخاذ عدد من الاجراءات الوقائية تحسباً لما قد يقع ؛ ب ـ ارهاب الجماهير اللبنانية في الجنوب ، وخصوصاً في صيدا ، لحمل السكان فيها على الضغط على السلطة للتحرك والطلب من قيادة الثورة تهدئة الاوضاع وعدم اتخاذ ما من شأنه زيادة الامور سوءاً ، وهذا قصد به منع الفدائيين من تعزيز تواجدهم في الجنوب ، لان اسرائيل كانت تخشى ان يكون هناك امر متفق عليه ومدبر فيما بين السوريين والفلسطينيين ؛ جـ ـ اجبار قيادة القوات الدولية في الجنوب على تبديل القوات الدولية التي ثبت تعاطفها مع الفدائيين باخرى تعمل على ضبط الامور ومنع التسلل في المناطق الحساسة التي ترى القيادة الاسرائيلية اهميتها من الناحية الامنية .

٣ ـ عملية مسغاف عام

بتاريخ ١٩٨٠/٣/٧ ، اقتحم خمسة من فدائيي « جبهة التحرير العربية » مستعمرة مسغاف عام في شمالي اسرائيل التي تبعد مسافة كيلو متر واحد عن الحدود اللبنانية ، واحتجزوا عدداً من الرهائن لمدة ٩ ساعات في دار للحضانة . وطالبوا بالافراج عن عدد من الفدائيين الاسرى في سجون اسرائيل . وقد اشتبك المهاجمون مع الجنود الاسرائيليين الذين هاجموا الدار ، فاسفرت العملية عن قتل ٦ اسرائيليين (٥ مدنيين وجندي) وجرح ١٦ اسرائيلياً (٥ مدنيين و١١ جندياً) واستشهاد الفدائيين الخمسة (« **النهار** » ، ١٩٨٠/٣/٨) . ومن جهة اخرى صرح رئيس الاركان الاسرائيلي « ان الفدائيين تسللوا عبر خطوط القوات الايرلندية والنيجيرية التابعة للقوات الدولية المرابطة في جنوب لبنان » . ثم استطرد قائلاً : « ان الفدائيين اخترقوا ليلة أمس الجدار الامني الواقع بالقرب من كيبوتس مسغاف عام واعتصموا في دار للاطفال . وقد قتلوا في طريقهم سكرتير الكيبوتس ، وبعد الاعتصام طالب الفدائيون باحضار سفير اجنبي وممثل عن الصليب الاحمر الدولي الى مكان الحادث » . ثم ذكر « انه لم تجر اية مفاوضات بشأن اطلاق سراح فدائيين سجناء لقاء اطلاق سراح الرهائن » (ر. إ. إ. ، ١٠ ، ١٩٨٠/٣/١١) .

ومن جهة اخرى قال عيزر وايزمن وزير الدفاع الاسرائيلي « لقد اتخذت الاجراءات الملائمة لمنع تسلل الفدائيين ، ورغم ذلك فقد استطاعوا التسلل ، وسيستخلص الجيش العبر من ذلك » . وقال ايضاً : « ان اعتقاداً قد ساد في الآونة الاخيرة بأن الفدائيين كفوا عن اعتماد الاعمال الوحشية ، غير انه اتضح انهم ما زالوا يتمسكون باسلوبهم الغوغائي هذا » (**المصدر نفسه**) . وعلم فيما بعد ان الجرحى الثلاثة عشر لا زالوا يتلقون العلاج في مستشفى رمبام (**المصدر نفسه**) . ومع ان القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح) قد نددت بالعملية ، فقد قالت في بيان لها تعليقاً على الحادث : « ان الهجوم جاء نتيجة لاستمرار النزاع العربي ـ الاسرائيلي ورداً على استمرار الاحتلال ، وقد نفذته منظمة لا تنتمي الى منظمة التحرير » (**المصدر نفسه**) . هذه العملية لم تأت بأي جديد ، وقد آلت الى ما انتهت اليه عمليات الاقتحام التي سبقتها . ويبدو ان الذين نفذوا

العملية قد حصلوا على معلومات ميدانية جيدة ودقيقة عن تحركات دوريات العدو قرب الحاجز الالكتروني ، واستخدموا في اقتحامهم السياج ادوات واساليب متطورة ، الا انهم وعلى ما يبدو لم يكونوا على دراية تامة بأهم الاهداف في المستوطنة ولا بالاماكن التي يتواجد فيها اكبر عدد من السكان ليمكنهم ذلك من احتجاز اكبر عدد من الرهائن ، ولم يدرسوا ذلك ملياً وبتفصيل . كما انهم لم يأخذوا العبر من عمليات الاقتحام التي سبقتها ، ولم يأخذوا بعين الاعتبار الاخطاء التي ارتكبت ولا الاساليب التي اتبعت والتي جعلت العمليات السابقة المماثلة تقصر عن بلوغ كامل اهدافها. ويبدو ان منفذي العملية لم يضعوا ايضاً في حساباتهم الاجراءات التي تلجأ السلطات العسكرية الاسرائيلية الى تنفيذها في مثل هذه الحالات .

ان القاء نظرة على العمليات التي نفذها رجال المقاومة الابطال في الداخل ، خلال الشهر المنصرم ، يظهر لنا روعة عدد منها وان كانت صغيرة ، الا انها في الحقيقة كبيرة في تأثيرها على العدو امنياً ومعنوياً . وقد اظهرت الجانب الانساني في مقاتلينا وقدرتهم القتالية وثقتهم الكبيرة في الذات ، وهي التي يخافها العدو ويخشاها ويحسب لها الف حساب .

ح . ع .

« رصد اذاعة اسرائيل »

نشرة استماع يومية ترصد ما يبث من اخبار وتعليقات عبر الاذاعة والتلفزيون الاسرائيليين ، بالاضافة الى ما تبثه اذاعة الجيش الاسرائيلي .
تصدر عن مركز الابحاث في م .ت .ف . ، وترسل الى المشتركين فقط .

قيمة الاشتراك السنوي : ٥٠٠ ليرة لبنانية ، عدا اجور البريد .
ترسل طلبات الاشتراك الى : مركز الابحاث ، م .ت .ف . ، ص .ب . ١٦٩١ ، بيروت ـ لبنان .
ترسل قيمة الاشتراك الى حساب مركز الابحاث لدى البنك العربي ـ فرع رأس بيروت ، برقم ١٣٣٧ .

صدر حديثا
عن مركز الابحاث

القضية الفلسطينية في ايديولوجية البورجوازية اللبنانية
مدخل الى نقض الفكر الطائفي

تأليف
مهدي عامل

صدر حديثا
عن مركز الابحاث

الكيانية الفلسطينية
الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي
١٩٤٧ ـ ١٩٧٧

تأليف
عيسى الشعيبي